المحاضرةالاولى:

الصراع بين الحكم العسكري و الحكم المدني

مرّ الحكم الفرنسي في الجزائر بمرحلتين، امتدت الأولى من 1830 إلى 1870، وعُرفت بمرحلة الحكم العسكري، استعمل الاحتلال أسلوب القوة والقمع، هادفا من وراء ذلك محو جميع معالم الدولة الجزائرية. وانتهج في ذلك سياسة الإبادة الجماعية والأرض المحروقة، التي رسم معالمها قادة عسكريون كبار تخرجوا من أكاديميات عسكرية شهيرة منها "سان سير" **(Saint-cyr)** [1] أمثال بيليسي **Pellissier** [2] وبيجو[3] وغيرهم. وقد استهدفوا إرساء الوجود الفرنسي والقضاء على أية مقاومة أو معارضة.

أما المرحلة الثانية فامتدت من1870 إلى 1962 أي إلى غاية 19 مارس وهو تاريخ إعلان"وقف إطلاق النار"، وهي المرحلة المعروفة بمرحلة الحكم المدني ، والتي أطلق عليها بحكم "الكولون" وسماها الدكتور أبو القاسم سعدالله (حكم الغرباء)[4] وقد سعت سلطات الاحتلال بعد 1871 إلى استكمال عملية الهدم لجميع مقومات المجتمع الجزائري، وسلب ما تبقى من الأراضي، والعمل على عدم تمكين الشعب من الوقوف على قدميه مرّة أخرى[5]. انتهج الاستعمار خلال هذه المرحلة أساليب متنوعة تبعا للتحولات العميقة التي عرفتها الادارة، والتي حققت أمالا كبيرة للمستوطنين كثيرا ما كانوا يسعون إلى تحقيقها، فكان بذلك قيام النظام المدني تجسيدا لمطالب المستوطنين لانتقال السلطة من أيدي العسكريين لتصبح بين أيدي المدنيين بنفس الصلاحيات القهرية.[6]

إنّ التخلص من الحكم العسكري ظل انشغالا يراود الكولون، رغم ما قدمته هذه المؤسسة (الجيش)، وهذا النظام من خدمات لإرساء السلطة الفرنسية، وبذلك توطين هؤلاء الكولون والسهر على أمنهم وراحتهم على حساب

1- أكاديمية عسكرية (مدرسة) تخرج منها القادة العسكريون الفرنسيون أمثال: بيجو، بيلسي، سوسي وغيرهم.

2- هو المارشال دومالاكوف بيلسي حاكم عام الجزائر من ديسمبر 1860 إلى سبتمبر 1864، كان تعيينه دليل على عودة سلطة الحاكم العام العسكري في الجزائر، انتهج نفس سياسة سالفه راندون فيما يخص مصادرة الأراضي لخدمة النشاط الإستيطاني، شهدت فترة حكمه زيارة نابليون III الأولى في 1860. كما ارتبط اسمه بعدّة مجازر أشهرها مجزرة أولاد رياح بالظهرة سنة 1845 (معروفة بمجزرة غار الفراشيش التي أشار إليها روجي غارودي في كتابه حوار الحضارات). **يحي بوعزيز**: كفاح الجزائريين من خلال الوثائق، (، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1986)، ص136، 137

3- بيجو **Bugeau**: ولد في 1784، تولى منصب حاكم عام الجزائر في فيفري 1841 إلى صيف 1847 خلفا "لفالي"، سلك خلال سنوات حكمه سياسة القهر، والعنف، والإبادة الجماعية، قاد عدة حملات عسكرية بما فيها حملته الشهيرة على بلاد القبائل الأولى في 29 سبتمبر 1842 –إنطلقت من الحراش – واستمرت إلى غاية 15 أكتوبر 1842 والثانية في 27 أفريل 1844. توفي بيجو بوباء الكوليرا في 1849. **أبو القاسم سعد الله**: الحركة الوطنية الجزائرية المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط 1992، ج1، ق1 ، ص311؛ **إبراهيم مياسي**: "المقاومة في بلاد الزواوة 1830- 1857" ، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ع 7، (س 2007)، ص ص 188، 189.

4- مصطلح استعمله كل من الدكتور أبو القاسم سعد الله في كتاب الحركة الوطنية تعبيرا عن الكولون، وغي دوموباسان في كتابه رحلة إلى الجزائر .**غي دو مونباسان**: رحلة إلى الجزائر، تر نادية عمر صبري،(، ورد للطباعة والنشر والتوزيع،ط،1 سوريا 2007)، ص 45.

5- **جمال قنان**: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،(المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر 1994)، ص 123.

6- نفسه ، ص124.

السكان الأصليين والتصدي لكل أنواع المقاومة التي ما فتئت تظهر هنا وهناك، وقد اعتبر الكولون رغم ذلك الحكم العسكري - الذي أُطلق عليه (**La domination du sabre**)- حجرة عثرة تقف أمام الكثير من مشاريعهم وخاصة المتعلقة بنزع الملكية وملاحقة الجزائري في لقمة عيشه، الأمر الذي كان يثير القبائل ويدفعها إلى الثورة في اعتقاد الكثير من القادة العسكريين، في حين أنّ المقاومة التي كانت تشهدها الجزائر كانت تعبيرا على رفض الوجود الفرنسي.

كانت السياسة الاستعمارية التي عملت على تهميش المجتمع وتجهيله وإغراقه في حمأة الفقر المدقع، تقابل بصمود الشعب واستبساله من أجل الدفاع عن مقوماته حتى وإن كان لا يجد سبيلا للحفاظ على ثرواته فإنه كان مستعدا دائما للدفاع عن شخصيته.[1]

إنّ السياسة المتبعة تجاه الجزائريين في كلتا المرحلتين لا تختلف في الجوهر وإنّما تختلف في الأسلوب فقط. فالضباط والمعمرون اعتمدوا على خطة تتمثل في الاستيلاء على الأرض وتجويع كل جزائري بحيث يتحتم عليه في النهاية أن يخضع للسلطة الفرنسية[2]. وقد كتب الجنرال هانوتو*(**Hanoteau**) في هذا قائلا "كل ما يحلم به الكولون هو إقامة برجوازية إقطاعية يحميها الجيش ويقومون هم فيها بدور السادة، أما الأهالي (الجزائريون) فيؤدون فيها دور العبيد"[3]. وكان المعمرون يفكرون في تدعيم مصالحهم، وكان الموضوع الرئيسي الذي يشغلهم هو الإنفراد بالسلطة، وعدم السماح للحكومات الفرنسية في باريس بالتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، وكانت سياستهم هذه تشبه سياسة المستوطنين في الولايات المتحدة الأمريكية الذين انفصلوا عن بريطانيا[4]، وقد وطد لذلك المستوطنون بالجزائر والذين كانوا خليطا من المالطيين والإيطاليين والإسبان والفرنسيين[5] علاقاتهم مع شخصيات نافذة مؤثرة من من أرباب أعمال وصحفيين وبرلمانيين على وجه الخصوص، وكان هدفهم من ذلك هو الاعتماد على تأييدهم في إبعاد القادة العسكريين من دوائر صنع القرار في الجزائر و بعد ذلك عزل الشخصيات الجزائرية عن فرنسا حتى لا يكون للجزائريين أي تمثيل، ولا يجدون أصواتا تعبر عن واقع الجزائريين الذي يزداد تدهورا. في ما بين 1848-1870 عرفت الجزائر سياسات متناقضة حيث كان المستوطنون يعلنون بأنهم جمهوريين انتقاما من السياسة التي نادى بها نابليون الثالث [6] "المملكة العربية" " **Le royaume arabe** "[7].

1- نفسه، ص123.

2- **عمار بوحوش** : "سياسة الإدماج ومصادرة الأراضي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي"، المجلة التاريخية المغربية، ، ع 12، (تونس، جويلية 1978)، ص225.

* .هانوتو يصنف ضمن الكتاب العسكريين ، شارك في اللجنة العلمية التي كونتها وزارة الحربية لاكتشاف الجزائر ومعرفة أحوال أهلها سنة 1837، تخصص في لهجات ونظم الجزائريين .أنظر في ذلك **أبو القاسم سعدالله**: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،(، ط 2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ، الجزائر 1981)، القسم 1، ص 20.

3- **أبوالقاسم سعد الله**: الحركة الوطنية الجزائرية،(، دار البصائر، الجزائر 2007)، ج2، ص25.

4- كان هذا بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عن بريطانيا وإقرارها لدستور فيدرالي سنة 1787 وهذا بعد إصدار مؤتمر فيلادفيا لوثيقة الاستقلال في 4 جويلية 1776.

5- **بوحوش**: المرجع السابق، ص225.

6- إمبراطور فرنسا منذ 1852 إلى 1870، أدخل سياسة جديدة نحو الجزائريين (الأهالي) تقوم على الإعتراف لهم بحق الإقامة على أرض أجدادهم، كما عرّف بسياسته "المملكة العربية".

7- مشروع أراد نابليون III تجسيده في الجزائر من خلال منحها الحكم الذاتي، وقد لقي معارضة شديدة من قبل الكولون.

وقد تداول في هذه المرحلة على الجزائر حكام عسكريون و مدنيون[1] ، ففي 24 جوان 1857 أنشأ نابليون III وزارة الجزائر والمستعمرات وجعل على رأسها الأمير جيروم نابليون [2] إلا أنه عمد في 24 نوفمبر 1860 إلى إلغاء هذه الوزارة لعدّة أسباب، منها الصراع الذي برز على سطح الأحداث في السياسة الفرنسية بين مؤيدي النظام العسكري و مؤيدي إبقاء سلطة مركزية قوية في الجزائر تخدم مصالح المعمرين، وبذلك تقرر في 10 نوفمبر 1860 الرجوع إلى العمل بالنظام السابق أي خضوع حاكم العام لسلطة الملك[3]. ومع أحداث الجمهورية III أصبحت الجزائر مدمجة بفرنسا، وفقد الجزائريون المزيد من حقوقهم و مؤسساتهم ، بحيث عُوّض قانون سيناتوس كونسلت **Senatus consult** الذي صدر في 4 جويلية 1865 بقانون كريميو **(crimieux)** [4] الذي جنس اليهود بالجنسية الفرنسية، وتمكن بذلك المستوطنون من فرض وجودهم بعد سقوط الإمبراطورية في جويلية 1870.

كان للجزائر مكانة خاصة ضمن المستعمرات الفرنسية[5]، وقد طُرح التساؤل دوما حول الجزائر هل هي مستعمرة أم أم أنها امتداد لفرنسا[6]، كما كانت مطالب الكولون بالإندماج وبالحكم المحلي ملحة خاصة في عهد نابليون III، وقد وصلت العرائض المطالبة بالحكم المحلي إلى 336 عريضة سنة 1863، تضمنت المطالبة بملكية الأراضي وتقسيمها على العائلات الفرنسية[7]، وقد شكل مجلس الشيوخ لهذا لجنة خاصة قادها البارون "دوبان" **(Dupin)** انتهت إلى الموافقة على هذه المطالب التي عارضها العسكريون، وأشار المارشال "راندون"[8]**(Randon)** إلى أن حرائق الغابات التي شهدتها مدينة قسنطينة في 22 سبتمبر 1864[9] كان سببها هذه الإجراءات المتمثلة في انتزاع الأراضي وتقسيمها على الفرنسيين وقد بلغت سنة 1860 تحديدا 1,1 م هكتار، تم تسليمها للإدارة المدنية[10].

1- Pierre – Jean **Luizard**: Le choc colonial et L'islam les politique religieuse des puissances coloniales en terres d'islam.(Paris : La découverte, 2006), p98.

2- إبن عم الإمبراطور نابليون III ترأس "وزارة الجزائر والمستعمرات"التي تكونت في 24 جوان 1858، استحدث مجلسا أعلى Supérieur Conseil إلى جانبه ومجالس عامة إقليمية في كل مفاطعة، تنازل على منصبه من إيطاليا – ذهب إليها لعقد قرانه مع إبنة ملك سردينيا – في 7 مارس 1859، وخلفه "روهر" وبعده "الكونت شاسلولوبا"، **يحي بوعزيز**: المرجع السابق، ص ص 135، 136.

3- **عمار بوحوش**: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، (، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997)، ص 128.

4- إسمه إسحاق موسى كريميو: يدعى أدولف، يهودي الأصل، رجل سياسي فرنسي، ولد في نيم 1796 وتوفي في باريس سنة 1880م، كان محاميا ثم نائب في المعارضة في 1842؛ أصبح وزيرا للعدل في الحكومة المؤقتة بعد ثورة فيفري 1848، أيد مع اليسار ترشيح "لويس نابليون بونابرت"للرئاسة، أعيد انتخابه ي المجلس التشريعي في ماي 1849، أصبح نائبا عن أقصى اليسارفي 1869 وعين وزير للعدل في حكومة الدفاع الوطني بعد سقوط الإمبراطورية II، أصدر عدّة مراسيم بما فيها مرسوم تجنيس اليهود جماعيا بالجنسية الفرنسية سنة 1870، **إبراهيم مياسي**: لمحات من جهاد الشعب الجزائري، (، د.و .م.ج ، الجزائر 2007) ،ص 209.

5- **Luizard** , OP.Cit, p 98

6 - Charles - **André JULIEN** : L'Afrique du nord en marche Algérie – Tunisie –Maroc 1880 -1952.(Ed, Omnibus, Paris 2002), p30

7- Charles Robert – **AGERON** : Politique coloniales au Maghreb ,(Collection Hiér; 1972), p62 Paris

8- عين حاكما عاما للجزائر في ديسمبر 1851، تصدى لعدّة مقاومات من بينها مقاومتي الحاج عمر سنة 1856 و 7جويلية 1857 ومقاومة لالا فاطمة نسومر في 11 جويلية 1857، **يحي بوعزيز**: المرجع السابق ، ص ص 132، 133.

9- شهدت قسنطينة حرائق غابات مماثلة سنوات 1881 و1882 وقد أدت إلى إصدار عدة إجراءات من بينها العقاب الجماعي

10- **AGERON**, op.cit, p63

حاول المستوطنون بعد 1870 وضع برنامج لمستقبل الجزائر يجعلها دائما تحت سيطرتهم، و اعتمدوا في ذلك عدّة إجراءات كان أهمها نزع الملكية وتشجيع الاستيطان، وقد اقترح في 1875 "لوبلان بريبوا" **(Le blanc prebois)** جلب 6 إلى 7 ملايين أوربي رغم أنه صرح بأن 1.6م مهاجر أوربي هو عدد كاف، مع تجنيس جميع الأوربيين وكذا منح الجنسية بشكل تلقائي لجميع الأوربيين المولودين بالجزائر، وقد وضح ذلك أول رئيس لمحكمة الجزائر "مينرفيل" **(Minirvile)** في قوله: "يتعين على جميع السكان أن يذوبوا في الحضارة الفرنسية ، وأن يدركوا أنّ قدوم شعب من الشمال هو لأجل الاستقرار، وأن المشكل الذي يواجه سياسة الإدماج هو وجود الاختلاف بين المجتمعين في كل شيء، في العقيدة، وفي الفكر، وفي العادات والتقاليد، لذلك لا يمكن دمجهما إلا بابتلاع شعب لشعب"[1].

ومما يلاحظ أنّه منذ 1870 ومع بروز شعارات الاندماج والإلحاق ضاعت حقوق الجزائريين أكثر فأكثر وازداد قمعهم[2]، وكانت الجمهورية الفرنسية التي تغنت بالعدل، والمساواة والإخاء موجودة إسما لكنها مغيبة على أرض الواقع، وفي نفس الوقت مسيّرة من قبل الأغلبية البرلمانية والحكوميّة المكوّنة للطبقة الأرستقراطية الملكية **(Monarchistes)** [3]. والمعروف أنّ هذه الطبقة في فرنسا كانت تبحث دائما عن مصالحها الشخصية، فلا شك أنّ ما كان يحدث للسكان الأصليين (الجزائريين) لم تكن لتهتم به.

تمت سيطرة المستوطنين على ثروات البلاد وإرادتها، وازدادت دعائم المجتمع الجزائري تحطما سواء كانت القبيلة أوالهيئات القيادية التي تعتمد النسب أو المال أو الزعامة الدينية وتحول معظمهم إلى عمال لخدمة الرأسمالية الاستعمارية، وتساير مع البؤس المادي انتشار الجهل، كما أوشكت الثقافة العربية على الاندثار[4]، في وقت وقت كان 80% من الشباب الفرنسي في المدارس سنة 1882، ليصدر في 1892 في فرنسا قانون يمنع عمل الأطفال الأقل من 13 سنة [5] تأكيدا على إجبارية التعليم. وبما أن المستوطنين قد وصفوا السكان الأصليين بأنّهم جنس غير قابل للتعلم**L'arabe est une race inéducable "** [6]فإن سياستهم ساهمت في تراجع نسبة التعليم بين الجزائريين تراجعا شديدا ولم يستفدوا من قوانين التعليم الإجباري والمجاني التي صدرت في 16 جوان 1881 والتي تجبر الأطفال من سن 6 سنوات إلى 13 سنة بالذهاب إلى المدارس وتلقي التعليم العلماني. وكان جول فيري « **Jules Ferry** » - مؤسس التعليم المجاني والإجباري العلماني بفرنسا- مقتنعا بأنّ الإصلاح السياسي والاجتماعي يصبح مجديا بالتطوير الثقافي للأمة[7]، وهذا الموقف الصادر عن جول فيري وغيره يُقصد به تعليم أطفال فرنسا، في حين كانت حكومة فرنسا فرنسا تفرض سياسة التجهيل ومحاربة اللّغة العربية وجعلها لغة أجنبية في ديارها.

عرفت الجزائر سياسة التفرقة العنصرية طيلة الاحتلال الفرنسي، حيث يُسجل أنّه رغم تجنس بعض الجزائريين حسب تشريع 1865 و ارتداد البعض واعتناقهم المسيحية، فإنّ نظرة المستوطنين وموقفهم العنصري لم

1- **بوحوش**: تاريخ الجزائر السياسي، ص 158.

2- **سعد الله**: الحركة الوطنية، ج1، ص 475.

3- Maurice **AGULHON** : la république de Jules Ferry à François Mitterrand 1880 à nos jours,(, Ed, Françoise Cibiel lavalle, Hachette, Paris 1990), p 57.

4- **صلاح العقاد**: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر "الجزائر – تونس – المغرب الأقصى"،(ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر 1993)، ص 153.

5- Xavier. **DARCOS** :L'école de Jules Ferry 1880-1905,(,Ed ,Hachette, Paris 2005), p45

6- **العقاد**: نفس المرجع السابق ، ص 153.

7- **DARCOS**, OP.Cit, p37

يتغير بل أطلقوا عليهم لقب "المسلمين الكاثوليك"[1]. وكان أسلوب القوة في اعتقاد المستوطنين وبعض المنظرين الفرنسيين هي الوسيلة الوحيدة لفرض احترام الجزائريين وإلحاق الجزائر بفرنسا.

لقد كانت سياسة التمييز ضد الجزائريين هي السياسة المعتمدة من قبل سلطات الاحتلال وقد رسمها "قانون الأهالي" **code de l'indégènat** [2] الذي هو مجموعة نصوص وإجراءات استثنائية سنّها ووظفها المسؤولون الفرنسيون ضد الجزائريين الذين يشكون في ولائهم ولا يرتاحون لتصرفاتهم ولو بالظن ابتداء من عقد السبعينات 1871 ثم أُضيفت له إضافات خلال الثمانينات بعد ثورة 1881، وهذا القانون يعتبر من أهم إنجازات فترة الحكم المدني[3]، و من بين أهم ما توصل إليه الكولون للتفنن في قهر الجزائريين وإذلالهم و الاستمرار في نهب ممتلكاتهم وسلب وسلب حقوقهم. يقول الدكتور سعد الله واصفا هذا القانون : " كل من تحدثه نفسه أن يقول كلمة خير في الحكم الفرنسي بالجزائر عليه أن يعرف قبل ذلك ما هو (الأندجينا) أو قانون الأهالي الذي شرعه ذلك الحكم كوسيلة قمع واستبداد ضد الشعب الجزائري، يظل (الأنديجينا) فريدا في إساءة السلطة وفي سوء المعاملة بين البشر"[4].

في ظل هذه الأوضاع أصيب الجزائري بحالة إحباط شديدة وترسخ لديه بأنّ الظروف ليست ظروف المجابهة والتصدي ومحاولات تصفية الاحتلال، إنّما هي مرحلة استرجاع الأنفاس، والتزام خطة دفاع عن المقومات الشخصية الوطنية والتنديد بالمظالم، ومحاولة التخفيف من وطأة الاحتلال بالطرق المختلفة وبالوسائل الممكنة المتيسرة[5] خاصة بعد فشل انتفاضة 1871، حيث ازدادت وطأة وبطش الاحتلال بقيادة الكولون الذين اعتبروا ما حدث سببه تهاون الجيش وتواطئه مع المكاتب العربية .وقد أخذ هؤلاء يشنون حملات في صحافتهم بدعم من نوابهم في البرلمان للحصول على المزيد من الامتيازات والصلاحيات لإخضاع الجزائريين، وقد أثمرت جهودهم ومساعيهم بإصدار "قانون الأهالي" وكذا "تجنيس الأوربيين" و"قانون الحالة المدنية" وكذا قانون تقسيم أراضي الجماعات وإدخال الملكية الفردية الذي عرف بقانون وارني 1873 الذي سمح لسلطات الاحتلال بتوسيع أكثر لمناطق الحكم المدني و التضييق أكثر فاكثر على الجزائريين. كما كان "قانون الغابات" عنوانا صارخا للظلم والتعسف واستعمال السلطة لقهر الجزائري الأعزل.

كل هذه القوانين القمعية والزجرية جعلت الجزائريين داخل سياج يمنع عنهم مصادر العيش و منافذ الحصول على الحقوق في وقت كانت فرنسا تجري إصلاحات خاصة في مجال الشغل ابتداء من 1884 وذلك بعد تشكل النقابات العمالية في 1890 والتي توجت بتكوين النقابة العامة للعمل (**Confédération générale de travail**) [6]. كما حاولت حاولت فرنسا تسوية شؤونها الدبلوماسية داخل أوربا خاصة مع ألمانيا وروسيا[7]، ولا شك أنّه كان من بين أهم

1- **العقاد:** نفس المرجع السابق، ص 154.

2- **سعد الله:** الحركة الوطنية ، ج2، ص 79.

3- **سعد الله:** الحركة الوطنية ، ج1، ص 449.

4- نفسه ، ص 448.

5- **قنان:** المرجع السابق، ص 168.

6- **AGULHON** : OP.Cit, p80

7- توّجت هذه المساعي بزيارة الأميرال جيرفي (Gervais) في جويلية 1891 لأكبر الموانئ الحربية الروسية في "سانت بترسبورغ" ثم زيارة الأميرال "أفالون" (Avellanne) في 13 أكتوبر 1893 إلى ميناء "تولون" بفرنسا. (أنظر Agulhon : p84) ، ويبدو من هذا أن الغرب المسيحي حاول تجاوز خلافاته في هذه المرحلة بهدف التفرغ لإنجازاته في قارتي إفريقيا وآسيا على حساب شعوبها ومنها الشعب الجزائري.

أهدافها في ذلك هو توفير الاستقرار داخل فرنسا وبذلك تفرغها لمستعمراتها خاصة شمال إفريقيا وعلى رأسها الجزائر[1]. وإذا كانت فرنسا تعمل على توفير الاستقرار والأمن للفرنسيين في إطار تطبيق شعارها "الحرية، المساواة، الإخاء " فإنّها كانت بالمقابل تقوم بقهر وإذلال الجزائري بمختلف الوسائل وبقوانين تصدر عن نفس هذه الدولة والتي ترفع نفس الشعارات وغيرها من الشعارات الأخرى كحقوق الإنسان والمواطن. وغالبا ما وجدت في الكنيسة التي رفضت مواقفها وتدخلها في توجيه المجتمع الفرنسي العلماني الدّعم في الجزائر، فنجد مثلا لافيجري (**Lavigerie**) [2] أسقف الجزائر الذي كان له دورخاص في المجاعة التي أصابت الجزائر في 1867 يصرح موضحا سياسته تجاه الجزائريين: « إنّه من الواجب إعادة بناء الشعب وفصله عن القرآن الذي ارتبط به منذ زمن بعيد باستعمال كل الوسائل الممكنة، ومن جهة أخرى يجب تلقين أبنائه على الأقل شعائر ومبادئ جديدة تسمح بتقديم الإنجيل إليهم أو لنعمل على طرد هذا الشعب إلى الصحراء بعيدا عن العالم المتحضر، فبغير هذا كل شيء يصبح وسيلة لا تفي بالغرض...»[3]

بعد انقضاء أكثر من عقد على التجربة تحت إدارة مدنية، كانت سياسة الاندماج تبدو لكثير من الفرنسيين في ذلك الوقت فاشلة . وقد تعالت صرخات ضد هذه السياسة في المجلس الوطني وخصوصا من النواب أمثال جول فيري، وميشلان وغوتي، ومثال ذلك تصريح جون جوريس الاشتراكي المعارض لسياسة الكولون إذ يقول: " بعد نصف قرن فإننا نعالج كل المشاكل الحيوية - العائلة والملكية والضرائب والتربية - المتعلقة بالجزائريين ، ومع ذلك فإنه لا يُسمح لأحدهم بالحضور إلى(المجلس الوطني)، للمطالبة بحقوقه "[4].

وكان الكولون ينادون بالحكم الذاتي وبحرية أكثر في مشاريعهم وأثمرذلك بصدور مرسوم إلحاق الجزائر إداريا بفرنسا سنة 1881 والذي أستمر إلى 1896، حيث أصبحت شؤون الجزائر من اختصاص الوزارات بباريس وعليه فقد الحاكم العام الكثير من سلطته ابتداء من تيرمان (Tirman) 1881-1891 [5]، وهذا ما دفع بجول فيري إلى التنبيه إلى آثار هذه السياسة السلبية قائلا :« إنّ المستعمرات كالمعارك لا يمكن أن تُدار من مكاتب إحدى الوزارات[6]». وبذلك وبذلك مكّن مرسوم الإلحاق المستوطنين فصاروا أسيادا من دون منازع، وقد أشار إلى هذا جول فيري بقوله : « إنّ الكولون لم يتخلصوا بعد من روح المنتصر..... [7]» .

1- **AGULHON** : OP.Cit , p84

2- ولد في 1825، نشط منذ شبابه في المجال الكنسي، دخل حياة الشرق عن طريق "مدارس الشرق" عمل في بلاد الشام وتعلم العربية والعادات والتقاليد، تعرّف على المهاجرين الجزائريين هناك قبل توليه أسقفية الجزائر، كان لافيجيري في المشرق عندما وقعت أحداث الشام في 1860 والتي تدخل فيها الأمير عبد القادر، وتولى وظائف دينية في نانسي بفرنساعاصر عدّة حكام عامين بدءا بماكماهون ثم دوقيدون، فشانزي ثم تيرمان، تعامل مع مجاعة 1867 على أنها بركة جاءت من عند الله لتحقق مشروع التنصير الذي بدأه "دوبوش" توفي لافيجري في 26 نوفمبر 1892 بقرطاج في تونس عن عمر يناهز 67 سنة .أنظر **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ص405.

3- **عبد الجليل التميمي**: "التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن 19". المجلة التاريخية المغربية، ع 1، (تونس، جانفي 1974)، ص21.

4- **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ج2، ص27.

5- **إبراهيم مياسي**: "الإستيطان الفرنسي في الجزائر"، مجلة المصادر، ع 5، (الجزائر،2001)، ص 123.

6- **سعد الله**: نفس المرجع ،ج2، ص27.

7- **مياسي**: نفس المرجع السابق ، ص 123.

رغم كل ما كان يحدث في الجزائر من اعتداء صارخ لحقوق الإنسان الذي مسّ الأرواح والممتلكات والأعراض فإنّ الحكومات الفرنسية التي تناوبت لم تبد أي موقف واضح تجاه ذلك يضع حدا لجشع المستوطنين الذي أخذ يزداد منذ استلائهم على الحكم. كما لم تتحرك لوضع حد لأطماع المعمرين واليهود أيضا الذين اشتدت شوكتهم بعد تجنيسهم سنة 1870 إلا في أواخر القرن 19 ، فابتداء من 1890 بدأ البرلمان الفرنسي يهتم بالسياسة المطبقة على الأهالي في الجزائر، وبذلك إرسال بعثات لتقصي الحقائق والوقوف على أوضاع الأهالي و دراسة إمكانية استقلال الجزائر عن فرنسا اقتصاديا وحتى سياسيا[1]، وقد جاء في مداخلة احد البرلمانيين المسجلة في جريدة النقاش البرلماني في جلسة الإثنين 02 مارس 1891 وهو السيد "كامبان" **canpenne**» مايلي:" اليوم الذي يكون للجزائر ميزانية خاصة بها لن تكون في حاجة إلى ميزانية فرنسا. ففي حالة هجوم الجراد أو الحرائق أو الفياضانات بالجزائر لن تحتاج إلى طلب العطف ومد اليد لفرنسا، على العكس فإنّ النظام الذي يفرض ميزانية واحدة يلزم فرنسا على القيام بواجب تخصيص جزء من الميزانية لذلك، ولن يعتبر ذلك صدقة من فرنسا، إنني أودّ أن ينظر المجلس بعين العطف إلى المصالح التي هي في خطر في الجزائر، وهذا فيما يتعلق بمصالح الأهالي و مصالح الأروبيين لابد إذن من التضامن مع إخواننا في الضفة الأخرى من البحر"[2].

لقد تخلت إذن السلطات الفرنسية منذ 1871 عن ممارسة نفوذها في الجزائر وانفرد بذلك غلاة المعمرين الذين حاولوا باستمرار منع الحكومة الفرنسية من التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر من خلال ضغط النواب الذين يمثلون المستوطنين في البرلمان الفرنسي وسعوا إلى إنشاء ميزانية خاصة بالجزائر، وإضعاف سلطة الحاكم العام، وتركيز هذه السلطة في يد رؤساء البلديات الذين تجاهلوا مصالح الجزائريين الذين لا يحضون بأي تمثيل في فرنسا أو في مؤسساتها التشريعية كالبرلمان ومجلس الشيوخ (**Sénat**)[3] .

وكانت سنة 1885 حاسمة ومهمة بالنسبة للاستعمار الفرنسي، حيث وجهت كل اهتماماتها في أواخر القرن 19 لتكوين إمبراطورية استعمارية قوية. كما شهدت هذه الفترة - مع هذا التوسع الاستعماري و مع ظهور مشاريع استعمارية جديدة في كل من إفريقيا وآسيا (المغرب، الكوشنشين، مدغشقر،...إلخ صراعا محتدما داخل البرلمان، حيث كان النواب يعبرون دوما عن قلقهم تجاه السياسة الفرنسية إزاء المستعمرات أمثال جورج كليمنصو **Georges Clemenceau** [4] الذي كان يعارض جول فيري في طريقة تسيير المستعمرات بما فيها الجزائر، جول فيري الذي ترأس اللجنة البرلمانية سنة 1892 بعد المطالبة بتشكيلها سنة 1891 والذي قال بعد زيارته الجزائر، بأن« الكولون لم يتخلصوا من روح المنتصر » وهو القائل "لقد رأيناه عن قرب ودرسنا تصرفاته العامة والشخصية وجدناه جد محدود، إنه ليس من الحكمة أن نجعل المستوطن الحكَمْ فيما يتعلق بمصير الأهالي، لأنه من الصعب أن يسمح المستوطن الأوربي بأن توجد حقوق لغيره في بلاد العرب"[5]. وأكد في موضع آخر: "إنّ الأوربيين جعلوا من أهل البلد

1- نفسه ،ص 123.

2- Journal officiel de la République Française,**Sénat,Débats parlementaire, Sience , 2 mars 1891**,(B.N.A, Boite b/MR23, N° 44133), p 130

3- **بوحوش**: التاريخ السياسي للجزائر، ص 168.

4- Gilles **MANCERON**: 1885: Le tournant colonial de la république, Paris (Ed, La Découverte Fevrier 2007), p6

5- **JULIEN** : OP.Cit, p30

الأصليين شبه أشباح رجال"[1]. فجول فيري صاحب هذه التصريحات وهو على رأس اللجنة البرلمانية الخاصة بقضايا الجزائريين يختلف عن جول فيري المنظر للسياسة الاستعمارية الفرنسية قبل ذلك من خلال تصريحات مناقضة لما ذُكر منها على سبيل المثال مايلي: "يجب القول بوضوح، نعم إن الأجناس المتطورة الراقية لها حق تجاه الأجناس المتخلفة " نعم أكرر للأجناس الراقية حق لأن لها واجب وهو تمدين الأجناس المتخلفة. ويردّ عليه أحد النواب وهو "جول ماين"**(Jules maigne)** بقوله : "تجرأت قول هذا في بلد أُعلنت فيه حقوق الإنسان"، ويردّ عليه جول فيري بقوله :" وثيقة حقوق الإنسان لم تكتب لسود إفريقيا الإستوائية ثم يقول للنائب "ألبير دومان"**(Albert de mun)** "الأجناس الراقية لها حق تمدين الشعوب الهمجية بضربات المدفع"[2].

من خلال هذه التصريحات التي أدلى بها جول فيري كنائب في البرلمان تارة وكرئيس حكومة تارة أخرى نسجل التناقض الكبيرفي سياسته. وهذا التحول ولا شك أنّه لم يكن أبدا خوفا على مصالح الجزائريين وإنّما حفاظا على مصالح فرنسا.

إنّ المستوطن صار لا يحتكم للقوانين ولكن لمصالحه الشخصية، وهذا ما أشار إليه جونار **(jonnart)** في تقريره حول الميزانية سنة 1893 أكّد فيه بأنّ المستوطن إذا حصل على الحرية وعلى الضمانات الإدارية فإنّه سيطالب بميزانية خاصة ثم ببرلمان شبه مستقل. فالمستوطن حسب جونار لم يكن لديه النضج السياسي الكافي فهو يحتج دوما على الإدارة عندما تمس امتيازاته، كما أنّه يعارض كل إصلاح خاص بالأهالي[3]. وكانت هذه الملاحظات من قبل بعض النواب المعروفين بالأحرار تتكرر دوما، مع أنّ البرلمان الفرنسي هو الذي شرع القوانين التي خنق المستوطنون بها الجزائريين منذ 1871، فهو الذي صاغ قانون 1873 وقانون 1887 المتعلقين بالأرض، ووافقهم على إلغاء القضاء الإسلامي ووضع قانون الأهالي.

لقد نجح نواب الكولون وصحفهم في تحقيق أهدافهم بالجزائر و بتواطؤ إدارة الاحتلال ومساعدة البرلمان نفسه من خلال تجاهل قضيه الجزائر رغم العرائض والشكاوي التي مافتئ الجزائريون يقدمونها للحاكم العام وحتى للبرلمان وهي كثيرة[4]. ولم تتوقف شكاوي الجزائريين فعند زيارتي نابليون للجزائر سنة 1860 ثم سنة 1865 حاول الجزائريون إبلاغه شكواهم من الظلم الواقع بهم على يد ضباط المكاتب العربية وإدارة الشؤون الأهلية، وقضية الأرض والقضاء الإسلامي والتعليم وغيرها، وقد صدرت لذلك رسالتا نابليون III إلى كل من بيليسيبه وماكماهون حيث وضعتا السياسة الفرنسية على أسس جديدة تأخذ بعين الاعتبار مصالح الجزائريين أيضا[5]، وقد تواصلت هذه الشكاوي ولم تتوقف وكانت كلما أرسلت لجنة للتحقيق في الجزائر حتى التي يكون وراءها الكولون إلا وحاول الجزائريون تقديم تظلماتهم، و من أمثلة ذلك لجنة 16 فيفري 1878 التي طالب بها المعمرون (النواب) والمعروفة بالجولة البرلمانية،

1- **بوحوش**: نفس المرجع السابق، ص 189

2- **MANCERON** : OP.Cit, p12

3- **JULIEN** : OP.Cit, p 30

4- **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ص 419.

5- نفسه، ص475

بالإضافة إلى لجنة الأربعة أسابيع سبتمبر أكتوبر 1879 ولجنة نوفمبر 1880 لتنظيم شؤون الجزائر، ولجنة أفريل 1887 (القافلة الكبرى) وغيرها.

غير أن شكاوى الجزائريين لم تجد في الغالب أذانا صاغية في ظل تعصب هؤلاء المستوطنين وكذا النواب الذين يدافعون على مصالحهم. وفي ذلك ذكر« إيميل فيليكس غوتييه» وهو من غلاة الاستعماريين "إنّ الفرنسيين الذين ماتوا في الجزائر لم يموتوا بدون فائدة على كل حال وأعتبر وجودهم قد فتح فضاء إنسانيا جديدا في شمال إفريقيا، وهو يمثل حضور العرق الأوربي، لذلك على الأوربي الذي انغرس في شمال إفريقيا أن يعمل على جعل المنطقة أوربية أو يؤربن غيره"[1].

إن هذه المقولة تعطي تصورا على الدعم الذي اكتسبه المستوطنون لآرائهم ومواقفهم وسياساتهم، وهو ما مكنهم من تجسيد وتحقيق أهدافهم رغم المعارضة المختلفة التي واجهتم والتي من نماذجها الجنرال دوفيفييه من خلال مقولته : "إنّ فرنسا خسرت مائة ألف ضحية في الجزائر بين 1831-1848 وإنّ هؤلاء الضحايا ماتوا بدون مجد "[2]. فهذه العبارة تحمل بلا شك عدّة معاني، فهي من جهة تؤكد استمرار المقاومة، ومن جهة ثانية توضح إصرار الاستعمار على تركيع الجزائري باستعمال مختلف الأساليب والوسائل، كما تبين وجود حالة عدم الرضا على السياسة المنتهجة في الجزائر. ونظرا لهذه السياسة انتهى البعض إلى أن النظام العسكري بمساوئه هو أهون من الحكم المدني، فالقادة الجمهوريون جاؤوا ببرامج لتوسيع نطاق "التعمير الرسمي"[3] وتقديم المساعدات الضخمة لإنشاء المشاريع التجارية والعمرانية الخاصة بتسهيل إقامة الجاليات الأجنبية في الجزائر، وكانت سياستهم ترمي إلى التمكين للمستوطنين. و تعهدت لذلك الدولة الفرنسية بتخصيص الإعانات المالية والعقارية لبناء المدن والمدارس والعمارات وتوفير القروض لرجال الأعمال، وتقديم تسهيلات للمهاجرين بوضع الأراضي الشاسعة تحت تصرفهم بدون مقابل[4].

المحاضرة الثانية

و اقع الجز ائر العام أواخر فترة الحكم العسكري

كانت سياسة الغزو والتوسع هي الطابع العام الذي ميز عهد الامبراطورية الثانية[5] والذي امتد حوالي عشرين عاما [6] عاش خلالها الجزائريون كل أنواع القهر والبطش والاستغلال، وقد ساهمت القوات العسكرية الاستعمارية في

1- نفسه ، ص422

2- **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1 ، ص422

3- بدأ بوصول بيجو سنة 1841، ينقسم إلى مراحل من 1841إلى 1851 أنشئت 126 قرية و 15 ألف تنازل مجاني للأراضي، من 1851 إلى 1860 أنشأت 85 مركز ووزعت 250 ألف هكتار أما المرحلة الثالثة فتبدأ بقرار نابليون III تخفيف الهجرة إلى الجزائر ووقف منح التنازلات المجانية من الأراضي ومنح الأهالي حق الإقامة في أراضي الأجداده، وإلى جانب الإستيطان الرسمي وجد الإستيطان الحر.

3- **عمار بوحوش**: التاريخ السياسي للجزائر، ص 140

[5] - امتدت حوالي 20 عاما من نوفمبر 1852 إلى سبتمبر 1870، كان طابعها العام الغزو والتوسع عان الجزائريون خلالها ويلات الحروب، التشريد والقتل الجماعي، أنظر **بوعزيز**: المرجع السابق، ص ص، 133-134.

[6] - نفسه ، ص 133.

تحطيم الفرد الجزائري بنزع أراضيه[1]، وأخضعت مصالحه للمكاتب العربية، هذه المكاتب التي أنشئت لتكون همزة وصل بين قوات الاحتلال والجزائريين، والذي تأسس في شكل فرع عام 1833 على يد "دوروفيقو"[2] ثم تحولت إلى "مصلحة الشؤون العربية"، وأسندت إدارتها لـ" لامورسيار"[3] (1833-1843)[4]. إلاّ أنّ المستوطنين طالبوا بإلغائها في عدّة عدّة مناسبات، متهمينها والسلطات العسكرية بعرقلة نشاطهم ، كما اتهموها أيضا بمساعدة الزوايا التي كانت تقود حركات المقاومة في الجزائر على حد قولهم، فحاربوها و قلصوا من نفوذها ثم قضوا عليها نهائيا مع أواخر القرن التاسع عشر. ورغم الجهود التي بذلها الجيش الفرنسي في سبيل ترسيخ أقدام الاستعمار، إلاّ أنّ الكولون سعوا دائما لوضع حد لهذا النظام باعتبار أنّه كان يحاول – حسبهم- استرجاع هيبته وسلطته[5] باستعمال المكاتب العربية .

ابتداء من 1848 وحين وقعت الثورة بفرنسا وشارك فيها المعمرون ، استغلوا بهذه الفرصة وطالبوا بإدماج الجزائر في فرنسا، وبإعطائهم مقاعد في البرلمان الجديد قدروها بـ(4)مقاعد، وقد تحصلوا على ذلك بالفعل بمقتضى دستور 4 نوفمبر 1848 الذي نصت مادته 109 على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية[6].

وأصبح الجزائري يواجه بذلك عدّة صعوبات جعلت وجوده مهددا دائما في ظل تنامي هيمنة الجنس الأوربي في مختلف الميادين[7]، كما كان المستوطنون يطالبون بحق إدارة الجزائر بأنّفسهم ، وقد وافق نابليون III على مطالبهم فألغى نظام الحكم العسكري سنة 1858[8]، وأنشأ وزارة الجزائر والمستعمرات التي ترأسها ابن عمه جيروم، الذي استقال من منصبه بعد سنة فقط[9]. إلاّ أنّ العسكريين عارضوا هذا الإجراء مشيرين إلى خطورته أمام تنامي سلطة الكولون. وبرزت لذلك مناقشة حادة في فرنسا حول سياسة الإدماج التي أعطت فرصة أكبر للمستوطنين لنزع الأراضي وهذا ما عبر عنه "ايميل دوكا فينباك" "**Emile de cavaignac**" : "إنّ العربي حريص كل الحرص على أرضه أكثر مما نتصور والملكية الزراعية عند العرب قائمة على أسس ثابتة خلافا لما يعتقده البعض وما أحوجنا إلى أن نستفيد منهم في هذا المجال، وإن الغارات العسكرية التي نشنّها عليهم تصيبهم في أعز ما يملكون وهو الأرض".[10] وقد مالت الحكومة الفرنسية إلى تطبيق سياسة الاستيطان بواسطة الرأسماليين الكبار، والشركات الرأسمالية الكبرى، لأنّ الكثير من رجال الأعمال، البنوك، وكبار الرأسماليين، خاصة السويسريين كانت تربطهم صداقات شخصية بالإمبراطور. وقد

-3 Annie Rey-**GOLDZEIGUER** : Le Royaume Arabe, la pollitique Algerienne de Napoléon III 1861,1870, (,Ed, SNED, Alger 1977), p 441

[2] - هو الدوق دوروفيقو خلف بيرتزين آخر ديسمبر 1831، عرف بسلوكه البوليسي تولى السلطة بلقب القائد العام لفيلق احتلال إفريقية.أنظر **سعدالله:** الحركة الوطنية ،ج1 ص44

[3] - هو christophe Louis Léon Juchault de la Moriciere (1806-1856) رئيس أول مكتب عربي رتب عملية انتهاء الحرب مع الأمير عبد القادر. **نفسه**، ص54

[4] - **صالح فركوس**: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، (الجزائر : دار العلوم ، 2005) ، ص 245.

[5] - Pierre **Hebey**:Alger 1898 la grande vague antijuive ,(Ed, Nil, Paris :1996), p43 .

[6] - **بوحوش**: التاريخ السياسي للجزائر، ص 126.

[7] - **Rey :** OP . Cit, p 441.

[8] - **شارل روبير آجيرون**: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر عيسى عصفور (ط2،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر: 1982)،ص 55.

[9] - **سعد الله**:الحركة الوطنية ، ج1، ص23.

[10] - **عدّة بن داهة**: الاستيطان والصراع حول الملكية 1830-1962 ، (طبعة وزارة المجاهدين، الجزائر 2008) ج2، ص 322.

استفاد من هذه السياسة المقاول الباريسي دو مونشي الذي منح2672 هكتار في تيبازة سنة 1854 طرد منها 96 عائلة جزائرية لإنشاء وحدات سكنية للمهاجرين. وشركة جنيفوار السويسرية التي تألفت عام **1853** من طرف رأسماليين من جنيف وخلال 10 سنوات تحصلت على 281 ألف هكتار لإنشاء قرى وتعميرها بالأوربيين خاصة السويسريين منهم، والشركة العامة الجزائرية التي مُنحت 100 ألأف هكتار في 1865، والشركة الهبرة والمقطع التي مُنحت مساحة **25.500** ألف هكتار في 1865[1]. وشركة جمعية الغابات التي تحصلت على 160 ألف هكتار من الغابات لتستغلها مدّة 60 عاما، فقامت ببيعها لثلاثين معمرا[2]. وبعد مرور قرن من الزمن أًصبح الأوربيون والأهالي يملكون على التوالي 85% و 15% من مجموع الأملاك.[3]

ونتيجة الصراع الذي أخذ يحتدم بين العسكريين والكولون، وكذا كثرة الشكاوي التي كان أعيان الجزائر يرسلونها إما للحاكم العام أو للامبراطور في فرنسا، قرر نابليون في سبتمبر 1860 زيارة الجزائر لأوّل مرة، ولما رجع إلى بلاده كان مقتنعا بأنّ سياسة الاندماج لم تنجح فألغى وزارة الجزائر والمستعمرات وأعاد الحاكم العسكري.وفي 6 فيفري 1863 ونتيجة تأثير أفكار الأمير عبد القادر[4] وإسماعيل عربان[5] فكر نابليون أن يؤسس مملكة عربية في الجزائر، لذلك بعث برسالة إلى بيليسي يأمره فيها بوقف مصادرة الأراضي وإعلان المساواة بين الجزائريين والفرنسيين.[6]

حاول نابليون الثالث في سياسته المشهورة بالمملكة العربية أن يفتح أمام الجزائريين باب المواطنة الفرنسية، لذلك أصدر سنة 1865 قانونا يعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين يخضعون في الخارج لحماية قناصل فرنسا، لكنهم لا يتمتعون بنفس حقوق الفرنسيين إلاّ بعد التجرد من أحوالهم الشخصية واتباع القانون الفرنسي في الأحوال المدنية.[7] المدنية.[7] والمملكة العربية (**Royaume Arabe**) مصطلح وضعه نابليون الثالث برز في رسالته التي وجهها إلى لحاكم العام الجنرال"ماك ماهون" [8](**Mac-Mahon**) في 20 جوان 1865. وقد أراد نابليون من خلال المملكة العربية إعادة

---

[1].وقد قام الدكتور بوعزة بوضرساية بشرح هذه القضايا في دراسة جادة يمكن الرجوع إليها لأجل التفصيل ،أنظر **بوعزة بوضرساية** وآخرون: الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن19، منشورات م. و. د. ب. ح. و. ث. أ.ن. الجزائر، 2007، ص ص222،221

[2]- **بوعزيز**: " سيسة نابليون3 تجاه الجزائر من خلال أقواله ورسائله 1852-1870"،مجلة الثقافة،ع50(مارس-أفريل)، ص17.

[3]-**أحمد شقرون**:"دور الاحتلال الاستيطاني في سياسة فرنسا في الجزائر"مجلة المصادر،ع17(السداسي الأول2008)،ص 112

[4]- ولد سنة 1807 بقرية القيطنة قرب معسكر، وتوفي في دمشق في 26 ماي 1883، قاد المقاومة في الغرب الجزائري، وقد كتب عنه الكثير من المؤلفين من أبرزهم " شارل تشرشل" كتاب " حياة الأمير عبد القادر".

[5]- ولد بكيان (cayenne) عاصمة غيانة (guyane) في أمريكا الجنوبية في 31 ديسمبر 1812 وتوفي بالجزائر العاصمة في 31 جانفي 1884 اسمه الحقيقي Thonnas Appoline نسبة لأمه، لأن والده رفض الاعتراف به، اعتنق الإسلام في مصر، تزوج في 28 مارس 1840 من جزائرية، كان أحد مستشاري نابليون III وأحد المتحمسين لمشروع " المملكة العربية"، أنظر **عميراوي أحميدة**: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، (ط2، الجزائر: 2004)، ص ص 120-121.

[6]- **سعد الله**: الحركة الوطنية، ج2، ص23.

[7]- **محمد بن شوش**: " الغزو الفكري للجزائر 1830-1870"، مجلة المصادر، ع18، (السداسي الثاني 2008)، ص99.

[8]- ولد سنة 1808 وتوفي سنة1893، قائد عسكري بارز، تخرج من مدرسة " سان سير"في 1827، مارشال، وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية، بعد مشاركته في حرب اللقرم، عين عضوا في مجلس الشيوخ، ثم حاكما عاما على الجزائر في 1864، وشهدت الجزائر خلال فترة حكمه مجاعة رهيبة في سنوات 1867-1868-1869 أنظر **بن داهة**: المرجع السابق ، ج2 ص 501.

سيطرة العسكريين والمكاتب العربية[1]. ومع ذلك ازدادت المناطق المدنية اتساعا فمن 1,1 مليون هكتار ارتفعت إلى 1.859.990 هكتار، وكانت سيطرة العسكريين كاملة[2]. وكان مشروع المملكة العربية في الواقع يرمي إلى تطبيق الهيمنة الفرنسية على الجزائر بطريقة غير مباشرة، فنابليون الذي نادى بالمملكة العربية هو نفسه سيوافق لافيجري في تكوين ملاجئ لتمسيح أبناء الجزائر ويطلب منه توسيع هذه الملاجئ وإرسال الأطفال إلى مرسيليا. رغم هذه السياسة (المملكة العربية) إلا أنّ الفقر انتشر في كامل التراب الجزائري ، و أصبح الجزائري يعاني المجاعة، والأمراض، والأوبئة والموت.[3]

لم يكتف المستوطنون الأوربيون بعرقلة تنفيذ التشريعات التي كانت تهدف إلى إقرار ملكية الجزائريين، بل تجاوزوا ذلك إلى أنّهم عارضوا محاولات بعض المكاتب العربية تعليم الأهالي الوسائل الحديثة للزراعة، ذلك أنّ هذه الوسائل التي انتهجت كانت مسؤولة عن عدم مواجهة مجاعة 1868-1869 والتي راح ضحيتها 300 ألف شخص حسب التقدير الرسمي الفرنسي وهو أقل بكثير من الحقيقة.[4]

ومما يُسجل أن الإنتاج سنة 1865 قد تراجع بشكل كبير جدا حتى أنّ السكان (الأهالي) صاروا يشترون القمح ب 22 فرنك بعدما كان في العام السابق يُشترى بـ 10 فرنكات، كما اشتد الجفاف سنة 1866 وما زاد الأوضاع سوء هجوم الجراد ابتداء من أفريل 1866 الذي انتشر في المتيجة والساحل ليمتد عبر كامل التراب، كما شهدت سنة 1867 حدوث زلزال مدمر أصاب مدينة موزاية وأجزاء من شفة والعفرون[5] وقد سبق المجاعة هذه ببضع سنين انتشار وباء الكوليرا، وارتبط بهذا الحادث أيضا ازدياد نشاط الحركة التبشيرية التي تحمس لها الأب "لافيجري" أسقف الجزائر.[6] وبعد أن وصلت الأوضاع درجة التعفن وبدأ المستوطنون أنفسهم يطالبون بإيجاد حلول خوفا على أنفسهم من الأوبئة، راسل نابليون III الحاكم العام ماكماهون طالب منه القيام بكل ماهو ممكن من أجل إغاثة المصابين بالمجاعة مذكرا : "إنّ فرنسا لا تريد ان يقال عنها يوما بأنّها تركت من هم تحت حكمها يموتون فقرا "[7].وكتب في 10 أوت 1867 " أتمنى أن نتوصل دون مشاكل إلى اجتياز هذه الأزمة المستعصية "[8]

ويبدو من خلال هذه الرسائل أنّ كل ما كان يهم نابليون (صاحب مشروع المملكة العربية) هو سمعة فرنسا، وليست الأرواح الجزائرية التي كانت تزهق بالآلاف نتيجة سياسة اعتمدتها إدارة الإحتلال ألا وهي سياسة التجويع في حق شعب يشهد تاريخ فرنسا وقوفه إلى جانبها في عدّة مناسبات، ومنها الثورة الفرنسية حينما تحالفت ضدّها الدول الأوربية. وبدلا من أن تقوم الحكومة الفرنسية بعمل حاسم (يوقف هذه المجزرة) كإرسال المؤن لتجنب الكارثة بعثت

---

[1]-Xavier **YACONO** :Histoire de l'Algérie de la fin de la guerre Turque à l'insurrection de 1954, (Versailles, Ed L'Atlanthrope , S,D), p158.

[2]-IBID, p159

[3]-. **Rey** ; OP, CIT ; p441

[4]- **العقاد**: المرجع السابق، ص144.

[5]- **Yacono** : OP, CIT ; p169 .

[6]- **العقاد**: نفس المرجع ، ص144.

[7]- **AGERON** : Politique coloniales au Maghreb ,p73

[8]-Ibid, p73 .

بلجنة من مجلس الشيوخ للتحقيق في أسباب المجاعة، والتي انتهت إلى إقرار رأي المستوطنين ، حينما أرجعوا سبب المجاعة إلى عجز العرب عن استغلال الأراضي التي يملكونها.[1]

أما القضاء الذي كان مرتبطا بالسيادة، فإنّ الفرنسيين قد تدخلوا في شؤونه منذ بداية الاحتلال، ولم ينتظروا سنة 1834 التي قالوا عنها أنها سنة القرار النهائي في الاحتفاظ بالجزائر، ذلك أنّهم تصرفوا في طرد القضاة وتعيين آخرين منذ 1830. تمثل سنة 1841 وضع الحجر الأساسي للقضاء الفرنسي وهو المحاولة التي تهدف إلى إدماج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي وفي 01 أكتوبر 1854 صدر مرسوم حول القضاء الإسلامي يعبر من جهة عن استقلالية القضاء في الشؤون المدنية، ومن جهة أخرى عن تدخل السلطات الفرنسية في قضايا الإجراءات والتنظيمات طبقا للرؤية الفرنسية، وقد رفضه الكولون والقضاة الفرنسيين، واستبدل بمرسوم صدر في 31 ديسمبر 1859 والذي يمنح للمحاكم الفرنسية حق الإستئناف في الأحكام التي يصدرها القضاة المسلمون، وأصبح من حق القضاة الفرنسيين (قضاة الصلح) مراقبة القضاة المسلمين، وقد هدف مرسوم 1859 إلى دمج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي حسب رغبة الكولون.[2] هكذا فإن الواقع السياسي للجزائر كان واقعا يدلّ على فقدان السيادة في كامل المجالات ولم يبق للجزائري موقفا يبديه ولا رأيا يدلي به.

المحاضرة الثالثة

- الو اقع الاقتصادي والاجتماعي

1- الو اقع الاقتصادي

لم يكن الواقع الاقتصادي في الجزائر في أواخر العهد العسكري أحسن حالا من واقعه السياسي، حيث بقي الجزائري يعاني من سياسة نزع الملكية، وفرض الضرائب الثقيلة، وازدادت أوضاعه الاقتصادية سوء بسبب قلة الإنتاج التي أدت إلى ظهور المجاعات المتتالية، و كانت أكثرها شدّة مجاعة 1867-1868-1869، وقد أُرهِق الجزائري منذ الاحتلال بالضرائب الثقيلة، حيث إلى جانب الضرائب العادية والضرائب غير المباشرة والإتاوات المفروضة على مختلف النشاطات، فإنّهم أخضعوه لما اشتهر باسم الضرائب العربية المتمثلة في الزكاة والعشر، وألحِق بهاتين

[1]- **العقاد:** المرجع السابق ، ص145.

[2]- **سعد الله:** الحركة الوطنية ، ج1، ص367.

الضريبتين ما يسمى بالحكر في مقاطعة قسنطينة، وهذه ليست ضريبة وإنّما هي إتاوة تؤدى على الأرض التابعة للدولة التي منح حق استغلالها للأشخاص قبل 1830، وبعد الاحتلال ألحقتها الإدارة "بالضرائب العربية"[1]. كما ألحقت ضريبة "اللزمة" المفروضة على المناطق الجبلية وعلى الواحات، على اعتبار كون هذه المناطق لا تنتج حبوبا، ألحق في إطار هذا القسم الخاص بالضرائب العربية "السنتيمات الإضافية" فرضتها الإدراة في البداية لتواجه بها المصاريف الطارئة، وابتداء من **1863** خصصتها لتغطية مصاريف التمليك الشخصي للأرض، ورغم كل هذه الضرائب إلاّ أنّ نواب المستوطنين اقترحوا فرض غرامات جديدة على المسلمين.[2]

لقد دفعت الضرائب الكثير من الجزائريين سنة 1862إلى الهجرة خوفا من العقوبات التي ستطالهم ، وتبعا لهذا شهدت تلمسان فقرا كبيرا، بحيث أنّ قبائل بأكملها لن تجد ما تقتات عليه سوى جذور النباتات مما أدى إلى هلاك الناس جوعا، كما دفع هذا الوضع الفلاحين إلى إهمال زراعتهم ومواشيهم في وقت ازداد طلب المعمرين على شراء هذه الثروات[3]. وكانت سياسة نزع الملكية والقضاء على أراضي العرش وضرب البنية التحتية لاقتصاد الجزائر سببا في حدوث مجاعات قاتلة لم تشهدها الجزائر قبل مما أتى على حياة أزيد من 500.000جزائري أي حوالي خمس السكان، وقد حدثت هذه المجاعات في وقت بقي مخزون المعمرين من الحبوب كما هو ولم تسجل أية محاولة لإغاثة الأهالي بل إن الكثير من المستوطنين كان يفرح لهلاك الجزائريين المسلمين.[4] وقد ساهم اليهود في مأساة المسلمين، حيث استغلوا كل الفرص لأجل الربح السريع، وهو ما أوضحه أحد الأوربيين بوهران في رسالة إلى نابليون يوم 15 ماي 1865 قائلا: "وأحيط جلالتكم علما بأنّ الشعب الأهلي لعمالة وهران يدفع لصالح اليهود مبلغا يساوي أربعة أضعاف ما يدفعونه لفرنسا بعنوان الضرائب".[5]

كما أنّ الأزمة الاقتصادية زادت الأوضاع سوء، إذ رفضت البنوك تقديم تسبيقات لجمع المحاصيل مما أثر حتى على العائلات الكبرى (الأرسطوقراطية) كعائلة المقراني، في حين عبر بعض من المستوطنين بأنّ الأزمة سببها كسل الجزائريين الفطري عن العمل، لذلك لا يمكن ولا ينبغي مساعدتهم.[6] هذا بالرغم من أنّ الكولون كانوا يعتمدون على اليد العاملة الجزائرية في كل المجالات، والمعروف أنّ هذه اليد كانت تصخر وتستغل بطريقة لا إنسانية إلى درجة أنّ الفلاح (الخماس) يشتغل طوال اليوم وبمقابل زهيد، حتى في أوقات الأزمة بما فيها المجاعة، فضلا على أنّ الكثير من الجزائريين (الأهلي) كان يشتغل دون مقابل، وذلك بشهادة نواب في البرلمان الفرنسي، ونتيجة لهذا فإنّ عدد الجزائريين أخذ في التراجع، فحسب جول فافر (**favre**) تناقص عددهم بمقدار الربع خلال عشر سنوات، في حين كان عدد الأوربيين في تزايد ففي 1861 كان 220ألف وفي 1872 أصبح 272ألف وهذا بسبب عدم تأثرهم بالأزمة واستحواذهم على أجود الأراضي و الثروة المائية، إضافة إلى مدخرات كافية من الحبوب.[7]

---

[1]- **جمال قنان**:"مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة 1882-1914" مجلة المصادر، ع9،(مارس 2004)، ص 41.

[2]- **قنان**: مشاغل المجتمع الجزائري ، ص42.

[3] - **Rey** : OP, CIT ; p 170

[4]- Mostefa **LACHERAF** : L'Algérie Nation et société ,(Ed Casba , Alger :2006), p14.

[5]- **بوعزيز**: المرجع السابق،ص168.

[6]- نفسه، ص169.

[7]- **يحي بوعزيز**: " المجاعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من ق 19 ومواقف وآراء الجزائريين من إدعاءات الفرنسيين حول أسبابها"، مجلة الأصالة ع 33، (السنة الخامسة، ماي 1976)، ص12.

كما كانت سياسة إلحاق الأراضي الشاسعة في البلديات الجديدة يقصد من ورائها الحصول على الموارد الكافية وتحقيق التوازن في الميزانية المالية بدون اعتبار فائدة السكان الأصليين، وكانت أموال البلدية تنفق لصالح الأوربيين الذين يمنحونها أصواتهم الانتخابية، مع إهمال السكان الأصليين الذين ليس لهم في الإنتخابات من الحظ إلا النزر اليسير، مع أنّهم يزودون البلدية بأكبر قسط من الموارد المالية.[1] وقد تسببت سياسة نزع الملكية وفرض الضرائب المتنوعة، وكذا حدوث الجفاف وهجوم الجراد في وقوع عدّة مجاعات منها مجاعة 1867 المفزعة التي أودت بحياة 500 ألف شخص، ودفعت بالجزائريين إلى رهن ممتلكاتهم الزراعية وكرائها للكولون والتحول إلى أجراء يعملون في أراضيهم السابقة[2]، و استغل اليهود مجاعة عامي 1868-1869 لتنمية ثرواتهم عن طريق أرباح القروض التي كانوا يقدمونها للمنكوبين بفوائد وأرباح عالية تتراوح بين 40 % و100 % لمدّة شهرين أو ثلاث فقط من العام، مما جعل الكثير من الجزائريين يفقدون أملاكهم ويتحولون إلى خماسين. وقد أورد السيد "بيدولت" قائلا: "إنّ الجزائريين حتى عندما تخصب أراضيهم ويرتفع مردودها ، فإنّ السماسرة اليهود والمعمرين يتدخلون بخفض أسعار حبوبهم بنسبة 20% أو 30 % حتى لا يكونوا مصدر منافسة لهم[3]. وكان الجزائري في هذه المرحلة يعيش على الزراعة وتربية الأنعام ولم يكن يعرف الاستثمار إلاّ في هذه المجالات، وأنّ النقود والحلي لم تكن متوفرة إلاّ لدى عدد ضئيل من الأسر.[4]

بقيام ثورة 1864[5] تخلى الجزائريون عن أراضيهم، فتقلصت بذلك مساحة الأراضي المزروعة، وبالإضافة إلى القحط واجتياح الجراد سنة 1866 فإنّ ما تبقى من هذه الأراضي لم يكن إنتاجها ليسد الحاجة، كما ترتب على ذلك هلاك المواشي، وما تبقى منها تدهورت أسعارها[6]. وتزامن مع ذلك ظهور الأوبئة مثل الكوليرا والتيفوس.

استمرت سلطات الاحتلال في تضييقها على الجزائريين جميعا...،فلم تتغير الضرائب، بل أنّ الحكومة بالجزائر أقامت إجراءات استثنائية إدارية "مجلسا حربيا" لمتابعة الوضع بمحاكمة "اللصوص وقطاع الطرق" واعتبرت كل متسول وباحث عن الطعام مجرما يجب معاقبته دون النظر إلى الظرف القائم[7]. كما طبق قانون العقوبات الصادر في 6 مارس 1841 والذي ثبت المرسوم الملكي لـ 22 جويلية 1834 الذي نص على فرض عقوبات خاصة على كل جزائري ينتقل من منطقة إلى أخرى دون رخصة من الإدارة، وتصل بمقتضى ذلك إلى فرض غرامات مالية من قبل القايد والتي قدرت بـ 10 فرنك، إضافة إلى تعرضه للسجن لمدة تتراوح بين سنة و5 سنوات وتتطور إلى مابين 5 إلى 10 سنوات من الأعمال الشاقة وقد تصل العقوبة إلى الإعدام[8]. هكذا فإنّ الجزائري الذي دفعته الجائحة

---

[1]- **أندري برنيان وآخرون:** الجزائريين الماضي والحاضر، تر رابح إسطمبولي، (د. و. م.ج، الجزائر: 1984)، ص372.

[2]- **بن داهة:** المرجع السابق، ج1، ص358.

[3]- **بوعزيز:** نفس المرجع ،ص12.

[4]- **عبد الحميد زوزو:** نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900، (د.و.م.ج ، الجزائر: 2007)، ص107.

[5]- لقد أدت الثورة في دائرة بوغار، الأغواط، وقسما من دائرة أومال تتوجه نحو الجنوب حاملة جمالها وكان محصول السنة من الحبوب ضعيف جدا، ثم إن هذه القبائل فقدت أغلب قطعانها أثناء فرارها، وعندما عادت إلى أماكنها بعد الثورة عمدت إلى بيع ما تبقى لديها لتسديد ضريبة الحرب المفروضة والمقدرة ب 2مليون فرنك وقد أصاب هذا الوضع حتى القبائل التي لم تشارك في الثورة. **زوزو:** نفس المرجع السابق،ص112

[6]- **زوزو:** المرجع السابق، ص113.

[7]- **سعد الله:** الحركة الوطنية، ج1، ص155.

[8]- Louis **RINN** :Régime pénal de l'indigéant en Algérie, les commission Disciplinaires, Ed ; Adolphe Jourdan Alger, 1885, p10.

إلى التنقل بحثا عن الأمن وعن الأكل سيجد نفسه معاقبا بسبب اختراقه قانون الإدارة، وعليه فقد ظل الجزائري دوما محاصرا اقتصاديا بالظروف الطبيعية وبإدارة الإحتلال فأثر ذلك على وضعه الاجتماعي والثقافي وهذا ما سأحاول الإشارة إليه .

2- الو اقع الاجتماعي:

لم تكن سياسة نابليون III لتُغيّر من واقع الجزائريين شيئا، رغم أنّه خلال زيارته المفاجئة سنة 1860 حاول تعديل سياسته تجاه الجزائر بوضع نظام يحمي أكثر مصالح الأهالي، وهذا ما تأكد سنة 1863 في رسالة وجهها إلى الحاكم العام التي تضمنت ما يلي: "الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى التام، ولكنها مملكة عربية، الأهالي، مثل الكولون لهم الحق في حمايتي وأنا إمبراطورالعرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين"[1]. وظل الإمبراطور يتابع الوضع في الجزائر عن طريق ما كان يصله خاصة من إسماعيل عربان، ومن خلال زيارته الثانية للجزائر، إذ في أثنائها استلم رسالة من امرأة جزائرية تشتكي فيها الظلم الذي أصاب زوجها حيث حُكم عليه بخمسة سنوات سجنا بسبب سرقته "برنوس"، وقد اندهش الإمبراطور لقساوة الحكم فأصدر في 15 نوفمبر 1865 قرارا جاء فيه ما يلي: "إنّه يجب تطبيق أحكام بدرجة الجنحة المقترفة وحسب أعراف الأهالي، وليس تبعا لنصوص القانون الجنائي الفرنسي"[2]. وهكذا ففي الوقت الذي كان من المفروض أن يحاسب المتسببون في وصول هذا الشخص إلى السرقة أُصدر قانونا لمعاقب الضحية وترك الجلاد. ولذا فإنّ هذا الإجراء لم يكن ليُغيّر من واقع الجزائريين شيئا.

تميزت هذه مرحلة بحدوث مجاعة 1867 التي زاد من حدتها الجراد، حيث لم يعرف السكان مثلها من قبل حسب ما كان يردده كبار السن، إذ صار هؤلاء يقتاتون مما لا يباح أكله من المحرمات شرعا، فأفقرت بذلك الغني وأهلكت الفقير. كان من أسبابها الجفاف الذي أتى على الزرع والضرع سنة 1867 بسبب نفاذ أكلها المدخر في صائفة تلك السنة من علف، تين...إلخ ولم يبق للناس شيء ، وزاد الأوضاع سوءا غلاء الأسعار وقلة المنتوج وندرته. وتخبرنا وثيقة صالح العنتري أنّ مجاعة الجزائر تزامنت مع المجاعة في تونس، وكانت آثارها أكبر، كما أشار "أجيرون" إلى نفاذ المخزون وموت نحو 300.000 من الأهالي جوعا أو بتأثير التيفوس والكوليرا[3].

بالإضافة إلى ما ذكر من أسباب في تدهور الوضع الاجتماعي وحدوث المجاعة، لابد أن نشير إلى أسباب أخرى كتعميم الاقتصاد الرأسمالي وتدهور الاقتصاد التقليدي، و ظروف ثورة 1864 ومخلفاتها عبر القطاع الوهراني والجنوب من جهة أخرى، خاصة وأنّ هذه المناطق سجلت أكثر الوفيات. وهذا الوضع لا يعود إلى الثورة نفسها والتدمير الذي حصل فقط، بل يرجع كذلك إلى تجنيد الرجال وحيواناتهم لنقل الأسلحة والذخيرة لجيوش الاحتلال والذي امتد من 1864 إلى 1866، في حين تركت العائلات بدون مأوى[4]. ففي فيفري 1868 بالونشريس مثلا هلك 300 شخص من بين 1200 بسبب وباء التيفوس، وفي مليانة هلك مابين 6 إلى 19 شخص في اليوم، وقد أكّد الكثير من الأطباء أنّ وباء التيفوس لم يكن دائما سببا في هذا العدد من الوفيات، ولكن المجاعة كانت في الغالب هي السبب ،

---

[1]-Jean **GANIAGE** : L'expansion Coloniale de la France, sous la troisième République 1871-1914 ,(Ed, Payot، Paris :1968), p 30.

[2]-**RINN** : OP.CIT, p50.

[3]- **زوزو**: المرجع السابق ، ص104 .

[4]- **جيلالي صاري**:" الكارثة الديمغرافية (1867-1868) بالجزائر"، المجلة التاريخية المغربية، ع21-22، (س8، تونس:أفريل 1981)، ص180.

يقول د: فابفي : "ليس التيفوس هوالذي أهلك العرب ولكن الجوع" أما بولي"**Pauly** " فقد قال: "الكثير من حالات التيفوس أصابت أوربيين ميسورين في حين لم تصب العرب في المعتقلات"[1] .

تؤكد هذه الأقوال إذن أن الأمراض لم تكن سببا في كثرة الموتى إنّما كانت المجاعة هي السبب. وقد أشار د:"فيتال" في عدد من رسائله إلى معاناة الجزائريين منها رسالة 9 جويلية 1867 "إنّه لم تبق إلا الأشياء المحزنة ماثلة أمام الأعين، كالعطش والجوع والتعاسة والأمراض[2]، والأهالي يموتون بالجملة في السمندو والعلمة وعدّة جهات أخرى من جراء الكوليرا والتيفوس بسبب المجاعة"[3]. وإذا أرجع البعض هذه الكارثة إلى قضاء الله وقدره، فإنّ المسلم الصادق يعتقد أنّ لكل ذلك سبب، فسياسة الإهمال والحرمان التي اتبعتها السلطات الفرنسية نحو الأهالي هي المسؤولة[4]، حيث أُتلفت الثروات (الأراضي، المواشي، ذخائر الحبوب، والحلي)، وإنّ باع ما تبقى له فلن يسد ذلك حاجياته مدة 8 أيام" على حد تعبير"فارني"[5] .

لقد تعددت الأسباب التي أدت إلى المجاعة كالجفاف والفيضانات التي أتلفت المزروعات، رغم أنّ الاعتماد على هذه الأسباب قد لا يكون واقعيا، فالظروف الطبيعية في الجزائر يعرفها سكانها، وقد تأقلموا مع هذا المناخ منذ مئات السنين، والمعروف عندهم أنّه في 6 سنوات هناك سنة جيدة، سنتين متوسطة وثلاث سنوات ضعيفة الإنتاج، وما زاد الوضع تدهورا حدوث هزه أرضية في2 جانفي 1867، دمّرت في 20 ثانية العديد من المناطق في المتيجة الشفة وموزاية والعفرون،وأحمر العين وبرومي، وأتى على ما تبقى الجراد والبرد القارص والثلوج الكثيفة.[6]

استمرت هكذا المجاعة وازدادت حدتها جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث ذكر"فيتال vital": "في قسنطينة في 25 جوان 1867 ارتفع سعر القمح إلى 100 فرنك وأزيد للصاع[7]، بينما الشعير والذي كان متوفرا فإنّه وصل إلى 26 فرنك للقنطار ثم ارتفع سعره ليصل إلى 45 فرنك، وهذا ما لم يحدث أبدا"[8]. وقد استغل اليهود ظروف الجزائريين للاستفادة منهم من خلال الربا الذي وصل إلى 50%[9]، و الملفت للانتباه أنّ هذه المجاعة الرهيبة لم تصب مناطق الكولون لوجود الحياة العصرية بها كما ذكر غوتييه. وعليه فإنّ البعض أرجع أسبابها الموضوعية إلى سياسة السلطات الفرنسية ، و تخلف وسائل الزراعة مقارنة بوسائل الأوربيين، فبعض الجزائريين كان لهم مخازن كثيرة للحبوب قبل 1855، غير أنّ حروب فرنسا في الخارج استنزفتها[10]. كما تشير الدراسات إلى توفر الحبوب خلال سنوات 1867-1868-1969 وقد أكدت ذلك بعض المراسلات، وكان الجزائريون غير قادرين على حيازتها، بل اضطروا إلى بيع

---

[1]- **Rey** ; OP, CIT ; p452

[2]- **بوعزيز**: المجاعة في الجزائر، ص9.

[3]- نفسه، ص10.

[4]- **سعد الله**: الحركة الوطنية، ج1، ص154.

[5]- **Rey** : OP, CIT , p444.

[6]- Ibid , p442.

[7]- قيمته أربعة أمداد، والمدّ ملء كفي الإنسان المعتدل بالحبوب، و يسع الصاع باللتر 6.924 لتر، أنظر،**محمدعمارة**: قاموس المصطلحات الاقتصادية، ط1،(دار الشروق، بيروت: 1993)، ص 324.

[8]- **Rey** ; OP, CIT , p445.

[9]- **سعد الله**: الحركة الوطنية، ج1 ، ص153.

[10]- نفسه ، صص155،151.

آخر ما كانوا يملكون من أجل القوت[1]. ولعل عدم إصابة الكولون بالمجاعة هودليل واضح على وجود الحبوب وتوفر المواد الغذائية، ولكن الجزائري كان عاجزا عن توفيرها لغلائها. ونتج عن ذلك كله تناقص عدد الأهالي الجزائريين نحو الخمس، فمن مليونين ونصف بقي مليونان فقط.

وقد بقيت هذه الأرقام مخفية لأسباب سياسية وإذا ذكرت فهي بسبب الكوليرا[2]. وقد حاول ماك ماهون تغطية ما يحدث في الجزائر، بحيث أنّ التقارير الطبية تم إخفاؤها، مما دفع بأحد الأطباء العسكريين الدكتور "بيريي" (**Perier**) أن يرسل تقريرا عن الأوضاع إلى المجلة الطبية والجراحية العسكرية، من أجل توضيح المسكوت عنه من قبل الحكومة الاستعمارية[3].

كانت السلطات الفرنسية مهتمة بذكر ما تقدمه من مساعدات وتبرعات، واعترف ماك ماهون في مذكراته أنّه تحت ضغط الكولون أمر الجيش بردّ أفواج من الجياع الذين كانوا يتقدمون نحو المراكز الشمالية طلبا للقمة العيش في القمامات، بدعوى الخوف من انتشار العدوى وتهديد الأمن، وقد أقام لهم مراكزا في مليانة، الأصنام، غليزان، والواقع أنّ التضامن الشعبي هو الذي أنقذ آلاف الضحايا، وقد سجل ذلك الفرنسيون أنفسهم في بعض المناطق منها الزواوة[4]. وتباينت الخسائر بين المناطق العسكرية والمناطق المدنية[5]. حيث جاء في كتاب لويس رين (**Régime pénal**) (**pénal** "في 1867 كان وضع الجزائر حرجا جدا جراء انتشار الكوليرا والفقر الذي كان يدفع العرب (الجزائريين) إلى ترك قراهم"[6]

كانت الهجرة كبيرة جراء الجوع والأمراض والأوبئة، وقد توجهت إلى المكاتب العربية التي حاولت إسعاف الأفواج الأولى، غير أن المستوطنين وقفوا بقوة ضدهم مذعورين من شدّة فقر الجزائريين، خائفين من السرقات ومن الأوبئة خاصة . وقد سعى هؤلاء إلى غلق مدنهم في وجه هذه الموجات من الجزائريين "موجات جزائرية مميتة بسبب خطر العدوى"، أكتسح هؤلاء البيوت المهجورة و قررت المجالس العامة طرد هذه الجماعات، وكانت مصالح الأمن في 1868 في كل من وهران، الجزائر، وقسنطينة، لا تنشغل إلا بجمع الموتى[7] الذين تجدهم في كل مكان وكانت عليهم علامات المجاعة[8]. وكانت الصحراء أولى المناطق التي جذبتهم لاسباب عديدة منها شساعة الأراضي، وعدم وجود الأوربيين وقد أوقفت المكاتب العربية هذه الهجرة حفاظا على الأمن في الصحراء، مع وجود مقاومة أولاد سيدي الشيخ.[9]

---

[1] - **صاري**: المرجع السابق، ص179.

[2] - أشارت معظم الإحصائيات أن عدد الموتى كان 120 ألف، وأشار القسيس بورزي إلى أن العدد كان 250 ألف أنظر **سعد الله**: نفس المرجع ، ج1، صص154، 155.

[3] - **Rey** : OP, CIT ; p451

[4] **سعد الله**: نفس المرجع ، ص155.

[5] - **زوزو**: المرجع السابق، ص119.

[6] - **RINN** : OP.CIT, p56.

[7] - وصل عدد الموتى في مدينة مليانة سنة 1867 إلى 511 شخص، وفي 1868 ارتفع ليصل 841 شخص وفي 1869 حدد بـ 150شخص، والملاحظ أن أكثر الموتى كانوا في المناطق الريفية أنظر **Rey** ; OP, CIT ; p445 .

[8] - Ibid: p448.

[9] - Ibid :p446.

توجهت بعد ذلك هجرات المجاعة إلى المناطق الإدارية في الشمال، حيث كان الجزائريون يلتمسون القوت من المزابل[1]. أما أكثر المناطق التي هاجر إليها الجياع هي الجزائر العاصمة، بحثا عن الماء و العمل وكذا المزابل، وقد واجهها واجهها الأوربيون بشدة وسعوا بذلك إلى الوقوف في وجه هذا الخطر (الجوع والأوبئة) بوضع مدنهم في العزلة (**Quarantaine**)، وطرد الأهالي من المدن ، ومن المناطق التي توجهت إليها أفواج الجياع أيضا البليدة والقليعة التي أغلقت أبوابها في وجههم[2].

لقد كانت المأساة التي أصابت الجزائر في 1867 سببا في امتلاء السجون[3]، حيث أقدم بعض الأهالي على ارتكاب جرائم القتل والسرقات[4]، حتى يلقى عليهم القبض ويوضعوا في السجن ويضمنوا بذلك لقمة العيش اليومي داخل السجون والمعتقلات إذ ذكر لوي رين في كتابه « **Régime Pénal** » "أن الفقر دفع بالجزائريين إلى ترك قراهم وهكذا ارتكبت الجرائم وتم تجاوز القانون العام مما أدى إلى امتلاء السجون، وقد تدهورت الأوضاع الصحية للسكان"[5] فسجن عين الباي بقسنطينة الذي بُني لـ 240 سجين أصبح يجمع 1000 سجين، والسجن المدني في قسنطينة الذي أصبح يأوي 800 سجين مصمم ل200 سجين فقط[6]، وقد راجعت سلطات الإحتلال قانون العقوبات نتيجة إكتظاظ السجون حيث أخضعت مباشرة للقادة العسكريين للبث فيها (خاصة المتعلقة بقضايا قد يرتكبها الجزائري متعمدا رغبة منه لدخول السجن) مثل : ضرب وجرح غير إرادي لم يخلف القتل وسرقة بسيطة، أو اشتراك في السرقة، وسرقة في الليل دون إحداث أضرار جسيمة ومحاولة السرقة وتحويل أرصدة أو خيانة أمانة، والغش في الميزان أو الكيل، وإتلاف أو قطع الأشجار، وإتلاف المحاصيل الزراعية[7].

أما المهاجرون فكانوا يعيشون معيشة صعبة جدا، وكل التقارير التي كان يرسلها المسؤولون كانت تعبر عن ذلك وهذا ما أكده د: بيريي .(**Dr Perier**) :"منهكون جوعا، مصابون بنحافة وبتخلف عميق جدا"

" إنّه مجتمع أضعفه الجوع فكان عرضة لانتشار الأوبئة [8]

وقد حاول الأديب والنائب الفرنسي فيكتور هيغو « **Victor Hugo** » أن يصور مأساة الجزائريين من خلال قصيدة عنوانها "البؤس" « **Misère** » وذلك سنة 1869، عبّر فيها عن المجاعة الرهيبة التي أهلكت الجزائر في ما بين 1866-1868 والتي ذهب ضحيتها قرابة 300.000 شخص [9].وهكذا كان الوضع الاجتماعي للجزائر يعبر عن مأساة حقيقية وعن انتهاك سافر لحقوق الأنسان من دولة ادعت تأسيس هذه الحقوق منذ القرن 18. وقد استمرت هذه

1- Ibid,p447.

2- Ibid :p449.

3- **RINN** : OP.CIT, p57.

7- **بوعزيز**: المجاعة في الجزائر، ص11.

5- **RINN** : OP.CIT, p56.

6- **Rey** : OP, CIT, p447.

7- **RINN** ; OP.CIT, p57.

8- **Rey** ; OP, CIT ; p450.

9- Franck **LAURENT**: Victor Hugo Face à la conquête de l'Algérie; (Ed, Maisoneuve et Larose ,Paris : 2001) p104.

الأوضاع طيلة فترة الحكم العسكري، وازدادت تفاقما مع مجيء الجمهورية الثالثة 1870 بعد تمكن الكولون من السيطرة على زمام الأمور، وأخذ بذلك الاستيطان بنوعيه الرسمي والحر يشهد توسعا أكبر بالموازاة مع نزع الملكية، وكذا ازدياد نفوذ اليهود، وأخذت من جهة أخرى مكانة العائلات الكبيرة المحلية في التراجع إلى أن تلاشت نهائيا.

المحاضرة الرابعة

الواقع الثقافي والديني

1- التعليم: لم يكن الغزو الفكري منفصلا عن الغزو العسكري لأنه جزء من الهمجية الإستعمارية التي تستهدف الإستغلال، وتتجه إلى جميع المقومات الحضارية. وقد مرّ الغزو الفكري بالجزائر بعدّة مراحل، أهمها مرحلة التهديم للمؤسسات الثقافية[1]. حيث تعرضت المؤسسات التعليمية بالجزائر لمحاربة شديدة بمختلف الوسائل والأساليب، لأنها كانت تمثل عائقا أمام التوسع الاستعماري وسياسة التجهيل والتنصير الفرنسية. وحُورب رجال العلم والأئمة وشيوخ الزوايا وحُدد نشاطهم ، وفُرضت عليهم وعلى أتباعهم مراقبة شديدة ودائمة[2]. فلم يكن إذن وضع التعليم أحسن حالا من غيره بشهادة الاحتلال نفسه. وقد كتب دو طوكفيل في أحد تقاريره سنة 1847 بعد زيارته للجزائر:"لقد استولينا في كل مكان على الأموال- أموال المؤسسات الخيرية التي غرضها سد حاجيات الناس والقيام على التعليم العام- وذلك بأن حوّلناها جزئيا عن استعمالاتها السابقة وأنقصنا المؤسسات الخيرية وتركنا المدارس تتداعى وبعثرنا الحلقات الدراسية، لقد انطفأت الأنوار من حولنا، وتوقف توظيف رجال الدين ورجال القانون، وهذا

[1] - **بن الشوش**: المرجع السابق، ص88.

[2] - نفسه، ص89.

يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى، وأكثر جهلا وأشد همجية بكثير ممّا كان عليه من قبل أن يعرفنا".[1]

حاولت سلطات الاحتلال بعد ذلك تدارك الوضع بفتح مجال التعليم للجزائريين، ففي 30 سبتمبر 1850 تقرر إنشاء ثلاثة مدارس في الجزائر، تكون إحداها في المدية والأخرى في تلمسان وثالثة في قسنطينة، بنيت كل واحدة بالقرب من مسجد، وأكّد المرسوم على أن يكون التلاميذ والمعلمين والتعليم بالعربية[2]. أما البرنامج فقد اقترح تطوير الثقافة العربية والقضاء الإسلامي بهدف تكوين موظفين للإدارة المدنية وللقضاء، تسمح بإيجاد تواصل بين المعطيات الاجتماعية الفرنسية مع احترام معتقدات وعادات السكان الأصليين، وبقيت هذه الإجراءات إلى غاية إصلاحات 1875، عندما تقرر بأنّ النتائج المتحصل عليها غير مرضية[3]كانت المدارس العربية الفرنسية تستقبل الأهالي والمعمرين على حد سواء، ومن أبرزها وأهمها (المدرسة السلطانية) أو (الكوليج الإمبراطوري) التي فتحت في الجزائر ، والتي أمر نابليون بتأسيسها بمقتضى المرسوم الصادر في 14 مارس 1857[4]، وكانت الدراسة مفتوحة لكل من يرغب في ذلك من الأهالي والأوربيين بشرط أن يكون السن بين 9 و12 سنة[5]. وفي 16 جوان 1865 صدر مرسوم ينص على إنشاء مدرستين (collèges) في قسنطينة ووهران[6] ، غير أنّ الكثير من العائلات التي كانت تقتات من الجذور الموجودة داخل التربة استعملت أبناءها للبحث عليها، وبذلك فإن هؤلاء الأطفال توقفوا عن الدراسة[7].

وكان معظم التلاميذ الذين التحقوا بالمدارس الفرنسية أو تخرجوا منها أو نالوا جوائز،هم أبناء القياد والباشاغات بصفة عامة، الذين كانت تقدم لهم تسهيلات كثيرة، فمثلا المادة الثالثة من القانون الخاص بالمدرسة العربية الفرنسية (المدرسة السلطانية) تنص على أنّ الدولة لا تتحمل مصاريف التلاميذ الذين يزاولون دراستهم في المدرسة، ماعدا أبناء الضباط وضباط الصف والقيادات العربية وأبناء الأهالي الذين قدموا خدمات للدولة الفرنسية. وأرادت من ذلك خدمة مصالحها من خلال تعويض الآباء بالأبناء، وبقيت فرنسا تأخذ احتياطاتها وتتخوف حتى من هؤلاء، لذلك لا نجد منهم من سمح لهم بالتدريس إلا نادرا، حيث وضعت الإدارة شرطا لكل من يرغب في الالتحاق بالمدرسة السلطانية كمدرس أن يكون فرنسيا أو متجنسا بالجنسية الفرنسية[8].

و ابتداء من الستينات انتهجت الإدارة الإستعمارية أسلوبا آخر تمثل في إرسال بعض التلاميذ المتفوقين إلى المدارس العليا بفرنسا. ومن أبرز الطلبة الذين أرسلتهم تحدثت المبشر عن بلقاسم بن سديرة[9]، الذي استعملته إدارة الاحتلال

---

[1]- **إبراهيم لونيسي**:" أوضاع التعليم في الجزائر ½ القرن 19 من خلال جريدة المبشر" مجلة الصراع، ع19 (السداسي الأول، 2009)، ص16.

[2]-Eliaou Gaston **GUEDJ** : L'enseignement indigène en Algérie au cours de la colonisation (1832-1969), (Ed, Ecrivains, Paris : 2000), p61.

[3]- Ibid ; p62 .

[4]- **لونيسي**: نفس المرجع، ص26.

[5]- نفسه، ص28.

[6]- **GUEDJ** : Op ; CIT, p63.

[7]-Yvonne **TURIN** :Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale, écoles, medicines, religion, 1830 1880;(2Ed, **ENAL**, Alger,1971), p239.

[8]- **لونيسي**: المرجع السابق، صص32. 33

[9]- من مدينة بسكرة تخرج من المدرسة السلطانية سنة 1863، وعين في 1865 أستاذا بمدرسة تكوين المدرسين. **نفسه**،ص 39

لتطبيق مشروعها الخاص بمحاربة اللغة العربية الفصحى من خلال تشجيع العامية (الدارجة)، كما استعمل للترويج للّغة الفرنسية لدى الأطفال الجزائريين وحثهم على دراستها وتعلمها، والملاحظ أنّه لم يتحقق أي تقدم، بل لم يتحقق حتى الهدف الأول المنشود من وراء التعليم أولا وهو القضاء على الأميّة. إذ وصلت نسبة المتعلمين من الأهالي سنة 1901 حوالي 38 %، وكانت وسط المعمرين 84 %. وتعود أسباب ذلك إلى امتناع الأهالي عن متابعة التعليم الفرنسي لكونهم رأوا في هذا التعليم وسيلة خطيرة لفرنسة أبنائهم واعتقد البعض أنّ تعلم لغة النصارى كفر وضلال، وكذا الخوف من التنصير. ومن جهتها لم تكن سلطات الاحتلال تفكر في إخراج الأهالي من براثين الجهل والأمية، فهي لم تخطط لتوفير أي نوع من التعليم الناجح لصقل عقول الأهالي[1]، فعلى العكس من ذلك كانت سياستها ترمي إلى تجهيل الشعب وإبقائه في ظلمات التخلف، لذلك كانت تقف في وجه كل محاولة تساهم في توعية المجتمع من زوايا ومدارس حرّة ثمّ الجمعيات والصحف، فالملاحظ أنه من 1830 إلى 1870 لم تتح للجزائريين فرص التفكير في إصدار الصحف، لقد كانوا عرضة لحرب استهدفت وجودهم.[2]

الدين : لم تنج مقدسات الجزائريين من همجية الاحتلال، حيث تم انتهاك حرماتها، ففي عهد كلوزيل[3] مثلا نهب الأموات في مدافنهم، وسمح بالإتجار بالعظام البشرية، وبيعت حجارة المقابر، كما تم الاستيلاء على الأوقاف[4]. وقد استمرت هذه الممارسات التي عبرت عن حقد صلبي دفين، ظهر في الانتقام من كل ما يرمز للإسلام والعرب .

بدأ نشاط الكنيسة المسيحية في الجزائر بنشاط أنطوان دوبوش، الذي كان أوّل أسقف فرنسي في الجزائر 1838 منشأ كتدرالية الجزائر في جامع كتشاوة، واطلق عليها تسمية (سان فيليب) . وبعد دوبوش تولى النشاط الكنسي (بافييه) في 1846 الذي بقي حتى 1866، و كرس هؤلاء نشاطهم على إنشاء الكنائس والملاجئ والمدارس وفي عهده (بافيه لويس) دشنت كنيستي وهران وقسنطينة، كما أنه بدأ نشاطه في منطقة الزواوة بعد احتلالها سنة 1857[5]، وقد اعترف اعترف بأن نشر المسيحية بين الجزائريين في المدن عملية غير ناجحة، لذلك تحوّل إلى المناطق البعيدة عن المدن وركّز على منطقة الزواوة.[6]

أوصى المبشرون بعضهم بعضا بالتقرب من المسلمين والتعرف على عاداتهم وتقاليدهم، حتى يطمئنوا إليهم فيسهل عليهم نشر أفكارهم ليفقد المسلمون ثقتهم بأنفسهم وبأصالتهم، وعلى ذلك انتشر المبشرون في الجزائر في

---

[1]- نفسه ، صص 31،37.

[2]- **جمال قنان**: مشاغل المجتمع الجزائري، ص27.

[3]- هو bertrand Clauzel ولد في 12 ديسمبر 1772 في ميريبوا Mirepoix تولى القيادة بدل" دي بورمون" في 07 أوت 1830 وأصبح مارشال سنة 1831، تولى الحكم في الجزائر مرتين الأولى من أوت 1830 إلى فيفري 1831 ثم عزل، أما الثانية فكانت سنة 1835 وقد عزل بعد سنة ونصف نتيجة فشله في الحملة الأولى على قسنطينة، مات سنة 1843، أنظر **سعد الله**: الحركة الوطنية، القسم1، ج1، ص 36 و ص 91.

[4]- **عبد القادر خليفي**: " سياسة التنصير في الجزائر"، مجلة المصادر، ع9 م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن (2004)، ص135.وقد ذكر حمدان خوجة هذه الممارسات في المرآة بشيئ من التفصيل راجع **حمدان خوجة:** المرآة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري، ش.و.ن.ت ،ط2 ،(الجزائر 1982)، صص 292، 307 .

[5]- يمكن الرجوع إلى الدكتور مزيان السعيدي في بحث الماجستير بعنوان ، النشاط التبشيري لكاردينال لافيجري في الجزائر 1867-1892 في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ جامعة الجزائر 1998.

[6]- **سعد الله**: نفس المرجع ، ج1، ص403.

الشمال والجنوب واختلطوا بالجزائريين.[1] وقد كان هناك تعاون بين إدارة الاحتلال والمبشرين، حيث مهد طرف الطريق للآخر. والإستعمار عندما يمهد للمبشرين فإنّه يدمر ويقتل ويجوع، ويُمكّن للجهل والمرض فيتهيأ الأمر للمبشرين وتذلل لهم وسائل التنصير. أما المبشرون فهم يسبقون الإستعمار بجلب النفوس وكسب البسطاء

والفقراء عن طريق الرغيف والدواء فيسهل تغلغل الإستعمار. وتدعم موقف الآباء البيض والأخوات بمؤسساتهم المنتشرة عبر مدن وقرى الجزائرو بدعم من السلطات العسكرية، فالأباء البيض يفتحون المدارس لتعليم أبناء الجزائر، بينما تقوم الأخوات بالإشراف على بعض مراكز التكوين المهني والتطبيب وبخاصة للبنات (أمهات المستقبل)، فالتعليم والتكوين كان في نظرهم أحسن وسيلة لغزو القلوب وكسب الأفكار.[2]

شهدت مرحلة الستينات نشاطا متزايدا للمبشرين، خاصة مع الأوضاع التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة، والتي ميزتها المجاعة التي أصابتها إبتداءا من 1866 و استمرت بحدّتها إلى 1869. وقد برز في هذه المرحلة دور الكاردينال لا فيجري، وبالتعاون مع مدارس الشرق التي يسيطر عليها اليسوعيون في بلاد الشام قام لافيجري[3] وجماعته بمهاجمة الإسلام والقرآن، ونادى بتخليص الشعب من القرآن، وطالب بحرية دمج الجزائريين في فرنسا أو بطردهم نحو الصحراء بعيدا عن العالم المتحضر. وقد التقت مصالح لافيجري مع مصالح الكولون في عدّة مواقع، ومن ذلك انضمامه للصراع بين المدنيين والعسكريين ووقوفه إلى جانب المدنيين، وهاجم المكاتب العربية التي اعتبرها حامية للتقاليد الإسلامية ومانعة للمسلمين من الاندماج. وامتد نشاطه إلى الصحراء، نحو السودان التي يرى بأن سهولها الغنية مكملة للجزائر، واكبر عائق لفرنسا بالسودان كان الإسلام.[4]

عيّن لافيجري سنة 1867 أسقفا بالجزائر، و تزامن تعيينه وقوع مجاعة خطيرة استغلها بمساعدة السلطات[5]. وكوّن بعد تعيينه جمعية الآباء والأخوات البيض ، خاصة في منطقة القبائل، حيث كان هؤلاء يضعون نفس الزي الذي يظهر به سكان المنطقة، كما أتقنوا اللهجة المحلية[6]، و استغلوا واقع السكان للتدخل بدعوى تقديم العون لهم. وصار للافيجري سلطة تفوق السلطة السياسية والعسكرية ويظهر ذلك من خلال المعارضة الشديدة للمارشال ماك ماهون وتحفظ الإمبراطور نابليون III من مواصلة سياسته التبشيرية، خاصة بعد انتشار مجاعة 1868، حيث استغلها وأنشأ ماوى للأرامل واليتامى بمنطقة الشلف، وأراد أن تصبح قرى عربية مسيحية، وكلّف الآباء البيض بجمع الأطفال اليتامى[7].

---

[1]- **خليفي**:نفس المرجع، ص142.

[2]- **خليفي** : المرجع السابق ، صص146.141

[3]- أسقف الجزائر الجزائر من 1867 خلفا للأسقف " بافي لويس" (Pavé Louis)، تميز عن سابقه بالذكاء والنشاط وكان الساعد الأيمن للبابا " قريقوار الثامن" في روما، أسس جمعية الآباء البيض والأخوات سنة 1868، كان رجلا متعصبا للدين المسيحي، يسعى بكل الطرق لنشر المسيحية أو التخلص من السكان ومما قاله " يتعين على فرنسا أن تفسح لنا المجال لنقدم له (الشعب الجزائري) الإنجيل أو بطرد هذا الشعب إلى الصحراء بعيدا عن العالم المتمدن"، **خليفي**: نفس المرجع ، ص139.

[4]- **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ص408.

[5]- **خليفي**: نفس المرجع ، ص139.

[6]- Chems Eddine **CHITOUR** : histoire Religieuse de l'Algerie l'identité et la religion face à la modernité (Alger , 2001), p168.

[7]- **بن الشوش**: المرجع السابق، ص104.

كان هذا النشاط سببا في إستياء الحاكم العام الذي اشتكى الكاردينال لافيجري، وأرسل من جهته لافيجري برسالة إلى نابليون III، يقول فيها "إنّ العرب لم تعد لديهم القوة ولا إمكانية الثورة"، مخففا بذلك المخاوف. وردّ عليه نابليون قائلا له:" اشتغل بالأوربيين واترك العرب للحاكم العام ليضبطهم ويألفوا الهيمنة الفرنسية". والملاحظ أن نابليون قد وافق لافيجري في قضية الأيتام، بل طلب منه توسيع الملاجئ وأرسل إلى مرسيليا 300 طفل منهم[1] . كوّن لافيجري مراكز لتجميع الأيتام في سانت أوجين (بلكين حاليا) والأبيار وفي الحراش والقبة (خاصا بالبنات). وقام أتباعه بذلك في وهران وقسنطينة، وكوّن لجانا في فرنسا لجمع التبرعات،واستعان ببعض الكنائس في الدول الأوربية، وقد تبرع له البابا بخمسة آلاف فرنك. و صرف لافيجري سنة 1860.حوالي 800.000 فرنك، رغم أن الحكومة في عهد نابليون كانت شحيحة عليه.[2]

ذكر**ياكونو** (**Xavier Yacono**) في كتابه تاريخ الجزائر أن الكاردينال لافيجري جراء المجاعة والأوبئة التي أصابت الجزائر في سنوات 1866-1867-1868 جمع 1.753.000 يتيم يتراوح سنهم بين 8 و10 سنوات وقد نجى منهم قرابة المليون. و هاجم بشدّة الحكم العسكري الذي يقف في وجه إدماج الجزائريين عن طريق تمسيحهم[3]. ويذكر الأستاذ سعد الله أنّ لافيجري جمع في مركز ابن عكنون وحده 1753 طفلا بين 8 و10 سنوات من مختلف المناطق، يسهر عليهم خمسون شخصا. وأعتقد الناس أنّ لافيجري كان يقوم بعمل إنساني، وأنّه سيترك الأيتام الباقين على قيد الحياة يرجعون إلى ذويهم ولكنه فاجأهم برفض إعادتهم.[4]

أنشأ لافيجري القرى العربية لجمع الفتيان العرب الذين عمّدهم، وفي1868 إشترى أراضي تقع بين مليانة والأصنام، أنشأ فيها قرية مسيحية سماها (سان سبيريان) وأسس في نفس السنة جمعية المبشرين بإفريقيا بفرعيها الآباء والأخوات البيض مهمتهم علاج المرضى، كما فتح المدارس للتعليم الديني في زواوة، وورقلة، وميزاب والقليعة، وبسكرة، واحتفل بأوّل زواج للشباب الأيتام الذين نصّرهم بمناسبة افتتاح كنيسة السيدة الإفريقية في 2 جويلية 1872[5]، وأسكن لافيجري الشباب المنصر في قرى خاصة أهمها قرية (سانت مونيك)، وأنشأ لذلك حوالي 250 مسكنا، وكانت الكنيسة تستغل المجاعات لتكثيف جهودها في محاربة الإسلام ومعاداة القرآن بتقديم الإنجيل بديلا له لأبناء الجزائريين. ولاشك أنّ هذا النشاط يؤكد أنّ سلطات الاحتلال لم يكن يهمها مجاعة الجزائريين أو موتهم بقدر ما كان يهمها الصراع على النفوذ والسيطرة بين النظامين العسكري و المدني (الكولون).

---

[1]- **سعد الله:** الحركة الوطنية ، ج1، ص408.

[2]- **نفسه**،، ص158.

[3]- **YACONO** : OP ; CIT, p172.

[4]- **سعد الله:** نفس المرجع ،ج1، ص158.

[5]- **نفسه** ، ج1، ص159.

المحاضرة الخامسة
ظروف الإنتقال من الحكم العسكري إلى المدني

كانت الجزائر مسرحا لعدد من الأنظمة غير المستقرة تبعا لأهواء العسكريين والمدنين من الأوربيين، فكلما غضب فريق إلاّ وجاء بنظام جديد، أماّ الجزائريون فكانوا على الهامش تماما، وسيكون لهذا الاضطراب تأثير عليهم في المستقبل[1]. وكان الإمبراطور يفكر في سياسة جديدة تجاه الجزائريين خاصة بعد زيارته الأولى في 1860 وانشغل بالملكية الشخصية للأراضي بالنسبة للجزائريين بعد أن اشتدت عمليات انتزاعها منهم، واستقر رأيه على ضرورة إقرارهم في الأراضي التي يستغلونها ويستقرون بها، وشرح ذلك في رسالته إلى بيليسي مطلع فيفري 1863 بقوله:"إن الجزائر مملكة عربية، وأنا إمبراطور العرب مثلما أنّني إمبراطور الفرنسيين" وعلى ذلك أصدر قرار 22 أفريل 1863 الذي يقضي بتمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم، وقد عارض الكولون هذه السياسة بشدّة لأنها عرقلت نسبيا نشاطهم الاستيطاني، وكبحت سياسة نزع الملكية[2].وقد رفض المستوطنون نظام الحكم العسكري الذي وقف في وجه شراهة

[1]- **بوعزيز**: سياسة نابليون ، ص19.

[2]- نفسه، ص20.

استلائهم على الأراضي[1]، وكان الاندماج مطلب المستوطنين خاصة منهم الأوربيين الرافضين للسلطة العسكرية والمتشبثين بالحكم المدني[2].

ورغم تطبيق سياسة التهجير والاستيطان فإنّ الأوربيين لم يرضوا بذلك ، وأخذوا يشنون الحملات الصحفية ضد السلطة العسكرية والمكاتب العربية، وينادون بضرورة تحقيق الإدماج السياسي وطرد الجزائريين من أراضيهم وتشجيع بيعها للأوربيين،واستجابة لهذه المطالب تشكلت وزارة الجزائر والمستعمرات في 24 جوان 1858، وكانت من أهداف هذا النظام تحقيق الإدماج الكامل، وقد أنشئت ست دوائر عمالية مدنية، وجرت محاولة لإدماج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي، ولم يبق للسلطات العسكرية بعد هذه الإجراءات سوى منصب القيادة العليا للقوات البرية والبحرية و أسندت رئاستها لماكماهون[3]، وبقيت بوادر التحول إلى النظام المدني تولد القلق والحيرة عند الأهالي (الجزائريين) خاصة على أراضيهم وعلى حياتهم اليومية التي كانت تزداد سوء، خاصة في ظل توسع النشاط الاستيطاني الذي استهدف أراضي الملك والحبوس والعرش، وامتد التهديد إلى كل الممتلكات ، رغم ما يميز الجزائري به من علاقته الحميمة بأرضه[4] ، التي تجعله يدافع عليها بقوة. لذلك كانت بوادر التحول إلى النظام المدني سببا في هجرة الكثير من الأشراف في الجزائر إلى المشرق.[5]

اتخذ المستوطنون مجاعة الجزائر سنتي 1867-1868 حجة لضرب النظام العسكري واعتباره مسؤولا على ما حدث، وقد دعمتهم في ذلك الكنيسة، حيث أعلن لا فيجري الحرب على الإدارة العسكرية مصرحا أنّها "معادية لفرنسا و للمسيحية"[6] ، **« Cet affreux système, aussi anti -Français qu'anti chretien ».**

إنّ انتقال الحكم من العسكري إلى المدني كان في ظروف جد قاسية، عاشها الجزائري حيث هاجم الجراد الجزائر سنة 1864، ومع ذلك فرضت على الجزائريين ضرائب باهضة، ومارس المرابون الربا الفاحش ، كما أصابها الجفاف منذ 1865، فقل ماء الشرب في 1867، وارتفع سعر صاع القمح إلى 100 فرنك والشعير إلى 40 فرنك، وأكثر ما أصاب الجزائر مجاعة 1867-1868 التي أودت بالآلاف[7]. وقد هلك جراء ذلك أزيد من 128.812 جزائري في الأربعة أشهر الأولى من 1868.[8]

ازداد وضع الجزائريين سوءا ابتداء من 1870 بسبب ضغط الجيش والمكاتب العربية، وكذا بسبب المجاعة والأمراض، كما ازدادت هجرة الأوربيين إلى الجزائر من 220.000 سنة 1866 إلى 279.000 سنة 1872، بينما انخفض عدد الجزائريين من 2.700.000 مواطن إلى 2.100.000 أي هلاك 600.000 جزائري لأسباب متعددة[9]، وتمكنت فرنسا فرنسا من القضاء على 374 عرش وإنشاء 656 دوارا، يتواجد بها 1.057.066 نسمة، يقيمون في مساحة لا تقل عن

1- **LAURENT** ; OP, CIT, p131.

2- Michel **LEVALLOIS** : Ismaïl Urbain 1812-1884, une autre conquête de l'Algérie,(Ed, Maisonneuve et larose, Paris:2001), p627

3- **بوعزيز**: سياسة نابليون ، ص18.

4- **Rey** : OP, CIT ; p1.

5- **AGERON** :OP.CIT, p87.

6- Ibid, p76.

7- **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ص150.

8- **AGERON** : OP.CIT, p74.

9- **بوحوش** : التاريخ السياسي للجزائر، ص143.

6.833.751 هكتارا. وكنتيجة لضغط المعمرين أصدر نابليون III في 31 ماي 1870 مرسوما يحرر رؤساء العمالات من قيود السلطات العسكرية، وبذلك انحصر نفوذ العسكريين في المناطق العسكرية، وأتبع المرسوم بمرسوم 11 جوان 1870 يسمح للمستوطنين بإجراء الانتخابات في المناطق المدنية واختيار الأعضاء[1] الذين يمثلونهم في المجالس العامة ونتيجة لذلك قدم الحاكم العام ماكماهون استقالته. وأصبحت بذلك الجزائر بعد 1870 ملحقة بفرنسا. نتيجة ما أصابها من كوارث ومجاعات ظهرت الجزائر بعد 1868 ضعيفة اقتصاديا.[2] وقبل أن تشفى الجزائر من عهد النكبات (1866-1869) سقطت الإمبراطورية II، فكانت فرصة للكولون الذين أنشأوا لجنة الإنقاذ الوطني، وشرعوا في تطهير موظفي الإمبراطورية، وطردوا الحاكم العام بالنيابة إيستر هازي (wanlsin-Esterhazy)[3]، وهكذا تمكن الكولون من السيطرة على الأوضاع في الجزائر، وأصبح الفرنسيون يعيشون حياة لم يحلموا بها على حساب جزائريين حرموا من كل شيء. وأصبح الكولون يطالبون بتسيير الجزائر بحرية بدعوى أنّهم أولى بمعرفة كيفية معاملة العربي.[4]

ولّدت هزيمة فرنسا أمام الألمان الرغبة في القضاء على النظام العسكري من طرف المستوطنين المطالبين بدمج الجزائر بفرنسا[5]، كما تسبب هذا في اضطرابات قادها المستوطنون ضد السلطة المحلية وضد الجزائريين[6]. وفي 17 سبتمبر 1870 عُيّن فيلرموز **Vuillermoz** حاكما للجزائر[7]. ولم تتمكن الحكومة من فرض الحاكم المدني "شارل دوبوزي" **(Charles de Bouzet)**، ولا والي وهران "ألكسندر لامبير" **(Alexandre Lambert)**. وقد شُكّلت لجان الدفاع التي طالب من خلالها المستوطنون الاستقلال بالجزائر [8] بمجرد سقوط الإمبراطورية وانهزام نابليون واعتقاله من طرف الألمان[9] في 2 سبتمبر 1870 وسجنه في ألمانيا إلى غاية 1871 ثم نفيه إلى بريطانيا، حيث مات في 1873.[10] وقد وقد رحب المستوطنون بذلك وراحوا يتخلصون من ممثلي السلطة العسكرية (حماة العنصر الوطني) وظهرت لديهم فكرة الاستقلال الذاتي، والبعض وصل إلى التفكير في الانفصال أو طلب الحماية من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.[11]

نتج عن الصراع في الجزائر بين الجيش والكولون تغير النظام ، من عسكري يسهر عليه الجيش بمساعدة المكاتب العربية إلى مدني يسهر عليه الكولون بواسطة البلديات والولايات. وبذلك تنوع أسلوب الاستعمار، وفُتحت الجزائر

---

[1] - **نفسه**، ص137.

Henri **BLET**: France d'outre – Mer L'ouevre coloniale de la 3eme République, Ed, Arthand, Paris,1950 p59- 8

[3] - **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ص150.

[4] - **CHITOUR** : OP,Cit, p149.

[5] - Yvette **KATAN**: Le Maghreb de L'empire Ottoman à la fin de la colonisation Française, (Paris, Ed Belin),p87

[6] - **إبراهيم مياسي**: الاستيطان الفرنسي في الجزائر ، ص119.

[7] - روملد فيلرموز: نفي إلى كيان خلال ثورة 1848، وبعد 6 سنوات سمح له بالعودة إلى الجزائر، استقر في قرية الشراقة بأجوار عاصمة الجزائر حتى 1856 ثم سمح له بالاستقرار في العاصمة، ورفع عنه الحجر في 1859، وفي1870 أصبح رئيسا للجنة الدفاع الوطني من أكتوبر 1870 إلى نوفمبر 1870، أنظر **بوعزيز**: كفاح الجزائريين، ص194.

[8] - **Katan** OP.CIT ,p87 voire aussi **YACONO** : OP ; CIT, p199

[9] - **بوحوش** : التاريخ السياسي للجزائر ، ص132.

- 8 .YACOND ; OP ; CIT, p199.

[11] - **العقاد**: المرجع السابق، ص145.

للمدنيين الذين استولوا على الأرض بالاستيطان[1]، ووقع الحاكم العام تحت تأثير هؤلاء وصار لا يصدر قرارا إلا برضاهم، وقد أعلن حالة الطوارئ وبارك أعمال المليشيات في متيجة وقسنطينة وغيرهما، التي كانت تقوم بالمذابح والحجز والمحاكمات والمصادرات دون عقاب[2]. وتحصل بذلك الكولون منذ 1870 على ما كانوا يسمونه توحيد الأرض والبلاد، أي جعل الحكم في الجزائر مدنيا اندماجيا وكانت نتيجته استقالة بعض ضباط المكاتب العربية ، وتبعهم بعض الرؤساء الجزائريين أمثال الحاج المقراني[3]. فالجنرال ديريو (**Durrieu**) نائب المارشال ماكماهون الذي كان يسهر يسهر على مصالح الإمبراطور وجد نفسه بعد سقوط الإمبراطورية يعاني الحقد والمضايقة مما دفعه للمطالبة بالعودة إلى فرنسا[4]، وكان قد أعلن حالة الطوارئ في 10 أوت 1870 خوفا من حدوث ثورة[5]. لقد حمل تاريخ 4 سبتمبر 1870 فكرا ومنطقا جديدا فيما يخص قضايا الجزائر، فالاندماج بناء على الواقع الجديد هو عنوان تفوق العنصر المدني على العسكري[6]. وفي 24 أكتوبر 1870 أصدر أدولف كريميو[7] مراسيم منها تجنيس اليهود، وإدخال نظام المحلفين في القضاء وكذا تغيير الوضع السياسي.

كان تجنيس اليهود جماعيا مستغربا بالنسبة للفرنسيين قبل الجزائريين، واستغربه حتى اليهود لأنهم لم يطلبوا التجنيس الجماعي[8]. وكان مرسوم 1865 (السيناتوس كونسلت) قد سمح لليهود بالتجنيس وكذا المسلمين مع الفارق في مسألة الأحوال الشخصية، وسمح المرسوم السابع في مراسيم كريميو التسعة بتجنيس اليهود وقد استفاد بذلك من هذا القرار 70.000 يهودي فرنسي و 35.000 يهودي جزائري[9]. وحقق بذلك الكولون النصر على العسكريين وخاصة المكاتب العربية وعلى الجزائريين رؤساء الأهالي، وعينت الحكومة الجديدة برئاسة كريميو ثلاث ولاة (préfet) عُرفوا بمعاداتهم لنابليون وسياسته وهم د.ورنييه (warnier) العاصمة وشارل دي بوزيه(charle de bouzet) وهران ولوسيه (Lucier) قسنطينة، وتأسست لجنة الدفاع عن الجمهورية، وكان من أعضائها جوردان (صحفي) ولامبيير (مؤسس صحيفة المستقبل بقسنطينة) وفيلرموز الذي كان في صدارة الأحداث بالجزائر في فترة الفوضى.[10] وتثبت

---

[1]- **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ص392.

[2]- نفسه، ص431.

[3]- نفسه، ص236.

[4]- **Rey** : OP, CIT ; p699.

[5]- **سعد الله**: نفس المرجع ، ج1، ص236.

[6]- Paul **DESCHAMPS** : Les colonies et la vie Française pendant huit siecle, (Ed Firinci Didot, paris,1933),p186.

[7]- إسحاق موسى كريمو: اسمه الحقيقي Isaac Moise، يدعى أدولف يهودي الأصل، رجل سياسي فرنسي، ولد في نيم سنة 1796، وتوفي في باريس سنة 1880، محامي ثم نائب في المعارضة في 1842، أصبح وزيرا للعدل في الحكومة المؤقتة في1848،انتخب في المجلس التأسيسي في أفريل 1848، أيّد ترشيح لويس نابليون بونابرت، أعيد انتخابه في المجلس التشريعي في ماي 1849 أصبح من نواب أقصى اليسار في 1869 وعين وزيرا للعدل في حكومة الدفاع الوطني ومباشرة أصدر قراراته بإعطاء المواطنة الفرنسية ليهود الجزائر سنة 1870 أنظر **مياسي**: لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ص209.

[8]- **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ص236، وأنظر أيضا في الموضوع **YACONO** ,OP,Cit,p 198.

-8 **HEBEY**: OP, Cit, p 26

[10]- **سعد الله**: نفس المرجع ، ج1، ص238.

النظام المدني بحيث قسمت الجزائر إلى ثلاث مناطق يتولى السلطة حاكم عام مدني، بينما يتولى السلطة العسكرية قائد الجيوش البرية والبحرية، ويساعد الحاكم المدني مجلس استشاري ومجلس حكومي.[1]

لقد كانت بوادر التحول إلى النظام المدني سببا في هجرة الكثير من الأشراف الجزائريين وفرار البعض[2]، وأصيب الأجواد بخيبة أمل بسبب زوال حكم نابليون III والجنرالات والضباط الذين كانوا قد نالوا صداقة الزعماء العرب، وبسبب عدم وجود حاكم مدني نشيط يمكن أن يبعث بالطمأنينة في نفوسهم، بدت لهم تجربة القتال من أجل الشرف وكأنّها الملاذ الأخير[3]. وقد مُسّ الجزائري في حرماته وسيادته وممتلكاته، ولم يبق له شيئا يخسره بعد كل هذا، لذلك فإنّ الثورة كانت الحل الوحيد في ظل مايحدث في فرنسا[4]، وقد ازدادت وتيرة الاستيطان بعد نهاية الحكم العسكري وتلاشي فكر"المملكة العربية" (**Le Royaume Arabe**) لنابليون، وهكذا فإنّ كل الحكومات التي تعاقبت كانت تسعى لإيجاد أية طريقة من أجل الاستحواذ على الأرض ونزع الملكية من أصحابها، وكان قانون وارنييه 1873 أحد التشريعات التي مكّنت ذلك للكولون.[5]

أستغل المستوطنون الفراغ السياسي بعد ثورة 4 سبتمبر 1870 ضد النّظام الفرنسي فشنوا حملات عدائية ضد الجزائريين[6]، ولم تشفع للجزائريين دماؤهم التي سالت في حرب السبعين، إذ شاركوا في أعنف المعارك ويسمبورغ **Wissembourg**، وورث **Woerth** وريشوفن **Reichshoffen** ضمن فرق الرماة المهرة، وقد هلك معظمهم[7]. فتكون بذلك إجماع على مقاومة غلاة الاستعمار[8]. وقد انتفضت جماهير الريف انتفاضة أكثر عفوية عند إعلان الهزائم الفرنسية وهم يرددون "لقد وقع سلطان الفرنسيس أسيرا ولم يعد لفرنسا رئيسا، إنّ يهوديا يدعى كريميو يحكمها وستتمزق فرنسا. وتُلي كتاب من محي الدين ابن الأمير عبد القادر يدعو للثورة[9]. وقام الجزائريون بمقاطعة الاستعمار،كمقاطعة المدارس أوائل أكتوبر 1870[10].

---

[1]- **أندري بريتان وآخرون** : المرجع السابق، ص353.

[2]- **AGERON** : OP.CIT, p 87.

[3]- **آجيرون**: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 75.

[4]- **Rey** ; OP, CIT ; p 699.

[5]- **CHITOUR**: OP,Cit,p 150.

[6]- **بوحوش**: التاريخ السياسي للجزائر، ص144.

[7]- **Rey** ; OP, CIT ; p 698.

[8]- **بوحوش**: نفس المرجع ، ص144.

[9]- **آجيرون**: نفس المرجع ، ص 76.

[10]- **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ص237.

المحاضرة السادسة

مميزات فترة الحكم المدني

تخلت السلطات الفرنسية في باريس منذ 1871 عن ممارسة نفوذها في الجزائر، وانفرد بذلك غلاة المعمرين الذين انتهجوا سياسة الحكومة الفرنسية من التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، وذلك عن طريق الضغوط التي كان يفرضها النواب الذين يمثلون المستوطنين في البرلمان الفرنسي، كما سعى هؤلاء إلى إنشاء ميزانية خاصة بالجزائر، وبذلك لا تستطيع الحكومة الفرنسية الضغط عليهم أو التدخل في شؤونهم، وعمل هؤلاء كذلك على إضعاف الحاكم العام وتركيز السلطات في يد رؤساء البلديات الذين يخدمون أنفسهم ومصالحهم ويتجاهلون مصالح الجزائريين الذين لا سلطة لهم ولا قوة تحميهم، ولا يوجد أي تمثيل سياسي لهم في فرنسا و في مؤسساتها التشريعية كالبرلمان ومجلس الشيوخ[1].وعموما ازدادت سيطرة الكولون في ظل الحكم المدني في مختلف الميادين، بعد أن قزّموا دور المؤسسة العسكرية والمكاتب العربية التي كثيرا ما دعوا لإلغائها باعتبارخطرها عليهم ، فقد جاء مثلا في صحيفة "لافيجي ألجيريان" (**La vigie Algérienne**) في 23 مارس 1878 "كثيرا ما طالبنا بإلغاء هذا الجهاز الفاشل والمدمّر،

[1]- **بوحوش**: التاريخ السياسي للجزائر ، ص168.

هذه المكاتب التي تقف دائما في وجه هيمنتنا وسيطرتنا، والإصلاح كان دائما مُحارب من قبل هذه المكاتب العربية التي يستعملها رؤساء القبائل لاستغلال الأهالي على حساب الإدارة الفرنسية"[1]

وقد ازداد النشاط الاستيطاني، وتضاعفت سياسة نزع الملكية، ولوحق الجزائري في لقمة عيشه بكل الوسائل، وطبق المستوطنون فلسفة "الغالب على المغلوب" أو ما أسماه زعيم الاستيطان بالجزائر الدكتور وارني[2] " قانون المستوطنين" الذي يتمثل في الاستيلاء على الأرض وإضعاف المجتمع الجزائري والتوسع وإحكام السيطرة على الجزائريين[3]. وقد اعتمد المستوطنون في خطتهم على تقوية التمثيل السياسي في فرنسا وفي داخل الجزائر، وحرص هؤلاء على حرمان الجزائريين من التمثيل السياسي، وكانوا يريدون الإدماج والحقوق السياسية لجميع الأوربيين، أي ضم الجزائر لفرنسا، ولكن بشروط وهي الامتناع عن دفع الضرائب، وعدم أداء الخدمة العسكرية في الجيش، وكذا عدم دفع أيّة تكاليف مالية[4]. فكان النظام العسكري بمساوئه أهون من الحكم المدني في العصر الجمهوري. فالقادة الجمهوريون جاؤوا بالبرامج المسطرة لتوسيع نطاق "الاستيطان الرسمي" وتقديم المساعدات الحكومية الضخمة لإنشاء المشاريع التجارية والعمرانية الخاصة بتسهيل إقامة الجاليات الأجنبية في الجزائر[5]، لذلك تعتبر الفترة من 1872 إلى 1901 أكثر الفترات التي شهدت نموا ديمغرافيا أوربيا كبيرا في الجزائر، حيث وصل إلى 354.000 نسمة وكان سببها الهجرة والاستيطان[6]. وجاء في جريدة "التضامن" (**Solidarité**) في 1 فيفري 1880 في مقال بعنوان "مشروع الاستيطان" (**Programme de Colonisation**) مايلي: " تحصلنا على برنامج الاستيطان كما تم تحديده من قِبل الحكومة العامة (**Gouvernement général**) عقب مداولات المجلس الأعلى **Conseil Supérieur** يتضمن للسنة المقبلة إيجاد 33 مركزا أوربيا جديدا في الولايات الثلاث الجزائر، وهران، قسنطينة، لتمكين المستوطنين الحاليين أو الراغبين في الحصول على ملكية معرفة الجهة التي يطلبونها ويرغبون الحصول عليها. ونعتقد أنّه من الضروري وضع جدول للأماكن الجديدة المقترحة والموفرة من قبل الإدارة"[7]

وجاء في جلسة "المجلس الأعلى في أكتوبر 1872 ص 148 مايلي :" لا يكفي أن نمنح الأراضي لمهاجري الألزاس واللورين، بل لابد أن نوفر لهم وسائل تمكنهم من الإنتاج، فالعائلات التي وصلت أغلبها منعدمة الإمكانيات، فمن الضروري توفير السكن لهم آلات الزرع والحرث والبذور وحيوانات ومساعدتهم على العيش في انتظار الحصاد، مع إجبارهم على الإقامة (الاستيطان)، وبذلك لن تعطى هذه الأراضي لمن يبيعوها بسرعة، فالمهاجر عند وصوله إلى الجزائر لابد أن يوضع دون أدنى تأخر في ممتلكاته، و أن يجد الدعم الكافي لبناء بيته البسيط في انتظار تحسن

---

[1]- J. la vigie Algérienne, 1597, 6eme année, 23 Mars 1878.

[2]- طبيب جراح ولد سنة 1810، عين مساعد جراح في مستشفى وهران 1832، ألحق بالقنصلية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر، عين مديرا للشؤون المدنية في مقاطعة وهران في 1848، ثم عين مقررا لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر سنة 1849، عرف بدفاعه على سياسة الاستيطان، ارتبط اسمه بقانون 1873 المعروف بقانون "فارني" ، أنظر **عباد**: المرجع السابق ،ص 76.

[3]- **بوحوش**: التاريخ السياسي للجزائر ، ص166.

[4]- **بوحوش**: التاريخ السياسي للجزائر ، ص162.

[5]- نفسه ، ص140.

[6]- **YACONO**,OP,Cit,p214 .

J. la solidarité, 1230, 7eme année, Dimanche 1er février 1880 4

أوضاعه"[1]. وجاء فيه كذلك تأكيد العمل لصالح الهجرة واقتراح تكوين جهاز بمصالح حيوية خاصة بالمستعمرات مهمتها تثبيت فعلي للمعمرين فوق الأرض، والاهتمام بكل ما يتعلق بالهجرة والاستيطان في المناطق المدنية والعسكرية، يكون تحت إدارة مباشرة للحاكم دون القادة العسكريين، وتحت إشراف مباشر للمجالس العامة[2]. ومن الضروري تكوين جهاز خاص بالهجرة والاستيطان يتولى متابعة العملية خطوة بخطوة ولذلك فإنّه من الضروري الحصول على القرض المخصص ب 50.000 فرنك[3]. وجاء كذلك في نفس الموضوع وهو الاستيطان في صحيفة "لاديباش ألجيريان" **La Dépêche Algerienne**"ما يلي:" رغم أنّنا قمنا بعمل كبير إلا أنّه يبقى الكثير، لأنّ الرغبات كثيرة..وفي بلد عدد مواطنينا لا يزال قليلا، فإنه يتوجب إسكان مواطنين فرنسيين بقوة بهدف احتلاله وإحداث تفوق ليس فقط على الأهالي، ولكن حتى على السكان الأوربيين الأجانب، إذا أردنا أن لا تبقى مجرد ملكية فرنسية فيما وراء البحر .. ، فلابد أن نوجه موجة المهاجرين الفرنسيين إلى الجزائر لتوفّر الإمكانات ، بدلا من توجهها نحو العالم الجديد ". "إنّ أمن الأشخاص الذي من واجب الحكم تحقيقه غير كاف في الجزائر، فالكولون لا يزالون عرضة للاعتداءات (المقاومة)، وقد ساعد على ذلك تشتتهم وتوزيعهم بعيدا على المراكز".[4]

يتضح من كل هذا كيف شجّعت إدارة الاحتلال النشاط الاستيطاني وهو ما ميز الحكم المدني، وقد مثلت المرحلة 1871-1882 للنظام الجمهوري العصر الذهبي للهجرة والاستيطان، حيث هاجر الآلاف من الفرنسيين من الالزاس واللورين ومن جنوب فرنسا، ومن إسبانيا وإيطاليا ومالطا[5]. وكان يوزع على المهاجرين في هذه الفترة سنويا مساحات يقدر متوسطها بين 30.000 حتى 40.000 هكتار بشكل مجاني[6]. وقد خُصص لمهاجري الألزاس 100.000 هكتار من الأراضي أغلبها في منطقة القبائل وهذا بعد 1871، كما شهدت هذه المرحلة العودة إلى منح الأراضي مجانا[7] التي صودرت من الثوار قد بلغت 446.000 هكتار، كانت قيمتها 19 مليون فرنك، كما فُرِض عليهم 36.582.000 فرنك كضريبة حرب، وكلفت ثورة 1871الجزائريين 63.212.252 فرنك، ذهب منها إلى "ضحايا الثورة" وهم الفرنسيون 19.000.000 فرنك[8]. وهذا ما أكده النقاش البرلماني في 2 مارس 1891 حيث جاء فيه مايلي: "في 1871 ثار الأهالي، فكانت نتيجة ذلك مصادرة ممتلكاتهم، هذه الممتلكات سمحت للحاكم العام من توفيرمستوطنات جديدة"[9]. ومكن هذا النشاط الاستيطاني من تحويل الكولون في الجزائر إلى مُلاك واستغلاليين كبار يعيشون البحبوحة والرخاء المفرط، وأصبحت أرض الجزائر بالنسبة لهم وسيلة ادخار ومضاربة، وصارت الزراعة بالنسبة لهم مضاربة أكثر منها نمط حياة.[10]

---

[1]- أنظر أيضا **بوعزة وآخرون** : المرجع السابق ، ص 227, C. S. G, session ,29 Octobre 1872, p148

[2]- C. S. G, session ,29 Octobre 1872, p139.

[3]- C. S. G, session ,29 Octobre 1872, p139, p 145.

[4]- J. La Dépêche Algérienne, 890, 3eme Année, Mardi 31 Décembre 1887.

[5]- **بن داهة**: المرجع السابق،ج1، ص146.

[6]- نفسه، ص147.

[7]- **YACONO** ,OP,Cit,p215

[8]- **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ص269.

[9]- J.O.R.F : Débats parlementaire, session 2 mars 1891, p 128.

[10]- **آجيرون**: " تنمية الاستيطان في الجزائر 1870-1930" تر: محمد الطاهر العمودي،مجلة المصادر ع2، (1999)، ص190.

أعطت المصادرات بعد مقاومة 1871 دفعا جديدا للاستيطان الرسمي، كما أنّ إقامة الملكية الفردية محل الملكية المشتركة قد سهلت الاستيطان الحرّ بكل أشكاله، بحيث تمكن المعمرون من تحقيق أحد أهم مطامحهم بفتح المجال لهم لاستغلال أراضي العرش، وذلك بواسطة قانون وارني 26 جويلية 1873[1] (الذي عرف بقانون المعمرين)، وقد ذكر"**Xavier Yacono**" في كتابه" **Histoire de L'Algerie** " : "مادتين من القانون المدني فجرت ملكية الأهالي، المادة 815 التي تنص على أنّه لا يحق لأحد إبقاء الملكية الجماعية "، والمادة827 التي نصت "إذا لم يكن ممكنا تقسيم الأراضي بسهولة، ستخضع إلى البيع بالمزاد"[2]

كانت مساحة الأراضي خلال المدني لا تبلغ في عهد الإمبراطورية سوى 278.000 هكتار يقطنها 493.000 نسمة في عهد دوقيدون 1871-1873 إلى 3.151.673 هكتار، ثم في عهد شانزي 1873-1879 ارتفعت إلى 4.850.000 هكتار. ثم ارتفعت بشكل رهيب في فترة حكم ألبير جريفي (1879 -1881) فوصلت سنة 1881 إلى 10.482.964 هكتار[3]. وقد خسر الجزائريون في الفترة ما بين 1877إلى 1898 أي في إحدى وعشرين سنة 432.388 هكتار. والملاحظ هنا أنّ كل حاكم عام يتولى الحكم في الجزائر إلا وعمل على تشجيع النشاط الاستيطاني و نزع الملكية. و كان أسلوب نزع الملكية الوسيلة الأساسية التي اعتمدها الاستعمار، وبذلك امتدت أيادي المستوطنين إلى أراضي العروش وقد استولى الكولون على 10 آلاف الهكتارات في منطقة الصومام[4]. وكانت الملكية الفردية التي أراد الاحتلال إدخالها في أراضي الملك الملك لا تتماشى والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي للقبائل ، التي تستعمل الأراضي جماعيا، وكان بذلك القضاء على التجمعات العائلية، وعلى التضامن القبلي، ونتج بذلك إضطراب في البنية الاجتماعية والزراعية، مما أدي إلى إحداث صراعات ونزاعات دائمة.[5]

لاشك أنّ هذا الإجراء كان في إطار سياسة فرق تسد التي اعتمدها الاستعمار الأوربي بشكل عام والفرنسي بشكل خاص. وقد دعمت إدارة الاحتلال هذه السياسة (القوانين) بإدخال قانون الحالة المدنية، وهذا ما جاء في صحيفة "لاديباش ألجيريان" « **La dépêche algérienne** » بالقول:"إنّ الملكية الجماعية للأرض من العراقيل التي تفقد البلاد أهميتها، للاستفادة من المساحات الشاسعة غير مزروعة ولأجل تطور المستعمرة ورفاهيتها، قانون الحالة المدنية أساسي لمعرفة العائلات والأفراد وحقوق كل واحد منهم" وجاء فيه كذلك، "في المدية: أشغال السكة الحديدية ستنطلق هذه الأيام، القرية المقترحة هي بني بويعقوب، هذا الطريق سيربط الطريق الوطني لبني شيكو، وبفضل المجهودات التي يبذلها المسؤول الإداري لبني شكيو، الكثير من الأهالي العارفين بفائدة إيجاد قرية تنازلوا طواعية على جزء من أراضيهم، وقد وقعوا مؤخرا استعدادهم بتسليم هذه الأراضي لمستوطنات بسعر 100 فرنك للهكتار"،[6] ومن المعروف أنّ الجزائري كان دائما متشبثا، بأرضه فإلى غاية 1900 بقي رافضا التنازل عليها[7].

---

[1]- **عباد:** المعمرون والسياسة في الجزائر 1870-1900، (د.و.م.ج ، الجزائر: 1984)، ص76. ورد هذا القانون الذي نسب إلى وارنيي في دراسة لبوعزة أنظر ' بوعزة وآخرون : المرجع السابق، ص228.

[2]- **YACONO** ,OP,Cit,p221.

[3]- **عباد:** نفس المرجع ، ص69.

[4]- **KATAN** : OP,Cit, p91

[5]- **Rey** ; OP, CIT ; p 699.

[6]- J. La Dépêche Algérienne, 890, , mardi 31 décembre 1887.

[7]- **زوزو:** المرجع السابق، ص167، أنظر الملحق (وثيقة رقم 02)، شكوى السكان من مصادرة أراضيهم.

وقد أكدت هذا جريدة المنتخب في 26 نوفمبر 1882[1] حيث جاء فيها: "ما ذكر . من مصادرة الأراضي . لابد من نزع الأراضي من أيدي أربابها على سبيل الإجمال، ولهذا نسأل سؤالا واحدا؛ أيرضون الأهالي بنزع أراضيهم من أيديهم، ولما كنا عالمين بذلك أحسن من الغير فيكون جوابنا لهم نفيا منفيا، ذلك لأنّهم راغبون في أراضيهم أكثر من الدراهم لا سيما لما ورثوها أبا عن جد"[2] ، وأشار كذلك أحد الأدباء الفرنسيين وهو غي دوموباسان الذي زار الجزائر في 1881 - تزامنت زيارته مع مقاومة الشيخ بوعمامة- إلى طريقة حصول المستوطنين على الأراضي في الجزائر إذ يذكر في كتابه "رحلة إلى بلاد الشمس" قائلا : "في ما يلي مختلف الطرق المستعملة لصيد وسلب ملاك الأراضي البؤساء: يطلب مواطن فرنسي عادي غادر فرنسا من المكتب المكلف بتوزيع الأراضي امتيازا لحكر الأرض في الجزائر، تقدم له قبعة مليئة بالأوراق يسحب منها رقما مطابقا لقطعة أرض، فتصبح هذه القطعة من تلك اللحظة فصاعدا ملكه. ثم يذهب فيجد هناك في إحدى القرى عائلة كاملة مستقرة في قطعة الأرض التي حددت له، التي تعمرها ، وتعيش من ريعها ولا تملك شيئا غيرها، يأتي الغريب (نفس المصطلح الذي استعمله الأستاذ سعد الله في كتابه الحركة الوطنية مشيرا به إلى الكولون) ويطردها، فتذهب مستسلمة لأنّ هذا هو القانون الفرنسي"[3]. وياللعجب أنّ يكون هذا القانون هو نفسه القانون الذي تستعمله إسرائيل في أرض فلسطين والذي يمكنها من توسيع نشاطها الإستيطاني على حساب ممتلكات الفلسطينيين حاليا. وقد ازداد النشاط الاستيطاني بعد 1871، خاصة مع تهجير فرنسي الألزاس واللورين فكان التحول كما يلي بين 1871-1880 أنشأت 207 قرية في 233.369 هكتار لـ 195.418 نسمة ووصل عدد المستوطنين في 1890 إلى 267.672 نسمة، وفي 1900 أصبح 364.257 نسمة[4]، وقد منحت مجانا من 1871-1882 لـ 4000 عائلة وصلت من فرنسا 347.268 هكتار ثمنها 43 مليون فرنك ، وقد طالب الكولون في 1881 تخصيص ميزانية بقيمة 50 مليون فرنك لبناء 175 قرية على مساحة 310.000 هكتار منها 300.000 تنتزع من الأهالي، وقد حارب هذا النداء النواب الأحرار تحت لواء الجمعية الفرنسية لحماية الأهالي[5]. وكانت جريدة المنتخب تنشر لها مقالات نذكر منها مقالا جاء فيه "ها نحن ندرج هنا المقالات الثلاث التي أسمعت عند انعقاد مجلس الجماعة التي حدثت في باريز لحماية البلاد الموجودة تحت حكم الدولة الجمهورية. أعرفكم بما جرى، بعد تأسفي وحسرتي كل من سافر إلى بر الجزائر أو عبر البحر، لا يشك في مقالتي، بل يثبتها حيث شاهدها بعينه وتأسف لما وقع، فالمطلوب العلاج على قدر الجهد لهاته الأحوال الإنسانية والسياسية، حيث أنّ هذا الفعل لا يناسب جنسنا الكريم ولا دولتنا الجمهورية، وذلك اتخاذ سكان البلاد في مراتب أدنى من مراتبنا، والحكم عليهم بغير حق، وفي غالب الأحوال بظلم يجلب لنا الكره، وترك تعليمهم

---

[1]- كانت تصدر بقسنطينة، وتعبر عن تيار فرنسي شاذ معتزل، تصدر بالعربية والفرنسية، صدرت في 1882 وبقيت إلى 1883 فقط، حيث اختفت بتأثير من الكولون خاصة منهم الغلاة، فقد أسس بول بير" جمعية حماية الكولون" لتقاوم نفوذ " جمعية حماية أهالي المستعمرات" وكذا الوقوف في وجه المنتخب، أنظر في ذلك **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ص455.

[2]- جريدة المنتخب العدد 22، س1، الأحد 26 نوفمبر 1882.

[3]- **غي دوموباسان**: رحلة إلى الجزائر (إلى بلاد الشمس) ، تر: نادية عمر صبري، ط1،(دمشق: ورد للطباعة، 2007) ، ص47. مصطلح الغريب هو نفس المصطلح الذي استعمله الأستاذ سعد الله في كتابه الحركة الوطنية مشيرا به إلى الكولون.

[4]- **سعد الله**: الحركة الوطنية،ج1، ص 418؛ أنظر **بوحوش**: التاريخ السياسي، ص 159؛ عدّة **بن داهة**: المرجع السابق، ج1، ص359؛ Augustin **BERQUE**, Ecrits Sur L'Algérie ,(Ed, Sud, Paris, 1986), p32.

[5]- تكونت في باريس سنة 1881، أسسها المؤرخ ليروى بوليوا وفيكتور تشونشييه كان هدفها جعل الجزائريين (الأهالي) أصدقاء بدل إبعادهم عن الفرنسيين، كان أحمد بن بريهمات أحد أبرز أعضائها، ساهمت بعدّة مقالات في جريدة المنتخب، **سعد الله**: نفس المرجع ،ج1، ص455؛ **قنان**: مشاغل المجتمع الجزائري، ص43.

وأدبهم وتثقيل المغارم عليهم من غير أن يستنفعوا بشيء منها، وأخذنا الأرض وأعطيناها لسكان أوربا (...)، صرنا نحتقرهم ونحسبهم أدنى منا، بل كالرقيق، وكالهنود التابعين لشريعة البراهمة، وعند ظني، أنّ الرقيق لا يوجد بأرض فرانساوية"[1]. وهو خطاب ألقاه لوبلان دولاموث "**Le blanc de Lamothe**" أحد أعضاء هذه الجمعية والذي عبر فيه عن وضع الجزائريين وعن سياسة الجمهورية الفرنسية بقيادة المستوطنين وخاصة منهم الغلاة.

وكان لفرنسيي الألزاس واللورين بعد 1871 أسبقية ملكية الأرض التي تنتزع من السكان الأصليين، ومنها أراضي العرش التي تقدم بمقابل بخس يصل إلى 5000 فرنك للذي يملك المال، أما الذي لا يملك مالا فإنه سيدفع فرنكا واحدا في السنة[2]. و كانت الأسر الميسورة التي تريد تحسين ظروفها تدفع مابين 5000 و6000 فرنك للحصول على قطعة أرض وعلى 1600 و2100 فرنك للحصول على بيت جاهز من طبقتين[3]، وقد ارتفع عدد السكان الأوربيون فيما بين 1881-1901 من 195.418 نسمة إلى 364.257 أي بزيادة 168.839 مواطنا، كما انخفضت نسبة الإسبان والإيطاليين في 1881 إلى 75 % وفي 1901 إلى 53 % ، ويعود هذا إلى تطبيق قانون 1889 القاضي بتجنيس الأطفال الأجانب المولودين في الجزائر[4].

تميز الحكم المدني بتعاقب مجموعة من الحكام حاول كل واحد منهم أن يضع بصمته خاصة فيما يتعلق باستنزاف ومعاناة الجزائريين، وأدت من جهة أخرى إلى رخاء ثلة من الكولون (الغلاة) ، وقد عبر عن ذلك الكاتب الجزائري مصطفى الأشرف بقوله: "إنّه قل ما نجد في أرجاء العالم بشرا في مثل تلك الحالة من البؤس والشقاء، يعيشون بجوار ذلك الثراء الفاحش الذي ينعم به الأجانب"[5]. وكانت من نتائج ذلك الثراء ما سجلته إحصائيات 1872 من تناقص في عدد المسلمين بـ 20%[6]. وعبر عن ذلك الحاكم العام شانزي (**Chanzy**) . الذي كان مكروها من قبل الكولون . أمام غرفة النواب وحملها مسؤولية إهمال مصالح الجزائر، وذكر :"المعاناة لا تقتصر فقط على سرقة المحاصيل والحيوانات والتهديد بالقتل، ولكن تعدى ذلك إلى الفقر، اليأس، الإنهيار والإهمال الذي يهدد البلاد".[7] على على حد تعبيره.

كان لفشل مقاومة المقراني 1870 انعكاسات على الجزائريين، حيث خلفت مزيدا من الدمار وضاعفت من معاناة الشعب الجزائري[8]، فبعد تعيين الحاكم العام دوقيدون[9] في 29 مارس ووصوله إلى الجزائر في أفريل 1871، رفض معاملة الثوار كمحاربين وأعلن عن معاملتهم كمتمردين، ومن ثم أمر بمصادرة وتغريم وتخريب ممتلكاتهم، وأعلن أنه

---

[1]- جريدة المنتخب، العدد2، س1، الأحد 30 أفريل 1882.

[2]- **KATAN** : OP,Cit, p 93.

[3]- **YACONO**, OP, Cit, p217.

[4]- **أندري بريتان وآخرون**: المرجع السابق، ص359.

[5]- **بن داهة**: المرجع السابق، ج2، ص324.

[6]- **GANIAGE** : OP,Cit ; p29

[7]- J . La Solidarité, vendredi, 22 mars 1878

[8]- André **NOUCHI** : La naissance du nationalisme Algérien, (Ed, Minuit, Paris, 1962), p19

[9]- هوLouis – Henri De Gueydon، 1809-1886 من أصل إيطالي، عين رئيسا لمجلس الأمبرالية في 1863، ثم حاكما عاما للجزائر في 20 مارس 1871، واجه ثورة 1871، ألغي المكاتب العربية في 14 سبتمبر 1871، أنشأ عشرين مركزا استيطانيا، أنظر كذلك **بن داهة**: نفس المرجع ، ج2، ص494.

جاء لتلبية رغبات الكولون[1]، وقد تميزت فترة حكمه بإصدار مجموعة من القوانين التي زادت من نفوذ المستوطنين، منها قانون وارنييه في 26 يوليو 1873 والذي استكمل في 1887، وأهم ما جاء فيه تطبيق القوانين الفرنسية وليس الشريعة الإسلامية في بيع الأرض (فرنسة الأرض)[2]. وقد عاشت الجزائر فترة حكم دوقيدون تحت الأحكام العرفية دون دون تدخل الحكومة الفرنسية (عهد قانون الغاب).[3]

كانت مقاومة المقراني 1871 عنيفة جدّا، حيث شهدت وقوع 340 معركة، وضمت 800.000 مقاتل[4]، وبعد القضاء على المقاومة بأسر بومرزاق وسي عزيز في جانفي 1872 ، أجبرت فرنسا البلديات التي ثارت على دفع 64.739.075 فرنك (81 فرنك للشخص) ، والهدف من ذلك هو إفقار الناس وتجويعهم. كما أدّت إلى انتشار المجاعة والأمراض التي هلك جراءها سنة 1872 عدد كبير من الجزائريين، وقد أكّد هذه الحقيقة جول فيري في 6 مارس 1891 قائلا :"في عهد الإمبراطورية كنا نحكم الجزائر عن طريق العرب ، وبعد سقوطها ومنذ 1871 إلى غاية 1883 قمنا بتسييرها عن طريق الاستيطان، الذي جاء عن طريق تجريد العرب من الملكية".[5]

أصيبت لذلك الطبقة الفلاحية العربية بضرر شديد إذ كانت ضحية نزع الملكية الذي ازداد بسبب البيوع التي أجراها الفلاحون المعسرون[6] ، وأدّى توسع أراضي الاستيطان، وإغلاق مراعي الغابات وارتفاع أجور أراضي البور إلى تقهقر الماشية والبداوة وكان في الجزائر "بلد الخروف" 8 ملايين من الغنم في 1865 ، و7,7 مليون في 1885 ،وأصبح 6,3 مليون في 1900، ومن هنا ندرك أنّه من الصعب التحدث عن أي تقدم، كما كان هذا هو نفس الشأن بالنسبة للحبوب.[7]

انهار المجتمع الجزائري أمام توسع الاستيطان، وتسارع بعد عام 1870 انحطاط العائلات الكبرى، الذي بدأ في عهد الإمبراطورية II، حيث أصبحت محرومة من القيادات، أمّا الأرستقراطية التقليدية التي حوربت بصلابة وعجزت عن أن التكيف من جديد، تبين أنّها زالت تماما حوالي عام 1900. ولم يبق سوى بعض عائلات المرابطين والبرجوازية الضعيفة التقليدية في المدن، والمؤلفة من المثقفين، والقضاة، والتجار التي زالت بدورها تدريجيا تحت وطأة الاستيطان، وتقلص دور الحرفيين الأهالي، ولم يبق منهم إلاّ البعض في المدن التقليدية كتلمسان وقسنطينة[8]. ولم ينج ينج من هذا التراجع والتقهقر حتى أصدقاء هؤلاء المستوطنين من الذين كانت لديهم علاقات حميمية مع الجزائريين. وهذه رسالة الشيخ العنتري القسنطيني[9] إلى المترجم "فيرو" المحررة في 25 أوت 1876 تعبّر عن خيبة أمله هو وأمثاله من الذين لفظهم الفرنسيون لفظ النواة[1].

---

[1]- **سعد الله**: الحركة الوطنية، ج1، ص 433،

[2]- نفسه، ص436.

[3]- نفسه، ص451.

[4]- **DESCHAMPS** et Autres : op.cit, p187.

[5]- **بوحوش**: التاريخ السياسي للجزائر، ص160؛ أنظر**آجيرون**: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص78.

[6]- **آجيرون**: نفس المرجع، ص98.

[7]- نفسه، ص99.

[8]- **آجيرون**: تاريخ الجزائر المعاصرة ، ص97.

[9]- هو محمد الصالح العنتري، كان جده أحمد العنتري كاتبا في خدمة صالح باي أواخر القرن 18، وكان والده محمد العنتري من الموظفين عند الحاج أحمد، آخر بايات قسنطينة ولمكانته لديه بعثه لمفاوضة الفرنسيين، توظف محمد الصالح العنتري وقت دخول الفرنسيين إلى قسنطينة سنة 1837 عند الفرنسيين، وأصبح كاتبا لدى (المكتب العربي) تحت مسؤولية الضابط بواسوني (Boissonet)، كتب عدّة

ومن بين أدوات القهر المستخدمة من إدارة الاحتلال لنهب ممتلكات السكان وتفقيرهم وإذلالهم، الضرائب التي انقسمت إلى نوعين، الضرائب التقليدية التي كانت تجبى في مختلف مناطق البلاد، ثم في 1871 ألحقت بها عدّة ضرائب تكميلية سميت "السنتيمات الإضافية"[2] **(Centimes additionnels)**. وقد صدر مثلا 27 أفريل 1876 بناء على مرسوم 24 نوفمبر 1871 قانون نص على: "إضافة السنتيمات الإضافية إلى ضرائب الزكاة و العشور واللزمة،وضريبة الرأس **(capitation)**، المخصصة للبلديات الأهلية، وقد حددت لسنة 1876 بـ 18 سنتيم لكل فرنك من القيمة الكلية". كما حددت الضرائب في نفس السنة بالنسبة للمواشي كما يلي : الجمال 4 فرنك للرأس، والثيران 3 فرنك، والخرفان 3 فرنك و20 سنتيم، والماعز3 فرنك 25 سنتيم[3]. إنه منطق غريب، الفرنسي يشتري الأرض بفرنك يدفعه في السنة، أما الجزائري الذي أُفقر فيدفع عدّة فرنكات ضريبة، وبالإضافة إلى نزع الملكية، ومصادرة الأراضي، مُنع الرعي وفُرضت مختلف الضرائب. استنت إدارة الاحتلال ما يعرف بالسنتيمات الإضافية، التي لا يستفيد منها إلاّ الأوربي الرافض دفع الضرائب، التي تذهب غالبا لخدمة الاستيطان الأوربي. وقد أكّدت ذلك جريدة المنتخب من خلال نشرها مقالا في 29 أكتوبر 1882 بعنوان "فضيحة الجزائر" **"Le scandale d'Alger"**، جاء فيه: "لم تكن السنتيمات الإضافية التي كان يدفعها الأهالي للخزينة تستعمل للعناية بالغابات فقط، لكنها لدفع تكاليف تخطيط المناطق الاستيطانية، وكذا المساحات المخصصة للبناء **lotissement** ، وكان القائمون على الرقابة **comissaire enquitère** عند الانتهاء من أشغالهم، يصرحون بأنّها غير صالحة ،فيجبرون على إعادة دراستها والتصريح بصلاحيتها بعد تقاضيهم الأجرة".[4]

ولم يكن للجزائريين ممثلون فيما يعرف بـ"المندوبيات المالية"، التي تحدد الضرائب العربية، وكثيرا ما كانت تقارير هذه المندوبيات تؤكد الاستغلال الإنساني للجزائري من خلال ما يفرض عليه من ضرائب، وقد جاء في لجنة الضرائب العربية أمام مندوبية المعمرين في 13 نوفمبر 1899 ما يلي"إنّ مسألة الضرائب العربية تأخذ أهمية من الدرجة الأولى لأنّها تشكل أحد مصادر مداخيلنا الأساسية، وفعلا فإنّ 17 إلى 18 مليون من 54 مليون حسب السنوات تعود إلى الضرائب العربية" [5]. وقد دفع الجزائريون عقب ثورة 1871،أكثر من 63 مليون فرنك كضريبة حرب منها 19.000.000 فرنك وزعت على ضحايا الثورة من المستوطنين[6].

وكان الجزائري الذي يعجز عن أداء ما عليه من غرامة، يقصده المحصل برفقة فرقة من الدرك ويحجز كل ما لديه من أشياء ذات قيمة، ثم يسوقه هو وزوجته تحت الحراسة إلى المركز الإداري لبيع كل ما لديه، فإذا غطى ثمنها فسيطلق سراحه مع زوجته، وإلا تحجز زوجته كرهينة إلى أن يستوفي ما عليه[7]. ومن الإجراءات القهرية المسلطة على

كتابات منها (هدية الإخوان) و (تاريخ بايات قسنطينة)، كانت مهمته بالمكتب العربي تحرير المكاتبات باسم " بواسوني" وغيره إلى أعيان المدينة، وحفظ المستندات وصياغة كل ما يصدر عن هذه المؤسسة التي هي عين فرنسا على الأهالي، **سعد الله**: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، ص ص 298،299.

[1]- **نفسه**، ج3، ص301.

[2]- **قنان**: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر، ص129.

[3]- B.O.G, Arrêté du 27 Avril 18 1876, p327.

[4]- **جريدة المنتخب**: العدد 28، س1، الأحد 29 أكتوبر 1882.

[5]- **عباد**: المرجع السابق، ص119.

[6]- **زوزو**: المرجع السابق، ص197.

[7]- **قنان**: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر، ص131.

الجزائريين ما يسمى بالمسؤولية الجماعية "الضمان المشترك"، وهو إجراء يحمل مسؤولية حدوث أي عمل من شأنه النيل من ممتلكات أو أشخاص الفلاحين الأوربيين ، أو مرافق إدارة الاحتلال بالضرر لا للأشخاص الذين قاموا بهذه الأعمال، إنّما لكل المجموعة السكانية التي ينتمي إليها الأشخاص المشتبه فيهم أو وقعت هذه الأحداث في محيطهم الإقليمي، وقد استعمل هذا الإجراء سنة 1871،[1] ويذكر لويس رين ، أنّه في 10 ديسمبر 1872 امتثل 81 جزائريا من بني منصور بمنطقة القبائل بتهمة التمرد والمشاركة في ثورة 1871، وقد حكم عليهم جميعا بالنفي[2].

في عام 1881 وسعت إدارة الاحتلال استخدام هذا الإجراء، ليشمل ليس فقط المجموعات السكانية التي حملت السلاح في وجهها، وإنّما تجاه كل ما يحدث على أرض تقع في نطاق مجموعة سكانية محددة، أُلحق الضرر بمرافقها أو بالأشخاص أو ممتلكات رعاياها من الأوربيين[3]. وقد جاء في جريدة المنتخب في 23 جويلية 1882 مقال بعنوان "غير المسؤولين **les iresponssables** : "مسألة الضمان المشترك ليست من شأن العباد، بل هو قانون ظلم وتعدي ولا يقبل العقل بأن الفرنسوية يحدثون قوانينا مثل ما ذكر في القرن 19. قال البعض من أصحاب حرفتنا (الصحافة): لن يكون التوصل لمعرفة الحق إلا بهذا، فإن كان كذلك ، فلا يسعنا إلاّ الرجوع إلى زمان التعذيب الفارط"[4].وقد تعرض تعرض الجزائريون (الفلاحين) في أعقاب الحرائق التي شهدتها الغابات سنة 1881 إلى الإبعاد بثلاثين كيلومتر من المواقع الغابية وإنشاء مراكز للمراقبة والحراسة **postes vigies**.[5]

وابتداء من سنة 1891 فإنّ كل الحرائق كان يعقبها العقاب الجماعي[6]. وكانت أسبابها ترجع إما إلى غضب الأهالي، أو أو لامبالاة القائمين على مصالح الغابات، ولكن مهما كانت هذه الأسباب فإنّ الحرائق كانت تعطي فرصة فرض العقوبات باسم قانون الغابات ومنها نزع الملكية[7]. إذا هذه الحرائق كان يستفيد منها المستوطنون ، وتعود بالضرر على على الجزائريين. فهل يعقل أن يقوم الجزائري بإضرام الحرائق حتى تنتزع منه الأراضي، ويبعد من محيطها وبذلك يقطع مصدر رزقه بيده ؟.

ازدادت أوضاع الجزائريين سوء جراء فرض قانون الأهالي وترسيمه في 10 أفريل 1881 وكان الهدف منه هو المزيد من إحكام السيطرة وكبت حريات الجزائريين في ظل النظام المدني[8]. وقد عرف بقانون المطرقة أو العصا الغليظة، التي وضعت بيد الكولون، و تضمن قائمة كبيرة من المخالفات بدأت بـ 27 مخالفة ثم أخذت تتضخم، ويضاف إليها كلما حدث ما يستوجب الإضافة، حتى تجاوزت 40 مخالفة، وكان تقرير المخالفات متروكا "لاجتهاد" الإداريين المحليين، كما كان بعضها يخضع لنزوة الحاكم الذي هو عادة شخص مندفع غير عارف بعادات وتقاليد أهل البلاد، ليس له أخلاق ولا ذمة. وفي أواخر 1874 وضعت قائمة بـ 27 مخالفة ، اشترك في إعدادها والي قسنطينة ووالي الجزائر، ومدير الشؤون الأهلية لويس رين، وبذلك حلّت السلطة القمعية محلّ السلطة القضائية.[9]

---

[1]- **قنان**: مشاغل المجتمع الجزائري، ص39.

[2]- **RINN** : OP,Cit, p78.

[3]- **قنان**: مشاغل المجتمع الجزائري، ص39.

[4]- **جريدة المنتخب**: العدد 14، س1، الأحد 23 جويلية 1882.

[5]- **بن داهة**: المرجع السابق، ج2، ص359.

[6]- Françoise **RENANDOT**: L'histoire des Français en Algérie1830-1962, (Ed Robert Laffout, 1979),p88 .

[7]- **Katan**: OP, Cit, p98.

[8]- **قنان**: مشاغل المجتمع ، ص31.

[9]- **سعد الله**: الحركة الوطنية،ج1، ص 452،

وما ميز الحكم المدني استمرار سياسة التجهيل و التركيز على التعليم الفرنسي، بحيث أنّ مبادرة نشر التعليم التي بدأت في 1857 في عهد راندون بدأ التراجع عنها في 1871 بعد غلق معهدي قسنطينة والجزائر، و إلغاء المدارس الريفية بقرار من دوقيدون، وكانت هذه المدارس من البداية عديمة الجدوى بسبب كون المعلمين الأهالي يتقاضون رواتب ضئيلة وغير كافية، إضافة إلى عدم ارتياد المسلمين لها ورغبتهم في حفظ القرآن[1]، وفي 28 أكتوبر 1871 ألغي مرسوم من الإميرال "دوفيدون" المدارس الفرنسية العربية[2]. وفيما بين 1880-1887 وضع "جول فيري" "Jules Ferry" مخطط ترسيم التعليم الابتدائي اللائكي الإجباري. وقد حاولت الإدارة في الجزائر أن تصل إلى تحقيق ذلك، لكن المهمة كانت أصعب[3]. فازداد بذلك تدهور وضع التعليم إلى درجة أنّ الحاكم العام دوقيدون في رسالة مؤرخة في 9 جانفي 1873 وموجهة للعميد **(Recteur)**، أكّد على ضرورة مراقبة كل المدارس العربية والعربية الفرنسية في مناطق الحكم المدني، والتي أصبحت أكثر شساعة من المناطق العسكرية. و ذهب إلى حدّ تفتيش الزوايا.[4]

كان للفرنسيين 12مؤسسة تعليمية بين متوسطة وثانوية إحداهن للبنات، كان يحضرها 86 من الجزائريين فقط سنة 1898 ، وفي سنة 1876 كان عدد تلاميذ المدارس الرسمية الثلاث حوالي 142 تلميذا، وعدد تلاميذ ثانوية الجزائر في نفس السنة 929 تلميذ ، بالإضافة إلى تلاميذ المعاهد المتوسطة، ومن مجموع 2979 تلميذ ، منهم 213 الجزائري فقط. أما في مدرسة الطب سنة 1876 فقد وُجد 3 جزائريين من بين 80 طالبا[5]. كما ركز الاحتلال على تشجيع التعليم في منطقة القبائل لأهداف خاصة حتى لا يتعود شعبا الجزائر (القبائل والعرب) على الاحتكاك أحدهما بالآخر"[6]. وهو ما أكدته جريدة "المعمّر الصغير" **(Le petit colon)** في نوفمبر 1870 في مقال بعنوان « **Ecoles en pays indigène** »، وجاء فيه: "إيجاد المدارس في منطقة القبائل يمكن أن يُعتبر أمرا واقعا مطلوبا من الأهالي، وتمت الموافقة عليه من قبل الحكومة، واتفق عليه من الجميع (البرلمان). إنّ إنجازا كهذا سيصنع الشرف لكل من يساهم فيه لأنّه يسجل خطوة جديدة في تاريخ الجزائر".[7] و أطلق عليها"جول فيري" تسمية "بناتي" [8]**(Mes filles)**، **(filles)**، وقد جاء في جريدة المنتخب حول أثر التعليم ما يلي :" الجواب على المسألة هو أنّ الفرنساوية اتخذوا قانون التعليم الابتدائي أي قانون جول فيري[9] واجبا لا أجرة عليه، فإنّ يشمل المسلمين فحينئذ يجبر الآباء على الإتيان بالأبناء إلى المدارس ومن خالف يعاقب بخطية. وعن المسألة الثانية هو أن تفتح مدرسة في كل دوار بشرط أن يعلم

---

[1]- **قنان**: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر، صص195. 196

[2]- **GUEDJ**: OP, Cit, p64

[3]- Ibid, p69.

[4]- **TURIN**: OP,Cit, p215.

[5]- **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ص400.

[6]- **آجيرون**: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص109.

[7]- J : le petit colon,n° 884, 3eme année, Mardi 08 Novembre 1880.

[8]- **GUEDJ** OP, Cit, p70

[9]-- قانون "جول فيري" الخاص بالتعليم، صدر في 28 مارس 1882، وجاء في مادته الأولى :

« l'instruction primaire est obligatoire pour les. enfants des deux sexes, de sixe ans revolu à treize ans révolus», Ibid , p70

شيخها التلاميذ الفرنساوية والعربية. فالمرجو من الدولة الفرنساوية التي لم تزل تنشر علينا أنعمها أن تكمل لنا بهذه النعمة ولا يخفانا أنّها دولة قوية وعظيمة، ولا شك أن سطوتها تتضاعف بانتشار التعلم على المسلمين".[1]

كما تواصلت في ظل هذا الحكم الحملة ضد القضاء والقضاة المسلمين ، وقد منح لذلك الحاكم العام "ديقيدون" الإشارة الخضراء، وهو صاحب المقولة الشهيرة "إنّ القضاء هو أحد اختصاصات السيادة، وعلى القاضي المسلم أن يختفي أمام القاضي الفرنسي، باعتبار الانتصار "[2]. و في 28 أكتوبر 1870 صدر مرسوم استعمال المحلفين "Jury" في الجزائر، وذلك يعني أنّ الكولون بما في ذلك اليهود المجنسون هم الذين سيتولون إصدار الأحكام ضد الجزائريين، ومن ذلك فإنّ أساطين الاستعمار "جول فافر، غمبيطا، ألبير قريفي" هم الذين عينتهم المحكمة للدفاع عن عائلة المقراني[3]، ومع إدخال نظام المحلفين بدأت الحرب على القضاة المسلمين، ففي 1876 انخفض عددهم من 180 إلى ، 145 وبعد عقد انخفض إلى 80 فقط ، في وقت كان عدد قضاة الصلح الفرنسيين يزداد. وكان الهدف من هذه الحرب على القضاء هو القضاء على الشريعة الإسلامية.[4] وتواصلت السياسة الفرنسية الرامية إلى تذويب القضاء الإسلامي بل إلغائه، فلم يأتي آخر القرن 19 حتى لم يبق للقاضي المسلم غير تسجيل عقود الزواج والطلاق، وانحطت سمعة القاضي إلى الحضيض. فقانون 1873 منع القاضي المسلم حق النظر في قضايا الاستحقاق والملكية، وقانون 1875 ألغى المجلس الأعلى للفقه الإسلامي، وقانون 1889 جعل قاضي الصلح الفرنسي (**juge**) هو الذي يحكم في القضايا حتى بين المسلمين. ثم استكمل بقانون سنة 1892 بإلغاء ما تبقي للقاضي المسلم من سمعة وصلاحيات. وتلاشت سيادة القضاء الإسلامي، التي ظل أعيان الجزائر طيلة 60 سنة يكافحون من أجل الحفاظ عليها.[5]

وقد اعتبر الكثير من مسؤولي إدارة الاحتلال أنّ الإسلام هو الموجه للمقاومة، فلجأت إلى التضييق على العلماء ومعلمي العربية، وحتى منع الحج، لكي لا يكون للجزائريين احتكاك مع غيرهم من المسلمين، وهذا ما قام به الحاكم العام "دي قيدون" في سنة 1873[6]، حيث اعتبر الحج موقفا سياسيا مشبوها فيه ، وكانت الإدارة الفرنسية تستغل الظروف لذم الحج مثل الأمراض معدية،والقلاقل السياسية في المشرق[7]، ولم يسمح به إلاّ مرتين بين 1894 إلى 1903[8]، وبالمقابل ساعدت السلطات العسكرية لافيجري في مشاريعه خاصة في عهد الحاكم العام "دي قيدون"، وقد ربط لافيجري بين التنصير والاستعمار وطالب بحرية النشاط التبشيري[9].

استكمل لافيجري تنظيم جمعية الآباء البيض (جنود المسيح)، التي أسسها سنة 1867 زمن المجاعة، حيث بدأت عام 1874 في تأسيس مراكز لها بجنوب البلاد منها بسكرة، والأغواط، ومتليلي، والأبيض سيدي الشيخ، وقد لقي عدد من المبشرين حتفهم على أيدي مرشديهم من الجزائريين عندما تجرؤوا وخرجوا من المراكز المحصنة لكونهم

---

[1]- جريدة المنتخب: العدد2، س1، الأحد 30 أفريل 1880.

[2]- **سعد الله:** الحركة الوطنية، ج1، ص372.

[3]- نفسه، ص 264.

[4]- نفسه ، ص 372.

[5]- نفسه ، ص ص382 ،383

[6]- **خليفي:** المرجع السابق، ص141.

[7]- **بيار بو ايي:**"الإدارة الفرنسية وتنظيم الحج 1830-1894 " تر، عبد الجليل التميمي، **المجلة التاريخية المغربية** ، ع9، (جويلية 1977)، ص14.

[8]- نفسه ، ص198.

[9]- **خليفي:** المرجع السابق ، ص139.

يدعون لغير دين الله[1]. وقد نشطت البعثات التمسيحية في الصحراء، خلال السبعينات وتوقفت خلال عقد كامل أي بين 1881و 1891 نتيجة مقاومة الشيخ بوعمامة[2] . ورغم الدعم الذي قدمه لافيجري للمستوطنين خلال فترة الانقلاب على النظام الإمبراطوري، إلاّ أنّ هؤلاء عارضوه في إقامة القرى المسيحية التي يقيم فيها المُنَصَرون من يتامى الثورات ومآسي الجزائر، خوفا على مصالحهم من منافسين جدد وحتى هؤلاء الذين أصبحوا فيما بعد رهبانا وقساوسة قاطعهم المعمرون لأنّ أصلهم أهالي[3]. ومما يتصل بالصحراء وأعمال الكنيسة ظهور الراهب المشبوه شارل دي فوكو[4]، الذي لعب في المغرب والصحراء دورا لا يقل عن دور لافيجري،و الذي مهد للتوسع في الصحراء.[5]

كان النشاط التبشيري وقانون الغابات، ونزع الملكية، وبيع الأراضي بسعر رمزي للمستوطنين، والقضاء على أراضي الملك (العرش) أمرا مشجعا على الاستيطان الأوربي، ودافعا لهجرة السكان الأصليين[6]. كما أدى يأس الجزائريين من وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية واشتداد وطأة الاستعمار الفرنسي عليهم وقنوطهم من حدوث معجزة تخلصهم من مخالب الاحتلال[7]. وكان للكولون وأعوانهم دور هام في حركة الهجرة، وفي كثير من الأحيان كانوا المحرك الأساسي لها، حيث كانوا ينظرون إلى أنّه يجب إبعاد الأهالي بكل الطرق والوسائل عن أرضهم ليفسح المجال أمامهم لبسط نفوذهم الاقتصادي والسياسي[8]. وزعمت إدارة الاحتلال أنّ الذين يهاجرون كانوا دائما يرغبون في الهجرة للالتحاق بذويهم مثل مثل هجرة 231 شخصا من بلدية قسنطينة، كما بررت الإدارة هجرة الجزائريين في 1888 بالكره الشديد الذي يكنه الأهالي للفرنسيين. وكان قانون أفريل 1856 منع إعطاء رخص الخروج وجوازات السفر للأهالي، والسؤال الذي طرح هو أن تكون الإدارة الاستعمارية اخترقت قوانينها، أو أنّها تواطأت مع الكولون لإبعاد الجزائريين عن أراضيهم، علما أنّ قانون 1856 يعتبر كل جزائري تغيب عن أرضه لمدة 3 سنوات أو أكثر متنازلا عنها، وقد احتج الحاكم العام وعامل عمالة الجزائر على إقدام بعض المسؤولين على تسهيل هجرة 20 عائلة جزائرية سنة 1888 مكونة من 116 شخصا[9]، وكل ماكان يعانيه الجزائري من قهر واستغلال كان الكولون وإلى جانبهم اليهود يستفيدون منه.

افقرَ التدخل الفرنسي واليهودي البرجوازية الجزائرية وأجبَرها على الهجرة من المدن. وصار الجزائري المسلم يواجه الأزمات الاقتصادية والاضطهاد السياسي معا.[10] و أضحى اليهود لبراعتهم في تعاطي الرّبا والرشاوى أصحاب المال

---

[1]- **قنان**: قضايا ودراسات، ص143.

[2]- **سعد الله**، الحركة الوطنية، ج1، ص409.

[3]- **خليفي**: نفس المرجع ، ص 139.

[4]- هو Charles De Foucault ولد في 15 سبتمبر 1858 بسترسبورغ (فرنسا) شارك في عمليات قمع ثورة الشيخ بوعمامة (1881)، كان من أصحاب المارشال "ليوتي" الذي قاد الحملة على المغرب الأقصى، زار المغرب فيما بين 1883-1884 عاش في الأغواط، غرداية، ميزاب، ورقلة، المنيعة، تقرت، استقر في الهقار إلى أن قتل سنة 1916 وقد اتهمت الطريقة السنوسية بذلك، **سعد الله**: نفس المرجع ، ج1، ص410.

[5]- نفسه، ج1، ص410.

[6]- **BERQUE**: OP,Cit, p41.

[7]- عمار هلال: **<u>الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918</u>**، دار هومة، الجزائر، 2007 ، ص55.

[8]- نفسه، ص 56.

[9]- نفسه: صص44، 45.

[10]- **سعد الله**: الحركة الوطنية، ج1، ص390.

والقرار[1] رغم أنّ الفرنسيين كانت نظرتهم لليهود نظرة احتقار، وكانوا يعتبرون تولي هؤلاء مناصب في التعليم إهانة لهم، وكانوا دائمي الاشمئزاز منهم، وكان اليهود يُرفضون تماما السياسة، ودليل ذلك أنّ الحملات الانتخابية كانت تحمل شعارات معادية للسامية، وكنتيجة لتخوف الكولون من النفوذ المتزايد لليهود حدث الصدام سنة 1898 و عرف ذلك بأزمة معاداة السامية.[2]

وقد انتشر الربا على يد اليهود واستعمل كأداة من أدوات التفقير، كما استعملته كذلك مؤسسات مالية رسمية، حيث كانت البنوك تقرض الجزائريين بسعر فائدة يصل إلى 30% في وقت لم يكن يتجاوز في فرنسا 3%[3]. وقد عبّر "غي دومو باسان" عن هؤلاء اليهود الذين شاهدهم أثناء رحلته إلى الجزائر بقوله :"حينما يتوجه رتل فرنسي للإغارة على قبيلة (متمردة)، تتبعه مجموعة من اليهود ليشتروا الغنائم بثمن بخس، ويعيدون بيعها للعرب بمجرد ابتعاد الفيلق،و لا يتعامل اليهود إلا بالرّبا وبكل الوسائل الخسيسة"[4]. ويقول كذلك: "تشاهدهم - اليهود- في بوسعادة مقرفصين في أركان قذرة وكريهة وقد نفختهم الشحوم يترقبون العربي كما يترقب العنكبوت ذبابة، ينادون عليه ليقرضوه مئة فلس مقابل توقيعه على سند ...، يعي الرجل الخطر يتردد يستسلم يأخذ القطعة النقدية ويوقع الورقة الملطخة بالشحم. وبعد ثلاثة أشهر يكون مدينا بعشر فرنكات، ومئة فرنك بعد سنة، ومئتي فرنك بعد ثلاث سنوات، من ثم يدفعه اليهودي إلى بيع أرضه إن كان يملك أرضا، وإلا يبيع جمله أو حصانه أو حماره. أي كل ما يملك، كما يقع القادة والأسياد و الباشاغات في براثن هؤلاء الجشعين الذين يمثلون آفة وجرحا داميا في مستعمراتنا، والعائق الأعظم في وجه حضارة ورفاهية العربي".[5]

هكذا فإنّ فترة الحكم المدني تميزت من كل الجوانب بمزيد من التضييق والقهر على الجزائريين، وبالمقابل رفاهية ورخاء الكولون وكذا اليهود، والملاحظ أنّ كل هذا كان يحدث وسط صمت تام من الحكومات الفرنسية، رغم الشكاوي التي لم يتوقف الجزائري طيلة هذه المدّة من أواخر القرن 19 في التعبير عن رفضه واستيائه، ويلتمس من الحكومات الرفق بظروفه وتخفيف معاناته. لذلك كثيرا ما كان يطالب بممثلين في الهيئات الاستشارية والتشريعية الفرنسية، حيث كان من الجزائريين من يتصور أنّ الوضع القائم أسبابه جهل الحكومة في باريس لما يحدث، بسبب عدم وجود ممثلون للأهالي على عكس المستوطنين في البرلمان الفرنسي، وقد استغل وفد من أعيان الجزائر زيارته لباريس بدعوة من سلطات الاحتلال لحضور حفل افتتاح معرض باريس الدولي 1878 ليقدموا عريضة تضمنت عدّة مطالب منها اقتراح انتخاب ممثل من كل عمالة يمثل الأهالي ليدفع عنهم المضار[6]. وغالبا ما ادعت إدارة الاحتلال بأن المذكرات والعرائض غامضة، وفيها التباس، وفرضت على المشتكين تقديم عرائضهم إلى السلطات المحلية وليس إلى الحاكم العام هروبا من المسؤولية[7].

---

[1]- **مزيان سعيدي**: "الانتفاضات المحلية بمنطقة القبائل مع نهاية القرن19 1887-1895 " مجلة المصادر ،ع16 م.و.د.ح.و.ث.ا.ن (السداسي الثاني2007)، ص23.

[2]- **JULIEN,** OP, Cit, p3 2

[3]- **قنان**: قضايا ودراسات، ص130.

[4]- **موباسان**: المرجع السابق، ص94.

[5]- **نفسه**، ص93.

[6]- **قنان**: مشاغل المجتمع الجزائري، ص44.

[7]- **بن داهة**: المرجع السابق، ج2، ص124.

المحاضرةالسابعة
التنظيم الإداري لفترة الحكم المدني و أثره

تميزت مرحلة الحكم المدني بتنظيم إداري خاص، كرس هيمنة الكولون من خلال استعمال سلطة الحاكم العام الذي غالبا ما كان يخضع لنزواتهم ورغباتهم على حساب الجزائريين. وقد شهد الجهاز الإداري تغيرا واضحا بمجيء الجمهورية التي سمحت بتضاعف المناطق المدنية[1]، منتهجة في ذلك سياسة تشجيع الاستيطان، ونزع الملكية، وقد سهل إصدار مجموعة من المراسيم والقوانين التي وُضعت بين يدي الحاكم العام والجهاز الإداري للتمكين لهذه السياسة. في 24 أكتوبر 1870 أصدر كريميو قانونه الذي يحمل اسمه، والذي تضمن عدّة نصوص منها تكوين ثلاث ولايات مع إبقاء المناطق العسكرية والمكاتب العربية التي عارضها المستوطنون بشدّة، إضافة إلى تجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية[2]. وبذلك سعى الجمهوريون إلى تحقيق الاندماج الكلي باعتبار الجزائر مستوطنة خاصة بالأوربيين، وقد ارتفعت نتيجة ذلك مساحة الحكم المدني بين 1870-1884 إلى 209 بلدية كاملة الصلاحيات و 75 بلدية مختلطة، وانحصر النظام العسكري في المناطق الصحراوية[3]، كما أصدرت الحكومة في باريس قرارا بإنشاء منصب الحاكم العام المدني مثلما طالب الكولون، وقرارا آخر يلحق الجزائر مباشرة بفرنسا بواسطة دمج شؤونها في مختلف الوزارات بالحكومة الفرنسية[4]. واعتُبر الحاكم العام الممثل الرسمي للحكومة والسيادة الفرنسية، وهو أعلى

---

[1]- Didier **GUIGNARD**: La Mise en Place de l'Administration Colonial en Algérie, juin 2006), p1

وانظر أيضا **بوحوش**: التاريخ السياسي، ص141.

[2]- **بوحوش** : التاريخ السياسي، ص166 . أنظرأيضا **YACONO** .OP.Cit,p197

[3]- **GUIGNARD**: OP,Cit,p01.

[4]- **سعد الله**: الحركة الوطنية، ج2، ص26. أنظر أيضا **GANIAGE** OP, Cit, p32

سلطة في البلاد، لكن لا يحكم لوحده، بل يساعده مجلس أعلى للحكومة مكوّن من رؤساء المصالح[1]، عددهم ستة مستشارين عامين من كل ولاية، دون تمثيل جزائري، وهذا المجلس أو البرلمان المصغر غير منتخب يمثل 300 ألف أوربي وأكثر من 3 ملايين جزائري غير ممثلين، يجتمع مرة واحدة في السنة ويستمع لتقرير الحاكم العام، ويناقش الميزانية، ومسائل أخرى تقدم للبرلمان الفرنسي ليناقشها بدوره[2]. وقد قسمت الجزائر إلى ثلاث مقاطعات (ولايات)، كل مقاطعة يعين منها نائبا للمجلس الوطني وممثلين في المجلس الاستشاري.[3] وكان دي قيدون أوّل حاكم عام مدني تم تعيينه في 29 مارس 1871، الذي بمجرد وصوله أعلن عن استعداده لتلبية رغبات المستوطنين[4]. و بعد وصوله ببضعة أسابيع شكل في 22 جوان 1871 لجنة مهمتها تقديم آراء حول نظام شرطة الأهالي (بوليس)[5]، وكانت أهم القوانين التي عرفتها إدارته قانون وارنيه الصادر في 26 يوليو (جويلية) 1873[6]، والذي تقرر بموجبه أن لا يسمح لسكان البلد الأصليين بأي شبر من الأراضي يفوق ما يستطيعون خدمته. وقد اعتبر قانون 26 جويلية 1873 الذي أقره مجلس النواب كل الأملاك العقارية خاضعة للقانون الفرنسي.[7]

لم يكن دوقيدون مقرر جميع القرارات التي صدرت للجزائر في عهده إنّما كان المنفذ المخلص لكثير منها، وكان كريميو قد أصدر أكثر من عشرين قرارا خلال شهر واحد (خريف 1870)، منها توسيع المناطق المدنية بادخال المناطق القبلية غير أنه اشترط في تكوين البلديات المدنية والمختلطة والأهلية شروطا في عدد السكان ونسبهم. فالبلدية الكاملة الصلاحيات يكون عدد سكانها من الفرنسيين 100 على الأقل و 500 جزائري على الأكثر، أما المختلطة فيكون عدد الفرنسيين 250 على الأقل وعدد الجزائريين 2500 على الأكثر، أما الأهلية فيكون سكانها الأوربيون أقل من عشر مجموع السكان، و تسير البلديات الكاملة الصلاحيات إدارة مدنية كاملة[8]، وتكون شبيهة ببلدية باريس، حيث تحوز نفس الخصوصيات والامتيازات. أما المختلطة فإدارتها المؤقتة للعسكريين أو المحافظين المدنيين، وينحصر الحكم العسكري في المناطق المسماة صحراوية، وهي واقعة جنوب التل والمناطق الحدودية جهة المغرب وتونس.[9]وحتى يوسع الفرنسيون المنطقة التي يُطبق فيها مرسوم 1873، مدّوا الأراضي المدنية حتى شملت جبال الأطلس، واقتصرت المناطق العسكرية على الواحات الجنوبية، وبهذه الطريقة انتقلت 40 % من ملكيات الجزائريين إلى أيدي الأوربيين، وأعلنت الغابات ملكا للدولة تستغل منتجاتها.[10]

---

[1]- رؤساء المصالح هم الأسقف، مدير التربية (ريكتور)، الرئيس الأول للمحكمة الاستئنافية، المدعى العام، نائب قائد البحرية، المراقب العام المكلف بالأشغال العمومية ، المفتش العام للمالية، والجنرال قائد سلاح الهندسة العسكرية، والجنرالات الثلاثة قواد النواحي العسكرية في الجزائر، وهران وقسنطينة والولاة الثلاث، والكاتب العام للحكومة، وأربعة مستشارين للحكومة، **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ص447.

[2]- نفسه، ص447.

[3]- **KATAN**: OP, Cit, p88.

[4]- **سعد الله**: نفس المرجع، ج1، ص443.

[5]- نفسه، ص450

[6]- نفسه ، ص436 وانظر أيضا .**GUIGNARD**, OP,Cit,p2.

[7]- **بوحوش**: التاريخ السياسي للجزائر، ص141.

[8]- **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ص435.

[9]- نفسه: ج1، ص436 أنظرأيضا .**KATAN** : OP, Cit, p88.

[10]- **العقاد**: المرجع السابق، ص150.

تمكن بذلك المستوطنون من التحكم في 90% من الجزائريين الذين كانوا يقطنون الأرياف، إلى درجة أنّ أقل من 9,4 % فقط من الجزائريين كان عندهم مستوى معيشي مقبول، خاصة بعد أن سمح مرسوم 31 ماي 1870 بتقسيم أراضي الوراثة إلى قطع صغيرة، ومن حق كل مالك لأية قطعة أن يبيعها. وقد استفاد منها الأوربيون واليهود[1]. وفي منطقة القبائل قسّم شانزي (chanzy) المنطقة إلى قسمين، مدنية في دلس وعسكرية في عين الحمام منذ 1874، فأدخل بذلك 5.349.646 هكتار في المناطق المدنية، في مقابل 3.152.000 سنة 1873، وأصبح الوسطاء الجزائريون (القياد) وهم بقايا "الأرستقراطية الجزائرية" أو الأجواد، الأعوان الذين كانوا يعملون في تبعية "للأمير" أو شيوخ البلديات الفرنسيين المنتخبين من الكولون[2]. وقد عملت فرنسا بالأخص في هذه المنطقة على تطبيق سياسة التفرقة، وركزت على القبائل الصغرى والكبرى، اللذين نشأت عنهم أسطورة قبلية حقيقية، إذ اعتبروا منحدرين عن أجناس بلاد الغال **Gaulois (!)** والرومان والواندال والبربر المسيحيين من العهد الروماني، وقد حاول **L'avigerie** تمسيحهم غير أنّه أخفق إخفاقا تاما، لذلك لجأت فرنسا في هذه المنطقة إلى غلق المدارس القرآنية، وفرضت التعليم في المدارس الفرنسية. كما اهتمت بشكل خاص بالدفاع عن قوانين القبائل العرفية ، ونظام ضرائبها، وشجعت استعمال اللهجات القبائلية، إلى أن انتهت سنة 1898 إلى تمثيل خاص بالقبائل في المندوبيات المالية، وقد ارتفع عدد البلديات الكاملة الصلاحيات **(Plein Exencice)** من 126 سنة 1873 إلى 181بلدية سنة 1879، واعتبر ذلك انتصارا واضحا لحكم الكولون[3].

أنشأ شانزي عددا من البلديات المختلطة ذات مساحات كبيرة في المناطق العسكرية. وإرضاء للكولون وُضعت هذه البلديات تحت إدارة مدنية، بحيث في 1874حوّل 161 دوارا إلى عشر بلديات مختلطة. وألغى نظام الجماعة في كثير من المناطق، ولم يبق إلا زواوة[4]. والغريب في كل هذا أنّ الكولون كانوا ناقمين على الحاكم العام شانزي واعتبروه معرقلا لنشاطهم الاستيطاني وقد اتهمه النواب في البرلمان بإساءة تطبيق قانون 1873، لأنه حاول احترام الملكية العائلية أو التقليدية[5]. علما أنّه إلى غاية 1890 تغاضت الإدارة عن التجاوزات التي كان يقوم بها الكولون ، واستطاع الاستيطان الحرّ أن يحصل على مليون هكتار في أقل من ثلاثين سنة أي من 1871إلى 1898.[6] وفي 26 أوت 1881 صدر صدر مرسوم إلحاق كل الشؤون الجزائرية بالوزارات الفرنسية وهي تسع وزارات لا تربطها بها أية علاقة لتُسلم لموظفين لا يعرفون شيئا عن الجزائر وأصبح الحاكم العام ألبير قريفي (**Albert Grevy**) مجرد همزة وصل، وبهذا ازدادت سلطة وقوة الكولون الذين طالبوا باطلاق اليد في الجزائر، وبقيت الأوضاع هكذا إلى غاية 31 ديسمبر1896حيث أعيدت الصلاحيات للحاكم العام. وقد عبر عن هذا الوضع جول فيري في تقريره سنة 1892 [7].

---

[1] - **بوحوش**: التاريخ السياسي للجزائر ، ص167.

[2] - **سعد الله**: نفس المرجع ، ج1، ص440.

[3] - **شارل روبير آجيرون**: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص108.

[4] - **أبو القاسم سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ص441.

[5] - نفسه ، ص436.

[6] - **شارل روبير آجيرون**: الاستيطان في الجزائر، ص189.

[7] - Francis et Colette **JEANSON** : **L'Algérie Hors la loi**, Alger, Ed,ANAG, 1993, p58

بلغت بذلك سياسة الإدماج أوج مراحلها مع صدور مرسوم 1881 حيث أصبحت كل إدارة في الجزائر تابعة لوزارة مختصة بباريس، وبقيت كذلك حتى عام1896، وقبل ذلك كانت السلطة في يد الحاكم العام. وكانت هذه المركزية الكاملة محل نقد.[1]

كان ألبير قريفي[2] -مارس 1879 ونوفمبر 1881- هو الحاكم المدني الوحيد الذي عمل على ضم المناطق التلية كلها للنظام المدني، والتل هو الذي يحتوي على الأراضي الزراعية التي يسيل لها لعاب الكولون الذين كانوا أصدقاء الحاكم العام منهم تومسون وغاستو، لذلك عندما انتهى قريفي من مهمته في أقل من سنتين امتدت فيها مساحات المناطق المدنية إلى 10.482.964 هكتار وأصبح عدد البلديات الكاملة سنة 1881يساوي 196 بلدية والمختلطة 77 بلدية[3]، وقد اشتهر بتصريحيه عند توليه الحكم في الجزائر: "الجزائر ليست مجرد مستعمرة بل هي امتداد لفرنسا والهدف هو الإدماج"[4]، وكان الكولون ونوابهم في البرلمان يطالبون بفرنسة الجزائر شعبا وأرضا، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات تجعل الأرض تؤول إليهم، لذلك أصدر البرلمان قانونا يلزم الجزائريين بالحالة المدنية على الطريقة الفرنسية في 23 مارس 1882.[5] ولجأت إدارة الاحتلال إلى تغيير أسماء المدن والقرى والشوارع والساحات بأسماء فرنسية أو حتى حتى رومانية، وكان الهدف منها هو القضاء على خصوصيات المجتمع من دين ولغة وعادات وتقاليد[6]، كما نص قانون 23 مارس 1882 على وضع ألقاب وكنايات للأشخاص والعائلات ، و في 30 سبتمبر 1892 منحت إدارة الاحتلال لـ 2.145.423 جزائري ألقابا عائلية، واخضع الأشخاص الذين منحت لهم ألقابا لعملية التصريح بالمواليد والوفيات وكذا تسجيل عقود الزواج والطلاق. وتوسعت العملية في سنة 1894 بحيث شملت كل الأقاليم المدنية وانتقلت إلى

الأقاليم العسكرية[7]. وقد صرح لذلك "جول كامبون" أمام المجلس الأعلى أنّ العملية انتهت بنجاح وأنّها كلفت الدولة مليون فرنك، دون أن يذكر قيمة الضرائب الجديدة التي فرضت على الجزائريين نتيجة المخالفات[8]. وذلك منذ صدور قانون الأهالي في 26 جوان 1881 ، والذي تضمن جملة من الإجراءات العقابية ضد الجزائريين[9]، كما منح هذا القانون القانون أي قانون الأهالي صفة الشرعية المطلقة للسلطة القضائية. والتي كانت سلطة غير عادية، بحيث كان لديها حق إصدار أحكام بالسجن تصل إلى 6 أشهر وغرامة حتى 500 فرنك، ومضاعفة العقوبة في حال تكرار المخالفة،

---

[1]- **العقاد** : المرجع السابق، ص151.

[2]- حاكم عام الجزائر ما بين مارس 1879 و نوفمبر 1881، وهو آخ رئيس الجمهورية الفرنسية " جول قريفي" انتخب رئيسا للجمهورية في 30 جانفي 1879 دعم أليير قريفي الكولون (الغلاة) أمثال "طومسون" و"قاستو" اللذان أصبحا عضوان في لجنة الميزانية البرلمانية 1879-1880 في وقت كان ألبيير قريفي نائبا لرئيس لجنة الميزانية في البرلمان، أنظر ايضا **سعد الله**: الحركة الوطنية، ج1، ص442.

[3]- **سعد الله**، الحركة الوطنية ، ج1، ص442. أنظر أيضا **بوحوش**:التاريخ السياسي للجزائر، ص178.

[4]- **BLET** : OP, Cit, p63.

[5]- **سعد الله**: نفس المرجع ، ج1، ص459.

[6]- **بن شوش**: المرجع السابق، ص100.

[7]- كانت في الغالب من اختيار الإدارة وكانت تحمل عبارات السخرية والقدح، مثل فرطاس ، العقون، **بن داهة**: المرجع السابق،ج1 ص ص 371.370

[8]- **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ص459.

[9]- **بوحوش**: التاريخ السياسي للجزائر، ص172.

وهذه الأحكام غير قابلة للاستئناف، وقد حُدد عدد المخالفات بـ 41 ، وانخفضت إلى 21 في 1891، ثم استقرت عند 23 مخالفة في 1904[1].

ارتفعت الضرائب في فترة الحكم المدني بمعدل 17 مرّة عمّا كانت تجمعه المكاتب العربية[2]، ولعل هذا كان من بين بين الدوافع التي جعلت الكولون يلحون على ضرورة القضاء على المكاتب العربية[3] منذ عهد الإمبراطورية، على أساس أنّها تعرقل نشاطهم الاستيطاني وتقف في وجه طموحاتهم. وكان الجزائريون يتحملون الأعباء المالية لتمويل مشاريع المستوطنين، وقد دفع المسلمون في الفترة الممتدة من 1882-1891 ما لا يقل عن 2.324.000 فرنك، في حين دفع الأوربيون 558.074 فرنك فقط. وقد اشتهر عهد تيرمان بالقرض المعروف ب 50 مليونا، والتي عارضها مجموعة من البرلمانيين، فكانت من بين الأسباب التي دفعته إلى الاستقالة. وجاء في جريدة المنتخب فيما يتعلق بهذه المسألة مقال في 26 نوفمبر 1882 بعنوان "الخمسون مليونا" مايلي:" ...فنقول على أنّ الخمسين مليونا إن اتصلت بأيدي والي ولاية الجزائر لن تستعمل إلاّ في نزع الأراضي من أيدي أمة كاملة...والمراد هو نزع الأراضي التي ينتفع بها العرب في قليل من الأوقات كي تعطى للمستعمرين الفرنسوية...فالعمل بما ذُكر يكون ذا تعد وظلم كما يقع في بر الجزائر، فإنّ حل الاتفاق على الخمسين مليونا فذلك لحدوث ثلاثمائة ضيعة ...".[4] لذلك تعزز النشاط الاستيطاني في عهد "لويس تيرمان" بإصدار قانون أبريل 1887وهوتعديل قانون وارني، وقد اعتبره الدارسون مكملا ضروريا وشرحا مفيدا لقانون 1873، الذي اعتبر قانونا للكولون وليس لفرنسا. وأدخل تيرمان خلال سنة 1884-1885 أكثر من مليون ونصف المليون هكتار من الأراضي في الحكم المدني منها المنطقة الحدودية مع تونس وأنشأ 209 بلدية جديدة سنة 1884، وألغى دور الأعوان والمستشارين ورؤساء الجماعات، وبذلك لم يعد هناك من يرفع صوت الأهالي أو يدافع عنهم[5].

وكان الجزائريون يرسلون الشكاوي والعرائض دون توقيع خشية العقاب، رغم أن هذه المعارضة سيكون لها دور في المستقبل في إفشال قانون وارنيي الذي عبر عن بغض دفين وصريح نحو الشعب الجزائري.[6] وقد ارتفع عدد المستوطنين في العشر سنوات الأولى من فترة حكم لويس تيرمان إلى 195.000 فرنسي و181.000 أجنبي[7]، وذلك

---

[1]- **قنان**: قضايا ودراسات، ص126. أنظر أيضا **شارل روبير آجيرون**: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص101.

[2]- **بوحوش**: التاريخ السياسي للجزائر، ص178.

[3]- ظهرت نتيجة الفوضى التي عمت الجزائر بعد الاحتلال حيث أحدث الدوق " دورو فيقو" الحاكم العام سنة 1833 فرعا في مكتبه سمّاه " المكتب الغربي" ليكون همزة وصل بين قوات الاحتلال والجزائريين وأصبح يعرف " بمصلحة الشؤون العربية" أسندت إدارتها " لـ لامورسيار"

1833 -1843 لأنه كان يحسن اللغة العربية، هدفها التمكين للاستعمار والعمل على اخضاع القبائل بمساعدة الأعوان. **فركوس**: المرجع السابق ،ص245.

[4]- جريدة المنتخب، العدد 32، س1، الأحد 26 نوفمبر 1882.

[5]- **سعد الله**: الحركة الوطنية، ج1، صص 445 ، 446 .

[6]- نفسه، 438.

[7]- **DESCHAMPS**: OP, Cit,P188.

خاصة بعد إصدار قانون 26 جوان 1889 الذي نص على أن كل أوربي يولد في الجزائر يصبح فرنسيا، وكل أوربي يبلغ سنه 20 سنة فرنسيا ما لم يرفض الجنسية.[1]

عرف عهد تيرمان بعهد الإلحاق بدل الإدماج، وفيه اشتد الظلم في حق الجزائريين، وظهر ذلك في زيادة قوة قانون الأهالي، وإنشاء قانون الحالة المدنية وانتزاع من القضاة المسلمين ما بقي لهم من صلاحيات[2]، وابتداء من 10 سبتمبر 1886 أصبح الجزائريون خاضعين لقضاة الصلح الفرنسيين، الذين سيطبقون القانون الفرنسي والشريعة بينما تخضع قضايا الإجرام للقانون الفرنسي.[3] وقد تم تجاهل التعليم، فكان بذلك عهد تيرمان مظلما، وشهد استبدادا وقمعا قاسيين، وأصيبت الجزائر في عهده بالجراد عدّة سنوات متوالية من 1883إلى1891، إذ لم يظهر الجراد منذ 1876، وعرفت فترة حكمه من ناحية أخرى تحد لإدارة الاحتلال من قبل الجزائريين من خلال تقديم العرائض[4]، التي تناولت خاصة قانون وارني 1873 ، و قانون 1886 الذي مس القضاء الإسلامي.[5]

شهدت سنة 1890 عدّة قضايا خاصة بالتجاوزات داخل المستعمرة اقترفها موظفون في الإدارة، وصلت قرابة 300 جريمة اعتداء واستعمال للقوة، وهومتناقض تماما للخطاب الجمهوري اللامع ، وتمثلت هذه التجاوزات في الغالب في استغلال السلطة لتحويل و تبديد المال العام وانتزاع الممتلكات، ولم يفصل خلال 15 سنة إلا في بعض القضايا.[6]

في ظل كل هذه التحولات تم تجاهل مصالح الجزائريين تماما، وكانت اللّغة المستعملة مع الجزائري هي السلب والنهب، والتي لا تمثل سوى جانبا واحدا من جوانب هذه السياسة القهرية الرامية إلى إبادة هذا الشعب. وقد كان هذا الأمل يدغدغ أحلام المستعمرين الغلاة في الثلث الأخير من القرن 19. ذلك أنّه كان شائعا لديهم أنّ الشعب الجزائري مآله الانقراض.[7] وحكمت إدارة الاحتلال على طبقة النخبة التقليدية بالاختفاء، وكان مصير زعماء المقاومة إمّا الإعدام أو النفي أو الهجرة ، وهو نفسه مصير المثقفين وذوي الرأي والتأثير السياسي، فساهمت هذه السياسة في القضاء على الطبقة الوسطى التي كان من الممكن أن تلعب دورا حاسما في الحفاظ على الكيان الوطني والقيم الثقافية والوجود السياسي للجزائر.[8]

ورغم كل هذا اعُتبرعهد "لويس تيرمان" مخاضا سياسيا وفكريا من خلال تقديم العرائض والمطالبة بالتحقيق، والمناداة بالتعليم العربي واحترام القضاء الإسلامي، في ظل وسائل القمع منها قانون الأنديجينا، وفي وقت كان للكولون ستة نواب في البرلمان و ثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ، ولم يكن للجزائريين ولا نائبا واحدا.[9]

---

[1] - **العقاد**: المرجع السابق، ص147 أنظر أيضا **KATAN**, OP, Cit,P96.

[2] - **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1،ص444.

[3] - **KATAN** :OP. Cit,P95.

[4] - **سعد الله**: نفس المرجع ، ص445.

[5] - نفسه، ص445.

[6] - **GUIGNARD**: OP.Cit, p2.

[7] - **قنان**: قضايا ودراسات، ص 125.

[8] - **سعد الله**: نفس المرجع ، ج1، ص58

[9] - **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1، ص443.

تغاضت الإدارة عن التجاوزات التي كان يقوم بها الكولون حتى 1890، وحاولت أنّ تركز على توسيع نشاطها الاستعماري في الصحراء والوقوف في وجه المقاومة بمختلف الأساليب ، وقد تمكنت من ذلك سنة 1892، ورغم كل هذه الإنجازات التي يفتخر بها النواب في البرلمان الفرنسي، إلا أنّ المستوطنين لم يتوقفوا عن المطالبة بالمزيد من الامتيازات، ودائما على حساب الجزائريين. ومن أمثلة ذلك ما جاء في جريدة "لاديباش ألجيريان" **(La Dépêche Algérienne)** سنة 1892 في مقال تحت عنوان "رسالة إلى السيد كومبون[1]" جاء فيها: "نشيد بإنجازات الحاكم العام، العام، وبكل ماقام به من إصلاحات ونطالبه بإدراج إصلاح بسيط سيكلفه تأييد واحترام 50 ألف مستوطن، هذا الإصلاح هو مطالبة الكولون برفع عدد ممثليهم في المجالس البلدية **(conseils municipaux)** وبهذا الإجراء ستشجع القيمة الفكرية **(valeur intellectuelle)** على حساب القيمة العددية، خاصة وأنّ فرنسي واحد بقيمة 40 من الأهالي،و العربي سيدي الحاكم طفل مطيع إذا شئتم ولكنه يبقى طفل"[2]، هذه هي إذن نظرة المستوطنين تجاه الجزائري أواخر القرن 19 وهي نظرة حقد وعنصرية واحتقار.

منذ عام 1881 دُمجت الجزائر بفرنسا، وأخذت سلطة الحاكم تتلاشى، بحيث لم يعد سوى "مراقب للاستيطان في بلاط ملك خامل"[3] . وازداد التعتيم على قضايا الجزائريين من خلال ضغط نواب الكولون داخل البرلمان البرلمان ، وتضاعف نفوذ اليهود الذي أصبح يهدد مصالح فرنسا، وبات احتمال تضييعها لأهم مستعمراتها في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وشيكا، في هذه الظروف تعالت أصوات من داخل البرلمان مطالبة بالاهتمام بقضايا الجزائريين (الأهالي). وهذا ما عبر عنه مثلا جوريس أمام الغرفة النيابية يوم 29 فيفري 1898 بقوله : " أعرف أيضا أنّ اليهود ليسوا وحدهم المذنبين، إنّ أنانية الحكومات والطبقات الحاكمة الفرنسية. قد ساهمت هناك بوسائل مختلفة، في مقتل شعب بأكمله (الشعب الجزائري)، ففي الوقت الذي اختلسوا منه حضارته كان اليهود يسلبون أرضه"[4]. وفي نفس السياق ذكر بيكارت في الكلمة الموجهة إلى المجلس العام لوهران في 2 أكتوبر 1876 بصفته رئيسا للمجلس بأن كلمة الاستقلال الذاتي قد أصبحت موضة وأنّ الذين يتزعمون الفكرة هم من غير الفرنسيين، كما اعتبر دي بوزي تجنيس اليهود في 1871 خطرا على السيادة الفرنسية في إفريقيا، وانّ اليهود يشكلون قطيعا من المنتخبين، يرفعون المترشحين اليهود في المدن الكبرى ويضعون المسلمين تحت نيرهم، وأوضح أنّ في بوسعادة، وعين البيضاء وتيارت يشكل اليهود عدد أكثر من عدد الفرنسيين وانّ عددهم يساوي عدد الفرنسيين في تلمسان، وأعتبر دي بوزي مرسوم كريميو والضغط المالي لليهود السبب في جعل هؤلاء اليهود أسياد البلدية.[5]

وعن نفوذ اليهود كتبت صحيفة المستوطن "**Le colon**" في 24أفريل1898 في عددها 1816 مقالا تحت عنوان "الخبز عند اليهود" تشير فيه إلى وجه من أوجه الهيمنة اليهودية على المواد الاستهلاكية بالجزائر خاصة منها الحبوب ، وهو تأكيد لما ذكرته في مقال سابق تحت عنوان "اليهودي الملك" في 6 فيفري 1898 العدد 1780، حينما تحدثت عن سلطة

5- جول كومبون 1845-1935 ديبلوماسي فرنسي عين واليا على قسنطينة في 1878، ثم حاكم عام مدني للجزائر بين أفريل 1891وسبتمبر 1897 خلفا للحاكم العام لويس تيرمان، شهد عهده عدّة إنجازات من أهمّها التوسع في عدّة مناطق من الصحراء، والوقوف في وجه المقاومة باستعمال مختلف الأساليب. حول هذه الشخصية أنظر :

Alain lardillier: Le peuplement Français en Algerie,(ed : L'Atlanthrope, Paris 1992), p 103

2- J : la dépêche Algérienne, 2382, 8ème année, vendredi 4 Mars 1892.

3- **آجيرون:** تاريخ الجزائر المعاصرة، ص83.

4- **عباد:** المرجع السابق، ص111.

5- **نفسه** ، ص99.

اليهود المطلقة ، مركزة على ثروتهم التي بلغت 80 مليار فرنك من جملة 260 مليار من الرأسمال العام الفرنسي[1]. وهكذا يبدوا أنّ إدارة الاحتلال انتهت إلى ما يمكن أن يؤول إليه الوضع في الجزائر، في ظل تنامي سلطة الكولون من جهة ونفوذ اليهود من جهة أخرى. وأرادت تدارك الأوضاع من خلال الاهتمام بقضايا الجزائريين.

بعد كل هذا هل يمكن أن نرجع اهتمام البرلمانيين بقضايا الجزائريين (الأهالي) في أواخر القرن 19 إلى الشكاوى والعرائض التي كانت تصل من الحين للآخر إلى باريس؟ خاصة إذا ما علمنا أنّ هذه الشكاوي والعرائض لم تنقطع يوما منذ أن وطأت أقدام الاستعمار أرض الجزائر ، أوكانت نتيجة صحوة ضمير كان نائما لعشرات السنين؟، أم ترجع إلى ظروف وأسباب أخرى ارتبطت دائما بمصالح فرنسا ؟

المحاضرةالثامنة

موقف الجزائريين من الحكم المدني:(المقاومةالعسكرية)

بمجيء الجمهورية III (1870) ، و ما شهدته السياسة الاستعمارية من تطور في أساليب القمع والاستغلال وتشجيع الاستيطان ونزع الملكية، لم يقف الجزائري مكتوف الأيدي فاغرا فاه، بل أخذ يتحين الفرص للثأر لكرامته، وتأكيد رفضه للوجود الفرنسي، مغتنما فرصة الهزيمة الفرنسية أمام الألمان واهتزاز قوتها، وأخذ يستجمع قواه ليواجه سيطرة الكولون و اليهود الذين اشتدت شوكتهم، بعد أن تم تجنيسهم. كانت ردات فعله متنوعة، عسكرية تمثلت في المقاومات الشعبية، و في العرائض والشكاوى و الهجرة والمقاطعة. وقد حاول من خلالها التعبير عن رفضه للاحتلال و لضغط الكولون واليهود الذين وجدوا في المؤسسات التشريعة الدعم والتأييد بقوانين ومراسيم قوّت نفوذهم .

إنّ هزيمة فرنسا أمام بروسيا أفقدها هيبتها، ونتج عن ذلك ردّة فعل سريعة من قبل الجزائريين الذين أعلنوا الجهاد في مناطق مختلفة سنة 1871،ولم يكن ذلك في المنطقة معينة أو تحت قيادة واحدة، رغم اشتهار مقاومة المقراني، إذ كانت معظم البلاد في حالة انتفاضة[2].وشهدت الجزائر خلال هذه فترة عدة مقاومات، كانت أبرزها مقاومة المقراني والحداد، مقاومة أولاد سيدي الشيخ، والشيخ بوعمامة، وانتفاضة شرشال، وثورة أولاد عبدون، وانتفاضة أرزقي البشير في بلاد القبائل، وثورة الأوراس، وواحة العمري وغيرها.

* فثورة المقراني كانت رد فعل على السياسة الاستعمارية، ومظهرا من مظاهر الصراع الطويل بين الكولون والجزائريين[3]، فأول أسبابها أنّ الشعب الجزائري كان ناقما على الاستعمار، وكان ينتظر أوّل فرصة للانقضاض عليه[4]، وقد سبقت مقاومة المقراني مقاومة الصبايحية[5] الذين رفضوا أن ينتقلوا إلى فرنسا لخوض حرب السبعين في جانفي

---

[1]- **نفسه**، ص99.

[2]- **سعد الله**: الحركة الوطنية، ج1، ص267، وأنظر أيضا

Bouamrane **CHIKH** : L'Algérie pas les textes 1830-1962,(Ed, Hammouda, Alger : 2003), p70.

[3]- **بن داهة**: المرجع السابق، ج1،ص350.

[4]- **عبد الله شريط**: مختصر تاريخ الجزائر السياسي، والثقافي، والاجتماعي، (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1985) ، ص259.

[5]- تتألف من جزائريين يعملون في خدمة الجيش الفرنسي، دورهم المحافظة على أمن البلاد الداخلي، ثارت في جانفي 1871 إحدى الفرق التي رفضت النزول إلى المراكب حيث تقرر استخدامها في حرب 1870 مع بروسيا، أنظر **العقاد**: المرجع السابق، ص126.

1871 ، وشاركهم الشعب مرددا "إنّ باريس قد سقطت في يد البروسين"، وكذا انتفاضة سوق أهراس ومقاومة أولاد سيدي الشيخ[1].

لقد قامت ثورة محمد بن أحمد المقراني في 15 مارس 1871[2] بمناصرة أتباع الطريقة الرحمانية، التي انتشرت في بلاد القبائل حيث، أعلن الشيخ الحداد في 8 أفريل 1871 الجهاد كرد فعل لنشاط المبشرين الذين ركزوا جهودهم في بلاد القبائل، ظنا منهم أنّ إسلام البربر مازال سطحيا وبذلك فالمنطقة بيئة صالحة للتبشير[3]، إضافة إلى تحول الحكم العسكري إلى مدني، و استئثار المستوطنين بالسلطة، وكان نابليون III من قبل قد تعرض لضغط المستوطنين في السنوات الأخيرة من حكمه، وأُلزمت حكومته بإصدار تشريع 1870 الذي وسّع دائرة الحكم المدني[4]، فتأثرت لذلك الأسر الأرستقراطية التي أخذت تفقد مراكزها وتضيع امتيازاتها[5]، يضاف إلى هذه الأسباب تجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية كما سبق ذكره.

وقع الهجوم في 16 مارس على مدينة البرج، ثم عم كامل الشرق وجزء من الوسط والجنوب، وتزامن هذا مع حركة محي الدين بنواحي تبسة وحركة بوشوشة في الجنوب، وفي 8 أفريل تجند في الثورة الإخوان الرحمانيون فتحولت من ثورة أجواد إلى ثورة شعب[6]، و بذلك حملت الزوايا مسؤولية قيام هذه المقومات.[7] كما شارك في المقاومة أكثر سكان البلاد[8] ، فمجموع من ثار 800.000 نسمة [9] في حوض الصومام، وجبال البيبان،و البابور، وجرجرة، والحضنة،والأوراس، ونوغة، وواحات ورقلة، وتقرت، متليلي، والرويسات، وقماروتماسين[10].

أما الجزائر فقد ضبط القادة العسكريون القبائل فلم يتحرك القسم الأكبر منها[11]. ويذكر أجيرون في كتابه "تاريخ الجزائر المعاصرة" أنّ الغرب الجزائري لم يشارك في هذه المقاومة بسبب تشديد الحصار من قبل الاحتلال، وخوفا من غارات أولاد سيدي الشيخ الشراقة الثائرون منذ 1864[12]. في حين يذكر الدكتور يحي بوعزيز في مقال "موقف وجهاء إيالة وهران من ثورة المقراني" في المجلة التاريخية المغربية "إنّ الغرب بقي هادئا نسبيا لظروف وأسباب، وكان ما يزال يعاني من آثار ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864، لكنّ هذا الهدوء لا يعني أنّ سكان الغرب الوهراني لم يتعاطفوا مع

---

[1]- **أوصديق**: ثورة 1871، تر، جباح مسعود، (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1989)، ص34؛

[2]- **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج2، ص 52؛ أنظر أيضا ، **بوعزيز** "موقف وجهاء وهران من ثورة المقراني" ، المجلة المغربية ع5، (جانفي 1976)، ص 48 ، **آجيرون**: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 77؛ **أوصديق**: نفس المرجع ؛ ص39..45 **TALIADOROS** : OP, Cit, p

[3]- **العقاد**: المرجع السابق، ص126.

[4]- نفسه ، ص127.

[5]- **HEBEY**: OP, Cit, p41.

[6]- **سعد الله**: نفس المرجع ، ج1، ص246، أنظر الطاهر أوصديق، المرجع السابق، ص57؛ **إبراهيم مياسي**: لمحات من جهاد الشعب الجزائري، (د.و. م. ج، الجزائر:2007)، ص152.

[7]- **TURIN** : OP, Cit, p 24

[8]- **بوعزيز**: نفس المرجع ، ص48.

[9]- **آجيرون**: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص77؛ أنظر **بن داهة**: المرجع السابق، ج2،ص350؛ **RENONDOT** : OP, Cit, p86.

[10]- **بوعزيز**: موقف وجهاء إيالة وهران ، ص48.

[11]- **أوصديق** : المرجع السابق، ص 77.

[12]- **آجيرون**، تاريخ الجزائر المعاصرة ، ص77 .

إخوانهم المجاهدين في الشرق والوسط. وقد انضم إليهم سي الزبير ولد حمزة وغيره من أبطال ثورة أولاد سيدي الشيخ، ولم يشذ عن الشعب الجزائري إلاّ جمع من الموظفين لدى الإدارة الفرنسية[1]. وذكر الدكتور أبو القاسم سعد سعد الله "أنّ قوات بوعمامة بعد مرحلة القوّة حوّلت هجوماتها إلى مباغتة القبائل التي خضعت للفرنسيين[2].

إنّ المقاومة الجزائرية غالبا ما تندلع في منطقة دون غيرها، وعندما تتوقف تقوم في منطقة أخرى. فالغرب الجزائري شهد عدّة مقاومات بدء بمقاومة الأمير عبد القادر 1832 إلى مقاومة أولاد سيدي الشيخ 1864، ثم مقاومة بوعمامة وهذا ما عبّر عنه الدكتور يحي بوعزيز بالهدوء النسبي، و استمرت مقاومة 1871 قرابة السنة، خاض خلالها الجزائريون أكثر من 340 معركة، جهز لها الاحتلال 86.000 جندي. وفي 30 أفريل ألقى زعماء الرحمانية السلاح. ثمّ في ماي 1871 استشهد المقراني وواصل أخوه بومرزاق الجهاد إلى غاية جانفي 1872، حيث تم أسره هو والسي عزيز في الصحراء[3]. وكان لمقاومة المقراني عدّة نتائج، إذ أخذ الكولون منذ أفريل 1871 يؤلفون المليشيات ويعدمون من يقع في قبضتهم، وقد نصبوا محاكم خاصة لا تخضع للقانون العام، ولا للمحاكم الرسمية[4]، كما عُيّن جول فافر، وقمبيطا، وألبير قريفي للدفاع عن عائلة المقراني، وكان ألبير قريفي من حظ بومرزاق[5]. وذكر "لويس رين" في كتابه **Régime pénal** أنّه في جلسة 10 ديسمبر 1872 امتثل 81 جزائريا من بني منصور بمنطقة القبائل ،و حُكم عليهم جميعا بالنفي[6]، وفي 11 جويلية 1880 صدر قرار عن غرفتي الشيوخ والنواب نص على العفو على الأشخاص المتهمين بالمشاركة في مقاومة 1870 و1871 مع استثناء آخرين اتهموا بارتكاب جرائم قتل أو حرق.[7]

وكان من نتائج المقاومة مصادرة الأراضي، وهو ما أكّده النقاش البرلماني في جلسة 2 مارس 1891 الذي جاء فيه مايلي: "في 1871 ثار الأهالي، فكانت نتيجة ذلك مصادرة ممتلكاتهم ..."[8]. وتمت مصادرة 500.000 هكتار من الأراضي، ففي إحدى بلديات دائرة سطيف كانت جملة أراضيها قبل صدور قانون التمليك 1873،حوالي 168 ألاف هكتار منها 60 ألف هكتار من الغابات دخلت في حيازة الدومين وأربعين ألف هكتار استولت عليها السلطات تحت ستار المصادرة والحجز بسبب انتفاضة 1871 ووصل مجموع ما انتزع من الأراضي 135 ألف هكتار، فلم يبق للسكان سوى 33 ألف هكتار منها مساحات بور، وأحراش وغابات[9]. بالإضافة إلى كل هذا فرضت على الجزائريين دفع ضرائب

---

[1]- **بوعزيز**: نفس المرجع ، ص 48.

[2]- **سعد الله**، الحركة الوطنية ، ج1، ص212.

[3]- **سعد الله**، الحركة الوطنية ، ج2، ص54، أنظرأيضا ، **آجيرون**: نفس المرجع ، ص87، **أوصديق**: المرجع السابق، ص 146. **DESCHAMPS** : OP, Cit, p187

[4]- **سعد الله**: نفس المرجع ، ج1، ص 268؛ أنظر، **مياسي**: لمحات من جهاد الشعب الجزائري، صص، 160-161.

[5]- صدر الحكم على بومزراق ومن معه بالإعدام، لكن رئيس الجمهورية خفف الحكم إلى النفي نحو كاليدونيا (جزيرة في المحيط الهادي) سنة 1873، وبقي بومزراق فيها 30 سنة، ثم أعيد إلى الجزائر في 1904 حيث توفي ودفن تاركا ولدا اسمه الونوغي بومزراق الذي أصبح من علماء الوقت في نواحي شلف، أنظر **سعد الله**: نفس المرجع، ج1، ص264.

[6]- **RINN**, OP, Cit, p78.

[7]- **B.O.G**, 795, année 1880, p418.

[8]- **J** : des débats, 2Mars 1891, p128.

[9]- **قنان**: قضايا ودراسات، ص126.

قدرت بـ 36 مليون فرنك[1]، ووصلت قيمة ما صودر من أراضي وممتلكات إلى 65 مليون فرنك أي 70,4 % من ممتلكات الجزائريين الأهالي[2]. هذه الضرائب بقيت تسدد طيلة 20 سنة.

ذكرت **آني راي** في كتابها المملكة العربية أنّ ثورة المقراني ما هي إلا مقاومة لمجتمع تقليدي، متسامح في تكوينه غير أنّه منقسم ومتفرق في ردود فعله وفي تكوينه السياسي[3]، فمقاومة 1871 فشلت لأنّها منحت لرجل دين هو الشيخ الشيخ الحداد وابنه السي عزيز الذي كان شجاعا ومتحمسا، ولكنّه لم يكن في مستوى الوقوف في وجه جيش قوي، ثم إنّ تأخر إعلان الثورة وعدم وجود تنسيق مع غيرها كان من أسباب فشلها[4]. غير أنّ الكاتبة ركزت على سياسة نابليون III المعروفة بالمملكة العربية، والتي حللت أسباب فشل هذه السياسة من خلال كتابها ، يبدو أنّها عندما حكمت على هذه المقاومات قد تناست الظروف التي مرّ بها الجزائري قبل 1870 المتمثلة في المجاعة التي امتدت من 1867 إلى 1869 عشية حرب السبعين . التي انهزم فيها الفرنسيون أمام بروسيا في مدة لم تتجاوز الخمسة أشهر. ، فانتفاضة شعب عرف مثل هذه الظروف دليل على تماسكه وقوته وإصراره على تغيير الوضع، ثمّ إنّ المقراني الذي قاد هذه المقاومة عايش هذه الأوضاع وتألم لها وكلفته 350.000 فرنك دفعها في فترة المجاعة ، والتي لم يوف الحاكم العام "ماكماهون" وعده بتسديدها.[5]

* شهدت مرحلة الحكم المدني مقاومة أخرى هي مقاومة أولاد سيدي الشيخ التي عرفت فترتين الأولى من 1869 إلى 1876 وعرفت بمرحلة قدور بن حمزة الذي استطاع أن يجمع كثيرا من القبائل في الجنوب الوهراني ويهاجم التل والصحراء، ودخول منطقة عين ماضي[6] بمساعدة الطريقة التيجانية[7]. وبقيت المقاومة بين كر وفر طيلة 1869و1870، رغم قول الفرنسيين بأنّ الهدوء ساد المنطقة[8]. وفي 1873 قامت ثورة أولاد سيدي الشيخ الغرابة، خاصة بعد إدخال السلطات الفرنسية إجراءات جديدة حول أراضي العرش (إدخال الملكية الفردية) ، وذلك بقيادة معمر بن الطيب وابن أخيه سليمان بن قدور الذي فرّ مع أفراد أسرته من المعتقل في ليلة 11-12 أبريل 1873[9]، وكان

---

[1]- **بن داهة**: المرجع السابق، ج2، ص350 ، أنظر أيضا Francis et Collete, OP,Cit

[2]- **LAURENT** : OP,Cit, p128.

[3]- **REY**: OP, Cit, p700

[4]- **REY**: OP, Cit p701.

[5]- **Francis** et Collete, OP,Cit, p40

[6]- **سعد الله**: الحركة الوطنية، ج1، ص 198.

[7]- نسبة إلى مؤسسها الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن سيدي محمد بن المختار بن أحمد بن محمد بن سالم التيجاني، ولد بعين ماضي توفي في 1230هـ الموافق 1815م، أنظر **أحمد بوكاري**: الإحياء والتجديد الصوفي في المغرب 1204-1330/1790-1912 التجانية الشاذلية والمختارية القادرية، المملكة المغربية، ط1،(منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2006)، ص ص 10-11 اختلف المؤرخون والمتخصوصون في المجال الصوفي حول هذه الطريقة من جوانب عدّة سواء الجانب السياسي أو الجانب التاريخي أو الجانب العقدي ومثال ذلك أن الأستاذ بلغيث محمد لمين في كتابه تاريخ الجزائر المعاصر يذكر طبيعة العلاقة بين هذه الطريقة والأمير عبد القادر والشيخ بوعمامة المتميزة بالخصومة الشديدة، وقد فصل في مسألة البدعة التي ارتبطت بها في رسالة محمد بوكاري، الإحياء والتجديد الصوفي في المغرب، وقد أنجزت عدّة رسائل جامعية في هذا الاتجاه.

[8]- **سعد الله**: الحركة الوطنية ، ج1 ، ص201.

[9]- نفسه ، ص205.

وكان هذا الأخير تابعا للطريقة الطيبية[1] لذلك استعملت فرنسا نفوذها لدى شيخ زاوية وزان ليطلب من مديره التوقف عن مناوشة الجيوش الفرنسية، ومنذ 1876 أصبحت فرنسا تستعمل الدبلوماسية محل العمل العسكري بخصوص أولاد سيدي الشيخ من خلال تدخلهم لدى سلطان المغرب[2]. أمّا الفترة الثانية فتمتد من 1876 إلى 1892 حيث انفجرت مقاومة بقيادة الشيخ بوعمامة[3]، الذي بدأ نشاطه سنة 1875 إذ استعمل مخبرين لمتابعة تحركات الاحتلال. ويقول في ذلك لويس رين أنّهم لو قبضوا عليه لنفوه إلى جزيرة كورسيكا[4] لأسباب سياسية وأمنية[5]، ولعل ما ما يقصده رين بالأسباب السياسية والأمنية هو أهداف فرنسا التوسعية في الجنوب، والتي تمتد إلى السودان. وكانت أسباب ثورة الشيخ بوعمامة عام 1881 هي استغلال الكولون لمساحات شاسعة من الأراضي التي يكسوها نبات الحلفاء واستقدام عمال إسبان لهذا الغرض[6]، وقد وصفهم "موباسان" بقوله :"كان هؤلاء الإسبان مغامرون هربوا من وطنهم بسبب البؤس أو دواع أخرى، هم أكثر وحشية وخطورة من العرب قاموا بما قام به أجدادهم في الأراضي الجديدة (أمريكا)، من ممارسة العنف والرعب وسفك دماء السكان الأصليين، وكان انتقام العرب منهم رهيبا"[7]. إضافة إلى تحويل هذه الثروة من الحلفاء و المواشي خارج الجزائر[8]، وبدأت المقاومة في 19 أفريل 1881 بمهاجمة قوافل الاستعمار و ورشات الحلفاء في السعيدة التي كانت تسيّر من ثمانين إسبانيا[9]، وتمكن الثوار من قتل الملازم "واينبرينر" « **Weinbreneur** » وامتدت نيران الثورة إلى وهران ومنطقة الصحراء والهقار، وتمكنت قوات بوعمامة مابين 12 و22 أفريل من أسر 300 أوربي واغتنام ألف كيس بين قمح وشعير، كما تم اغتيال العقيد "فلاترز" وأسر بعثته، وكان "فلاترز" يتجسس على التوارق مدعيا الاستكشاف.[10]

استطاع الفرنسيون في الأخير من محاصرة بوعمامة في الصحراء, ,منع تسرب أخبار مقاومته إلى الشمال. وتمكنوا من التغلب عليه بسبب تفوقهم في سلاح المدفعية و زيادة نفوذهم في المغرب، وقد لجأت سلطات الاحتلال إلى أسلوب آخر في التعامل مع المقاومة تمثل في محاولة التوصل إلى وقف المقاومة عن طريق التفاوض، و خلال عهدي

---

[1]- نسبة إلى عبد الله الشريف المتوفي عام 1089هـ/1679م، انتشرت بشكل ملفت في الجنوب الغربي والغرب الجزائري على يد محمد الطيب حفيد مؤسس الطريقة، وصل عدد زواياها سنة 1882 إلى عشرين زاوية، انظر **محمد لمين بلغيث**:تاريخ الجزائر المعاصر، ط2 (دار ابن كثير، بيروت ، 2007) ، ص72.

[2]- **سعد الله**: نفس المرجع ، ج1، ص198.

[3]- هو محمد بن العربي بن الشيخ بن الحرمة بن محمد بن إبراهيم بن التاج المشهور بأبي عمامة، سليل عائلة أولاد الحرمة التي تنحدر من أولاد سيدي التاج الابن الثالث عشر للجد الأول سيدي الشيخ، انحاز هذا الفرع إلى التراب المغربي بمقتضى معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845 لذلك يطلق عليهم أولاد سيدي الشيخ الغرابة، ولد بوعمامة في 1838 أو 1840 بفغيغ في قصر الحمام الفوقاني، والتي غادرها في 1875 ليستقر بمغرار التحتاني حيث أسس زاويته، قاد ثورة أولاد سيدي الشيخ من 1881 إلى 1908، أنظر **بلغيث** : المرجع السابق ، ص67

[4]- جزيرة تقع في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط إلى شمال جزيرة سردينيا.

[5]- **سعد الله**: نفس المرجع ، ج1 ، ص209.

[6]- **بن داهة**: المرجع السابق ، ج2، ص356.

[7]- **موباسان**: المرجع السابق، ص23.

[8]- **بن داهة**: نفس المرجع ، ج2، ص356.

[9]- **BLET** : OP, Cit, p61.

[10]- **سعد الله**: نفس المرجع ، ج1،ص211.

لويس تيرمان **(Louis Tirman)** وجول كامبون **(Jules Camban)**. غير أنّ الشيخ بوعمامة رفض التفاوض في البداية لعدم ثقته في الفرنسيين[1]، وقد ذكر موباسان واصفا الاحتلال ما يلي: "يهدف نظامنا الاستعماري إلى تدمير العربي وسلبه بشكل متواصل وملاحقته دون رحمة وبضراوة وإنهاكه بالبؤس، لذا سنرى مزيدا من الفتن الأخرى".[2]

كان الفرنسيون قد تحصلوا سنة 1892 على طاعة قدور بن حمزة بعد مفاوضات بينه وبين جول كومبون، الذي قام بزيارة إلى مدينة المنيعة بنفسه حيث التقيا، و اعتبر ذلك انتصارا دبلوماسيا حققته فرنسا[3]. وبقيت تستعمل كل الأساليب لتحقيق الأمان مع الشيخ بوعمامة مستعينة في ذلك بسلطان المغرب الأقصى. وظهر ذلك من خلال وثيقة خاصة أرسلها "لافيرير" إلى بوعمامة في 8نوفمبر 1899 وعن طريق مفوضية الجمهورية الفرنسية بالمغرب، وتضمنت قبول الأمان التي ردّ بها الشيخ بوعمامة، وقد توفي الشيخ بوعمامة في 7أكتوبر 1908 بوجدة[4]. وشهدت هذه المرحلة بالإضافة إلى هاتين المقاومتين انتفاضات أخرى نجملها في التالي:

* إنتفاضة سكان بني مناصر في شرشال ومليانة: وكان سببها الرئيسي السياسة القمعية المنتهجة و سياسة فرق تسد التي استعملتها سلطات الاحتلال بين عائلتي الغبريني من شرشال والبركاني من مليانة، وذلك في 13 جويلية 1871، انتهت الانتفاضة بمقتل البركاني في 2 أوت واستسلام أخيه إبراهيم في 21 أوت 1871.[5]

* انتفاضة أولاد عيدون بالميلية: وقامت في 15 فيفري 1871، ضد الكولون الذين أرغموا على الاعتصام بقلعة المدينة وأحرقت مزارعهم، وكان رد فعل قوات الاحتلال عنيفا ،حيث أحرقت معظم القرى المعزولة، وانتهت بذلك المقاومة في 26 فيفري 1871 في معركة زرزور التي أخذت فيها قوات الاحتلال 400 رجل رهينة.[6]

* إنتفاضة الحسين بن أحمد الملقب مولاي الشقفة:أعلن ثورته بالشمال القسطيني. وهاجم مع رفيقه محمد بن فيالة جيجل في 16 جويلية 1871، وبرج الميلية في 19 جويلية 1871 وخاضا معركة وادي شرشار في 27 جويلية 1871، وانتهت بإلقاء القبض عليهما في 21 أوت 1871.[7]

* حركة محي الدين بن الأمير عبد القادر: بدأت هذه الانتفاضة في 1جانفي 1871 في كل من سوق أهراس، وتبسة، وبسكرة، وباتنة، والعين البيضاء، حيث تحركت الصحراء الوسطى بقيادة بوشوشة، والغربية بقيادة أولاد سيدي الشيخ، وقد ساعدت دعوة محي الدين للجهاد عدّة عوامل، منها سمعة الأمير، وهزيمة فرنسا وتقلص قواتها في الجزائر، والتذمر الذي كان عليه الجزائريون بعد مجاعة الستينات، وآثار القوانين التي شجعت الاستيطان.[8] وبعد هزيمته في تبسة معركة بوكس انسحب ودخل الحدود التونسية، ومنها لجأ إلى طرابلس التي كانت إيالة عثمانية، ثم انتقل عن طريق الإسكندرية إلى بيروت في جويلية 1871. وواصل ابن شهرة مساعيه لدى العثمانيين في طرابلس للحصول على المساعدات.[9]

---

[1]- **سعد الله**، الحركة الوطنية ، ج1، ص 213.

[2]- **موباسان**: نفس لمرجع ، ص23.

[3]- **سعد الله**: تفس المرجع ، ج1، ص214.

[4]- **زوزو**: المرجع السابق، ص94. أنظر الملحق (رقم 03)

[5]- **بوعزيز**: مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، (د.و. م. ج، الجزائر: مارس 1999)، ص171.

[6]- **بوحوش**: التاريخ السياسي للجزائر، ص146؛ أنظر **فركوس**: المرجع السابق، ص236، **بوعزيز**: نفس المرجع، ص190.

[7]- **بوحوش**: نفس المرجع، ص148 ؛أنظر أيضا **فركوس**: المرجع السابق، ص239.

[8]- **سعد الله**: الحركة الوطنية، ج1، ص299.

[9]- نفسه، ص 233.

* انتفاضة العامري: وهي واحة صغيرة في الزاب الغربي. وتبعد حوالي 12 كيلومتر عن طولقة، قامت بها الانتفاضة ضد العائلات الموالية لفرنسا، قادها الشيخ يحي بن محمد من أولاد بوزيد، وقد ذكر الدكتور يحي بوعزيز في كتابه "مع تاريخ الجزائر" أنّ الانتفاضة حدثت في 1876، وأكّد الأستاذ حداد مصطفى نفس التاريخ، غير أن الأستاذ بوحوش، وصالح فركوس أشارا إلى تاريخ مخالف هو 11 أفريل 1871، يمكننا هنا أن نقف عند بعض الملاحظات التي من خلالها نرجح ما ذهب إليه الدكتور "يحي بوعزيز" على أنّ انتفاضة العامري وقعت سنة 1876، وهي أنّ قوات الاحتلال كانت تشدد الخناق على الجنوب عندما قامت مقاومة المقراني. ثم إنّ

الجنوب الجزائري وابتداء من 1864 كانت فيه مقاومة أولاد سيدي الشيخ تفرض نفسها ، خاصة المرحلة الممتدة من 1869إلى1876 التي تزعمها قدور بن حمزة، وبالتالي فإنّ كل المقاومات التي جرت سنة 1871 اعتبرت امتدادا لمقاومة المقراني، وهذا ما لم يذكر على هذه المقاومة التي قادها يحي بن محمد بجيش تعداده 2000 مقاتل، والتي انتهت باستسلام الثوار للقوات الفرنسية بقيادة (كارتيري)، وتخريب الواحة وتمت مصادرة أغلب الممتلكات، وقد سلم جزء منها لابن قانة[1] وأعوانه والذي قال فيه السكان أنّه كان وراء هذه الانتفاضة من خلال دفع السكان إليها حتى تتم مصادرة ممتلكاتهم ويستفيد منها.[2]

* ثورة الأوراس: انطلقت في 30 ماي 1879 بقيادة "محمد أمزيان عبد الرحمن" الملقب "محمد بن عبد الله" ضد الموالين لسلطات الاحتلال، حيث قام الثوار بمهاجمة أعوان الإدارة من قياد وحراس الغابات، وتم قتل قايد بني سليمان، وقايد أولاد داود[3]. استمرت المقاومة قرابة أربعة أشهر، حيث عمدت الإدارة الاستعمارية إلى إرسال فرق عسكرية من باتنة، وخنشلة،و بسكرة، واستعانت بفرق القوم، ووحدات الصباحية، وانتهت باستشهاد ثلاثمائة شخص[4]، وانسحب الثوار نحو الصحراء، ثم دخلوا جنوب تونس حيث قام باي تونس بإلقاء القبض عليهم وقد حوكم هؤلاء، وتراوحت الأحكام بين الإعدام الذي خفف في 9 نوفمبر 1880 إلى الأشغال الشاقة والأشغال الشاقة، والسجن إضافة إلى مصادرة الأراضي المقدرة بـ2777 هكتار.[5]

ومن بين المقاومات التي شهدتها الجزائر في مرحلة الحكم المدني خلال العشرية الأولى منها مقاومة الصحراء التي تزامنت مع مقاومة الشيخ بوعمامة، هذه المقاومة التي جعلت الفرنسيين يقررون في 1902 أنّ الصحراء لا يمكن أن تحكم إلاّ حكما عسكريا[6]، وامتدت هذه المقاومة والتي عرفت بمقاومة "التوارق" خلال سنوات 1881-1886-1889-1895-1899[7]، ومن أشهر مقاومات التوارق "مقاومة محمد بن تومي بوشوشة" الذي تعاون مع أولاد سيدي الشيخ، والذي هاجم في شهر أفريل 1870 مدينة المنيعة، وفي 5 ماي 1870 استولى على مدينة متليلي، وهاجم في 5 مارس 1871 حامية ورقلة، وعين ابن ناصر بن شهرة خليفة عليها، وفي 13 ماي هاجم توقرت. وقد ردّ العدو في 27

---

[1]- **بوحوش**، التاريخ السياسي للجزائر ، ص 149.

[2]- **مصطفى حداد**:" المقاومة الجزائرية في جبال الاوراس وتخومها الجنوبية خلال الربع الأخير من القرن 19 "، المجلة التاريخية المغربية، ع65-66، (السنة 19، أوت 1992)، ص176، أنظر **بوحوش**: نفس المرجع، ص149؛ **فركوس**:المرجع السابق، ص240.

[3]- **بوحوش**: نفس المرجع ، ص149.

[4]- **حداد**: المرجع السابق ، ص169.

[5]- **بوحوش**: نفس المرجع ، ص150؛ أنظرأيضا **بوعزيز**، مع تاريخ الجزائر الملتقيات، ص190.

[6]- **شريط** : المرجع السابق، ص264.

[7]- **فركوس**: المرجع السابق، ص241.

ديسمبر 1871 بشنه هجوم على تقرت واحتلال مدينة ورقلة في 2جانفي 1872، ثم تمّ أسر بوشوشة في مارس 1874 وأعدم في قسنطينة في 29 جوان 1875.[1]

*وفي منطقة القبائل وبعد القضاء على مقاومة المقراني، وما خلفته من نتائج ظهرت انتفاضات أخرى منها انتفاضة أرزقي البشير[2] 1887-1895 في عرازقة، الذي تصدى لأعوان الإدارة ورفض تقديم الرشوة[3]، وقد حُكم عليه بالإعدام وسنه يتراوح بين 40 و45 سنة و من معه، وأغلبهم لم يتجاوز سنّه عشرون سنة[4].

كما شهدت المنطقة انتفاضة الإخوة عبدون 1891-1895 في قرية أقراراج بأزفون، حيث انطلقت الانتفاضة في 1891[5] بعد فرار محند أو الحاج عبدون من سجن كايان[6]، وتعود أسبابها إلى تعسف الإدارة ومساعدة الأعوان لهم، و و التغريم الضريبي، ومصادرة الأراضي، ووطأة قانون الأنديجينا، وإنشاء المراكز الاستيطانية ،و تحكم اليهود في النشاط التجاري (الربا)، ومنع الأهلي (الجزائريين) من استغلال الغابات التي هي مصدر عيشهم[7]، هذه الأسباب مجتمعة بالإضافة إلى السبب الرئيسي وهو الوجود الفرنسي (الإحتلال)، كانت أسبابا لكل الثورات والانتفاضات التي شهدتها الجزائر في فترة الحكم المدني.

[1]- **بوحوش**: التاريخ السياسي ، ص 145.

[2]- ولد سنة 1854 بقرية آث بوهني بأعالي عزازقة، كان عمره 14 سنة عندما اندلعت مقاومة1871، عايشها والتمس حجم الإجراءات التعسفية. **سعيدي** : المرجع السابق ص18

[3]- **نفسه** : ص18. أنظر الملحق (صورة رقم 1).

[4]- Revue l'illustration, 1892-1892, histoire d'un siècle 1843-1944, (paris, Janvier 1990), p127

[5]- **سعيدي**: المرجع السابق، ص22.

[6]- هرب من السجن في 13 أكتوبر 1887 وأعيد القبض عليه ثم فرّ مرّة ثانية في 1891سجن بتهمة قتل أحد أفراد عائلة عشابو (محمد صديق المزاري أو عشابو)، الموالية لإدارة الاحتلال، حكم عليه بالإعدام، ثم خفف الحكم عليه إلى سجن كايان بأمريكا اللاتينية أنظر الملحق (صورة 2)

[7]- **سعيدي**: نفس المرجع، صص24.23

المحاضرةالتاسعة

موقف الجزائريين من الحكم المدني (المقاومة السلمية)

كانت إحدى الوسائل التي استعملها الجزائريون منذ 1830 خلال طول فترة الحكم العسكري، و ازدادت وتيرتها وتطورت وسائلها في ظل الحكم المدني مع ازدياد أسلوب القمع والبطش والاستغلال على يد الكولون، وكان الموقف الشعبي عموما هو رفض كل ما يصدر عن الإدارة على أنّه إصلاح، ويذكر أجيرون في هذا مايلي: "بقيت الجموع الجزائرية متمسكة بالسلوك التقليدي، الذي يعتقد أنّ الحداثة

خطر محدق وكانت متخوفة من المستجدات التي يحاول الفرنسيون إدخالها، فبدت لها المدرسة الفرنسية، والخدمة العسكرية، والتجنس مسالك خفية تؤدي إلى الردّة وإلى التفرنس، ولهذا دأبت على ترويض نفسها على استحضار المثل الجزائري المعروف "احفظ الميم تحفظك" (مانعرفش، ماشفتتش...إلخ). لقد كان الشعور الشعبي متيقنا بأنّ الامتناع عن تقليد الفرنسيين هو الذي يضمن النجاة منهم "حتى وإيلا مضغونا ما يبلعوناش".[1]

تزايدت مذكرات احتجاج الجزائريين خلال القرن 19 والتي كانت تمثل أهم الوسائل القانونية المعبرة عن رفضهم للتجاوزات والتعدي على الممتلكات والحقوق، كإقامة المشاريع الاستيطانية فوق أراضيهم، أو إسقاط حقهم فيها بعد ترحيلهم منها، و إكراههم على القبول بالتعويض المالي والعيني[2]. وكان القضاء على المقاومات خاصة في الفترة 1870-1880 دافعا للكثير من الجزائريين إلى تغيير سياستهم، حيث أصبحوا يطالبون بالاندماج، وبحق التمثيل في المجالس، وقد ظهر ذلك في العرائض التي كانت تقدم للسلطات الاحتلال بباريس، غير أنّ المستوطنين وقفوا في وجه ذلك بشدة، كما أنّ إدارة الاحتلال كانت تشترط التخلي على الأحوال الشخصية للحصول على الجنسية[3]، فكان بذلك عقد السبعينات رغم سلبياته مرحلة وعي غير منتظر، وكان لظهور كتيب الشيخ المجاوي[4] إرشاد المتعلمين سنة 1877 الذي الذي دعا من خلاله إلى اليقظة وتقليد الغرب والأخذ بأسباب العلم فيما لا ينافي الدين الفضل الكبير في نشر الوعي[5]،

---

[1]- **آجيرون**: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1979، ج2، تر، حاج مسعود و أ.باكلي، (دار الرائد للكتب، الجزائر، 2007)، ص646.

[2]- **بن داهة**: المرجع السابق، ج2، ص109.

[3]- **NOUSCHI**: OP, Cit, p20.

[4]- كان مدرسا في المدرسة الكتانية بقسنطينة، نشر سنة 1877 كتيبا بنوان (إرشاد المتعلمين) دعا فيه إلى الأخذ بالعلوم العصرية واللغات الأجنبية، كان من بين اللذين وقعوا عريضة أعيان قسنطينة سنة 1891، حول الموضوع أنظر **سعد الله**: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،ج2، صص 193-194.

الوعي[1]، ولذلك فإنّ حركة الاحتجاج والعرائض كانت في قسنطينة أكثر من غيرها لأسباب عديدة منها وجود المجاوي، والقمع الذي حل بثوار 1871، وكذا الحملة ضد القضاة.

بدأت حركة الاحتجاج في قسنطينة منذ السبعينات، وفي 1878 قدّم وفد من الأعيان منهم ولد قادي (قاضي)، باشاغا فرندة عريضة تناولوا فيها حالة الجزائريين[2]، ودعوا إلى رفع الظلم عنهم، كما أشاروا من خلالها إلى الأسباب التي أدت إلى وضعهم هذا، مركزين على جهل السكان للقوانين الفرنسية واستغلال اليهود للظروف واستعمالهم للقانون قصد الاستحواذ على ممتلكات الجزائريين، ملفتين الانتباه إلى قابلية الجزائري للتحضر وبذلك ضرورة الاهتمام بتعليمه.[3]

انطلقت حركة الاحتجاج والعرائض بقوة في بداية الثمانينات بشقيها الثقافي والسياسي، خاصة مع احتلال تونس الذي تأثر له الجزائريون كثيرا بل شاركوا في مقاومته، و مع أزمة حرق الغابات التي دفع الجزائري ثمنها جراء القوانين القمعية التي صدرت نتيجة ذلك، خاصة منها قانون العقوبات الجماعية التي طبقتها الحكومة الفرنسية، والتي عبر عنها المكي ابن باديس [4] في كتيب نشره في 1875 عالج فيه القوانين الجنائية واحتج فيه على سياسة العقوبات الجماعية، مستفيدا في ذلك من الوسائل الجديدة للدفاع عن المصالح الجزائرية، وخصوصا النشريات المطبوعة[5]، إضافة إلى العرائض التي عارض فيها الجزائريون إلغاء محاكم الشريعة الإسلامية، و قضية الخدمة العسكرية الإجبارية التي كتبت في عريضة كبرى تحتوي على أكثر من 1700 اسم سنة 1887 أرسلها القسنطينيون إلى مجلس الدولة بباريس، وقد نُشرت في كتيب المكي بن باديس سنة 1889[6]، وتضمنت نداء قدمه أعيان مدينة قسنطينة للإحتجاج عن مشروع إدماج المسلمين في الأمة الفرنسية (التجنس) لأسباب منها أن التجنس سيؤدي إلى إلغاء كامل قوانين وأنظمة المسلمين (العقارات، الأملاك، ...إلخ) كما أنّه يهدد معتقد المسلم[7]. وقد اقترح هؤلاء الأعيان ترك الحرية للمسلمين في قضية التجنس، والاهتمام بقضايا ذات أولوية بما فيها التعليم[8]، وطالب أعيان مدينة قسنطينة خلال هذه الحركة الاحتجاجية الجماعية في جويلية 1887 تكوين لجنة تُكلف بالقيام بجولة في الولايات الجزائرية لإجراء تحريات واسعة[9]، كما طالبوا بإرسال لجنة برلمانية للتحقيق في مظالم الجزائريين والإطلاع على حقيقة الأمور.[1]

---

[1]- **سعد الله**: الحركة الوطنية، ج1، ص476؛ وأنظر **سعد الله**: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ص194.

[2]- **سعد الله**: الحركة الوطنية، ج1 ، ص 477.

[3]- **جمال قنان**: نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2009، ص173. أنظر الملحق (وثيقة رقم 4)

[4]- ولد حوالي 1820 من عائلة عريقة في الدين والسياسة، كان سنه 13 سنة عندما احتلت مدينة قسنطينة، تولى القضاء سنة 1850، انتقد الاعتماد على المدرسة الرسمية لوحدها، وكذا طريقة توظيف القضاة، عين سنة 1859 نائبا في المجلس العام لقسنطينة ومنح وسام الشرف في 1860، كان فصيحا ذكيا بعيد النظر، تذكر آلان كريستلو أنه تعلم الفرنسية على ما يبدو على الأستاذ شربونوا، أنظر في هذا الشأن، **أبو القاسم سعد الله**: الحركة الوطنية،ج1،ص379؛ **آلان كريستلو**: " المكي بن باديس وبعض نواحي الحركة الوطنية الجزائرية" مجلة الثقافة،ع61،(السنة11 يناير-فبراير 1987)، ص ص 41-43.

[5]- **كريستلو**:نفس المرجع ، ص47؛ **سعد الله**: الحركة الوطنية، ج1،ص476.

[6]- **كريستلو**: نفس المرجع، ص50.

[7]- **قنان**: نفس المرجع، صص197. 198

[8]- نفسه، ص200، أنظر الملحق، (وثيقة رقم 6)

[9]- **سعد الله**: الحركة الوطنية ا ، ج1، ص477

عرف عقد التسعينات موجة من العرائض الاحتجاجية لعدّة عوامل، منها ظهور تحوّل في السياسية الفرنسية نحو العالم الإسلامي والمستعمرات. ومنها تعيين لجنة برلمانية للتحقيق في المسائل الجزائرية، كما طالب بذلك الأعيان من قبل (الحركة الاحتجاجية جويلية 1887)، إضافة إلى فشل سياسة الإلحاق (الاندماج) التي اتبعها لويس تيرمان الذي استقال بعد فشل سياسته. ففي 1891 تبلورت الحركة الاحتجاجية وظهرت في عريضة لمجموعة المستشارين البلديين لنواحي قسنطينة، وعريضة السيد يحي بن الشريف أحد قياد منطقة سطيف، و موقف أعيان مدينة قسنطينة وتلمسان إضافة إلى موقف المتجنسين[2]، وقد عبّر مستشارون البلديون في عريضتهم التي حملت عنوان "مقال غريق أمام طبيب شفيق" عن اسيائهم من الأوضاع ، وقد قدمت في شكل وثيقة من 19 صفحة، جاء فيها : "نحن فقراء متضررون مذلولون ونساؤنا غير محترمات وتحت رحمة كل موظف، .. نعيش تحت قوانين مخصوصة (استثنائية)، وأراضينا مزروعة ومثقفة (مصادرة) وشريعتنا مبدّلة، ومثقلين بالمغارم.... وإخواننا يحكم عليهم أناس لهم فائدة في عدم وجودهم (إشارة إلى نظام المحلفين (**jury**)، الذين كانوا من الكولون واليهود. فأين السعادة التي يتحدثون عليها؟ (ردا على ما كان يشاع في فرنسا من قبل نواب الكولون أنّ الأهالي سعداء في الجزائر)، أما عريضة يحي بن شريف قائد (ريغة) سطيف، التي تضمنت إجابة عن أسئلة اللجنة البرلمانية (لجنة18)، فقد استنكر فيها، مصادرة الأراضي، وعارض قانون التجنس والحالة المدنية والخدمة العسكرية الإجبارية[3]. وقد انتقدت عريضة تلمسان في 7 أفريل 1891هي الأخرى مشروعي مارتينو الخاص بالتجنس والخدمة العسكرية الإجبارية وأرسلت هذه العريضة إلى وزير الحربية في باريس.[4] وكانت المطالب والانشغالات في الغالب تعبر عنها العرائض نفسها حتى من قبل المتجنسين أمثال السيد لويس خوجة الذي كان وكيلا لدى محكمة عنابة وقد وصفه آجيرون بأنّه "فرنسي بالانتماء والتبني" وهوالذي كان ينادي بتطبيق القانون العام على الأهالي، وندد برجال الدين المسلمين الذين وصفهم بالمتعصبين، كما نادى بنشر التعليم الفرنسي وجعله إلزاميا.[5]

وكان قانون القضاء من بين الدوافع التي جعلت الجزائريين يقدمون الشكاوى ويكتبون العرائض، وقد قدمت في أفريل 1887 شكوى إلى الحاكم العام، تعبر عن الغبن والألم الذي أصاب الجزائريين نتيجة إبطال الحكم بالشريعة الإسلامية، و كذا التسويف في الفصل في قضاياهم[6]، وقد اشتكوا من هيئة القضاء التي أصبحت أداة لقمع الجزائريين.[7]

ساهم العلماء ورجال الدين في كتابة الكثير من هذه العرائض في شكل رسائل بعد أن أصبحت السلطات الفرنسية هي المتولية لشؤون الدين الإسلامي، وكانت قد وضعت يدها على الأوقاف الإسلامية منذ 1843، وقد كتبت

---

[1]- نفسه ، صص 483، 484.

[2] - نفسه ، ص486.

[3]- نفسه ،ص491.

[4]- **قنان:** نصوص سياسية جزائرية، ص214.، انظر الملحق (وثيقة رقم 10)

[5]- **سعد الله:** الحركة الوطنية ا ، ج1 ، ص495.

[6]- **قنان:** نفس المرجع، ص202.

[7]- نفسه، ص179، أنظر الملحق (وثيقة رقم6)

هذه الرسائل من قبل مفتيين أو أئمة في أغراض عديدة[1]، تطلعنا هذه الرسائل على جانب هام من تطور الحياة الجزائرية خلال القرن 19 و دور العلماء فيها.[2]

إنّ الاحتجاجات والعرائض لم تقتصر على المناطق التلية بل امتدت إلى الجنوب، ففي عهد الحاكم العام "لويس تيرمان"سنة 1882 تقدم أعيان مدينة ورقلة عند زيارته لها بمجموعة مطالب تضمنت تطوير غرس الأشجار والنخيل، وحفر أبار المياه وإحداث محطات لتسهيل السفر والتجارة والعناية بالمساجد ونشر التعليم وتوفير الطب[3]، الطب[3]، وكانت العرائض في الجنوب تتضمن استياء السكان من محاولة سلطات الاحتلال بسط سيطرتها على الواحات وإقامة المستوطنات العسكرية. و الاحتجاج على محاولة الكولون استغلال الماء لصالحهم، و توسيع نشاطهم الاستيطاني في الجنوب.[4]

و الملاحظ أنّ الكثير من هذه العرائض استعمل فيها أسلوب استعطاف فرنسا، وغالبا ما كانت العبارات والكلمات تعبر عن طلب استرجاع حق ضائع[5]، وتعد الكلمة التي ألقاها أحمد بن بريهمات أمام الجمعية الفرنسية لحماية أهالي المستعمرات في باريس مثالا لذلك، ومما جاء فيها: "نشيد بالجمعية الفرنسية التي استعملت الصليب والهلال، والإنجيل والقرآن ودعت إلى الاجتماع على محبة بني آدم، وأثني على دور فرنسا في تمدين السكان(الأهالي)..."[6]

إنّ موقف الجزائريين من الحكم المدني لم يتوقف عند المقاومة العسكرية والسلمية مثلما أشرنا سابقا، إنّما تعداه إلى ظاهرة أخرى ألا وهي الهجرة، التي كانت أحد ردود الفعل الجزائرية منذ أن وطأت أقدام الاحتلال الفرنسي أرض الجزائر، غير أنّها ارتفعت وبشكل ملفت للانتباه خلال هذه المرحلة (الحكم المدني)، وبالأخص العشرية الممتدة ما بين 1888و1898، وتعد سنوات 1888و1890و1896و1898 أكثر السنوات التي هاجر فيها الجزائريون هجرات جماعية، وقد هاجرت على سبيل المثال سنة 1892 عائلات بأكملها نحو سوريا، علماً أنّ هذه العائلات تحصلت على جوازات سفر ممضات من عامل عمالة الجزائر، والذي كان سنة 1888 قد نبد بشدة تواطؤ الإدارة في قضية هجرة الأهالي[7]، وكان من بين هؤلاء العلماء، وذلك جراء ما أصابهم من فقر مدقع أوصلهم إلى حد التسول[8] ، إضافة إلى الشعور الديني و الخوف على العقيدة و الهوية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية، وكان أغلب هؤلاء يهاجرون نحو المشرق العربي[9] حفاظا على انتمائهم العربي الإسلامي .

وقد قابلت سلطات الاحتلال موقف الجزائريين الرافض للحكم المدني بمضاعفة نشاطها القمعي الهمجي، ففي 1881 مثلا وخلال أزمة تونس أوقفت الحكومة جملة من الأعيان في منطقة قالمة و عنابة من بينهم ثلاث قضاة على

---

[1]- **سعد الله**: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، ص307.

[2]- نفسه ، ص310.

[3]- نفسه، ص480.

[4]- **بن داهة**: المرجع السابق،ج2، ص109.

[5]- نفسه، ص109.

[6]- **قنان**: نصوص سياسية جزائرية، ص188.

[7]- **هلال**: المرجع السابق، ص51.

[8]- **سعد الله**: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ،ج3، ص310.

[9]- **BERQUE**, OP, Cit, p77 .

أساس أنّهم هيجوا الجزائريين[1]. وأثناء ثورة بوعمامة وخوفا مما سيلحق بالأوربيين ذكر غي دوموباسان كشاهد عيان أنّ السلطات العسكرية القلقة قامت مساء يوم 10 جوان بإنذار الفرقة الفرنسية بالجزائر لإعادة كل وكلائها، لأن البلد ليس آمنا ليصبحوا في فجر 11 جوان على ثورة أصابت الإسبان القاطنين في أراضي الجزائريين الناقمين على الكولون[2]، وهكذا شدّدت الخناق على كل أنواع المقاومة العسكرية، منها والثقافية، وحتى السياسية، ولم تستثن في ذلك حتى الأعيان، حيث سجنت البعض ونفت الآخر، وأبعدت البعض الآخر ومن أمثلة ذلك شخصية المكي بن باديس الذي كان رمزا للمقاومة السياسية في مدينة قسنطينة، حيث ذكر آلان كريستلو في مقال "المكي بن باديس" أنّه في 1882 تولى أحميدة بن باديس منصب أبيه بالمجلس العام والأسباب مجهولة، فهل أصبح المكي مريضا أم أنّ الأمر له علاقة بحوادث 1881 ودور المكي فيها؟ ، أم أنّ الإدارة أصبحت تثق في حميدة أكثر من المكي؟[3]، غير أنّ موقف إدارة إدارة الاحتلال من المكي بن باديس لم يكن ليوقف المقاومة، بحيث أن أعيان مدينة قسنطينة قدموا عريضة في 5 أكتوبر 1891 وكان المكي توفي على ما يبدو حوالي 1890 لأنّ اسمه ليس موجودا في العريضة إلى اللجنة البرلمانية الباحثة في أمور الجزائر[4]. وتعدّ هذه اللجنة إحدى أهمّ اللجان التي كلفت بالتحقيق فيما يحدث بالجزائر، وعبرت بذلك عن بداية اهتمام البرلمانيين بقضايا الجزائريين، فما هي الأسباب التي دفعت بالبرلمانيين إلى الالتفات نحو قضايا الجزائريين وإبداء الاهتمام بها ؟، وهل كان لهذا الاهتمام صدى؟ أم أنّ مصيرها وأهدافها كانت نفسها مصير وأهداف اللجان التي عرفتها الجزائر خلال فترة الحكم العسكري؟.

[1]- **كريستلو**: المرجع السابق، ص49.

[2]- **موباسان**، المرجع السابق، ص25.

[3]- **كريستلو**: المرجع السابق، ص49.

[4]- نفسه، ص50.

المحاضرة العاشرة

الو اقع السكاني العام في الجز ائرخلال فترة الحكم المدني

صرّح "لوروي دو بوليو":"يعود الأمن البالغ الذي تتمتع به تونس حاليا إلى عدم إحساس الأهالي بإلحاق الضرر بعاداتهم وحقوقهم، ويتميّز نظام الحماية بمرونة أكبر وحظي بقبول الجميع"[1]. إنّه إذا أمعنا النظر في هذه المقولة سنلاحظ بأنّ الاستعمار يعترف ضمنيا باعتماده وسيلة من أهم الوسائل المعتمد اتجاه المستعمرات وهي إلحاق الضرر بعادات وحقوق بعضها، وأكثر مستعمرة فرنسية تعرضت لذلك كانت الجزائر. فقد لجأ الاستعمار الفرنسي منذ بداية الاحتلال في إطار تثبيت سياسة الاسستيطان إلى توزيع الأراضي الخصبة على المعمرين وتطبيق قانون الغابات، فكانت مثل هذه الإجراءات من عوامل التصدع الاجتماعي في الجزائر، وكانت نتائجه وخيمة على المجتمع الجزائري[2].

وكان تفكيك التوازن التقليدي سريعا ولم يعوض بتوازن آخر خاصة بعد إلغاء الإدارة الاستعمارية البلديات المختلطة سنة 1911[3]، وكنتيجة للصدمة التي أحدثها الاستعمار تلاشت الكثير من المؤسسات الاجتماعية وكذا الألقاب الأرستقراطية مثل القاضي (cadis) و التاجر، ولم تعد إلى الظهور إلا ابتداء من سنة 1900[4]، فقد أصبح قاضي السلام الفرنسي قاضيا للقانون العام في المسائل الإسلامية، وتحولت محكمة القاضي المسلم غلى محكمة استثنائية تنحصر مهامها في النزاعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والإرث. مع العلم أن المتناوعين إذا كانوا قبائليين من أية منطقة من بلاد القبائل فقاضي السلام الفرنسي هو المؤهل للفصل في نزاعهم[5]. ويدخل هذا الإجراء دائما في إطار التمييز الذي اراد الاستعمار تكريسه بين ساكنة الجزائر. كان القضاء كما هو واضح من بين أهم المؤسسات التي وجه الاستعمار له ضرباته مستهدفا بذلك المقومات الشخصية للمجتمع.

عمد الاستعمار الفرنسي ولنفس الأهداف إلى فرنسة المجتمع الجزائري والقضاء على اللغة والتاريخ، وهذا ما سعى غلى تحقيقه الكيان الصهيوني اليوم – كمثال- فلسطين والمناطق المحتلة[6]، وبهذا فـ'نّ الواضح أنّ الاستعمار الفرنسي لم تكن له – كماصرح بعض المؤرخين الفرنسيين أمثال شارل روبير أجيرون - أهدافا إنسانية أو حضارية، وقد جاء في كتاب أجيرون (الجزائريين المسلمون وفرنسا) في جزئه الأول مايلي :" الواجب الاساسي لفرنسا

---

[1] - **سعيد علمي: الاستعمار والعمران السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، تر نسرين لولي ومحمد رضا بوخالفة، دار خطاب للطباعة والنشر، الجزائر2013، ص 237.**

[2] - سعيد عبدالله: العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، ج1، مؤسسة نيسو للنشر والإشهار، الجزائر، 2011، ص176.

[3] - نفسه، ص 179.

[4] - Ageron. Histoire de l'Algerie comtemporaine

[5] - سعيد بن عبدالله: المرجع السابق، ص213.

[6] - رحيم محياوي: الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهينية في فلسطين، منشورات جامعة برج باجي المختار، عنابة، الجزائر 2006، ص 14.

الاستعمارية هو التمدين وهذا يعني التطوير المادي لظروف المسلمين والتحضر وتطوير المستوى التعليمي العام، وتطوير العقيدة الإسلامية لتصبح فلسفة تسامح"[1].

وما يثير الانتباه في هذه المقولة العبراة الأخيرة التي يبدو من خلالها أن المؤرخ يريد الترويج لفكرة عنصرية من خلال تعبيره على أن العقيدة الإسلامية فلسفة لا تنشر التسامح، وبذلك ففي رايه كان واجب فرنسا تطوير هذه العقيدة لترقى إلى مستوى فلسلفه التسامح على حد تعبيره. ويبدو أنّ أجيرون نسي أو تناسى ما ارتكبته الكنيسة في أوربا والعام الجديد ثمّ في الجزائر، والغريب أنّ الكاتب كثيرا ما انتقد سياسة الكاردينال لافيجري في تعامله مع مجاعات الجزائر خلال القرن 19.

أدى المساس بالبنية الاجتماعية للجزائر غلى تحول في طريقة عيشه خاصة بعد تراجع الزراعة التقليدية (الحبوب) واستبدالها بالزراعة الحديثة (الكروم والتبغ)، وهذا بعد دخول الجزائر سوق المنافسة الخارجية، وقد ظهر بذلك تحول في طبيعة العلاقة بين ساكني المدينة وساكني الريف[2]، وتمّ بذلك القضاء على وسائل العيش التقليدية، وظهرت الفوارق الاجتماعية وتلاشت الكثير من العادات التي تكرس العلاقات العائلية[3]، وأصبحت البرجوازية التقليدية (الحضرية) التي كانت تتفاخر بروحها الغسلامية وباسلوب حياتها الراقي وعدائها للثقافة الفرنسية فئة اجتماعية هامشية نشأت محلها فئة جديدة تتكون من رجال أعمال ومصدريم لمنتوجات زراعية، وسماسرة وتجار غلال وتبغ بالجملة إضافة غلى المثقفين (اساتذة، معلمون، قضاة شرعيون، محامون، مترجمون)، وكانت هذه الفئة بمثابة فئة شبه برجوازية[4].

بدأ إنهيار العائلات الكبرى في عهد الإمبراطورية الثانية 1852-1870 والذي تسارع بعد 1870، حين اصبحت متهمة ومحرومة من الحكم وغير قادرة على النهوض مرة أخرى. ولم يبق من هذه الطبقة سوى بعض عائلات المرابطين وبعض الرموز في الجنوب[5]. وقد حاولت هذه العائلات ولمدة طويلة إنقاذ مكانتها غير أنها كانت تعاني من كراهية الأوربيين الكتفى البعض منها بالحصول على وظائف حكومية[6]، وشكل هؤلاء فئة عرفت بأعوان الإدارة الذين قال فيهم الدكتور ابو القاسم سعدالله أنّ الإدارة كانت تستخدمهم لقضاء مصالحها ثمّ تلفظهم كما تلفظ النواة..، ووجد هذه الطبقة نفسها طيلة فترة التواجد الاستعماري منبوذة من جهتين، من جهة الأوربيين الذين لا

---

[1]- charles – robert Ageron : les Algeriens musulmans et la France 1871- 1919 , T 1 , Editions boucherie , Paris 2005 , p 421

[2]- Gilbert Meinier : l ,Algerie revelée – la guerre de 1914- 1918- et le premier quart du xxém siécle , Ed El maarifa, Alger, 2010, p 162

[3]- Benjamin Stora : Histoire de l'Algerie coloniale 1830- 1954 , Ed Enal- Rahma, Alger, 1996, p55.

[4]- الطاهر بن خرف الله : التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830- 1962، مجلة الذاكرة للدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المتحف الوطني للمجاهد، ع2، س2، 1995، ص 159.

[5]- Ageron. Histoire de l'Algerie comtemporaine. P 55

[6]- C- R Ageron : les Algeriens musulmans et la France 1871- 1919 , T 1 , p390.

يميزونها عن باقي الأهالي مهما قدمت من خدمات ويستغلونها، ومن جهة الجزائريين المسلمين الذين اعتبروها خائنة موالية للاحتلال الكافر. ومن بين هذه العائلات حسبما يذكره مينييه عائلة سي هني بـ وبوطيبة (من الظهرة)، وبن كريتلي (من مستغانم) وبنلطرش من (Clinchant)[1] وبرجوازيي قسنطينة ومنهم بن الموفق وبن الشيخ والفقون وبن شيكو وبن قانة من الزيبان وبوضياف من المسيلة وبن الشريف من الجلفة ولخضر من الاربعاء، وبن دميريد وبن خلفات من تلمسان، وقد استغلت هذه العائلات نفوذها كأعوان لفرنسا، واستغلوا ألقابهم كمرابطين وثرواتهم لأجل توسيع ممتلكاتهم[2]، وقد استفاد هؤلاء من الأراضي مثلما استفاد منها الاوربيون مستغلين نفوذهم لانتزاع ممتلكات اخوانهم، مع العلم أنّ الفلاح الجزائري المسلم كان يفضل بيع أرضه بأبخس الأثمان لإخوانه بدل بيعها بأسعار مرتفعة للأوربيين، وقد استفادت واغتنت بعض الأسر في الجنوب مثل عائلة بن شنوف وبن قانة مقابل تعاونها مع سلطات الاحتلال[3]. في حين صمد أثرياء مدينة تلمسان في وجه استيلاء الأوربيين على أراضيهم[4].

كان الجزائريون يحبون ويطلبون الوظائف في الحكومة لأنها كانت توفر الوساطة لدى الشخصيات النافذة والمسؤولين، وكان الجزائري يعتقد أنّ صاحب الوظيفة البسيطة شخصية قوية ونافذة، وكان هذا الأخير يستفيد من ذلك[5]، وقد تكون الوظيفة التي يحظى بها الجزائري المسلم لدى إدارة الاحتلال عابرة، فمثلا سي محمد بن سيام خوجة مليانة في 1875 والذي كان سنه مابين 25-30 سنة أصبح مستشارا عاما ( ) ثمّ نائبا في اللجنة المالية ثمّ رئيسا للمجموعة العربية[6]. وكانت الوظائف الإدارية بالنسبة للبعض وسيلة للاحتماء والوقاية، في حين كانت بالنسبة للبعض الآخر إهانة، فمثلا ابن السي عزيز - حفيد الشيخ الحداد- كان خوجة في البلدية المختلطة بالاوراس لأن القبائل كانت ممنوعة عليه، وأنّ أراضيه صودرت مثلما صودرت[7] كثير من الاراضي بعد مقاومة المقراني، ومثل هكذا معاملات عانى منها الجزائري المسلم كثيرا، وقد قدمت بيار ماري شرحا في حوليات القضاء سنة 1955 تقول فيه:" إنّ التشريع السياسي الذي طبق على الأهالي لم ينظر إليهم على اساس أنهم مسلمون، ولكن على أنهم أهالي (Indigénes)[8] ويفهم من هذا أنّ إدراة الاحتلال في الواقع لم يكن يهمها الدين بقدر ما كان يهمها إهانة الإنسان كإنسان، حيث ارادت إذلاله وقهره من اجل تسهيل عملية استغلاله والاستيلاء على ممتلكاته، فكانت بذلك الحرب النفسية إحدى أهم الوسائل التي اعتمدتها إدارة الاحتلال غلى جانب التقتيل والتجويع والتجهيل، وهذا ما تؤكده إدارة الان مسعوديو دومينيك أفونفي كتاب الذي جاء فيه:" إنّه من الخيانة للرسالة الحض اية الفرنسية

---

[1] - تأسست كلانشون سنة 1894 بالقرب من مستغانم التابعة لعمالة وهران آنذاك، وقد سميت نسبة للجنرال جوستان كلانشون" 1820-1881 جنرال الجيش اللإفريقي وهي مدينة غليزان حاليا.

[2] - Gilbert Meinier : l ,Algerie revelée , p137

[3] - Gilbert Meinier : l ,Algerie revelée , **p137 .**

[4] - Gilbert Meinier : l ,Algerie revelée , p137

[5] - Ageron : les Algeriens musulmans et la France , p 391 .

[6] - **ibid, p391**

[7] - **ibid, p391**

[8] - سعيد بن عبداللهك المرجع السابق، ص 165.

ومن الجهل السياسي ترك الشعوب في التخلف والجهل والخرافة في الوقت الذي تشهد فيه الجزائر حركة إصلاح تهب من المشرق.."[1].

تعتبر المرحلة الممتدة من 1870 إلى 1890 الركيزة التي تأسست عليها المستعمرة في الريف ففي هذه المرحلة وقع تحولان أساسيان (التفقير الجماعي والقضاء على الأرستوقراطية نهائيا)[2]، والمعلوم طبعا أنّ الريف الجزائري إستعصى على الاحتلال بسبب استمرار المقاومة، هذه المقاومة التي كان وراءها في الغالب رجال الطرق الصوفية، وهذا ماأكده الفرنسيون أنفسهم امثال أجيرون الذي اعتبر أنّ كل مقاومة أو عصيان – على حد قوله – يظهر في الجزائر كان ينسب للطرق الصوفية مستشهدا في ذلك بمقولة هانوتو المتخصص في الدراسات الاجتماعية للجزائر- وبالأخص منطقة القبائل- حين قال:" لم يعد مسموحا لنا أن نخطئ في طبيعة التقدم الذي أحرزته الطريقة الرحمانية في منطقة القبائل، وكان من أسباب هذا التقدم انتعاش الشعور بالتحرر من السيطرة الأجنبية"[3] ، وهو يقصد بذلك الجهاد. وبعض الطرق الصوفية وبالنظر لأهميتها العددية ولموقعها الجغرافي كالرحمانية كانت تظهر بمظهر جمعيات قوية واتحادات سياسية مثل السنوسية[4] والتيجانية وكانت بعض الطرق تظهر أكثر زهد مثل العيساوية والدرقاوية[5] ، وتعاملت إدراة الاحتلال مع الطرق الصوفية معاملة خاصة، حيث حارب الطرق التي كانت تدعو إلى المقاومة وتقودها كالرحمانية في حين احتوت الطرق التي كانت حليفة لها وساندتها في مشروعها الرامي إلى محاربة الإسلام وتحريف الشريعة الإسلامية، فكان بذلك الإسلام مضايقا عليهن مع العلم أنّ الجزائريين بقوا ذوي حساسية لكل ما يمس بالإسلام[6].

استهدف الاحتلال الإسلام من خلال ضرب المقدسات، كما كان يرمي من وراء ذلك القضاء على الأسس الثقافية للمجتمع الجزائري، ففي مدينة الجزائر سنة 1830 كانت تتواجد 166 عمارة مخصصة للعبادة منها 13

1- Dominique Avou et Alain Messaoudi: De l'Atlas à l'Orient musulman, Ed Karthala,Paris, 2011,p 132

2- Ageron : les Algeriens musulmans et la France , p 376 .

3- أجيرون: المجتمع الجزائري في مخبر الايديولوجية الكولوكنيالية، تر وتقديم وتعليق محمد العربي ولد خليفة، منشورات ثالة، الفجزائر، 2013، ص 94.

4- السنوسية: تنتسب إلى محمد بن على بن السنوسي بن العربي الأطرش بن محمد بن عبد القادر بن أحمد شهيدة ، ويرجع في نسبه إلى الفرع الإدريسي من خلال إدريس الأصغر ابن الإمام إدريس الأكبر أول ملوك الأدارسة ، وهي دعوة من الدعوات الإصلاحية التي نادت إلى إحياء الدين الإسلامي ونبذ البدع ومحاربة الجمود ، أسس ابن السنوسي الحركة المنسوبة إلى جده السنوسي حوالي 1837واهتم بدراستها رجال المخابرات الفرنسية والإيطالية راجع **بلغيث** : تاريخ الجزائر المعاصرة ، ص 69.

5- الطريقة الدرقاوية طريقة صوفية منحدرة من الشاذلية و مؤسسها الأول هو الشريف ادريس المدعو علي بن عبدالرحمن الجمل وهو ابو الحسن الفاسي الذي درس بتونس واسس زاوية بفاس وكان من تلامذته العربي الدرقاوي(1150- 1239هـ /1737-1823م) الذي اسس الطريقة لكن الطريقة تنسب الى احد اسلافه محمد بن يوسف الدرقاوي ، تأسست الطريقة في قبيلة بني زروال المراكشيين وانتشرت في بلاد المغرب والجزائر وغيرهما تروم الحقيقة والشريعة مسلكا. راجع مقال مختار بونقاب: الطريقة الدرقاوية بالجزائر، مجلة الحوار المتوسطي، ع11و12، مارس 2016 ص 371-390. راجع ايضا أجيرون: المجتمع الجزائرين ص 93.

6- الجيلالي صاري، محفوظ قداش: الجزائر في تاريخ " المقاومة السياسية 1900- 1954' الطريق الإصلاحي والطريق الثوري"، تر عبدالقادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 46.

مسجدا جامعا و109 مسجد صغيرا إضافة غلى الزوايا، وكل هذه المؤسسات كانت تبرز أهمية هذه الأملاك واثرها على الصعيد الاجتماعي[1]، وبعد شهرين من معاهدة جويلية 1830 استولت إدارة الاحتلال على أملاك الأوقاف، وفي 01 مارس 1833 صدر قرار يأمر الملاكين والحائزين والمجموعات الدينية بتسليم سندات الملكية إلى إدراة الأملاك العقارية في آجالا محددة، وخص الإجراء الأول مباشرة مصدر تمويل ذا الصبغة الدينية والثقافية والاجتماعية[2].

وقد كتب دوتوك فيل في احد تقاريره سنة 1847 بعد زيارته للجزائر:" لقد استولينا في كل مكان على الأموال – أموال المؤسسات الخيرية – التي غرضها سد حاجيات الناس والقيام على التعليم العام، وذلك بأن حولناها جزئيا عن استعمالاتها السابقة، وأنقصنا المؤسسات الخيرية، وتركنا المدارس تتداعى، وبعثرنا الحلاقات الدراسية. لقد انطفأت الأنوار من حولنا، وتوقف رجال الدين ورجال القانون، وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وأكثر جهلا وأشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا"[3]. وبقيت الوصاية الفرنسية والتضييق على المسلمين ومحاربة عقيدتهم في أخص خصوصيتها، بحيث عندما كبق قانون فصل الدين عن الدولة الصادر في 09 ديسمبر 1905 في فرنسا لم يطبق على الإسلام في الجزائر، ونفس الشيئ بالنسبة لمرسوم 27 سبتمبر 1907 الذي نصّ على فصل الكنيسة عن الدولة، حيث لم يطبق على المساجد، بل وحولت المساجد إلى أماكن تابعة للدولة وأئمتها إلى مستخدمين في الإدارة[4]، وكانت هذه الإدارة تتدخل حتى في الخطب التي تلقى في المساجد أيام الجمعة وفي المواسم الدينية، بحيث كانت تفرض على الإمام الموضوع وملي عليه العناصر التي تلقى في الخطبة (الجمعة والعيدين).

إنّ التضييق الذي مورس على المساجد والزوايا قد يكون سببا من اسباب عزوف بعض المرابطين عن أداء واجبهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذي يدخل فيه نكران السياسة الفرنسية الممارسة في حق مقدساتهم، وقد وصف الدكتور أبو القاسم سعدالله دور زعماء الجمعيات الدينية قائلا:" بدل أن يتولى زعماء الجمعيات الدينية الأخيرون القيادة الوطنية والسياسية انغمسوا في المرابطية تاركين للفرنسيين يدا حرة في الجزائر مساعدين لهم عن وعي أو عن غير وعي بتسلطهم الخرافي على عقلية الفلاحين، ومن أغنياء الفلاحين الذين هاجروا إلى أهم المدن خاصة العاصمة[5].

[1]- نفسه، ص126

[2]- الجيلالي صاري، الجزائر في التاريخ، ص 126.

[3]- إبراهيم لونيسي:" أوضاع التعليم في الجزائر ½ القرن 19 من خلال جريدة المبشر" مجلة الصراع، ع19 (السداسي الأول، 2009)، ص16.

[4]- عثمان سعدي: الجزائر يف التاريخ، دار الأمو للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، صلا666.

[5]- سعدالله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص64.

دفعت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالمسلمين الجزائريين إلى الهجرة من الريف نحو المدينة، ففي سنة 1876 كان عددهم في المدن يقارب 82976 بزيادة قدّرت بـ 10 آلاف شخص، وارتفع العدد سنة 1936 إلى 959444 ، وبعدما كنت نسبة الحضر سنة 1876 تساوي 28% ارتفعت هذه النسبة سنة 1936 إلى 44.6 % [1]

والهجرة من الريف إلى المدينة ليست بالظاهرة الجديدة بالنسبة للجزائريين المسلمين فقد عبروا منذ البدايات الأولى للاحتلال عن رفضهم لهذا الوجود بوسائل مختلفة، كانت الهجرة إحداها، غير أنّ هذه الظاهرة – الهجرة – بلغت ذروتها خلال القرن الـ20 بسبب قانون التجنيد الإجباري، والهجرة كما هو معلوم لم تقتصر على الهجرة الداخلية وإنما كانت كذلك نحو الخارج بأعداد هائلة ملفتة للأنظار، وكانت أولى مواطن الهجرة نحو الخارج المغرب الأقصى وتونس وسوريا وتركيا، وهي المناطق التي بقي فيها الجزائري على صلة بإخوانه، فقد حافظ أهل تلمسان مثلا على العلاقات مع المهاجرين الجزائريين بالمغرب الأقصى وتونس وسوريا، وفي 19 من ديسمبر 1908 تظاهر أمام نيابة عمالة وهران 2000 متظاهرا تمّ تسجيل 321 طلبا لجوازات السفر. وقد تفاقم الوضع بعد صدور مرسوم 28 فيفري 1911 حيث ظهرت الهجرة السرية، إذ اليوم الواحد كان يسجل 130 مهاجرا[2] . هكذا فإن أغلب ساكنة الجزائر كانوا ريفيين، ففي 1886 كان يقطن المدن منهم 6,9% ارتفع هذا العدد نسبيا إلى 7,6% سنة 1906 ثمّ ارتفع سنة 1931 إلى 10,8% ، وكان هؤلاء السكان يتجمعون حول المراكز الاستيطانية حيث توفر الشغل، وقد ارتفعت النسبة بعد الحرب العالمية الأولى – وهي فترة بداية الاحتكاك بين الأوربيين والمسلمين وارتباط العلاقة بين المجتمعين – حيث كان ذلك بالنسبة للمسلمين بداية الانفتاح والتطلع نحو العالم المتقدم[3].

ولا شك أنّ الجزائري الذي مورست في حقه سياسة التفقير والتجهيل لم يكن ممكنا له التطلع إلى العالم المتقدم خاصة وأنّه طيلة القرن 19 كان لا يفكر سوى في البقاء حيا، ويسعى للبحث على لقمة العيش، وكنتيجة لمشاركته في الحرب العالمية الأولى فإنّه احتك بجنود آخرين واطلع ولو نسبيا على ما وصلت إليه الشعوب، وأهم شيئ تأثره بمساعيها للحصول على الحقوق بما فيها حق العيش الكريم وحق التحرر من سيطرة الاستعمار.

وقد بلغ الأمر ببعض المسلمين الجزائريين إلى حد التفكير في عودة الخلافة، واعتقدوا بأنّ تركيا قادرة على إيجاد الرجل المنقذ، وبقي هكذا دائما في انتظار الرجل المجدد المنقذ الذي سيحرر البلاد من شرّ الكافر[4] .إنّ هذا الشعور وهذه الأماني نابعة من الإحساس باليأس والقهر، وقلة الحيلة التي دفعت بهم إلى تعليق الآمال في الرجل المنقذ. فالجزائري المسلم فقد كل شيئ وصار يتشبث بأي بصيص أمل ويعيد له ما استلب منه وخاصة الأراضي التي انتزعت منه بالقوة. وإنّ تطبيق القوانين الفرنسية على الأراضي ترفق ببرامج لتشتيت القبائل، وهذه القبائل تتكون من مزيج عائلي – اي ينحدرون من جد واحد – على عكس القبائل المتكونة من جذور مختلفة ومتنوعة(fraction

[1]- Storat : **. Histoire de l'Algerie comtemporaine** p54

[2]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش: الجزائر في تاريخ " المقاومة السياسية، ص 51.

[3]- . Ageron Histoire de l'Algerie comtemporaine. P 60

[4] -Storat : **Histoire de l'Algerie comtemporaine , p13**

d'origine et de statut social differents)، وهي التي تجتمع في نسيج اجتماعي تفرضه الروابط مع المجموعة المهيمنة[1].

استمرت إدارة الاحتلال في تطبيق سياسة نزع الملكية، وقد وضّح قانون وارنييه (warnier)[2] 1873 عزم فرنسا على تحديد ملكية الجزائريين، وقد أعطى ذلك انطباعا بأنّ تغييرا في السياسة الفرنسية قد يحدث[3]. غير أنّ الواقع أنّ لا الإدارة ولا المستوطنين كانوا مستعدين لتقديم اي تنازل لصالح الجزائريين، على العكس من ذلك فإنّ جشع هؤلاء وطمعهم استمر وبقي يهدد أراضي الجزائريين، حيث ستصل المساحة التي استولى عليه الاستعمار حسبما جاء في كتاب (L'Algerie revelée) لجلبير مينييه عشية الحرب العالمية الأولى 1914-1918 مايقارب 2 مليون هكتار، ويشير الكاتب ملمحا غلى آثار هذه السياسة قائلا:" وإذا كانت هذه العملية قد طورت الزراعة الراسمالية، فإنّها لم تضمن نجاح الاستعمار الديموقراطي (colonisationdémocratique)[4].

كانت هذه السياسة – نزع الملكية – آثار وخيمة على الجزائر المسلمة حيث صار لا يجد حتى مراعي لماشيته القليلة، لذلك عندما يقدم فصل الصيف تموت حيواناته[5]، ومما زاد الأوضاع سوءً تراجع حقوق استغلال المساحات بما فيها الغابات، وهذا بمقتضى قانون الغابات الذي ضيق أكثر على الجزائريين المسلمين، وكان ذلك سببا آخر في تدهور مستوى مغيشتهم. وتلجأ الإدارة تفاديا للمشاكل إلى تأجير أراضي الدومان من أجل استغلالها في الرعي، غير أنّ المستوطنين لا يقبلون بمثل هذه الإجراءات خاصة منهم المستوطنين الصغار[6]، على اعتبار أنّ مداخلهم قليلة، وحسب مينييه فإنّ الفلاح الميسور في منطقة معسكر صاحب 17 هكتارا يؤجر الأرض لخماس، ونفس الفلاح نادرا ما يحصل على مداخيل سنوية تويد عن 400 فرنكا[7]. وكان عدد المزاعين الأوربيين في تزايد مستمر، فقد وصل عددهم مثلا سنة 1876 إلى 123304 في حين كان عددهم سنة 1875 ما يقارب 118852 بزيادة قدرت بـ 4452 شخصا، في حين بلغ عدد المزارعين المسلمين 2136425 ووصلت ممتلكاتهم إلى 17592669 هكتارا[8]. وهذه الممتلكات أغلبها أراض بورا جرداء وجبلية، منتوجها لا يسد حاجات السكان.

---

[1] -Storat : **Histoire de l'Algerie comtemporaine , p27**

[2] - طبيب جراح ولد سنة 1810، عين مساعد جراح في مستشفى وهران 1832، ألحق بالقنصلية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر، عين مديرا للشؤون المدنية في مقاطعة وهران في 1848، ثم عين مقررا لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر سنة 1849، عرف بدفاعه على سياسة الاستيطان، ارتبط اسمه بقانون 1873 المعروف بقانون "فارني" ، أنظر **صالح عباد**: المعمرون والسياسة في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984 ،ص 76.

[3] - الطاهر بن خرف الله: التحول الاقتصادي، ص 150.

[4] - Gilbert Meinier : l',Algerie revelée p 162.

[5] - Gilbert Meinier : l ,Algerie revelée, p139

[6] - ibid , p139

[7] - ibid , p136

[8] - Gouvernement Général civil de l'Algerie, Etat actuel de l'Algerie publié par ordre de M. le Général Chanzy , l'imprémerie administrative, Gojosso et Cie, Alger, 1877, p93 .

كان عدد الأوربيين وبشكل عام يشهد ارتفاعا واضحا بفعل تشجيع إدارة الاحتلال للهجرة والاستيطان، وقد حاولت هذه الإدراة طبعا تشجيع هجرة الفرنسيين خاصة ليكون عددهم هو الاكبر بالمقارنة مع باقي الأوربيين، هذا ما أوضحته الإحصاءات ففي 1886 وصل عدد الفرنسيين 219000 مقابل 211000 أجنبي، وفي 1896 بلغ عدد الفرنسيين 318000 منهم 5آلاف مجنّس مقابل 212000 أوربي، وفي 1901 بلغ عهدد الفرنسيين 364000 منهم (72000 مجنسا) مقابل 189000 أوربي[1]. وكان ثلث عدد الفرنسيين سنة 1876 من مواليد الجزائر إلى جانب الأجانب مثل المالطيين والإيطاليين والإسبان، بالإضافة إلى اليهود الذين كان عددهم في تزايد حيث كان 47459 سنة 1891 وارتفع إلى 65000 سنة 1901[2]. وبقي عدد الأجانب مرتفا بالمقارنة مع عدد الفرنسيين غلى غاية صدور قانون 26 جوان 1889 الذي نص على تجنيس أبناء الأوربيين بالجنسية الفرنسية[3].

وجاء في القانون الخاص بالتجنيس" التجنيس التلقائي للأجانب المولودين في الجزائر"[4]، وبقيت إدارة الاحتلال الاحتلال رغم ذلك تتوجس خيفة من بقاء عدد الاجابن وكذا اليهود في ارتفاع، وهذا ما أوضحه الديموغرافي الفرنسي ويلر ( ) بقوله:" هكذا شخصين من دم إسباني كانا يعيشان إلى جانب فرنسي واحد[5]. وأشار أجيرون إلى أنّ عدد الأوربيين إرتفع سنة 1872 إلى 282000 شخص وفي 1896 وصل إلى 578000 شخص وأخذ عدد المولودين في الجزائر مرتفعا مقابل الأجانب. وهكذا ظهر ملامح بروز جيل جديد سيدفع إلى نشوء الجزائر الحرّة[6]. هذه الجزائر طبع التي كان ينشدها المستوطنون وحتى اليهود منذ البداية، والتي توجت بإلغاء النظام العسكري سنة 1870 واستقلالية الميزانية سنة 1900م.

كان المستوطنون الأجانب يمتهنون مهنا متنوعة، وحافظوا على حرفهم الأصلية، منهم الإسبان والإيطاليون والمالطيون ففي وهران[7] مثالا كان فيها سنة 1911 ما يربو عن 92 ألف إسبانيا مجنسا و93 ألفا غير مجنس، في حين حين كان عدد الفرنسيين فيها 95 ألف فرنسيا-[8] . وكان الإيطاليون يمارسون البناء خاصة في الشرق الجزائري، وبالأخص في مدينتي قسنطينة وعنابة، في حين كان المالطيون يهتمون بتربية المواشي وأصحاب دكاكين، وقد استجابوا لدعة الاستيطان فوجدوا أنفسهم في بلد يشبه بلدهم، وفي 1886 وصل عددهم إلى 15553 وُجهوا نحو الشرق وخاصة مدينة عنابة[9]. وحسب المؤرخ B. Stora فإنّ صعوبة حصول هؤلاء – الإسبان والمالطيين والإيطاليين- والإيطاليين- على الأراضي جعل أغلبهم يتمركزون في المدن، خاصة المدن القريبة من مواطنهم الاصلية، فالإسبان في

1- Ageron Histoire de l'Algerie comtemporaine. P 53

2- René Galissot : Algerie colonisée , p 47

3- Ageron Histoire de l'Algerie comtemporaine. P 52

4- stora : opcit, p32

5- ibid, p32

6- Ageron Histoire de l'Algerie comtemporaine, p 53

7- stora : histoire de l'Algerie , p32

8- ibid, p31

9- ibid, p 32 .

الغرب الجزائري حيث مدينة وهران، والمالطيين والإيطاليين في الشرق الجزائري حيث مدنتي قسنطينة وعنابة. ولا شك أنّ احتكاك الجزائري سيؤثر في بعض عاداتهم فقد ذكر أجيرون أن الرجال من المسلمين غيروا هندامهم، فالبعض كان يرتدي جواربا طويلة " bas" وأخرى قصيرة والبعض الآخر يرتدي أحذية أوربية وأقمصة قطنية " tricots " ، وقد اشار إلى ما ذكره إسماعيل عربان من تأثر النساء اللواتي أصبحن يأخذن الحبوب إلى المحطنة بدل طحنها بنفسها[1]، وإن كان نسبيا طبعا على اعتبار ظروف المسلمين الجزائريين الاقتصادية. أما الزيادة الملفتة للنظر للنظر فهي زيادة المسلمين المقدرة بـ 337،884، فالملاحظ أنّ رغم مختلف السياسات التي استهدفت أرواح المسلمين الجزائريين إلاّ أنّ الزيادة بقيت مرتفعة، ويمكننا تفسير ذلك بعدة أسباب أهمها الجانب الديني الذي يبعث على تشجيع النسل، والحضاري بكون الإنسان في هذه المنطقة ولود بطبعه منذ أقد العصور، إضافة إلى عامل الاستعمار والخوف من ضياع النسل، حيث كان الجزائري يخشى على نسله جراء ما يراه من ممارسات كالإبادة والنفي والتهجير، وهو في رأينا أسلوب آخر من أساليب المقاومة التي تنتهجها الكثير من الشعوب المستعمرة، وربما يكون الفلسطينيون أنموذج العصر الحالي للظاهرة.

كان عدد الجزائريين سنة 1860يقدر بـ 2733000 وفي 1891 صار 3577000 وفي 1921 أصبح 4923000، ويشير هنا أجيرون إلى أنّ عدد السكان بين 1886 و 1896 تراجع لأسباب اقتصادية، ومن 1911 إلى 1921كان بسبب الحرب العالمية الأولى[2] . غير أنّ هذا التراجع في عدد السكان المسلمين الجزائريين الذي يقابله الزيادة في عدد المستوطنين الفرنسيين لا يمكن أن يفسّر بالأسباب الاقتصادية فحسب – والتي منها نزع الملكية والقضاء على الطبقة الأرسطوقراطية – وإنما يعود لأسباب أخرى ربما أهمها سياسة الأرض المحروقة والمجاعات والأوبئة بالإضافة إلى سياسة الإبادة الجماعية، بالإضافة طبعا إلى ظاهرة الهجرة نحو الخارج. وحسب إحصاء سنة 1876 فإن عدد السكان قد بلغ 2816575 وقد ارتفع العدد فقيما بين 1872 و1876 بـ 404229 نسمة منهم 66345 أوربي و337884 مسلما، ومن بين 155735 أجنبي نجد 92510 إسبانيا[3] أي أزيد من نصف العدد.

عرف عدد سكان الجزائر في النصف الأول من ق 20 إرتفاعا نسبيا حسبما أورده محمد العربي الزبيري[4]، وإذا ما قارنا هذه الإحصاءات بالأرقام التي تشير إلى عدد سكان الجزائر سنتي 1872 – 1876 فإننا سنلاحظ بأن الزيادة كانت تسير بوتيرة جدّ متثاقلة، دون أن نتغافل عن الذكر بأنّ عدد المسلمين كان دائما العدد الأكبر رغم الساسات المسلطة اتجاههم، وحسب ستورا فإنّ مدينة وهران هي الوحيدة التي يتساوى فيها المسلمون مع باقي الأوربيين[5]؟ وحسب الكاتبة جون فياف(Geneviéve dermejian) فإن سكان مدينة وهران يعيشون منطويين على أنفسهم حسب أصولهم حتى وإن كانوا في حي واحد، فالمغاربة يقطنون أحياء السود ( ) في الجنوب أما الفرنسيين فيقنون

1- Ageron: les Algerien musulmans, t1,p390

2- Ageron : histoire de l'Agerie , p60 .

3- G . G. C : état actuel, p09

4- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 29.

5- stora : histoire de l'Algerie , p60 .

p60 .

في الشمال، في حين اليهود في أحيائهم – وهي المناطق المرتفعة – التي تربط بين الجنوب والشمال، أما الإسبان والإيطاليين ففي المدن الإسبانية القديمة غرب المدينة، وكنت تتحكم في هذا التوزيع اللغة وطريقة العيش وجهل الآخر[1]. غير أن هذه الظاهرة السكانية التي تميزت بها مدينة وهران حسب الكاتبة "جونفياف Geneviéve " لم تكن موجودة قبل الاحتلال، بما معناه أن الاستعمار الفرنسي كرّس لهذا الواقع، واراد أن يكون النسيج السكاني بالجزائر متنافرا، وخاصة ما تعلق بالجزائريين المسلمين، وهذا ما سيؤدي إلى بقاء الصراع والنزاع القائم على العرق والجنس، وهو ما كانت إدراة الاحتلال تشجعه وتستثمر فيه .

يلاحظ أن عدد الفرنسيين والإسبان هو العدد الغالب، وقد أخذ عدد الفرنسيين منذ 1901 في الازيادة حتى أصبح أكثر من عدد الإسبان، ويلي ذلك عدد المغاربة (الجزائريين والمغربيين) والحقيقة أننا لم نفهم سبب هذه التسمية التي انفردت بها هذه الدراسة؟ وكأن الكاتبة تريد التشكيك في انتساب مدينة وهران للوطن الجزائري، وبذلك إثارة مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب، وهي المسألة التي ستبقى مثارة اثناء الثورة التحريرية الجزائرية وإحدى النقاط المثارة أيضا في مؤتمر طنجة 23- 30 أفريل 1958 .

والملاحظ أن عدد اليهود ارتفع من 6294 سنة 1891إلى 11837 سنة 1906، ويبدو أن عدد اليهود بمدينة وهران كان قريبا من عدد الجزائريين (المغاربة) وهو أقل بكثير من مجموع عدد الفرنسيين والإسبان، في حين أشار محمد فريد خلال زيارته للجزائر سنة 1901 أنّ مدينة وهران تتميز بقلة الأجانب، ويعود في ذلك حسب رأيه إلى حرارتها الشديدة صيفا وبرودتها القاسية شتاءً وقربها من الصحراء والحدود المراكشية ، ولا يمكن التغاضي عن أثر مقاومة بوعمامة التي امتدت إلى 1904، وأشار كذلك إلى كثرة الهجرة أهالي مدينة الجزائر إلى وهران لاعتقادهم بأنّ الاستعمار لن يصل إلى هناك[2].لذلك إذا ما قارنا بين ما ذكره "ستورا" وما ذكره ط محمد فريد" وما اشارت إليه الكاتبة السابقة " جونفياف" فيما يتعلق بعدد سكان مدينة وهران، فحسب "ستورا" أن عدد الجزائريين والأوربيين يتساوى في حين ذكر محمد فريد بأن مدينة وهران تتميز بقلة الأجانب وكثرة هجرة الأهالي إليها، في حين تشير " جونفياف" من خلال إحصائياتها إلى أن عدد الفرنسيين بما فيهم المتجنسين والغسبان يشكلون العدد الأكبر مقارنة بالجزائريين.

والحقيقة أنّ المسار الاستعماري بالجزائر يؤكد أنّ العوائق الطبيعية كالحرارة والبرودة لم تكن أبدا عائقا في وجه النشاط الاستعماري، وأكثر من ذلك فإنّ الكثير من الأدباء والفلاسفة أمثال (كارل ماركس وغي دو موباسون) كان ما يثيرهم في الجزائر هو حرارتها. وقد نُصح ماركس بالذهاب للاستشفاء نحو الجزائر بلد الشمس اثناء مرضه.ونستطيع إرجاع تحاشي المستوطنيين المكوث بوهران إلى مقاومة أولاد سيدي الشيخ (الغرابة والشراقة) ومقامة الشيخ بوعمامة التي امتدت إلى 1904، وقد ذكرها كثير ممن زار الجزائر ومنهم غي دو مباسون سنة 1881 -

[1] - Geneviéve Dermanjien : La crise anti-juive Oranaise 1895-1905 , L'antisémitisme dans l'Algérie coloniale, Ed . l'Harmattan, paris 1986, p21.

[2] - قاسم وهب: انطباعات سائح مصري عن مراكش والجزائر في مطلع القرن العشرين، دار السويدي للنشر وةالتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2005، ص 68.

الذي وصف الشيخ بوعمامة بالبهلوان- والشيخ محمد عبده سنة 1903 الذي ذكر عند عودته إلى مصر مآثر الجزائريين في المقاومة.

شهدت مدينة الجزائر[1] هي الاخرى تطورا في عدد السكان حيث بلغ العدد سنة 1876 61552 وفي 1886 بلغ العدد 77506، وفي 1891 صار 105227 وفي 1911 ارتفع إلى 162526 نسمة ليصل سنة 1921 إلى 195655 نسمة[2]. في حين ذكر محمد فريد أنّ عدد سكان الجزائر عرف تناقصا حيث كان أواخر ق 18 يقارب 200 ألف نسمة وصار بعد مائة عام ونيف 150 ألف نسمة نصفهم مسلمين وأربعة أخماس فرنسيين وإسبان ويهود[3]. أما مدينة قسنطينة وهي أهم المدن فقد بلغ عدد سكانها الجزائريين 34700 نسمة سنة 1876 مقابل 17 ألف أوربي، وفي 1906 كان عدد المسلمين 28000 مقابل 26000 أوربي، مع العلم أنّ مدينة قسنطينة الأكثر عددا من اليهود 18% [4].

من خلال الأرقام السابقة نلاحظ بأنّ عدد الجزائريين المسلمين قد انخفض مقابل ارتفاع عدد الأوربيين، ولا يمكننا تفسير ذلك إلى بالسياسة التي مورست في حق المسلمين الجزائريين، وقد ارجع الجيلالي صاري هذه الاستنزافات الديموغرافية في القرن الـ 19 إلى جملة من الأسباب منها المجاعات مثل مجاعة 1866 و1867 و1868 وإلى الخسائر في الأرواح جراء المقاومات بالإضافة إلى الهجرة ومثال ذلك قبيلة أولاد علي بسيدي بلعباس التي كان عدد سكانها 9544 نسمة أنتزعت منهم أخصب الأراضي بغرض التعمير لذلك فإنّ جزءً من هذه القبيلة انتقل إلى المغرب[5] وهذا شأن الكثير من القبائل.

كان قانون الأهالي دليلا صارخا على التعدي السافر اتجاه الجزائري في أبسط حقوقه، وهذا ما عبّر عنه جيل مونسيرون(Gilles manceron) في قوله:

"la France républicaine , ne ce distingue pas salement en se réclamant des droits de l'homme, tout en refusant de les reconnaitre aux colonisés, elle va jusqu'à faire des doits de l'homme, une argument de la colonisation " .

وهذا التعدي على حقوق الإنسان تناقض كبير يضرب الجمهورية الفرنسية في العمق، وبذلك هل يمكن أن نفسرها بالغاية النبيلة وبالمهمة الحضارية؟؟[6] وبقي قانون الأهالي التعسفي يطبق على الجزائريين المسلمين، وكنت الإدارة مسؤولة على ذلك إلى غاية 1928 حيث انتزعت منها هذه السلطة مثلما انتزعت لقاضي الصلح السلطة الأمنية سنة 1944، والملاحظ أن الأحزاب التي كانت تظهر معارضتها لهذا القانون مثل اليسار الفرنسي عندما تصل

[1]- أهم بلديات ولاية الجزائر هي بئر مراد رايس وبوزريعة والابيار وحسين داي والقبة والحراش (maison carée) وسانت أوجان (بولوغين)

[2]- stora : histoire de l'Algerie , p57 .

[3]- قاسم وهب: المرجع لاسابق، ص 69.

[4]- stora :Ocit , p64 .

[5]- الجيلالي صاري: المقاومة السياسية، ص 189.

[6]- René Galissot : opcit . p14 .

إلى الحكم لا تبذل أية جهود لتغييره[1] . بحيث يبقى دائما ساري المفعول مما يؤكد لنا أنّ ما يناقش في البرلمان الفرنسي فيما يتعلق بشؤون الجزائريين المسلمين بقي دائما مجرد شعارات ترفع وقد يرقى إلى مستوى الحبر على الورق دون أن تجد سبيلا للتطبيق على أرض الواقع. مع العلم أنّ ما كان يلقن للطفل في المدارس في الطور المتوسط شعارات تحمل في طياتها نبل الأخلاق والرقي الحضاري لفرنسا والتعامل الإنساني لها مع شعوب المستعمرات يتناقض تماما مع واقع السياسة الفرنسية، وأكبر دليل على ذلك قانون الأهالي، حيث كان الطفل الفرنسي سنة 1920 يلقن مايلي

" :notre patrie est le plus humaine des patries... la France enseingne aux population le travail, elle crée des routes , des chemines de fer, des lignes télégraphiques ... la France a crée des écoles dans ses colonies, elle s'efforce et s'efforcera de plus en plus d'instruire ses sujets et de les civiliser ".[2]

لكن هل كانت فرنسا تلقن أطفالها المواد المتعلقة بقانون الأهالي؟ وهل كانت تصور لهم المجاعات والأوبئة التي كانت تصيب هؤلاء الأطفال المسلمين الجزائريين؟ مما يدفع بالأم إلى أن تأكل فلذة كبدها؟ وهل لقنته بأنّ حرية تنقل الجزائري المسلم مقيدة، وبأنّه قبل سنة 1914 لم يكن مسموحا لمسلم أن يتنقل في وطنه إلا برخصة؟ ولم يلغ هذا القانون إلا بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914 حيث دفع فيها الجزائري بالإضافة للضرائب المفروضة عليه ضريبة أخرى وهي ضريبة الدم.

كان الجزائريون يشتكون من قانون الأهالي البغيض منذ صدوره سنة 1871 هذا القانون الذي أخذ في التوسع خاصة بعد سنة 1881[3]، وقد استنكره حتى الفرنسيون، واعتبروه لا يليق بالإنسان وغير قانوني، ويقول روني غاليسو(René Galissot) :" العنصرية الاستعمارية ترتدي رداء حب الوطن، والواقع أن" هذه الوطنية هي حب السيطرة، وفي الجزائر منذ 1881 الاستغلال والظلم وانعدام العدالة كانت السمة التي ميزت القانون " قانون الأهالي"[4] .

شرع الفرنسيون في تطبيق قانون الأهالي منذ 1871 وهو تاريخ مقاومة الحاج المقراني، وظهر ذلك من خلال العقوبات التي تمّ فرضها على الجزائريين المسلمين الذي ثاروا ضد الاستعمار والتي نصّت على ضريبة 100 فرنك عن كل بندقية تحجز، ومصادرة 5 ملايين هكتار من أراضي الثوار، وتأميم 2،5 ملايين من الأراضي وإصدار قانون المسؤولية الجماعية، مع منح صلاحيات واسعة لحكام البلديات لأجل مواجهة الطوارئ[5] وغيرها من العقوبات التي تصل إلى حدّ السجن، وقد ذكر في هذا الشأن "فنييايي دوكتون" في "عرق البرنوس" أنّ السبب الأساسي لعقوبة السجن المسلطةعلى هؤلاء المساكين هو عجزهم عن دفع لاجباية أو التأخر في أدائها، زنزانات ووباء وموت بمجرد

---

[1]- Ibid, p46 .

[2]- Ibid, p15

[3]- سعدالله: الحركة الوطنية، ج2، ص 87.

[4]- René galissot : opcit, p14

4

[5]- سعدالله: نفس المرجع، ج2، ص 54.

إشارة من القايد أو المراقب المدني[1]، وهذه الإجراءات العقابية لم تكن مرتبطة بالجزائر فقط، وإنما هي مطبقة على الجارتين تونس والمغرب الأقصى، وقد انفردت الجزائر بقانون خاص وهو قانون الأهالي، وبقي مطبقا بها دون أن يستثنى أي أحد مهما كان مستواه أو مكانته عند إدارة الاحتلال إلى غاية 1919 حيث صدر قانون حدد شرط خروج المسلم من قانون الأنديجينا بحصوله على المواطنة الفرنسية، وبالرغم من هذا الإغراء فإن الذين طالبوا بالمواطنة الفرنسية كانوا قلة قليلة جدا[2]، ويشترط طبعا في الين يطلبون المواطنة التخلي عن الأحوال الشخصية، وقد يكون صدور هذا القانون يرمي غلى سعي الاحتلال الفرنسي إلى احتواء النخبة الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى، وهذا ما اشار إليه (M.Duclos) من خلال قوله:" لقد طورت الحرب العالمية أفكار النخبة الجزائرية، وظهر بينها توجه مشؤوم نحو القومية العربية.."[3] .

وكان شعور الجزائريين نحو الاحتلال ممزوجا بالإعجاب والكراهية، فأما الإعجاب ففيما توصل إليه من معرفة، وما حققه من تقدم وازدهار، أما الكراهية فناتجة عن إحساس بكون ذلك الأجنبي يمتص خيرات البلاد وينهب أهلها دون أن يجد من يقف له بالمرصاد[4]، فلم يكن للجزائري حق العيش الكريم رغم ما يبذله من جهد، فالعمل بالنسبة للجزائري يبدأ حوالي الثالثة صباحا ويمتد ساعات طويلة حتى الليل، والأجير يسعى إلى الربح أشهر ليسد رمقه وعائلته طوال السنة[5]، وكان الراتب الذي يدفع للأوربي في الجزائري أقل من الذي يدفع للفرنسي في فرنسا، فالمزارع الأوربي مثلا يحصل على راتب يومي يقدر بين 3 و4,5 فرنك، أما العامل الجزائري والمؤهل منهم (qualifies)فيحصل على راتب أقل بكثير والعامل في القبو(caviste) يحصل على مابين 2 و2,25 فرنك والعمال غير االخبراء المبتدئين يحصل على 1 إلى 1,5 فرنك. أما النساء والأطفال (الأطفال كانوا يمنعون بقوة القانون من التشغيل إلى أنهفي الجزائري كان هؤلاء الأبناء يشغلون كل أنواع) فكانت أجرتهم تتراوح بين 0,50 و 0,70 فرنك وكان من بين ما يشتغل فيه هؤلاء جمع أغصان الكروم، مع العلم أن الراتب الذي يدفع للعامل في أفقر ولاية فرنسية سنة 1911 كان يصل إلى " 3 و5 فرنك فرنسي يوميا[6].

وكانت الأشغال الخاصة بإنجاز الطرقات تتم على عاتق الجزائري بأجرة جد بخصة تحسب له مثلما تحسب للحيوان، فمثلا أشغال إنجاز طريق جلفة – بوسعادة اشتغل علي 3700 يوم من العمال و1800 يوم بالحيوانات :

C'est travoux ont escige 3700 journée de préstataires (maines doevre indigene) et 1800 journees d'Animaux)

[1]- بول فينيايي دوكتون: جرائم الاستعمار الفرنسي في عهد الجمهورية الثالثة " عرق برنوس" تعريب الأزهر الماجري، المطبعة المغاربية، تونس، 2008، ص 67.

[2]- عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، ص 667.

[3]- نفسه، ص 667.

[4]- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ، ج 1، ص 26

[5]- Meynier . L' A lgerienRevelee ; p134

[6]- Meynier . L' A lgerienRevelee ; p118

[6]-

وهذا حسب ما جاء في تقرير " مختصر الاشغال" résumée des travaux " لسنة 1889.

وكان الحمالة مطالبون في فترة الحصاد بجرّ العربات من الفجر إلى الغروب، ومع حلول الليل الكثير منهم ينامون في مكان بسبب بعد أكواخهم وطعامهم هو قليل من كسرة الشعير[1].

وكانت القروض التي تسلم للجزائريين ضعيفة جدا متوسطها سنة 1913 لا يتعدى 23,5 فرنك للشخص، أما ما يمنح للكولون فهو 290 فرنكا، وبنسب مرتفعة جدا [2]، وكانت الفوائد التي يدفعها الجزائري مرتفعة جدا بالإضافة إلى ما يدفعه كمصاريف مثل مصاريف الترجمة من العربي إلى الفرنسي لذلك فإنه ليس كل جزائري يستطيع الاستفادة من القروض البنكية.

وعلى العموم فإن القروض بالنسبة للدجزائريين غير متاحة وخاصة في البلديات كاملة الصلاحيات وذلك لهيمنة الكولون عليها [3] رغم أنّ الكثير من المصاريف التي تعتمد في هذه البلديات وفي غيرها كان الجزائري يدفع الجزء الكبير منها إن لم نقل بأنه يدفعها لوحده و ما يصرف على المناطق المدنية في مختلف المجالات (العبادة، التعليم، الطرق الزراعية، مختلف المصالح) اكبر بكثير مما ينفق على المناطق العسكرية في مختلف الولايات مع الإشارة إلى أن المناطق العسكرية في ولاية وهران لم يسجل فيها أية مصاريف، وطبعا هذه الأرقام لا شك أن البرلمان الفرنسي بإمكانه الاطلاع عليها خاصة عند إرسال لجان التحقيق المكلفة بالنظر في شؤون الأهالي، لكن هذه الوضعية طبعا تبقى دائما نفسها لا تتغير.

ومن القرارات التي مست النسيج الاجتماعي الجزائري قانون الحالة المدنية الذي طبق بين 1881 و 1891 والذي استهدف إدماج الجزائريين بفرنسا ومسح الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري فالانتماء للقبيلة والقرية والوطن والاعتزاز بالنسب للأجداد والاحتفاظ بالأنساب يدخل كله في الانتماء الحضاري للمجتمع[4].

وقد نظم الفرنسيون الحالة المدنية فقاموا سنة 1860 بوضع قاموس للأسماء الشائعة بالجزائر فسجلوا في البداية 1280 اسم سجلوها بالفرنسية فجاءت محرفة نظرا لعدم وجود كثير من الحروف العربية في الفرنسية[5]، وكان الجزائريون يتبعون الأسلوب الإسلامي في الاسم واللقب، الاسم الشخصي، ثم اسم الشهرة، بالنسبة للعائلة أو القبيلة أو البلدة أو المهنة أو, الخلقة أو آل أو آث ، أو بني أو، أولاد[6]، وقد ذكر "أجيرون" في كتابه (المجتمع الجزائري الجزائري في مجبر الكولونيالية)، أن المسلمين لم يكن لديهم اسم عائلي، فكان يقال مثلا، علي ابن محمد، ثم أحمد بن

---

[1] - Meynier . L' A lgerienRevelee ; p134

[2] - ibid ; p142

[3] - ibid ; p142

[4] عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، ص 642.

[5] نفسه ، ص 643.

[6] نفسه، ص 642.

علي، ثم عمر بن أحمد، ومع حلول الجيل الثالث يختفي اسم الجد، إلا عند بعض العائلات التي تعيد اسم الجد لتخليده[1].

وقد حذر متصرفوا شؤون الأهالي من مرسوم 1875 واقترحوا الإبقاء على الأسماء مشيرين بما يلي: " لن يتذمر أحد من قبول اسم ثابت كان يحمله أبوه"[2].

وهذا ما أشار إليه "أجيرون" في قوله " إن إنشاء قانون الحالة المدنية أمر غاية في الأهمية ولكن سياسة الانقطاع عن الماضي وعدم المرونة في تطبيق هذا القانون أوشكا على تحويل أداة مهمة للرقي إلى فشل ذريع[3]، لا شك طبعا أن القانون في حد ذاته أداة مهمة للرقي على حد قول الكاتب لكن عندما تستعمل بنية حسنة، لا لأعراض مبيتة، خاصة أن إدارة الاحتلال طيلة تواجدها بالجزائر كل التشريعات والقوانين التي سنها البرلمان لم تكن لتخدم الجزائريين الأهالي، إنما كانت دائما تهدف إلى خدمة مصالح فرنسا الوطن الأم ومصالح الكولون في الجزائر.

كانت فكرة الحالة المدنية تتعارض مع الحياء التقليدي والمتطرف للمجتمع الجزائري، حيث كان هذا الحياء يمنعهم من تلفظ اسم الأم أو الزوجة[4]، ويعتبرون ذلك طبعا اعتداء على حرمتهم.وقد فرض قانون إثبات الحالة المدنية في التراب المدني غير مرسوم أوت 1854 بعد محاولات انطلقت في 1838، 1848، وقد نصت المادة 346 من مشروع العقوبات المطبق في الجزائر سنة 1846 على تسليط نفس العقوبات بفرنسا لعدم التصريح بالمواليد[5]. وبدأ الفرنسيون بفرض الحالة المدنية على سكان العاصمة، وعندما طلب من الناس التصريح بأسماء عائلاتهم رفضوا في بداية الأمر لأنهم لا يعلنون عن أسماء نسائهم، وقد قبل سكان الحضر الحالة المدنية، لكن الريفيون استمروا في رفضها، لأنهم يرون في ذلك كشف لأسرار العائلة، وكان المرابطون يحذرونهم من مغبة ذلك. ويعبرون عن ذلك بقولهم: "إن الهدف من ذلك هو نقل أولادكم إلى فرنسا[6]. وكان عدد الوفيات في الجزائر مرتفعا مقارنة بالمواليد، فيما بين 1876 إلى 1878 من بين 1100438 ساكن سجل ما يقارب 41.131 زيادة و 36.206 وفاة، وفي 1879، 66.481 زيادة مقابل 58.671 وفاة[7].

استمرت عملية إنشاء التسجيلات المدنية قرابة 10 سنوات منذ 1885 إلى 1894 وكانت أصعب مرحلة بين 1890-1893، وقد صرح في هذا الشأن (جول كامبون) Jules Cambon أمام المجلس الأعلى "بقد نجحنا في إتمام المهمة الشاقة في ظل شرعية تامة"[8]، وتسهيلا لتطبيق قانون الحالة المدنية والذي عبر عنه الجنرال (فيدراب) Faid) (herbe بقوله: "عدم إهمال أي شيء لتهيئة تطبيق التشريع الفرنسي"، وقد جعل الزواج إجباريا أمام القاضي وألزم

[1] أجرون: المجتمع الجزائري في مخبر الكولونيالية، ص 181

[2] نفسه ، ص 185.

[3] أجرون: المجتمع الجزائري في مخبر، ص 192.

[4] نفسه، ص 182.

[5] أجرون: نفس المرجع، ص 183.

[6] عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، ص 642.

[7] أجيرون: المجتمع الجزائري، ص 186

[8] أجيرون: المجتمع الجزائري، ص 191.

بإرسال نسخة عن كل عقد زواج غير أن كل هذه الإجراءات لم تلقى التسهيل من السكان، وبقيت الحالة المدنية المطبقة بليونة دون أهمية في التصريحات الرسمية[1].

في 1882 صدر قانون يجبر الجزائريين على قبول الحالة المدنية وفقا للطريقة الفرنسية، وقد استغرقت عملية تسجيل سكان التل والساحل عشر سنوات بين 1885 و 1894 وأضيفت لمخالفات قانون الأهالي (Code de l'indigénat) مقاومة الحالة المدنية وعدم تسجيل الاسم العائلي للأسرة، وقد بين الإحصاء أن الجزائريين الذين شملتهم الحالة المدنية تجاوز 3 ملايين/ن[2]. وأشار اجيرون إلى انه تم تسجيل ما يقارب 3069268 مواطن في البلديات الحضرية، وكلف ذلك الخزينة 1034000 فرنك[3]. وقد قام "ألبير غريفي" باجبار المسلمين على اتخاذ اسم العائلة الذي أعطى لهم تطبيق 1873 وتوسيعه على كل عائلة المالك للأرض[4].

تطبيق قانون الألقاب لسنة 1882 جعل من التسجيل في الحالة المدنية إجباريا، وذلك لأجل تحديد تاريخ الميلاد، حتى بالنسبة للذين لا يملكون سجلا مدنيا (Statut civil)، وذلك من اجل التخلص من ظاهرة الشك في تاريخ الميلاد، ثم تعميم أسلوب (Formule) –ولد حوالي- (né présumé en)[5].

وبالرغم من أن قانون 27 جوان 1888 يفرض عقوبات عن عدم احترام الاسم العائلي والتأخر في التصريح عن الحالة المدنية، فان الإدارة لم تنجح في تحقيق أهدافها ولم تتمكن حتى من دفع السكان إلى الإعلان عن عقود الزواج والطلاق، وكانوا يصرحون بها بانتظام في السنوات الأولى فقط من انطلاق العملية[6]، وربما كان التأخر في التصحيح أو عدم التصريح عن الحالة المدنية هروبا من دفع الضرائب (ضريبة الدمغة) أو من التجنيد الإجباري، أو انه وسيلة من وسائل الرفض الاستعماري وهو ما يعبر به عن مقاطعة إدارة الاحتلال، لذلك لوحظ بقاء استعمال الألقاب الأصلية في المعاملات اليومية، واستعمال الألقاب الجديدة في الاستعمالات الإدارية وكانت الألقاب الأصلية تسجل بحروف عربية على ظهر بطاقة الهوية[7]، وهذا لتسهيل تذكر الألقاب الأصلية.

ويذكر "أرنست مرسيية" (Ernest Mercier) فيما يتعلق بازدواجية الهوية أن الكثير من الأميين الذين تعلموا بصعوبة خط ألقابهم، لم يكن بإمكانهم الإمضاء بأسمائهم الجديدة وعجزوا عن التعرف على ألقابهم في الكتابة والنسخ الفرنسي للأسماء العربية، وذلك سنة 1891 ومما زاد الوضع سوء تعريف هذه الألقاب من قبل كاتبي البلديات[8]، ومازال الجزائري إلى يومنا هذا يعاني منها.

---

[1] نفسه ، ص 184.

[2] عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، ص 643.

[3] اجيرون: المجتمع الجزائري في مخبر، ص 191

[4] نفسه ، ص 186.

[5]- René Galissat, Algérie Calouisée, P 46

5

[6] أجيرون: المجتمع الجزائري في مخبر، ص 191.

[7] نفسه، ص 190

[8] نفسه، ص 190.

وكانت من جهة أخرى الألقاب تسند بأسلوب وقع يوحي إلى العنصرية التي اتسم بها موظفوا الإدارة وسلطات الاحتلال حتى أن بعض الألقاب ارتبطت بالحيوانات[1]، وكانت طلبات تصحح الاسم محدودا، قدر ب 288 مابين 1885-1894 بسبب جهل الأهالي إضافة إلى الصعوبات التي تواجههم، خاصة التكاليف المنجرة عن اللجوء إلى القضاء[2].

هذا وقد بقي سكان الجنوب وريف الأطلس الجنوبي لم يشملهم التسجيل، وقد عبر (كميل ساباتي) عن الهدف الفرنسي من الحالة المدنية بقوله: " انه يجرد الجزائريين من هويتهم ويحضرهم للاندماج"[3]، فكانت هذه النية النية إحدى نوايا الاستعمال الفرنسي الخفية المراد تحقيقها من وراء قانون الحالة المدنية. وعندما يرفض رب الأسرة اختيار الاسم العائلي، أو كان اميالا يعرف الاختبار، فرض عليه ضابط الحالة المدنية اسما عائليا، غالبا ما يكون مشينا يخجل الإنسان من سماعه فمنها أسماء حيوانات ونباتات، وأوصاف مخلة بالأخلاق والحياء[4].

كان الكولون ونوابهم يطالبون بفرنسية الجزائر شعبا و أرضا بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات تجعل الأرض تؤول إليهم، وقد وجدوا في الحاكم العام "البيرق ريفي" (مارس 1879- نوفمبر 1881) المؤيد لسياستهم وهو الذي اشتهر بتصريحه عند توليه الحكم في الجزائر " الجزائر ليست مجرد مستعمرة بل هي امتداد لفرنسا والهدف هو الإدماج"[5]، وعلى ذلك اصدر البرلمان قانونا يلزم الجزائريين بالحالة المدنية عن الطريقة الفرنسية في 23 مارس 1882[6]، ولجأت إدارة الاختلال إلى تغيير أسماء المدن والقرى والشوارع والساحات بأسماء فرنسية وحتى رومانية وكان الهدف منها طبعا هو القضاء على خصوصيات المجتمع الجزائري من دين ولغة، وعادات وتقاليد.

نص قانون 23 مارس 1882 على وضع ألقاب وكنايات للأشخاص والعائلات (Les noms Patronymique) وفي 30 سبتمبر 1892 منحت إدارة الاحتلال 2145423 جزائري ألقابا عائلية، وأخضع القانون الأشخاص الذين منحت لهم ألقابا لعملية التصريح بالمواليد والوفيات وكذا تسجيل عقود الزواج والطلاق وتوسعت العملية في 1894 بحيث شملت كل الأقاليم المدنية وانتقلت إلى الأقاليم العسكرية[7] وقد صرح لذلك (جول كاميون) أمام المجلس الأعلى أن العملية انتهت بنجاح وأنها كلفت الدولة مليون فرنك دون أن يذكر قيمة الضرائب الجديدة التي فرضت

---

[1] Galissot : algerie clousée, P 46

[2] أجيرون: المجتمع الجزائري في مخبر، ص 190.

[3] عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، ص 643.

[4] عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ: ص 643.

[5] Heuri Blet ; France d'outre Mer L'ouvre Coloniale de la 3eme république, Ed, B, Arthaud, Paris, 1950, P63 .

[6] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ص 459.

[7] كانت الألقاب في الغالب من اختيار الإدارة وكانت تحمل عبارات السخرية والقدح مثل: فرطاس، العقون، وغيرها...راجع عدّة بن داهة: الاستيطان والصراع حول الملكية 1830-1962، ج2، طبعة وزارة المجاهدين، الجزائر 2008، صص 370،371.

على الجزائريين نتيجة المخالفات[1]، وذلك منذ صدور قانون الأهالي في 26 جوان 1881 والذي تضمن جملة من الإجراءات العقابية ضد المسلمين[2].

كان نواب الكولون يدافعون بشراسة على مصالح هؤولاء في الجزائر، وقد تفنن هؤولاء النواب في إخضاع الجزائري (الأهلي) وخدمة المستوطن الأوربي بالإجراءات والقوانين التي تزيد من امتيازاته، وكذلك بعد التجرد من كل صفات الإنسانية وقد بلغت درجة تهديد ممتلكات الأهالي إلى استعمال مختلف الوسائل التي تتنافى مع ابسط قواعد التحضر ومن بينها المساس بالبنية الاجتماعية للجزائري في أدق خصوصيتها ومن أمثلة ذلك ما قام به "المجلس الأعلى" في جلسته في ديسمبر 1879 والتي تناول فيها دراسة مشروع "الحالة المدنية للأهالي" وكان أهم عرض فيها تقرير السيد "الفوتدراي" (Alphaud'ery) والذي جاء فيه "... إن الملكية العامة التي يحتفظ بها الأهالي تعد من الموانع الأساسية التي تقف في وجه تطور الاحتلال، وان مشروعنا الخاص بتحضير الأهالي لن يكون فعالا إلا بعد التجزئة النهائية للأراضي الخاضعة للملكية الجماعية، وكان قانون 1873 يهدف إلى استخراج عقود الملكية، ذلك لأنه من الضروري أن يكون المالك (صاحب الأرض) معنيا، وعند الأهالي الاسم العائلي غير موجود، وإذا وجد فهو نادر، لذلك لم يكن الأهلي قادرا على إثبات تاريخ ميلاده، ولم يكن قادرا حتى على ذلك سنه بدفة[3]، وكان ضمان الملكية يستوجب مصاحبة قانون " فارني" (warnier) 1873، تعيين ألقاب لعائلات الأهالي، ذلك إن بطاقة التعريف لوحدها غير كافية، فمن الضروري وضع سجلات للحالة المدنية[4]، وكان الجدال داخل المجلس الأعلى حول صاحب الحق في تعيين الاسم العائلي، للعم، أو الابن الأكبر، وكان الاسم يعطي للشخص جزافا، حيث ينظر للشخص مثلا ثم يوضع له اسما دون مراعاة بقية أفراد العائلة[5]، وبذلك نجد اخوين وعم لا يسكنون في نفس القرية تعطي لهم أسماء مختلفة، وقد يفرض الحفيد اسمه غلى العم، وأكثر من ذلك قد يفرض الابم اسمه على الأب، كما قد يجد الشخص نفسه حاملا لثلاث أسماء عائلية بسبب ملكيته لأراضي في مناطق مختلفة، وبهذا فإن الحالة المدنية تمكن من التعرف على كل ما يجري وسط الأهالي"[6]. ومن بين أهم ما اعتمدته إدارة الاحتلال لضرب النسيج الاجتماعي الجزائري انتهجت سياسة التفرقة بين ساكنة الجزائر خاصة ما سمي بالبربر (الأمازيغ) والعرب.

سعت إدارة الاحتلال منذ البداية في إطار سياستها الاستعماري فرق تسد جعل ما سمي (بالعرق المكتشف) أي البربر (الامازيغ) حليفا مستقبليا، وقد أفصح بذلك النقيب "كارتي" سنة 1848 بقوله " إن منطقة القبائل ظلت

[1]- سعدالله: الحركة الوطنية، ج1، ص 459.

[2]- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر ، ص 128.

[3]- C. S. G : Session, Décembre, 1879K P396.

[4]- C. S. G : Session, Décembre, 1879K P 397

P

[5]- C. S. G : Session, Décembre, 1879K P413

[6]- C. S. G : Session, Décembre, 1879K P 431.

بمعزل عن أي اتصال مباشر معنا.... وينبغي أن تتحول في بضع سنين إلى أحسن مساعد لنا في تحقيق مشاريعنا، والى أجدى معين لإنجاح أعمالنا"[1].

وقد حاول الاستعمار الفرنسي إبراز الهوية القبائلية واعتبارها الأساس في الجزائر مع اعتبار الهوية العربية دخيلة وغازية، وعلى هذا وجهت السياسة التعليمية إلى منطقة القبائل وحدها بل والى مناطق محددة منها[2]، خاصة منها تيزي وزو، ذراع الميزان، دلس، آث ايراثن (فورنابليون)[3].

اهتم الاستعمار بدراسة منطقة القبائل من جميع جوانبها، نسبها، عاداتها، تقاليدها، تكوينها، الاجتماعي، وقد شهدت فترة 1860-1870 ميلاد ما أسماه الأوروبيون "الأسطورة القبائلية" (Mirage ou Mythe Kabyles)[4]، ومن بين الذين اهتموا بدراسة منطقة القبائل "هانوتو" الذي اهتم بدراسة النسيج الاجتماعي لمنطقة القبائل، بما فيها اللهجات البربرية، وقد أرسل إلى باريس ما قام به من أعمال حول قواعد اللهجة البربرية مرفقة بملاحظات حول لهجات وكتابات الطوارق، وقد اهتم كذلك بقبائل الشاوية في قسنطينة، واللهجة الميزابية وكذا لهجات الريف المغربي[5].

وكان تركيز إدارة الاحتلال كبيرا على دراسة اللهجات البربرية (الامازيغية)، وقد ظهر ذلك من خلال الرسالة التي وجهها "دي سلاند" الى البروفيسور "فليشر" في 23 جانفي 1857 جاء فيها " لقد انصب اهتمامي وبأمر من المارسال "راندون" خلال الأربع سنوات الماضية (منذ 1853) في القيام بأبحاث حول لغة البربر والجغرافيا القديمة لموريطانيا، وعندما أنهي الجزء الرابع من ترجمة "تاريخ البربر" ل "ابن خلدون" ستجدون بعض الملاحظات حول البربر، لغتهم وأدبهم، أما زميلي في المكتب السياسي النقيب "هانوتو"[6]، فهو يشتغل في الموضوع نفسه، وقد أرسل إلى باريس ما قام به من أعمال حول قواعد اللهجة البربرية مرفقة بملاحظات حول لهجات وكتابات الطوارق، وكنا ننوي القيام بفحص دقيق للشاوية في منطقة قسنطينة، واللهجة الميزابية ولهجات الريف المغربي، لكننا توصلنا إلى قناعة

---

[1] - فريد حاجي: السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر، 1837-1937، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.306.

[2] - عبد القادر حلوش: "السياسة التعليمية الفرنسية في منطقة القبائل 1871-1914"، مجلة دراسات تاريخية، مجلة علمية فصلية تعني بالدراسات حول تاريخ العربن تصدرها لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق السنة7، ع 23-24، سبتمبر (أيلول)-ديسمبر (كانون الاول) 1986- ص180 .

[3] - أ. هانوتو و، أ. بوتورنو: منطقة القبائل والاعراف القبائلية ج1،تر مخلوف عبد الحميد، دار الامل،تيزي وزو ،2013،ص 422.

[4] - حلوش: المرجع السابق، ص179.

[5] فريد حاجي: السياسة الثقافية، ص 308.

[6] أدولف هانوتو: 1814-1897، ظابط فرنسي، كرس حياته لخدمة مصالح الاستعمار، وصل الى الجزائر 1845 برتبة ملازم، عين سنة 1846 موظفا في الادارة المركزية للشؤون العربية التي كان يشرف عليها الجنرال أوجين دوماس، اقتضت منه هذه الوظيفة تعلم اللغتين العربية والامازيغية، الضروريتين للتواصل مع الجزائريين والاحاطة بثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم، عين رئيسا لمكتب الشؤون العربية بالمدية ليشارك بعدها في الحملات العسكرية التي استهدفت منطقة زواوة (القبائل) 1847-1856، 1856 وفي 1859 عين قائد على مركز ذراع الميزان العسكري الذي حول إلى حصن نابليون بالاربعاء ناثيراثن في 1860وعاد إلى مدينة الجزائر في 1862 لتسند إليه المديرية العامة لشؤون الاهالي ثم عاد إلى ثكنة لرباعاء نثيراثن سنة 1866 حيث تم تحرير كتابه (منطقة القبائل والاعراف القبائلية) راجع هانوتو: منطقة االقبائل ، ص 08.

تامة أن كل هذه الألسن (Idiomes) خاصة الشلحية قريبة من بعضها البعض وليست إلا أغصان لجذع لغوي كبير واحد، إن النظام القواعدي هو نفسه في هذه الألسن والفوارق اللفظية ليست مهمة"[1].

وقيل ذلك في 1844 كان المحتل قد أعد معجم فرنسي-بربري كلف بإنجازه أربعة فرنسيين وآخر جزائري هو "سيدي أحمد بن الحاج علي" غمام بجاية وقد ورد في صفحة التنبيه ما يلي " تبعا لقرار السيد (سولت) (Sult)، وزير الحرب والمؤرخ في 22 أفريل 1842 تم تشكيل لجنة كلفت بتحرير معجم بربري فرنسي مع قواعد"، وجاء في التنبيه أيضا " إن الأبحاث التي قامت بها اللجنة أفضت إلى الإقرار بأن اللغة البربرية (القبائلية) رغم خاصيتها الثابتة ممثلة في الوحدة التي اكتشفناها في كل مبادها الأساسية، عرفت تغيرات وتمازجات بفعل تأثير الشعوب التي تعاقبت على شمال إفريقيا جراء الغزوات ولم يكن بالإمكان تفادي هذا التأثير مما أعطى الفرصة لتشكل عدة لهجات متميزة وذات فوارق جد جسيمة تستدعي أن تدرس كل منها على حدى وبعناية"[2].

قامت إدارة الاحتلال في 10 جويلية 1857 تحت حكم "راندون" باستكمال غزو منطقة القبائل بالموازاة مع نضر أفكار التفرقة مثل فكرة الديمقراطية القبائلية، وفي 1858 تم تأسيس نظام إداري وقضائي أطلق عليه اسم " التنظيم القبائلي" وكل هذا في إطار تطبيق سياسة التفرقة والتمييز والتشكيك في الهوية[3]، خاصة وأن إدارة الاحتلال اقتنعت بوجود حقد يفصل بين العنصرين القبائل والعرب وهو ما ينبغي دعمه والعمل على الدفع به لمزيد من التناحر والتنافر حتى تستفيد فرنسا منه[4]، وهذا ما يجسد فعلا سياسة "فرق تسد" التي مازالت تعتمد حاليا فهي نفسها السياسة التي تطبقها الامبريالية العالمية والتي تجلت مظاهرها فيما يحدث بالعالم بدءا بفلسطين، العراق، سوريا، ليبيا والقائمة مفتوحة، وكل هذا تحت مسميات مختلفة، منها الفوضى الخلاقة.

استمرت عملية فرنسة القبائل، وظهر ذلك في إعادة تسمية القرى، فمثلا: "عين الحمام" تحولت إلى "ميشلي" و "ذراع بن خدة" أصبحت "ميرابوا" و "عين الزاوية" أو "ذراع الميزان" أصبحت "بيريت" « Pirette » وظهرت مساعي تكريس اللائكية ومراقبة آخر ما تبقى من الزوايا مراقبة صارمة وتوصل العمل بسياسة الادماج عن طريق المدرسة[5]، المدرسة[5]، وذلك بفرنسة المتعلمين لتصبح بذلك اللغة الفرنسية لغة العلاقات الاقتصادية والادراية وتصبح اللهجة اللهجة البربرية (الامازيغية) لغة محلية داخلية وتتجه اللغة العربية الى الذوبان في اللغة الفرنسية[6]، والاندثار مما سيدفع بالمجتمع الجزائري الى بروز التناقضات في نسيجه الاجتماعي.

كان التنظيم القبائلي الذي ظهر في 1858 يستند على استخدام تقاليد "الجماعة" المعروفة ب "تجماعث" وهي المجلس الحر في القرية (ثادرث)، وقد فقدت الاستقلال السياسي والمالي، بعد تحول رئيس بلديتها "الأمين" الذي كان

---

[1] فريد حاجي: السياسة الثقافية، ص 307.

[2] - فريد حاجي: السياسة الثقافية، ص 307.

[3] - أجيرون: المجتمع الجزائري في مخبر، ص 49.

[4] - فريد حاجي: نفس المرجع، ص 306.

[5] أجيرون: المجتمع الجزائري في مخبر، ص 78.

[6] ناهد ابراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، ط1، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 32. 32.

يدعى "أمكسا" (الراعي) أو "امقران" (الكبير) أو "أمغار" (الشيخ) الى عون للادارة بمساعدة "الخوجة" واصبحت مهمتخ تحصيل ضريبة الرؤوس[1].

كان رؤساء العشائر في الغالب اعضاء من اسر عريقة ذات نفوذ نادرا ما يعينون من اسر متواضعة، تمثل سنة 1858 في العشائر 6 التي يشملها نطاق "حصن نابيلون" (لربعا نات إيراثن)[2]، ثم كونفدرالية الزواوة (نطاق ذراع الميزان)[3]، ثم في كافة العشائر في دلس وتيزي وزو وذراع الميزان منذ 20 نوفمبر 1860. والملاحظ هنا حسب أجيرون في كتابه "المجتمع الجزائري في مخبر الايديولوجية الكولونيالية" انه اجريت عدة محاولات لتطبيق النظام العشائري في منطقة القبائل الشرقية (مقاطعة قسنطينة) لكنها لم تحدث[4]. ودائما في اطار تطبيقها لسياسة التفرقة داخل المجتمع الجزائري –فرق تسد- لجات ادارة الاحتلال ابتداءا من 1898 الى تكوين ممثلين في لجنة الميزانية من منطقة القبائل وكان الشعار الذي رفع هو "حتى لا يتعود الشعبان على الاتصال الواح بالآخر"، غير أن هذه السياسة فشلت كغيرها والفرنسة لم تتمكن من افتكاك سوى بعض الافراد قبل الهجرة الواسعة للعمال القبائل الى فرنسا[5].

سكان منطقة القبائل عموما كانو مشبعين بالروح الوطنية، مما جعلهم أكثر تماسكا وثباتا، وقد ساعدهم في ذلك الطرق الصوفية[6]، وهذا ماكده "مالك حداد" عندما عبر عن الهوية الخاصة بالمجتمع الجزائري، حيث قال: "اللغة الفرنسية هي المنفى الذي أعيشه والواقع أن ما يفصلني عن الجزائر ليست الجبال ولا المحيطات بل اللغة الفرنسية[7].وكان تجنيس اليهود بمقتضى قانون "كريميو" 1870[8]، من بين المظاهر التي ميزت النسيج السكاني الجزائري.

إن قبول اليهود الجنسية الفرنسية في الربع الاخير من القرن 19 دليل على تعاونهم مع الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وعن عدم انتمائهم للمجتمع الجزائري[9]. وقدأثار تجنيس اليهود مشاعر المسلمين فكانت سببا في الكثير من المقاومات التي ستشهدها الجزائر اواخر القرن 19 بما فيها مقاومة الحاج المقراني، كما أثار غضب عدد كبير من الاجانب باختلاف انتمائهم، وقد أعلن هؤولاء حرب الاجانس، أو ما عرف بحرب الجنس اللاتيني ضد الفرنسيين على الورق[10] وقد ردد الكثير من المستوطنين الذين عارضوا تجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية عبارة "ماذا قدم هؤولاء

---

[1] أجيرون: المجتمع الجزائري في مخبر، ص 50.

[2] يتكون من، إيرجن، آث أكرمة، آث أوسامر، آث أومالو، عكاشة، هانوتو، منطقة القبائل، ص 425.

[3] تتكون من سبعة قبائل هي: أواضيان، أوقدال، آث احمد، أث شبلي، آث يرغان، آث علي ايلول، آث بوشناشة، هانوتو، منطقة القبائل، ص 472

[4] أجيرون: المجتمع الجزائري في مخبر، ص 51.

[5] - Ageron : Histoire de l'Algérie contemporaine, P 64

[6] - أجيرون: المجتمع الجزائري، ص 95.

[7] -رحيم محياوي: الاستيطان والتوطين، ص50.

[8] -سنة 1870 تجنيس يهود الجزائر ما عدا الصحراء بالجنسية الفرنسية وكان هذا اسلوب آخر من اساليب التميز بين ساكنة الجزائر

[9] - رحيم يحياوي: الاستيطان والتوطين، ص 17.

[10] - Galissot : Algérie Colonisée

لفرنسا لكي ينالوا شرف تجنيسهم" والحقيقة طبعا التي تجاهلها هؤولا هي أن اليهود قدموا خدمة عظيمة لفرنسا، فقد أتاحوا لها فرصة احتلا الجزائر سنة 1830 (قضية الديون)، ثم قدموا لها سنة 1914 ولحلفاءها خدمة اخرى بتدعيمها في الانتصار على دول الحلق، وهي نفس الخدمة التي ستقدم للحلفاء سنة 1939 وكان مصير اليهود بعد الحرب العالمية II (1939-1945) وخيما حيث انتقمت منهم حكومة "فيشي" ولم يجد يهود الجزائر حليفا سوى مسلمي الجزائر للاحتماء بهم في محنتهم. غير أن هؤولاء سرعان ما تنكروا للجميل وتعاونوا مع ادراة الاحتلال كعادتهم في ارتكاب المجازر في حق الجزائريين (الاهالي) ومنها مجازر 8 ماي 1945.وقد استمرت معارضة تجنيس اليهود بالجزائر من قبل المستوطنين وعبروا عن رفضهم وغضبهم الذي تطور فيما بعد الى حملة ضدهم، وصفت بحملة معاداة السامية وقد بدات في تلمسان سنة 1881 وقد امتدت 3 أيام وفي 1884 ظهرت في الجزائر ثم قسنطينة سنة 1895[1]. وعرفت بذلك أزمة (معاداة السامية) منعرجا خطيرا ابتدءا من 1895 عندما قام بلجيكي متجنس هو "بول بيدان" (Paul Bidaine) بحمله صحيفة ضد احد أصدقاءه القدامى وهو "مردوشي شالوم" Mardochée « Chalou » وقد تجاوب المستوطنون مع هذه الحملة[2].

اشتدت في الجزائر المظاهرات المعادية لليهود واتسعت في شوارع وهران ومستغانم في ماي 1897 تزعمها طلبة الحقوق[3] وفي قسنطينة طالب رئيس البلدية (Emile Morinaud) (Maire) بطرد الموظفين اليهود[4]. وتزعم الشاب (مارسيليانو ميلانو) (Massimiliano Milano) المعروف ب (ماكس ريجيس) (Max Régis) حملة معاداة السامية (anti juifs)، وقد صرح في جانفي 1898 "ساعة الثورة دقت « l'heure de la révolution a sonné » وعبر عن مقته لليهود بقوله "سنسقي شجرة حرياتنا بدماء اليهود". وكانت نتيجة ذلك انتخاب 4 نواب في البرلمان "معاد ين لليهود" « anti juifs » سنة 1898[5].

كان المستوطنون بما فيهم الطلبة يصرخون في شوارع الجزائر العاصمة بهتافات معادية لليهود "يسقط اليهود" « a bas les juifs »، يسقط الحاكم العام « à bas le gouverneur »[6]، "الموت لليهود" "يسقط اليهود الجنس الملعون"[7] « race maudite » « mort aux juifs, en bas les juifs ».

وحسب "أجيرون" فان ادعائه معادة السامية كان دائما موجودا وقويا وسط المستوطنين وخاصة الاسبان منهم[8]. وهذا ما يدفعنا الى القول بان هذه الموجة التي عرفتها الجزائر في اواخر القرن 19 وبالتحديد سنوا 1895،

1- Galissot : Algérie Colonisée, P 47

2- Geneviéve Dermenjian : la crise anti juive oranaise 1895-1905, l'antisémitisme dans l'Algérie coloniale, Ed, l'harmattan, Paris, 1986 ,P 7

3- Galissot : Algérie Colonisée, P 48

4- Stora : Histoire de l'Algérie, P 38

5 Ageron : Histoire de l'Algérie contemporaine, P54

6 Galissot : Algérie Colonisée, P49

7 Galissot : Algérie Colonisée, P47

8 Ageron : Histoire de l'Algérie contemporaine, P53

1896، 1897، 1898، والتي عرفت بازمة معاداة السامية، مَرَّدُهَا، تحوف المستوطنين من تنامي هيمنة اليهود الى التخوف على مصالحهم من هذه الفئة التي أصبحت منافسا شرسا لهم في الجزائر، وقد ظهر ذلك في هتافاتهم " الجزائر جزائرية" « Algérie algérienne » ومطالبتهم بالغاء "قانون كريميو"، الذي قوى شوكة اليهود، وكانت هذه الازمة عاملا من عوامل صدور قانون 29 ديسمبر 1900 الذي منح الشخصية المدنية والميزانية الخاصة للجزائر

المحا ضرةالحادي عشر

الجز ائري المسلم أمام إدارة الإحتلال.

كانت الإدارة إحدى أهم الركائز التي إعتمد عليها الإحتلال للتمكين لمشروعه الإستعماري من خلال ممارسة سياسة تعمل على الضغط المستمر على الجزائري المسلم متخذة في ذلك كل الوسائل الممكنة، هيئات، قوانين وترشيحات وغيرها.

وكانت الإدارة لا تولي أي إهتمام للجزائري المسلم إلا إذا تعلق الأمر بفرض ضرائب، ذلك طبعا لأنهم لم يكونوا يحكمون بالقانون، وحياتهم تسير وفقا لما يخطط للمداخيل والمصاريف والذي يوزع المهام، ويخلق الأوضاع حسب إرادته وتماشيا مع مصالحه الخاصة، "وقد كان القمع الإداري والقضائي متمما للألة العسكرية، ولهيمنة المستوطن فالشرطة في المدن والحراس والشواش في الأرياف، وكذلك القواد والباشغرات، يأتمرون بأوامر غلاة المعمرين الذين لهم اليد الطولى في التعيين والترقية والغزل، فكثيرا ما نحد فلاحا جزائريا يغرم لأنه ركب تماره، أو أوجد يأكل الخبز والغبن في الغابة أو أن أخبارا أفادت بأنه ذبح خروفا أو ديكا دون رخصة خاصة[1].

وكان الجزائري المسلم يصور الأعوان من الحرب (الأداريين) وأسلوب معاملتهم لهم بالتالي "لقد إنتزعوا منا الجلد والعظم والأن هم يكسرون العظم للوصول إلى ما بداخله (مخ العظم)". "لقد غابت الحقيقة والعدالة في هذا الزمن البشع" **"الأخ محرض ضد أخيه"**[2]:« le frère était dressé coutre son frére »

وكانت المكاتب العربية[3] إحدى أهم المؤسسات التي إعتمدت عليها الإدارة لتسهيل مهامها، وذلك بالإعتماد على الصبايحية والمخزن وعموما فأن الجزائر كان يحكمها 1500 إلى 2000 رجل إضافة إلى 600 حتى 700 قايد[4] ويعد إلغاء النظام العسكري، وفيما بين 1879.1881 القادة التقليديين ، (chefs)عبرو عن فقدان أملهم[5]، وهذا مانقله "بول بورد" (paul bourde)[6]، عند زيارته للجزائر .

والملاحظ أن التنظيم الإداري والمهام التي كانت تقوم عليها الإدارة هي نفسها في كل المستعمرات ففي تونس في أعلى هرم السلطة الجهوية يوجد المراقب المدني ويطلق التونسيون على مقره إسم "دار فرنسا" وهذه الوظيفة حسب "دوكتون" هي ملجأ للضباط المتقاعدين والإداريين الضالعين في التجاوزات و إستغلال النفوذ، والذين لم تعد الإدارة الفرنسية في البلد الأم تتحملهم وأسعفتهم علاقاتهم الخاصة داخل دوائر السلط العليا بتعينهم في المستعمرات، ويوجد في هذا الهرم بالإضافة إلى ما ذكر القايد والخليفة والشيخ وهم أعوان ينتشرون في كامل المجال التونسي

---

[1] -/ محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر .ج1: ص25.

[2] -/ stoia : histoire de l'algerie, p41.

[3] -/ كان عددها يقارب الأربعين، وأصبح في 1870 49 مكتب، تحتوي على 150 ضابط، إضافة إلى الموظفين التابعين لهذه المكاتب مثل الطبيب، المترجم، الخوجة، الشاوش، الكاتب

[4] -/ Ageron : histoire de l'algerie, p27.

[5] -/ Ageron : les Algeriens musulmans, t1,p391

[6] - صحفي فرنسي شارك في القافلة البرلمانية التي جالت الجزائر سنة 1879.

دورهم جمع الجباية وفرض الأمن، يتحصل هؤلاء على الوظيفة عن طريق الشراء ويحافظون عليها عن طريق الهدايا وبيع الذمم وتقوم حياتهم على إبتزاز المساكين والعيش من عرقهم.[1]، وهذا نفسه ما كان يطبق في الجزائر، فمثلا عندما يبلغ الجزائري المسلم ذروة الفقر والبؤس، إذا كان مالكا وفي يوم ما سرقت منه 25 نعجة فإن الشرطة المكلفة بالأمن بما فيها الشرطة البلدية (municipale) لا تعرف شيء عن الموضوع، وفي الليل يقوم الدرك بعملية البحث، وبعد أيام يبلغه القضاء بأنه منهم ويحكم عليه بغرامة بقيمة 15 فرنك بسبب إعطاء معلومات خاطئة[2] وهكذا كانت تتعامل إدارة الإحتلال مع المسلم الذي كانت رؤوسه تزين أبواب المدن، والعمليات التي قادها جيش إفريقيا (L'armée d'afrique) مسجلة بسجل طويل من الفضائح، مثل المحارق والإعدامات العشوائية، و الإعتداء على الشرف، تشويه الأعضاء، وغيرها من التجاوزات[3] التي بقي الجزائري المسلم يعاني منها دون أن يوجد أي قانون يحميه، وكل ذلك يحدث في ظل صمت المؤسسات الحكومية بدءا من رئاسة الحكومة العامة في الجزائر إنتهاءا إلى مؤسسة البرلمان، وأكثر من ذلك فإن هذه المؤسسات تزيد من تشجيع هذه السياسة من خلال التشريع لها وتأسيس لها بقوانين تدعمها وتعطيها الشرعية، وقد عبر المؤرخ بوديكور عن التجاوزات التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي بقوله "إن جندنا كانوا خجلين من أنفسهم عند عودتهم من الحملة (بلاد القبائل) فقد قطعوا 18.000 شجرة، و حرقوا المنازل، وقتلوا النساء والأطفال والشيوخ.....ولكي يحصل جنودنا على حلي النساء عمدوا إلى قطع شحمة الأذن وتركها حية على تلك الحالة البشعة"[4].

غير أن هذا الحديث مردود على صاحبه لأنه لا يعقل أن يكون الجندي مصاب بالخجل من جهة وهو قد إقترف ما إقترف من قتل ثم تمثيل، والمخزي هو أن يمثل بالمرأة أو الفتاة وهي حية ناهيك عن التجاوزات التي حدثت مع المرأة الجزائرية والتي تفضل قطع جسدها كاملا بدلا عن أمور قام بها الفرنسيون تدل على الهمجية والحيوانية التي تغذيها روح الإنتقام والإحتقار وغير ذلك، وقد أكدت كثير من تصريحات القادة العسكريين هذه الحقيقة وذلك أمام البرلمان، منها ما قاله وزير الحرب (Etienne Maurice Gerard) : "لابد من إبادة جميع السكان العرب، إن المجازر والحرائق وتخريب الفلاحة هي الوسائل الوحيدة لتركيز هيمنتنا"

وقد صرح بوجو أمام البرلمان قائلا: "أينما وجدت المياه المتدفقة والأراضي الخصبة إنزلو فيها المعمرين ولا يهمكم أمر أصحابها"[5] ، أما سانت أرنو[6] فقد صرح قائلا: "إننا لا نطلق النار إلا قليلا لأننا نحرق الدواوير وجميع القرى والملاجئ"[7]، وصرح بيجو أيضا: "من أراد أن يكون ظالما عليه أن يكون قويا، وقد كتب علينا أن نكون ظالمين في

---

[1]/- بول فينياي دوكتون, جرائم الإستعمار الفرنسي في عهد الجمهورية الثالث (عرق البرنوس)، تعريب الأزهر الماجري، المطبعة المغاربية للطباعة والإشهار، تونس، 2008، ص14

[2]/- F.Caurbon : carmet d'un colon, p34.

[3]/- Jacques Fremeaux : les Bureaux arabes dans l'algerie de la conquete , Ed Denoel ,Paris, 1993, p59.

[4]/- سعد الله، الحركة الوطنية، ص29.

[5]/- عرف المريشال بيجو (thomas robert bugeaud) بسياسته التي توارثها جنرالات فرنسا (politique de ravageur)

[6]/- هو armand jacques leroy de saint arrnand ولد في 20أوت 1801، وتوفي في 29 سبتمبر 1854، أحد الملازمين والمقربين من بيجو (سميت عليه مدينة العلمة) وهو صاحب كتاب يؤرخ لجرائم فرنسا يسميه (الشرف الضايع).

[7]/- سعدي بزيان: جرائم فرنسا، ص22.

إفريقيا-الجزائر- لكيلا نكون مظلومين في فرنسا"، وعلى هذا فإن الهيمنة الإستعمارية الفرنسية قد وجدت جذورها في إستعمالها القوة، وهي تسير بلغة الحديد فقط[1] ورغم ذلك فإن الجزائري المسلم بقي مقاوما لسياسة فرنسا، محافظا على شخصيته وقد أشار ماك مهون بقوله "لقد تم التراجع عن شراء عقيدتهم بالحيز الذي نعطيه لهم" وقال: "لا يمكن تمسيح المسلم"[2].On ne couvertit pas un muselman " وقد عبر فرنسوا كاميون (F. Camion) على هذه المقاومة والصمود قائلا عليها: "الأكيد أنهم يبقوننا يقضين لا ننام"[3]

إعتمدت إدارة الإحتلال على بعض الجزائريين (أعوان) خاصة عندما أرادت أن تعيد إلى الظهور الطبقة البورجوازية التي حاربتها طيلة القرن19، فقد عملت فرنسا على تبني فكرة خلق هذه الطبقة بعد 1900 وبذلك تبرئة ساحتها من تحمل مسؤولية إختفاء الطبقة الوسطى عند الإحتلال. وسعت فرنسا إلى تكوين نخبة (étites) المسلمين الفرنسيين[4] وكانت فكرة جونار المتعلقة بإيجاد نخبة خاضعة لفرنسا هي نفسها الفكرة التي سعى إلى تجسيدها الإنجليز في مستعمراتها والتي أوضحها "ماكولي"[5] (macaulay) في قوله: "يجب أن يكون هدفنا هو تكوين طبقة من الرجال الذين سيتولون مهمة ترجمة (أفكارنا)، طبقة مشكلة من هنود في الدم والجلدة، لكنهم إنجليز في الذوق وفي الرأي وفي العادات"[6]

يقول ألكسي دوتوكفيل عن جرائم الإستعمار: "التجربة لم تعلمنا فقط أين هو الطرح الطبيعي للمعركة، وإنما علمتنا أيضا كيف نفعلها، وجعلتنا نكتشف قوة أعدائنا، وضعفهم ونفهم الوسائل التي تمكننا من الإنتصار عليهم لكي نظل أسياد الموقف، واليوم بإمكاننا أن نقول إن الحرب التي خضناها في إفريقيا باتت علما يعرف الجميع قوانينه .....إن فضل الجنرالات علينا نحن الفرنسيين هو أنهم جعلوا من هذه الحرب علما متاحا للجميع[7] مقولة "ألكسي توكفيل" تؤكد دائما سياسة الغالب والمغلوب، وتثبيت موقف البرلمان الفرنسي الغير آبه لما يحدث في الجزائر في حق الإنسان وأكثر من ذلك فهو يتعامل مع الجزائري منطلقا من نزعة عدائية إستغلالية إستعلائية، وهي نفس السياسة التي إنتهجها الإستعمار في كامل المستعمرات وقد ذكر فرانسيس جانسون (Francis Jeanson) في وصف اللاإستعمار قائلا "إن الإستعمار في حد ذاته قبل الحديث عن جرائمه، جريمة ضد الإنسانية[8] والجرائم التي

1/- Jacques Freureaux : Les bureaux arabes, p57.

2/- Nicolle : algerienne, je suis, p91.

3/- سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ص65.

4/- Dominique avon et autre : de l'atlas à, p132

5/- Thomas Babington Macaulay ولد في 25 أكتوبر 1800، توفي في 28 ديسمبر 1859، مؤرخ وسياسي بريطاني من عائلة إكوسية إكوسية (écossqise) برلماني في 1832، ترأس المجلس الأعلى مابين 1834-1838 حيث أدخل الإنجليزية.في الهند وذلك لغيجاد طبقة من الهنود تكون واسطة بين الاستعمار والمستعمر.

6/- فريد حاجي: السياسة الثقافية، ص273.)

7/- سعدي بزيان : جرائم فرنسا، ص20.

8/- سعيد بزيان: المرجع السابق، ص27.

إقترفها في الجزائر صورة لحقيقة سياسته الإجرامية التي مست مستعمرات ما وراء البحار في "غواد لوب"، "المارثينيك"، "كاليدونيا الجديدة"، "مدغشقر"، "سوريا"، "لبنان"، وغيرها.[1]

هذه الجرائم التي لم نجد لها إدانة تماما في البرلمان الفرنسي وفي كثير من الأحيان نجد التزكية والمباركة والتأييد إما عن طريق التشريعات أو التصريحات البرلمانية، وقد إستمر ذلك طيلة فترة التواجد الإستعماري فهذا جاك شيراك[2] مثلا يصرح متجاهلا كل هذه الجرائم التي ساهم فيها قائلا: "إن فرنسا لم تعمل سوى الأعمال الجيدة في الجزائر"[3]

ظل التيار المناهض للإستعمار ضعيفا إلى حدود ثلاثينات القرن 20، وغير مؤثر، ولم تكن مواقفه رافضة رفضا مبدئيا للإستعمار وقد تم الترويج من بدايات المرحلة الإستعمارية وإلى غاية الحرب العالمية الأولى 1914 لفكرة الدم مقابل الذهب أي أن الإستعمار يأخذ الجنود إلى الموت والذهب لفائدة أصحاب رؤوس الأموال[4] وهذا طبعا في كامل مستعمرات فرنسا بما فيها الجزائر، تونس، المغرب وغيرها، وخلال الحرب العالمية الأولى 1914 من أكثر الدماء التي سالت لأجل فرنسا دماء الجزائريين المسلمين بحيث حسب ستورا تم تجنيد 173000 جزائري[5] منهم 87500 متطوع، متطوع، وقد قتل من هؤلاء 25000، كما تم تصخير 119000 جزائري لتعويض اليد العاملة في فرنسا[6].

قد أستغل الجزائريون في منطقة الأوراس ظرروف الحرب العالمية الأولى لتفجير مقاومة أخرى وذلك سنة 1916 وقد ذكر Ageron مايلي "إن الهدوء والوفاء الذي أظهره الجزائريون في 1914 فاجأ الإدارة، ولم تظهر الإنتفاضة إلا في منطقة الأوراس"[7]، غير أننا لم نفهم ماذا يقصد Ageron بالوفاء، هل يقصد أن الجزائري كان متعاطفا مع فرنسا فرنسا في حربها مع ألمانيا وهذا تفنده الكثير من المصادر والمراجع والنفندة هذه المقاومة نفسها أم أنه يقصد الوفاء الزائف الذي تظاهر به الجزائري بسبب التكثيف من الإجراءات الأمنية الصارمة التي إنطلقت حتى قبل إندلاع الحرب. وبقيت مشكلة الأرض من المشاكل التي واجهت الإدارة الإستعمارية، وقد جرت محاولة حل مشكل الملكية من خلال الإندماج (assimillation) في عهد الجمهورية الثانية[8]، في 1844 أرسلت فرنسا لجنة برلمانية بطلب من أعيان الجزائر(حمدان خوجة) وجاء في تقرير هذه اللجنة: "لقد أضفنا إلى الأملاك العامة، المنشآت الدينية وحجزنا أملاك فئات من السكان سبق أن وعدناهم بالإحترام، وشرعنا في ممارسة قوتنا، وإستولينا على الأملاك الخاصة بدون

---

[1]/- نفسه، ص13.

[2]/- Jacques chirac سياسي فرنسي، خامس رئيس في الجمهورية، عمدة سابق لمدينة باريس ولد في 29نوفمبر 1932، كان ضابطا في الجيش الفرنسي بالجزائر مابين 1956-1957. فاز بالإنتخابات الرئاسية في 1995، ضد منافسه الإشتراكي (ليونيل جوسيان).

[3]/- سعدي بزيان: نفس المرجع، ص13.

[4]/- فينيان دوكتون: عرق البرنوس، ص15.

[5]/- stora ; histoire de l'algerie, p44

[6]/- يشير "جبليار منيبي (G. Meynier) إلى عدد 175000 جزائري

[7]/- Agreron, Histoire de l'algerie, p70.

[8]/- Ibid, p24

تعويض، وشمل هذا التخريب المنشآت الدينية والمقابر، لقد قمعنا أناسا يحملون رخص المرور، وذبحنا لمجرد تهمة جماهير بأكملها ظهر بالأخير أنها بريئة[1].

أصبحت الجزائر بعد 1870 قطبا إقتصاديا وإجتماعيا مهما بالنسبة لفرنسا، وشكلت بذلك حلا لمشاكلها الداخلية وقد خصت الجزائر منذ هذا التاريخ بكم هائل من القوانين محاولة بذلك التمهيد لمرحلة جديدة في مسار تعاملها مع الجزائريين[2]تغاضت الإدارة على كثير من الفضائح خاصة بالإستيلاء على الأراضي التي إشترك فيها كثير من الموظفين وهذا إلى غاية 1890، وهذا مادفع بالبرلمان إلى إيقاف العمل بقانون وراني[3] وكانت هذه الحرب الإستنزافية التي مست المسلمين مستمرة ورغم ذلك بقي الجزائري متشبثا بأرضه[4]، وقد منحت الإدارة الأرض وبعض وبعض الأملاك الأخرى لرؤساء العائلات الكبيرة الذين أصبحو نوعا من "الكولون" الأهليين ومنح هؤلاء ألقابا خاصة مثل "القياد" و"الأغوات" و "الباشاوات"، وإستعملوا كمرشدين أو مساعدين إداريين، خدموا فرنسا على حساب بني جلدتهم[5]، ومنهم مثلا خوجة الشلف (orleau ville) 1875 وهو "سعيد بن يمينة" والذي أصبح نائب في اللجنة المالية، و"مولا نايت وعمر" الخوجة السابق لـ (fort national) والذي أصبح قايد في 1872 على رأس عدة مداشر(بني منقلات، بني يوسف، بني يحي، بني بو شايب، دوار أومالو، وسيصبح إبنه نائب في اللجنة المالية، والخوجة آيت مهدي الذي يتولى هو الآخر منصب نائب في اللجنة المالية بتيزي وزو.[6]

حاولت إدارة الإحتلال إستغلال الجزائري بكل الطرق فبالرغم من إستيلاءها على أراضيه وممتلكاته نجدها سنة 1902 تطرح للدراسة على مستوى الحكومة العامة مشروع تطبيق عقد "تورانس"[7] (L'act torrens) ، وقد أكد الحاكم العام أنه "عقد تورانس" في تونس وجد أرضية سهلة ملائمة (terrain favorable)، وتم فيها التشريع للملكية بحرية دون أن يعترضها أي عائق، وللإستفادة من هذه التجربة في الجزائر من الضروري الأخذ بعين الإعتبار الظروف التي سيوضع فيها هذا القانون[8] ويشير الحاكم العام إلى إحتمال فرض تسديد نفقات تطبيق هذا الإجراء على المسلمين[9]

---

[1]/- سعدي بزيان : جرائم فرنسا.ص 22.

[2]/- بختاوي خديجة: إسترجاع الجزائريين للملكية العقارية من خلال وثائق أرشيفية، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830-1962، سيدي بلعباس 20-21 ماي 2006، (منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2007، ص59).

[3]/- Ageron : histoire de l'algerie, p49

[4]/- الجيلالي صاري: المقاومة السياسية، ص161.

[5]/- سعد الله : الحركة الوطنية ج2، ص78.

[6]/- Ageron : les Algerien musulmans , p391

[7]/- Gouvernemment Géneral de L'algerie . Direction des affaires indigénes, impremerie administrative, Gojosso, Alger , 1901, p05.

[8]/- Ibid, p06

[9]/- Ibid, p16

ذكر "فرنسوا كمبون" (F. Cambon) في كتاب Carnet d'un colon مايلي: "الأهالي معجبون بالعدالة التي تطالب بالشهود، ولا تشكو إلا من الضرائب التي يفرضها النظام المدني، والكثير من المعارضين (شيوخ) يرسلون إلى المنفى (cayeune) لجريمة يقوا أنه برئ منها، والواقع أن هذا الشيخ أو المفتي كان يزعج الإدارة لذلك كان لابد من التخلص منه"[1]

كان الجزائري في كل الأحوال معرض للعقاب من قبل الإدارة، فإذا إرتكب مخالفة بسيطة فإنه يغرم 15 فرنكا، أو يسجن خمسة أيام، وإذا كانت المخالفة خطيرة فإنه يحال مباشرة على "المحاكم الرادعة" أو "محاكم الجرائم"، وكان للإدارة الحق بأمر من الحاكم العام في إصدار الأحكام التي تكون إما الحجز أو الطرد أو السجن،[2] وقد أشارت جريدة المؤيد إلى القانون والعدالة في الجزائر، فأشارت إلى محاكم القمع ووصفها بمقامع العذاب أو كسر الشكيمة للمسلم الجزائري الذي تسوقه الضرورة إليها طالبا أو مطلوبا.[3]

وقد بلغ عدد الموقوفين ما بين 1875-1875 والذين طبق فيهم قانون العقاب الجماعي، نص عليه قانون 17 جويلية 1874، 42 شخص موزعين بالشكل التالي:

-7 في الجزائر وقد دفعوا غرامة 13,71762 فرنك

-13 في وهران ودفعوا غرامة 5006330 فرنك

-22 في قسنطينة دفعوا غرامة 9253772 فرنك

بمجموع 15631864 فرنك.[4]

وحسب التقرير الخاص يوضح الجزائر لسنوات 1875-1876 فإن عدد الجنح والإعتداءات والجرائم المرتكبة في المنطقة العسكرية من قبل المسلمين غير المجنسين بلغت 905 شخص سنة 1876 وقد وصلت فيه الغرامات المفروضة عليهم 397,984 فرنك (28,137 شخص)[5]،

عالجت مجالس قضاء الجزائر 75 قضية في الجزائر، 47 قضية في وهران و 71 في قسنطينة و15 في عنابة، أي بمجموع 208 قضية منها 147 قضية خاصة بتهديد الأمن العام منها 21 جريمة خاصة بالممتلكات، وقد إتهم في هذه القضايا 339 شخص منهم 304 رجل و 35 إمرأة ومن مجموع هؤلاء 239 (10/7) من الأهالي[6]. ويلاحظ طبعا أن أكبر أكبر عدد من القضايا خاصة بالجزائريين المسلمسن بحيث 10/3 فقط من القضايا تنسب إلى الأوروبيين ويمكننا إرجاع ذلك لعدة أسباب منها الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، فالفقر والبؤس والحاجة تدفع الجزائري إلى

---

[1]/- F. caurbon, carnet d'un colon, p86

[2]/- سعد الله، الحركة الوطنية ، ج2، ص88.

[3]/- وليد مولود الجراي: جريدة المؤيد، ص167.

[4]/- G.G.C : Etat actuel de l'algerie , p167

[5]/- Ibid, p190

[6]/- Ibid, p69

إرتكاب المخالفات حتى يستفيد من الحكم عليه بالسجن خاصة وأنه داخل السجن على الأقل يضمن لقمة عيشه وإن كانت أسواء ما يمكن أن يستهلكه الحيوان وليس الإنسان، وهناك فئة أخرى من المحكوم عليهم أو الذين يرتكبون مخالفات نص عليها قانون الأهالي والجزائري المسلم يجهلها.

وعلى عكس ما جرى في فرنسا سنوات 1875-1876 فإن الجرائم والمخالفات التي عرضت على الهيئات القانونية المختلفة كانت أكثر من 1874، في الجزائر أكثر من فرنسا[1]، وأغلبهم طبعا من الجزائريين المسلمين بمجموع 2478 سجين، (10/7) كما سبق ذكره.

والملاحظ أن المساجين كانوا من الفئات إجتماعية مختلفة وكانت متنوعة، سرقة مفنتة (vol qualifiés) سرقات عادية، إعتداءات جسدية وقد بلغ عدد المساجين في هذه القضايا 1824 سجين[2] أغلبهم من المسلمين بمجموع 2478 سجين

*ملاحظة: إرتفاع كبير لعدد المساجين المسلمين مقارنة ببقية الديانات، وهو يشكل أزيد من ½ المساجين.

*إعتماد مصطلح المحمديين بدل المسلمين.

أما بالنسبة لإحصاء المساجين حسب الجنس فقد سجل 9826 فرنسي و 9382 أجنبي و4147 يهودي و1529 مسلم أما الإناث فقد سجل 10465 فرنسية و6928 أجنبية و2067 يهودية و103 مسلمة[3].

إستفاد من بين هؤلاء 102 شخص من البراءة، شابين من 16سنة، شابين من 16 سنة، أرسلوا إلى مركز إعادة التربية، 10 حكم عليهم بالإعدام و24 بالأشغال الشاقة المؤبدة و71 بالأشغال الشاقة، 48 (سجن إنزواء réclusions) و82 عقوبات إصلاحية (peines correctionnelles)،[4] وتم إصدار الحكم في 154 منهم دون محاكمة في في 54 قضية، وتم الحكم على 8 بالإعدام، و15 بالأشغال الشاقة المؤبدة و96 بالنفي في منطقة معزولة بعنابة، و28 بالأشغال الشاقة و6 بالإقامة الجبرية وإعادة التربية[5] والمعروف أن الجزائريين المسلمين يصدر في حقهم الحكم دون أن يحاكموا وقد إنفرد بهذه الميزة المسلمون عن غيرهم وقد سبق الإشارة إلى أن الحاكم العام يعطي كامل الصلاحيات للإدارة لإتخاذ مثل هذه الإجراءات القانونية لكن في حق المسلمين دون غيرهم.

وقد وجدت في الجزائر 3 مراكز أساسية للقوة coloniee de force وإعادة التربية colonie péniteuciere er correctionnelle و13 سجنا مدنيا في ولاية الجزائر[6].

-/[1] G.G.C. état actuel, p68

-/[2] Ibid, p76

-/[3] G.G.C : état actuel, p 63

-/[4] G.G.C : état actuel de l'algerie ; p69

-/[5] ibid, p69

-/[6] etablissement du l'azaret- la maison central (femmes) l'harrach (homme)

-les prisons civiles dalger – la colonie pénitentiaire de m'zera de blida et de tizi ouezou (jeunnes jétenns),

وفي ولاية وهران، سجن وهران، معسكر، مستغانم، تلمسان، سيدي بلعباس، وفي ولاية قسنطينة، سجن لمباز maison centrale de lambése (homme) إضافة إلى سجون قسنطينة، عنابة، سكيكدة، سطيف وبجاية، سجون مدنية.[1]

بقي إلى غاية 1 جانفي 1876 في سجني الحراش ولمباز lambése 1850 سجين وخلال السنة دخل 874 شخص وغادره 239 وقد وزع هؤلاء إلى 68 أطلق سراحهم، و38 محول، و62 فار، و71 ميت، وقد بقي في الإقامتين إلى غاية 31 ديسمبر 1885 سجين، وكان عدد السجينات في لزاريت 234 بقس منهن 109 إلى 1 جانفي ودخل 125 وعدد الذين خرجوا منها 116 وقد وزعوا بالشكل التالي: الذين أطلق سراحهم 106 وقد وزعوا بالشكل التالي : الذين أطلق سراحهم 106 والمحولون 5 والفارون 1 والموتى 4 وبقي عند نهاية السنة 118 سجين[2]. وكان عدد المساجين بالنسبة لسجن الحراش ولمباز 1885 سجين وبالنسبة لسجن لازاريت lazaret 118 أما السجون المدنية فكان عدد 1811 بمجموع 3814 سجين موزعين بالشكل التالي: فرنسيون ومسلمون 1647، أجانب238 بالنسبة سجني الحراش و lambése من مجموع 1885، وفي سجن لزاريت lazaret فرنسيين ومسسلمين 108 وأجانب 10 (مجموع 1811).[3]

والملاحظ هنا عدم ذكر اليهود في هذه الإحصائيات وقد تم تصنيفهم في مواقع أخرى سابقا (صفحات سابقة) ضمن توزيع المساجين حسب الديانة (ص63) وقبلها عند الإشارة إلى الإحصائيات الخاصة بالتعليم مثلا (ص58) والسؤال الذي يطرح هنا هل أحصي اليهود مع الفرنسيين هنا أم أنهم لم يدخلوا السجون لأسباب، كتبرئتهم أم لأسباب أخرى تبقى بالنسبة إلينا غير واضحة تماما، في حين يلاحظ التدقيق في الإحصائيات الخاصة بالمسلمين ويظهر ذلك من خلال المؤسسات العقابية المخصصة لهم والجدول التالي يوضح ذلك وهو خاص بسنة 1876.[4]

الملاحظ إرتفاع عدد المحكوم عليهم سنة 1876 وقد أشارت الإحصائيات الخاصة بسنة 1876 إلى عدد المحكوم عليهم من الجزائريين المسلمين وإلى الحكم الصادر في حقهم. وقد جهزت فرنسا لحفظ الأمن في الجزائر سنة 1876 قوة عسكرية كبيرة تعدادها 50598 جندي (قادة وجنود) و 14086 حصان وزعت على ولايات الجزائر كان عدد المحكوم عليهم في الجزائر لسنة 1876 كبير جدا وفي مختلف الولايات وهدف إدارة الاحتلال هو الضرب بيد منحديد حتى يستتب الأمن لها وتوفر كل الظروف للمستوطنين ليعيشوا أسيادا مقابل عيش الجزائريين عبيدا، وقد إستمرت هذه الوضعية طيلة القرن 19 وإزدادت حدة خلال القرن 20، ففي 1902 مثلا - وبطلب من النواب الماليين délégués financiers - تم تكوين محاكم خاصة ومجالس المجرمين délégués criminelles مختصة بمحاكمة الجزائريين، وقد تحصل الحاكم العام "ريفوال" revoil على تشجيع المستوطنين بسبب دعمه لهذا المشروع وفرضه هذا الإصلاح، وكان موقف بعض النواب في البرلمان الفرنسي معرضا لهذه السياسة أمثال "جورج كليمنصوا" (george bcleueuceau) وكذا رئيس المجلس "إميل كومب" (emile combes)[5].

-/1 G.G.C : état actuel de l'algerie, p72

-/2 ibid, p73

-/3 G.G.C : etat actuel, p84

-/4 ibid , p191

-/5 Ageron : histoire de l'algerie contemporaine, p66

كانت إدارة الإحتلال تفرض على الجزائري عقوبات بما فيها الغرامات في وقت كان هذا الجزائري لايتوفر على شغل وإذا توفر له فإنه يتقاضى أجرة زهيدة جدا وأحيانا يشتغل دون أن يحصل على مقابل، وكان الفلاح صاحب الأرض سابقا خماسا في أرضه، كونته الإدارة منذ 1858، ترك هؤولاء الخماسون قبائلهم بأعداد كبيرة ووجدوا أنفسهم مشردين ثم تحولوا إلى أجراء يوميين يطلق عليهم aides temporaires [1]، ومن بين الأشغال التي كان يشغل فيها الجزائري المسلم شق الطرقات، فأغلب المشاريع المنجزة من مد وإصلاح للطرقات وإنجاز الخزانات وحفر الأبار وبناء السدود وتوفير المياه كانت تنجز بيد عاملة جزائرية مسلمة (الأهالي)، أما المصاريف التي كانت تنفق على هذه المشاريع فهي على حساب البلديات الأهلية وهذا ما لوحظ من خلال ما جاء في "ملخص الأشغال" (résumé des travaux) الذي صدر عن الحكومة العامة سنة 1889 – 1890 ومما جاء فيه "سبب الأعباء الثقيلة المفروضة على الأهالي من جزاء أشغال تدمير بيض الجراد والجنادب (الجراد الصغير) لم يكن ممكنا الشروع في فتح طرق جديدة[2].

ومن بين أهم الطرقات التي وقعت على كامل الجزائريين المسلمين الطرق المؤدية نحو الجنوب ومنه بينها الطرق الخاصة بمدينة الجلفة، ومنها إصلاح الطريق الرابط بين الجزائر والأغواط والذي تم تشغيل 8600 يوم (يد عاملة) و187000 يوم (من الحيونات)[3] وطريق بوسعادة الأغواط والذي تم تجهيزه على الأخر ويمتد حوالي 60 كم وكانت الأشغال فيه شاقة جدا شأنه شأن الطريق الرابط بين بوسعادة، بسكرة ويمتد على مسافة 70 كم، وتجهيز طريق عين الريش (ain-rich)، ووقلت سليم (ogeat selim) الرابطة بين بوسعادة الأغواط وبوسعادة- الجلفة مرورا بقبائل ولاد محمد المبارك (ouled mohamed el-m'barek) على مسافة 90كلم[4] وهذه الطرق أنجزت بيد عاملة جزائرية وقد أضيفت لهؤلاء مهام أخرى ثقيلة سنة 1980 تمثلت في محاربة الجراد[5] وبسبب ثقل هذه المهام والتي إستمرت لمدة 5 أشهر تراجعت المشاريع الخاصة بشق الطرق وكذا أشغال التشجير بشكل واضح[6].

بقي الظلم والقهر الذي عاناه الجزائري من بين الإنشغالات التي إهتمت بها النخبة الجزائرية طيلة القرن 19 وخلال القرن 20، فقد ركزت الصحافة الأهلية في النصف الأول من القرن 20، (الإقدام للأمير خالد) على نقاط الظلم المسلطة على الجزائري الذي تعاني منه كل فئات المجتمع – ماعدا الأعوان- الفلاح والعامل، فأجرة العامل المسلم لا تتعدى فرنك واحد مقابل 12 ساعة عمل وبعد إرتفاعه وصل إلى 5 فرنك وتوقف، بينما قنطار القمح كان يساوي أو يزيد عن 250 فرنك[7].

---

[1]/- Ageron : les algeriens musulmans et la france t1, p372

[2]/- G.G.de l'algerie. Résmé des travaux de toute nature executes dans le territoire de commaudement de la division d'alger pendant les années 1889 et 1890, giralt, imprimeur de gouvernement Geuéral, 16 rampe magenta, 16, 1891, p10.

[3]/- G.G.A : résumé des travaux, p14,

[4]/- ibid, p16

[5]/- ibid, p21

[6]/- ibid, p61

[7]/- عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، ص 671.

كان القمع القضائي والإداري متمّما للآلة العسكرية فقد أسر مع مطلع القرن العشرين، 3000 شخص مثل 825 منهم أمام لجنة تأديبية خارقة للعادة حكم على 805 منهم بـ 15 سنة و 3 أشهر و9 أيام سجنا وغرامة قدرها 22810 فرنك، وقد وصل مبلغ الغرامات 706696 فرنك إستخدمت لتسديد مصاريف العمليات العسكرية وتعويض المستوطنين[1].

كانت الإدارة الإستعمارية تحمل معولا جاهزا دائما لضرب الأحوال الشخصية للجزائري المسلم الذي ضيقت عليه مصادر الرزق والعيش الكريم. فالحرية الدينية لم تكن تتجاوز في نظر الفرنسيين، حرية إحياء المناسبات الدينية وأداء الصلوات وفي أفضل الأحوال حرية توظيف رجال الدين[2] ففي منطقة القبائل كانت إدارة الإحتلال دائما تحاول فرض قوانينها مع الحفاظ على عادات المنطقة، وقد تم لذلك إلغاء القضاة المسلمين وتحويل البعض إلى موثقين (notaires) كما تم غلق المدارس القرآنية.[3]

وكان دوقيدون ينظر إلى الإسلام أنه عامل من عوامل إثارة التمرد والفتن والفوضى، فكانت مواقفه تظهر الحقد والكره للإسلام، لذلك كان كثير المراقبة، يطلب سحب رخص المرور مع المرابطين وشيوخ الزوايا ويحذر من خطر الزيارات التقليدية[4]. والحقيقة أن هذه الزيارات التقليدية كثيرا ما شجعتها إدارة الإحتلال، ذلك أنها كانت تخدم السياسة الإستعمارية لما كانت تنشره من خرافات وبدع تساعد على بث روح التقاعس عن مواجهة الإستعمار بتثبيت فكرة كونه قضاء وقدر ولا مرد لقضاء الله وقدره، كما أنها كان تستعمل من قبل إدارة الإحتلال لنشر أعينه وأعوانه ومعرفة كل صغيرة وكبيرة داخل المجتمع، وقد وجدت في هذه العادات المسهل في جمع الشباب يعد إصدار قانون الخدمة الإجبارية (العسكرية) وذلك عن طريق الزردات والوعدات التي تقام على شرف "الأولياء الصالحين" وفي الأضرحة. وأحس الضباط الفرنسيون يعد 1850 بزيادة نقود الطريق الصوفية خاصة الدرقاوية والرحمانية، وأنها تسعى لتفويض سيطرة فرنسا مما أدى إلى توتر العلاقات بين السلطة العسكرية والطرق الصوفية، وقد شرع لذلك في إحصائها بشكل دقيق ودراستها ثم إضعافها ومحاربتها[5] وإستعملوا بعضها لإحكام قبضتهم على الجزائريين المسلمين[6] فقد تحول أتباع الطريقة التيجانية الذين قاوموا بها الأمير عبد القادر إلى أصدقاء لفرنسا[7] وقد ساعذوا ساعذوا الحاكم العام "بول كمبون" في الحصول على فتوى حق فرنسا في إدارة شؤون المسلمين وعدم الخروج من طاعتها من خلال " نازلة قورارة".

---

[1]/- الجيلالي صاري: المقاومة السياسية 1900-1954، ص40.

[2]/- أجيرون : المجتمع الجزائري في مخبر، ص82.

[3]/- Ageron : histoire de l'algerie, p64

[4]/- آجيرون: المجتمع الجزائري، ص97.

[5]/- نفسه، ص 94.

[6]/- سعد الله : الحركة الوطنية، ج2، ص63.

[7]/- أجيرون: نفس المرجع، ص93.

وقد عملت إدارة الإحتلال مسؤولية بقاء السكان يعانون من الإنحطاط والتخلف إلى الطرق الصوفية، وهذه الطرق حسبها تعزز وحدة الشعوب الإسلامية، لذلك كانو مصرين على على محاربتها –الإستعمار- والقضاء عليها حتى يتحقق الإدماج[1].

وعلى هذا ركزت إدارة الإحتلال على بعض الطرق الصوفية من خلال محاولة تشويهها أو محاربتها أو القضاء عليها مثل الرحمانية التي أكدت مقاومة 1870 أنها تقف وراء هنا[2]. وكذا مقاومة أولاد سيد الشيخ التي كانت بالنسبة للإدارة أكثر من طريقة، فهي إتحادا قبليا يعسكر في التخوم الجزائرية المغربية[3].

وقد جاء في "المؤيد" مايلي: "أوربا تحاربنا حربا عنيفة لأننا مسلمون ليس إلا، وهذه الحرب في الحقيقة حرب دينية محضة"، "هذا لأن فرنسا إستولت على المساجد ووضعت الاموال والعقارات الموقوفة عليها تحت سلطتها ولم تتخذ أي سبيل لإنشاء مساجد أو صيانة القديم منها، وإجراء المصاريف اللازمة لإقامة الشعائر الدينية فيها، هذا فضلا عن مراقبة الوعاظ والإشراف على الخطب التي تعد قبل أن تلقى"[4] وقد لجأت فرنسا إلى مختلف السبل لتحويل الجزائرين عن دينهم ومسح الهوية العربية الإسلامية لديهم حتى ولو أنهم رفضوا الحصول على حقوق المواطن الفرنسي، فإن فرنسا من خلال ذلك تكون قد مهدت إتباع أبنائهم من يعدهم لكي يذوبوا في الهوية الفرنسية وينسوا ماضيهم ويبدلوا إعتقاداتهم، ورغم كل الوسائل التي إستعملتها إدارة الإحتلال للمساس بالأحوال الشخصية الجزائرية إلا موقف الجزائريين المسلمين كان دائما الرفض رغم إقدام البعض عن التجنس، وقد أظهر المسلم في الغالب الإباء والإستعصاء[5]، لكل ما يمس شخصيته.

ودائما في إطار محاربة الدين الإسلامي أصدرت إدارة الإحتلال سنة 1910 قرار يمنع الجزائريين من الحج محتجة في ذلك بوجود الأمراض والأوبئة في الحجاز، ووجدت في ذلك ذريعة لعزل الجزائريين عن محيطهم العربي الإسلامي[6].

وقد قام الشيخ علي يوسف[7] بزيارة إلى باريس لمناقشة موضوع منع الحج مع الفرنسيين في 1902، ورفع المنع يعد تشكل اللجنة الإسلامية الفرنسية سنة 1903، التي ضمت عددا من النواب ورجال السياسة في فرنسا[8].

وكانت مسألة التجنيس هي الأخرى من إهتمامات الإدارة الإستعمارية غير أن الجزائري بقي دائما للتجنس ومقاوما له، لذلك نجد أنه من 1865 إلى 1885 عدد الذين طالبوا بالتجنس هم 33 فقط وقد تراجعت نسبة من

---

[1]/- أجيرون: نفس المرجع: ص95.

[2]/- نفسه: ص96.

[3]/- أجيرون: المجتمع الجزائري، ص93.

[4]/- وليد مولود الجراي: جريدة المؤيد، ص 165، 166.

[5]/- نفسه: ص163.

[6]/- وليد مولود الجراي: المرجع السابق، ص165.

[7]/- علي بن أحمد بن يوسف البلصفوري الحسيني (1863-1913) كاتب ومن علماء الأزهر، من أكابر رجال الصحافة في مصر، أصدر جريدة المؤيد في 23 نوفمبر 1889 في مواجهة جريدة المقطم، أنشأ حزب الإصلاح في 1906 وجمعية الهلال الأحمر المصري 1911، (الجراي ص29)

[8]/- وليد مولود الجراي: نفس المرجع، ص166.

طالبي التجنس إلى 21 سنة 1899 وإلى 20 سنة 1900 وعموما فإن عدد المتجنسين حسب ما ورد في جريدة المؤيد قد بلغ فيما بين 1868 – 1902 حوالي 1194 شخص، في حين بلغ فيما بين 1865 – 1885 حوالي 669 شخصا، وإذا ما قورنت هذه الأرقام بالنسبة للنمو السكاني فإننا نلاحظ نفور، العنصر الوطني لا يزال باقيا على حاله بل يزداد[1] فقد ظل الجزائري المسلم رفضا مقاوما لسياسة التجنس، وقد ظهر هذا الرفض من خلال العرائض والشكاوى طيلة القرن 19، وإستمر خلال القرن 20، مثلما قاوم الجزائري سياسات إدارة الإحتلال بما فيها سياسة التفرق بين الجزائريين التي دفعت بها إلى حد إقامة أكاديمية وهمية للغة البربرية يشرف عليها خبراء وباحثون مختصون بشؤون الجزائر، الذين وفرت لهم كل الإمكانيات المادية والمعنوية أثناء تواجدهم كحكام ومسؤولين حيث تعلموا اللهجات البربرية مثل الأستاذ "جالان"[2] galan ومساعده "لوجي"[3] وهانوتو وغيرهم.

المحاضرة الثانيةعشر

الاستيطان وعلاقة المستوطن بالجزائري المسلم

1- الاستيطان الأوروبي في الجزائر

[1]/- نفسه: ص164.

[2]/- مدير الدراسات البربرية منذ مما يزيد عن 30 سنة إهتم بالدراسات البربرية بمعهد الدراسات العليا بجامعة السوريون، وهو يشرف على توجيه مجموعة من الطلبة من الجزائر ومراكش، وكان هو الأستاذ "لوجي" يعملان رغم تقاعدهما ساعين إلى وضع نظرية على المدى البعيد أساسها اللغة والحضارة اللاتين ستزيحان اللغة والحضارة العربية الإسلامية في الجزائر، رحيم محياوي: مرجع سابق، ص36.

[3]/- نفسه: ص36.

كانت سياسة الاستيطان مرتبطة ارتباطا وثيقا بنزع الملكية بحيث كلما اشتدت ظاهرة الاستيطان ازداد سعي إدارة الاحتلال إلى نهي وسرقة أراضي الجزائريين المسلمين مع التركيز على أجودها وأخصبها وكانت هذه العملية في الغالب تتوازى مع التوسع لذلك نجدها انطلقت من الشمال وتوسعت على شرق وغرب وجنوب الجزائر، متشبعة بذلك ثروات الجزائري المسلم حيث ما وجدت، لتسلم للأجنبي على طبق ليس من فضة وإنما من ذهب لينعتني هذا المستوطن الأجنبي بسرعة ويفتقر الجزائري المسلم كذلك بسرعة لذلك، فحسب الإحصائيات التي قام بها «آجرون »من 1871 إلى 1919 فقد تم تسليم حوالي 870000هـ للمستوطنين، وقد فقد المسلمون سنة 1919 لوحدها حوالي 7 مليون ونصف هـ استفادت منها الحكومة والشركات الرأسمالية[1] والكون المستفيد من الأرض يصبح مالكا لها منذ اليوم الأول وهو مطالب بالبقاء فيها على الأقل 10 سنوات وليس له الحق في بيعها للجزائري، وقد خصص 3/2 الأراضي للفرنسيين بالمولد (فرنسا) إجباريا، 55% من المستوطنين اشتروا الأراضي و 45% تحصلوا عليها مجانا، وقد بلغ عددهم حوالي 1196 شخص وهذا فيما بين سنة 1904-1913، وكانت الأراضي المجانية تسلم في حوالي 15 مركز فقط وغالبا ما هي صعبة الاستغلال[2].

وقد حدد قانون 1873[3] ملكية الجزائري بثلاث هكتارات وأتاح للإدارة فرصة نزع المساحات المتبقية وتوزيعها على المستوطنين[4]، وكانت سياسة نزع الملكية أسلوبا من أساليب الوقوف في وجه المقاومة والتصدي لها، وهذا ما صرح به بيجو في 18 أفريل 1841 حيث قال: "إن الملكيات الخاصة والحرف التي تعتبر ضرورية للتعمير ستصادر بسرعة لخدمة الصالح العام"[5].وقد أوضح الحاكم العام[6] سنة 1902 بأن الإدارة مستعدة لتسهيل عملية الاستحواذ على أراضي العرش من قبل الأوروبيين[7] وكانت قيمة العقارات الخاصة بالدولة قد بلغت سنة 1875 (825، 266، 174هـ) وفي سنة 1876وصلت إلى 170942256527هـ وقد تراجعت بالنسبة لسنة 1876 ب (332425973) وهذا راجع إلى تخلي الدولة على هذه العقارات إما يمنحها مجانا، أو يبيعها في المزاد العلني بالعقود المؤجلة (gré à gré) [8]

وقد قامت إدارة الاحتلال بالإضافة إلى هذا بمصادرة أملاك المهاجرين وقد ضمت هذه الأملاك إلى الأملاك العمومية بمقتضى قرار 08 سبتمبر 1930، وقد ذكر بيريمهوف (peyrimhaff) أن حوصلة التعمير الرسمي في أواخر ق 19 قدرت ب 166 و 176 هكتار وهذه المساحات خاصة بالأراضي التي أنشئت بها مزارع الأوروبيين، وقد خصصت أجزاء لأغراض أخرى(الغابات) حيث نجد في مقاطعة قسنطينة 128010هـ (72%) مقابل 34156هـ و 14000هـ في

1- stoua : Op cit, p27.

2- meyuier : op cit, p125.

3- كان قانون 1873(وزاني) يهدف إلى مراقبة انتقال الملكية الفردية والجماعية، والضغط على الفلاح الجزائري حتى يتنازل على أرضه وحصول الأوروبيين على أجود الأراضي: أنظر الملحق رقم** (عمليات قامت بها لجان تحقيق لتطبيق قانون 26 جويلية 1873، Etat actuel de L'algérie p 146-159

4- الطاهرين خرف الله: المرجع السابق، ص150.

5- الجيلالي صاري وآخرون: مرجع سابق، ص ص127، 128.

6 ******* _

5- G G A : Direction des affaires indégéues, p14.

6- G G A : Etat actuel de l'algérie, p161.

وهران والجزائر[1] وتم الاستيلاء على أجود الأراضي في كل من المتيجة، وسواحل عنابة، وأحسن وأجود أراضي الحبوب والهضاب العليا بما فيها سطيف، التل الوهراني، منطقة سرسو، وقد استمرت سياسة نزع الملكية في هذه المناطق إلى غاية 1914[2]، وقد تم استغلال هذه المساحات استغلالا مكثفا خاصة المتيجة والساحل من قبل الأوروبيين وهذه الموجة التي اجتاحت أخصب المزارع منذ 1844-1846[3]، وحسب "جيلبير مينيي" (Gilbert Meynier) فإن هذه الأراضي لم تكن موزعة توزيعا عادلا بين مناطق تواجد المستوطنات الكبرى في عنابة ومتيجة ووهران، مع تواجد مستوطنات صغرى تقاوم من أجل البقاء خاصة في مناطق الساحل[4] والملاحظ أنه 2/2 من سكان سكان الريف الأوروبيين هم فرنسيون بما فيهم نسبة من المجنسين، و85% من ملاك الأراضي فرنسيون، ويشكل الأجانب وأغلبهم إسبان ½ المزارعين، وبذلك فإن أكثر من استفاد من المستعمرة فرنسيون[5].

أما الفلاحون المسلمين الذين انتزعت منهم أراضيهم تحولوا إلى خماسين أو أجراء، وقد استمر نظام الخماسة أبا عن جد، أو كان عددهم في تزايد مستمر[6] وكانت الزراعة في الجزائر تعوض الزراعة الفرنسية خاصة منها التي تعتمد على على المزروعات التجارية مثل الكروم، فالكارثة الزراعية التي عرفتها فرنسا مثلا أدت إلى إتلاف منتوجها من الكروم في 1880، نتيجة الأضرار التي ألحقتها حشرة الفيلوكسيرا. وقد اعتبر ذلك بالنسبة للمعمرين في الجزائر الفرصة التي لطالما انتظروها، وقامت السلطات الفرنسية بإعادة منح الأراضي للمعمرين وتشجيع الهجرة خاصة الذين أصيبت ممتلكاتهم في فرنسا بالوباء، وقد أدى هذا إلى زيادة الهجرة والنشاط الاستيطاني خاصة خلال 1881-1901[7]، وقد تم تم استغلال 3/1 الأراضي من 1909 إلى 1913، وتم تسجيل رفاهية عامة للكولون سنة 1908، حيث شهدت الأراضي ارتفاعا سريعا في الأسعار وكان انتقال الأراضي من الجزائري المسلم إلى المستوطن أكثر في القطاع الوهراني خلال الفترة الممتدة من 1901-1910 أين وصل إلى 122079هـ وفي الجزائر حيث وصل إلى 35283، وهو أقل في القطاع القسنطيني[8]، وقد قامت الإدارة وإلى غاية 1922 بالدفاع عن أراضي العرش وهذا ما أدى إلى مطالبة المستوطنين بإنهاء الوصاية الإدارية على هذه الأراضي وفرنستها نهائيا[9]. وغالبا ما كانت الإدارة تحتج بالمقاومات لاغتصاب ملكية القبائل، فكان ذلك بالنسبة لإدارة الاحتلال وسيلة الوحيدة والمجدية لوضع حد للمقاومة. ويبدأ العمل بالتخريب وإتلاف الغلات انتهاء بالمصادرة، وهذا ما كان بيجو قد صرح فيه منذ البداية "إن الملكيات الخاصة والحرف التي تعتبر ضرورية للتعمير... ستصادر بسرعة لخدمة الصالح العام"[10].

---

[1]- الجيلالي صاري وآخرون: مرجع سابق، ص126.

2- Gilbert Meynier : op cit, p123

[3]- جلالي صاري: مرجع سابق، ص128.

4- Meynier ; op cit, p118

5- Ibid, p117

6- Meynier :op cit, p121

[7]- حياة قنون، مرع سابق، ص156.

2- Meynier : op cit, p121

3- A Geron : histoire de L'lagérie couteu, p49

[10]- الجيلالي صاري وآخرون: مرجع سابق، ص ص127، 128.

مست المصادرات العديد من القبائل خاصة في مناطق السهول الخصبة وكذا في المناطق الريفية، وكانت هذه السياسة سببا في إبعاد أكثر من 2000 أسرة عن المتيجة حيث انتزعت منهم حوالي 30000 هـ سلمت لمصلحة التعمير، وقد أجبر الفلاحون على الإقامة في 27636 هـ خلال ½ I ق 19، وكانت المصادرات عموما في ½ II ق 19، وفي 3/1 I ق 20 في إطار إنشاء أو توسيع مساحات التعمير.[1]

ولم تستثنى من سياسة سلب الملكية حتى أراضي المناطق الصحراوية والجبلية، فرغمفقر أراضي المناطق الجبلية مثل الونشريس فقد عرف إقامة استعمارية مكثفة خاصة مع نهاية القرن 19، وقد ارتفعت مساحة الأراضي المسلوبة من 29375 سنة 1900 إلى 94472 سنة 1917[2]. وتمكنت رغم ما واجهته من صعوبات من الاستفادة ماديا بشكل جد معتبر من الصحراء الجزائرية سنة 1886 وذلك عن طريق السان سيمونيين[3] تهدف إلى تشجيع الاستيطان في واحات وادريغ خاصة[4]. والملاحظ أنه في ظرف عقدين من القرن 19 بلغت أشربة الأوروبيين بل جاوزت 600.000هـ، نتيجة المصادرات الجماعية وكذا تشجيع المبادرات الفردية، وقد جمع التعمير الخاص قبيل الحرب العالمية الأولى 1914 أكثر من مليون هكتار 12689332هـ، في حين أن الجزائريين المسلمين لم يبقى لهم سوى ما تغافل عنه الكولون لموقعها الجغرافي وبلغت 400.000هـ، وكانت من نصيب أقلية كانت تحت خدمة الإدارة الاستعمارية[5].

وبذلك فإن الأراضي الخصبة آلت إلى الأوروبيين، ففي منطقة خباية (شمال مدينة تلمسان) مثلا 81% من الملاك كانوا فرنسيين 7 منهم كانوا من أساطين المعمرين حيث كانوا يمتلكون 7 مقاطعات (domaines) تتجاوز 100هكتار[6]، رغم أن الجزائريين كانوا يعتبرون أنفسهم أفضل من يخدم الأرض ففي 1910 صرح الريفيون في منطقة بكاريا (Bekkaria) بالقرب من مدينة تبسة بأنهم تعودوا على أراضيهم، وهم "أحسن الكولون" مقارنة بالذين سيأتون، ورغم ذلك انتزعت أراضيهم وسلمت للكولون الذي لم ينجحوا في الغالب في خدمتها. وفضلوا مغارتها[7] والبعض الآخر قام بتأجيرها للجزائريين المسلمين، وهكذا فإن ملكية الأوروبيين والفرنسيين خاصة كانت تشهد التطور باستمرار في ظل استغلال ضعف وهوان الجزائري المسلم الذي كانت ممتلكاته مهددة باستمرار تطور المعاملات العقارية[8]

يتضح جليا أن ما كان يشتريه الأوروبي من الأراضي أكثر بكثير مما كان يشتريه الجزائري المسلم خاصة في الفترة قبل 1877 وبعد سنة 1933، وهذا على اعتبار القوانين التي كانت تمنع الكولون من بيع الأراضي للجزائريين، مع العلم أن الأراضي التي كانت بحوزة الجزائريين المسلمين كانت أراضي جرداء، قاحلة غير صالحة للزراعة. وحسب

---

[1] - نفسه، 128.

[2] - نفس المرجع، ص140.

[3] ****

3- Louis Blui : L'algérie du sahara au sahel, Préface de dominique chevallier, Ed l'harmattau, Paris, 1990, P71.

[5] - جيلالي صاري وآخرون، مرجع سابق، ص135.

5- Meynier, op cit, p117

1- ibid : p136

[8] - الجيلالي صاري وآخرون: مرجع سابق، ص134.

ما جاء في كتاب "المقامة السياسة" "للجيلالي صاري" فإنه لولا ضراوة الإدارة ما كان ليكتب لإقامة المعمرين والتوسع المكثف للأراضي الأوروبية أن يكونا ممكنين ودائمين في منطقة قاحلة، أعدت الإدارة العليا ووسعت مرات كثيرة المزارع للتعمير قصد جذب وإبقاء الاستيطان الأوروبي، فقد بنى في منطقة الونشريس مع نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 ما يقارب 30 مركز للاستيطان.[1]

وكان توفير الأراضي للكولون مرتبط بالإدارة، وبقي دائما طابع الأراضي الجزائرية الخاضعة لنظام الجماعة يعيق انتقال هذه الأراضي من الجزائريين إلى المستوطنين، وكان للقوانين الإدارية المتعلقة بنقل الملكية 1873-1863-1886-1887 ذات واقع كارثي على المجتمع الجزائري[2] ومن 1881 إلى 1890 تم الاستيلاء على 176000هـ من الأراضي تم تجزئتها إلى 3206 قطعة، وقد تم بيع بعض القطع في المزاد لأشخاص كانوا يؤجرونها للمسلمين، وفيما بين 1891-1900 تم منح 120097 هـ للأوربيين، وبلغت بذلك من 1870 إلى 1900 687000هـ[3]، وقد ازدادت ثروات المستوطنين بفضل شراءكم لأراضي شاسعة وقد وصلت هذه الأراضي ما بين 1909-1917 حوالي 427000هـ وبإعادة الاستيطان الرسمي تم الاستيلاء على 200000هـ بين 1901-1914 منها 53000هـ مجانا[4]، وقد ارتفعت مساحة أراضي الكولون إلى 2.123.288هـ و194.159هـ من الغابات بعد أن باع المستوطنون 111.306هـ فيما بين 1918-1921 بحجة الأزمة في 1930 (2.350.000هـ) وفي 1934 (2.462.537هـ) كانت تابعة للكولون[5]، علما أنهم كانوا يقومون بشراء الأراضي من الجزائريين المسلمين بأسعار بخسة ثم يقومون ببيعها بأسعار مرتفعة جدا[6]، ويعود ذلك بالأخص إلى تسارع وتيرة الاستيطان الحر عشية الحرب العالمية الأولى والذي استغلته الطبقة البورجوازية من الكولون بالأخص وكذا صغار الكولون.

لقد ساهم النشاط الاستيطاني إلى حد كبير في تخلف المجتمع الجزائري واستغلاله[7] وقد دفع الذين هاجروا هاجروا إلى الجزائر من الفقر والجوع والبؤس، ومن أوائل هؤلاء الإسبان الذين وصلوا سنة 1849 إلى حوالي 35000 شخص، وفي 1886 أصبحوا حوالي 160.000، وكون هؤلاء تجمعات سكانية في وهران وأرزيو التي كان عددهم فيها في 1851 حوالي 700 مقابل 170 فرنسي، وفي 1911 كان عدد الفرنسيين في وهران حوالي 95000 وعدد الإسبان المجنسين حوالي 92000 وحافظ على الجنسية حوالي 93000 إسباني[8]وقد تمتع المستوطنون عن طريق الاستيطان الرسمي بحصولهم على المزيد من الأراضي حيث استفاد هؤلاء بحوالي 1.468.677هـ والباقي من المساحة عن طريق الشراء وقد قدرت بحوالي 1.712.000هـ بقيمة 562 مليون فرنك وقام بعض المستوطنين ببيع الأراضي للجزائريين وقد حددت مساحتها بحوالي 700.000هـ بقيمة 530 مليون فرنك، وهذا ما دفع بالحكومة الفرنسية ابتداء من

[1]- الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص141.

2- Meynier : op cit, p120

3- A Geron : Histoire de L'algérie coutempor, p48

4- A Geron : Histoire de L'algerie coutempor, p50

5- Ibid, p51

1- Meynier : op cit, p121

[7]- رحيم محياوي: مرجع سابق، ص20.

3- Benjamin Stora : op cit, p31

1928 إلى إصدار مرسوم جديد يشجع فرنسة أراضي العرش، وقد مكن هذا المرسوم من استغلال هذه الأراضي التي كان صعب الاستيلاء عليها أو الحديث عن استغلالها.[1]

كان ممثلو السياسة الفرنسية يعتبرون منذ 1830 أن احتلال الجزائر احتلالا عسكريا لا يؤمن سيطرة فرنسا عليها، فهي أراضي شاسعة، متنوعة التضاريس ولكي يتم الاستقرار فيها لا بد أن تسير معه جنبا إلى جنب هجرة الفرنسيين ليستوطنوا فيها ويكونوا قوة تدعم الجيش، وكذا محاصرة أصحاب البلاد الشرعيين في مناطق يسهل فيها الإشراف عليهم ومراقبتهم والسيطرة عليهم اقتصاديا وسياسيا[2]، وعلى هذا فإنه خلال الفترة الممتدة من 1850 إلى 1880 تم بناء عدة مراكز استيطانية خاصة في سهول الغرب الجزائري بما فيها أراضي بني عامر (سيدي بلعباس) بما فيها مركز تنيرة الذي توسع بين 1874-1880، وعين الحجر 1875، وسيدي حمدوش وسيدي خالد 1863، ومنطة 1870، سفيزف 1847، مولاي عبد القادر 1876، تلاغ 1880، ضاية ولمطار 1875، تغاليمت 1880، مولاي سليسن 1882،[3] والتي كانت المستوطنات في المدن تتطور بالموازاة مع المستوطنات الريفية وساهمت هذه الأخيرة (مستوطنات الريف) في ثراء الجزائر الأوروبية، في حين كانت المدن الأوروبية مراكز إدارية واقتصادية.[4] لما كانت تديره من أرباح وثروات من مستعمرة الجزائر بما فيها الأراضي التي كانت الثروة الأساسية التي ركز عليها المستوطنون.

كانت الجمهورية ترمي إلى الحصول على الأغلبية الأوروبية عن طريق الاستيطان الرسمي من خلال الاستيلاء على الأراضي دون مقابل، لكن بشرط إقامة المستوطنين الإجبارية.[5] وقد استمرت هذه العملية إلى غاية اندلاع الحرب العالمية 1914، وحسب "آجيرون" فمنذ 1882، 2331 عائلة أوروبية قامت ببيع ممتلكاتها ولم تطبق بذلك تعليمة الإقامة الإجبارية بالأرض، وقد تغاضت الإدارة عن ذلك[6]، وهذا ما يؤكد أن الإدارة كانت تلاحق الجزائري المسلم وتبحث له عن المخالفات لتطبق في حقه القوانين آنية لمعاقبته في حين أن المستوطن مهما بلغت خرقاته فإن القانون لا يطبق عليه حتى وإن صدر على أعلى سلطة في الدولة الفرنسية.

تمكن نظام الحكم في ظل الجمهورية الثالثة أن يوفر للفرنسيين الأمن والاستقرار، وقد منحوا الحرية ودولة القانون، وتنعموا بحياة الرخاء والرفاهية[7]، وبذلك تمتع المستوطنون الفرنسيون في الجزائر بفترة طويلة من الانتعاش وبلغوا عنفوان سلطتهم ونفوذهم وتأثيرهم الاقتصادي والسياسي والثقافي، وفي النصف الأول من القرن 20 ازدادت سلطتهم بعد أن أصبح مجلس النيابات المالية المركزية الذي يصادق على الميزانية تحت سيطرتهم، وكان هذا المجلس يمثل مصالح كبار مالكي الأرض من المستوطنين،[8] وهذا ما أكده جنرالات الاحتلال في كثير من المواضع

4- A Geron : Histoire de l'algérie contemporaine, p51

[2]- حسينة حماميد: مرجع سابق، ص291.

[3]- محمد مجاود: مرجع سابق، ص189.

3- A Geron : Histoire de L'Algérie, p52.

4- Ibid , p47.

2- Ageron : Histoire de L'Algérie, p48

3- Bertraud Joly : Histoire de L'affaire Dreyfus, Libraire, Arthème Fayard, Paris, 2014, p15.

[8]- رحيم محياوي: مرجع سابق، ص19

كشهادات عن أهداف فرنسا من السياسة الاستيطانية، وهذا أحدهم يقول: "لنجرب كل السياسات، إن العدد الهائل من الأوروبيين الموطنين في إفريقيا، المولودون على هذه الأرض، والمدافعين عليها، سيصبحون مع الوقت فرنسيين"[1]، وكانت المرتكزات الجوهرية التي تناولت موضوع الاستيطان الفرنسي في الجزائر تتمثل في ادعاء السلطات الفرنسية وجود فائض في عدد سكانها، حاولت عن طريق الاستيطان التخفيف من وطئته[2] غير أن الجزائر في الواقع لم تفتح للفرنسيين فحسب بل كانت مجالا لتوطين الأوروبيين من مختلف الجنسيات والأطياف مع العلم أن عدد الأوروبيين الذين استوطنوا الجزائر كان أكبر من الفرنسيين خاصة في بدايات الاحتلال، كما ادعت سلطات الاحتلال أن هؤلاء المستوطنون كانوا يحملون رسالة حضارية، ولذلك جعلوا من الاستعمار حقا مشروعا وواجبا إنسانيا، وهذا ما صرح به "حول غيري" في العديد من المناسبات ومن أقواله[3]:

والملاحظ أن الأساليب التي اتبعت في كل من الاستيطان الفرنسي في الجزائري والصهيوني في فلسطين لا تختلف، حيث كانت البداية في الهجرة والسيطرة على الأرض والمقدسات وتهجير السكان الأصليين من أراضيهم ثم تنظيم المستوطنين مدنيا وعسكريا وبناء القاعدة المادية والاجتماعية الصلبة حتى يقام الكيان الاستيطاني.[4] أولى القرى الاستيطانية تعود إلى المرحلة الأولى من الاحتلال ولم تصل إلى المستوى المطلوب من الرفاهية، وهذا لأسباب متعددة، من بينها تجربة بعض المهاجرين التي منعت تقدمهم الطبيعي.[5] وقد تم إحصاء أزيد من 100.000 طلب للهجرة إلى الجزائر في المراحل الأولى، هاجر منهم 20000 بما فيهم 15.000 من باريس، وضعوا في 42 قرية خصصت لهم، وأغلبية هؤلاء المهاجرين لا يعرفون شيئا عن خدمة الأرض حتى أن البض منهم كان لديهم خوف مريع من الثيران.[6]

أخذ الاستيطان الحر منذ 1856 في التطور وكانت عمالة قسنطينة أكثر المناطق التي شهدت هذا التطور، وكانت الشركات الرأسمالية تحصل على مساحات شاسعة من الأراضي حيث يتم بناء المستوطنات وإسكان المستوطنين،[7] وقد تمكن العسكريون من فرض حكمهم في الجزائر بقوة طول فترة الحكم الإمبراطوري (1852-1858)، وخلال هذه المرحلة شجع في البداية المارشال راندون الهجرة إلى الجزائر، وبنى لذلك 56 مستوطنة، وتم تشجيع نزع الملكية والاستيلاء على أراضي العرش بصفة فردية أو جماعية.[8] وبدأت سياسة الاستعمار الفرنسي تأخذ شكلا أكثر حدة وتصعيدا في هجرة الفرنسيين إلى الجزائر في السبعينات من القرن 19 والعقود التي تلتها حيث

1- Géneral de Division : colonisation et mode de gouvernement en algérie, Libraraire Militaire de domaine, Rue et passage Dauphine, 3a, Paris, 1851, p3.

[2]- رحيم محياوي: مرجع سابق، ص118.

1- Gilles MauGeron : 1885 : Le tournant colonial de la république, Ed La découverte, février 2007, p12.

[4]- رحيم محياوي: مرجع سابق، ص11.

3- G.G.A : Etat actuel de L'Algérie, p87.

4- AGeron : Histoire de L'Algérie, p87.

1- Ibid, p26.

2- AGeron : Histoire de L'Algérie contemporaine, p25.

أصبحت خطة الاستيطان مدروسة وجماعية،[1] حيث لم يبق الاستيطان في المرحلة الأولى مرحلة التجربة، وهذا ما جاء في تقارير إدارة الاحتلال، ويشير إحداها إلى: "زمن التجارب قد مضى بفضل المجهودات المستمرة المبذولة، والوضعية العامة حاليا جد مفرحة ومشرفة".[2] ومن نماذج الهجرة الجماعية الرائدة هجرة سكان الألزاس واللورين الذين فتحت لهم أبواب الهجرة منذ مارس 1870 وقد وعدتهم الحكومة بمنحهم أجود الأراضي والتي قدرت بحوالي 100.000هـ غير أن من 1183 عائلة تم تسجيل 387 عائلة فقط استقرت في الأرض رغم التكلفة العالية والتي حددت بحوالي 6500 فرنك للعائلة.[3]

استفادت الإدارة من التجارب السابقة، وقد أخذت كل التدابير الملائمة ليتمكن المستوطنون من إيجاد كل ما يحتاجونه بمرج إقامتهم -الماء، وسائل الاتصال، الطرق المعيدة، قطع أراضي غير محددة، إقامات لأبنائهم (روضات)- وهذا بناء على تعليمات الحاكم العام (شاتري) وقد نصت تعليمات الحاكم العام على ما يلي:

« Agrandir, partout ou cela est possible, les territoires des centres anciennement crées eu leur adjoignant les terres que les séquestre des transactions ou des échanges laisseront ou rendront disponibles, et partager ces extensions eu lots de fermes variant de trente a cent hectares, selon la qualité et la situation des terres. Choisir de préférences pour les nouveaux centres a crées les emplacements sur les routes existantes, fréquentées et praticables eu toute saison, à proximité des ponts déjà occupées de façon à grouper la colonisation à éviter l'isolement nuisible à la sécurité, à aider aux transactions par des relations faciles, et à assurer l'administration par une action plus directe».[4]

وكانت حكومة شانزي تلح على ضرورة خلق مراكز استيطانية جديدة وكذا توسعة وتحسين ظروف المراكز القديمة، وبالمقارنة بين نفقات 1876، 1878 و1879 فقد لوحظ ارتفاع كبير للمصاريف خلال سنوات 1878 و1879[5].

إن السيطرة الكلية على منطقة التل كانت تستوجب من إدارة الاحتلال تشجيع الهجرة بشكل أكثر مما كانت عليه، وهذا ما دفع بنواب الجزائر سنة 1881 إلى مطالبة الحكومة الفرنسية بتقديم دعم مادي بقيمة 50 مليون فرنك وذلك لأجل استحداث 175 مستوطنة على مساحة 380000هـ، منها مساحة 300.000 تنتزع من الجزائر المسلمين (الأهالي)، وقد شكل هذا الموضوع جدالا واسعا في البرلمان.[6] وفيما بين 1871-1881 أوجدت إدارة الاحتلال العديد من المستوطنات والمراكز الاستيطانية في المتيجة، منطقة القبائل، منطقة الصومام، مرتفعات قسنطينة،

[1]- رحيم محياوي: مرجع سابق، ص16.

4- G.G.A : Etat actuel de L'Algérie, p87.

5- AGeron : Histoire de L'Algérie coutemporaine, p47.

[4]- G.G.A : Etat actuel de l'Algérie, p88.

2- Ibid, p116.

1- AGeron : Histoire de L'Algérie, p48

سهول عنابة، وفي قالمة، وسوق أهراس، وفي وهران، وسيدي بلعباس، ومعسكر، وتلمسان، والشلف،[1] وغيرها وبذلك ارتفع عدد المستوطنين وازداد بذلك عدد البلديات الكاملة الصلاحية ومن أمثلة ذلك بلدية "بير الجير" (Arcole) في وهران التي تحولت سنة 1880 إلى بلدية كاملة الصلاحية [2](plein exercice) وفي 1882 تم إنشاء 197 قرية استيطانية ليقطنها 30000 شخص نصف هؤلاء 14137 شخص تم إسكانهم في الحين،[3] وقبل ذلك في 1876 تم خلق 126 قرية بمساحة 235.961هـ وتم تقسيمها إلى 5947 قطعة (Lots) على الشكل التالي:

1- مساحات صناعية (Lots industriels) 981.
2- مساحات سكانية (Lots de villages) 4395.
3- مزارع (Lots de fermes) 571.

مجموع ب 5947[4]

وقد تم خلق في قسنطينة 188 قطعة من 30712هـ وأضيفت 22157هـ ل 25 مركز استيطاني، وتم توزيع هذه المساحة إلى 742 قطعة منها:

- مساحات صناعية (Lots industriels) 125 قطعة.
- مساحات سكانية (Lots de villages) 501قطعة.
- مزارع (Lots de fermes) 116 قطعة.

المجموع: 742 قطعة.[5]

ابتداء من مطلع القرن 20 تضاعفت القرى (villages) الاستيطانية وقد تسببت في تدهور الوضع الاقتصادي خاصة بعد أن أصبحت الطرق نادرة وضيقة، حيث لا يمكن للبدو تمرير قطعانهم دون الدحس (العبور) على المساحات المزروعة[6] هذه المعاناة لم تقض على الزراعة التقليدية رغم أن الفلاح الجزائري إذا لم يرغم على ترك أرضه لصالح مركز استيطاني فهو سعيد الحظ.[7] ولا تختلف هذه السياسة عموما عن سياسة الاستعمار الاستيطاني مهما كانت هويته، لذلك فإننا نلاحظ نفس الأساليب التي اعتمدت في الأراضي المحتلة بفلسطين من سلب للملكية، واستيطان ومحاربة الإنسان في لقمة عيشه، وفي هذا يشير الكثير من المختصين أن الأجور المدفوعة للعمال أكثر مما تنتجه الأرض، وأغلبية الناس المطرودين من الأرض يذكرون أن ما تعطيه المستوطنة بيد مرة أخرى وبقوة اليد الأخرى، وهذا ما يؤكده قول صهر جونار (Raymond Aynard) في قوله:

2- Nicolle : Algérienne, je suis, p139

3- Ibid : p21

4- AGeron : Histoire de L'Algérie, p47.

5- G.G.A : Etat actuel de L'Algérie, p88.

1- Ibid, p89.

1- Meynier : op cit, p139.

2- Ibid, p136.

« Que signifient les chiffres dans une question qui est avant tout morale ? Qu'importe un peu moins de misères pour les indigènes si le contact d'étrangers arrogantes vient constamment leur sujétion »

كانت إصلاحات جونار التي ظهرت في 1900 والتي كانت تحمل في مضمونها (طياتها) سياسة استيطانية جديدة لم يتم تطبيقها إلا بعد صدور قانون 4 فيفري 1919 الذي كان يرمي إلى القضاء على المقاومات، والاستحواذ التام على الأراضي وتطبيق قوانين جديدة ومنها قانون التجنيد على الأراضي، وقانون الانتخابات.[1]

استمرت طيلة القرن 20 سياسة نزع الملكية والاستيطان وقد ركزت الإدارة على حجة الأرض غير المزروعة أو الأرض المهجورة من أجل تخصيص قطع أراضي شاسعة للدولة ومن بين 138000هـ، 123000هـ تحولت إلى أراضي الدومين سنة 1922.[2] كل الامتيازات والتسهيلات التي حظي بها المستوطنون خلال 10 سنوات من 1902 إلى 1912 انخفض عدد السكان الأوروبيين ب 7100 شخص في الريف في حين ارتفع عدد السكان المدن ب17200 شخص، وفي 1914 الكثير من مراكز الاستيطان أصبحت فارغة خالية من السكان الأوروبيين، وأغلبهم استغلوا فرصة غلاء الأراضي وقاموا ببيعها والاستفادة منها.[3]

2- **علاقة المستوطن بالجزائري المسلم:**

إنّ الحديث عن تطور الجزائر وما عرفته من إنجازات إقتصادية وإجتماعية وثقافية لا يكون صحيحا إلا إذا ظل مقصورا على الأوربين فقط، وعلى سبيل المثال: القرار الذي سن المنح العائلية سنة 1941 تضمن في مادته الأخيرة أن تطبيقه يمتد إلى الجزائر وهذا ما وقع فعلا، لكنه لم يتعدى الأوربيين، وأكثر من ذلك فإن الجزائريين المغتربين في فرنسا لم يستفيدوا منه[4]، يحدث هذا طبعا في دولة حقوق الإنسان في النصف الأول من القرن العشرين، وهذه قمة العنصرية وإنتهاك صارخ لحقوق الإنسان والمواطن والسؤال الذي يطرح إذا كان هذا في القرن العشرين فما هو الحال في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في الجزائر؟

يصف حمدان خوجة مشهدا يصور فيه بطش الإستعمار ويقول: "إن هذه المرأة قد أصبحت تتسول يعد هذا الحادث (مقتل زوجها وإبنتها صاحبة العامين) وغيرها من السكان كثيرون، ولقد كنا فيما قبل نستطيع إعانتهم لأننا كنا نملك مؤسسات خيرية، أما الآن فإنّ تلك المؤسسات كلها أصبحت في أيدي السلطات الفرنسية التي توزع من حين لأخر بعض الصدقات... فيعطى لكل فقير في كل أسبوع (سوردي) أو إثنين في بعض الأحيان، ويأتي هؤلاء البؤساء بالألاف، فيتازعون ويتضاربون على تلك المعونة البسيطة، وفي أثناء التوزيع تنسد الطرقات. إنّ مثل هذه المساعدة وهذا التوزيع القليل لا يحققان الهدف المنشود، ولا يكفيان لسد حاجات مثل ذلك العدد من المعوزين."[5].

---

[1]- سعيدعلمي: مرجع سابق، ص239.

1- Meynier : op.cit p133.

2- Ibid, p125.

[4]/- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص25.

[5]/- حمدان بن عثمان خوجة: المرأة، فقديم وتغريب وتحقيق، محمد العربي الزبيري، طرح، الشركة الوطنية للنشر والتوجيه، الجزائر 1982، ص249.

كان الجزائريون في نظر القانون الفرنسي (التشريعات) رعايا وكانوا في نظر الكولون عبيد (سلالة مغلوبة) (race vencu)[1]، وقد عبر عن ذلك حمدان خوجة في كتابه (المرأة) في قوله بأنه الإدارة الإستعمارية بسياستها شيدت جدارا منبعا يفصل بين الشعبين الذين يختلفان في اللغة والدين والمظهر (اللباس)، وقد وقع الأمر ولا يمكن إعادة الأسور إلى حالتها، بعد ثلاث سنوات من المأساة التي خلقت الجفاء.[2].

وحسب الكاتبة Genvive dermenjian فإن العرق أساس الإختلاف بين السكان وأساس العلاقات الإجتماعية، خاصة وأن الجزائر المستعمرة مكونة من مبدأ تغلب شعب على شعب أخر، والفرنسي من جذور فرنسية يحتل الريادة، ويعده الأوروبي المولود في الجزائر والمجنس تبعا لقانون 1889، وهم أغلبية مع العلم الفرنسي الأصلي ينظر إليهم بكراهية وإستعلاء ويعدهم الأوروبيين غير المتجنسين ثم الأهالي الذين يعتبرونه "أعداء" وفي الأخير اليهود الممقوتين من الجميع.[3] والحقيقة أن هذا التصنيف الذي صنفت به الكاتبة سكان الجزائر يدخلوا في الواقعية فلا يمكن أبدا أن يصنف (الأهالي) وهم الجزائريين المسلمين قبل اليهود ثم إن الكاتبة تجاهلت شيئا أساسيا في عرضها وهو أن اليهود تم تجنيسهم قبل غيرهم وذلك منذ 1870 وبذلك أصبحوا يحضون بكل الإمتيازات التي يحضى بها الأوروبي لذلك نجد أن كل التقارير، والنقاشات البرلمانية عندما تتناول بالدراسة الجزائر، فإنها لا تصنف الفرنسيين دون الأوربيين في الغالب، خاصة فيما يتعلق بالإمتيازات وهذا تقرير للنائب M.mallet يؤكد ذلك بقوله: "إن ما يهم الأوربيين هو أن نسمح لهم بشراء العقار، عندما يرغبون في ذلك، مع التسهيلات والضمانات المرغوب فيها."[4]

كان تجنيس الأوربيين بالمولد بالنسبة للفرنسيين عار لأن فرنسا منحت الجنسية لأناس لم يطلبوها، ولأناس بقوا متجاهلين لفضلها ولشرف الحصول عليها، كما أن هؤلاء لا يشرفون فرنسا لأنهم ذوو ثقافة محدودة، وربما غير متعلمين، فقراء، بدن أي حرفة مشرفة[5].

أعلن فرنسيو الجزائر منذ تصريح نابليون عن مشروع المملكة العربية منذ 1863 أنهم جمهوريون وأعلنوا عداءهم للنظام الإمبراطوري، وقد رحبو بإنهيار النظام الإمبراطوري سنة 1870 وسعوا إلى الإطاحة بالنظام العسكري وتشجيع الإستيطان دون أس إهتمام بالمسلمين[6] وهذا طبعا بتأثير فلسفة الغالب والمغلوب التي بقي المعمر الاوروبي يتعامل بها مع الجزائري وهي نفسها السياسة التي إعتمدها الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة وقد عبر عنها "مناحيم بيجن" في مقولته المسجلة في كتابه "الثورة" في 1956/10/28 قائلا " ينبغي عليكم أيها

[1]/- سعد الله: الحركة الوطنية، ج2،ص28.

[2]/- george yver :si hamdan ben othman khodja, revue africaine, volume 57, année 1913

[3]/- Genvieve : crise anti-juive ; p22

[4]/- Gauvernrmi : général de l'algerie : direction des affaires indigénes , service de la proprieté indigéne, impremerie administrative, Gojesso, alger, 8 octobre, 1901, p17 .

[5]/- Genvieve : crise anti – juive, p23.

[6]/- Ageron : histoire de l'algerie contemporaine, p37

الإسرائليون ألا تلينوا أبدا، عندما تقتلون أعدائكم، ينبغي ألا تأخذكم بهم رحمة ولا شفقة، حتى ندمر بما يسمى " بالثقافة العربية الإسلامية" والتي سنبني على أنقاضها حضارتنا"[1].

كان الحكم المدني بالنسبة للمسلمين يعني هيمنة الكولون، أو سلطة الكولون، وكانوا بذلك يتخوفون من إنتزاع ممتلكاتهم وضياع قوانينهم المدنية، وهو نفس التخوف الذي عبرت عنه البرجوازية عن فقدان مكانتهم وإمتيازاتهم وهو ما أشارت إليه جرائد سنة 1870[2].

وكان فشل مقاومة المقراني 1871 إنتصارا لسياسة الكولون (المستوطنين) حيث فرض هؤلاء منطقتهم ورأيهم، وتحولت بذلك الجزائر إلى "جمهورية فرنسية صغيرة" كل إهتمامها هو مصلحة المستوطنين[3].

وكانت الجزائر منذ البداية مرشحة لحل المشاكل الإجتماعية لفرنسا وتخليص العاصمة من الحرفيين، العمال البارسيين الطين يعانون البطالة لذلك كان هؤلاء يطالبون بالحصول على عقارات concessions مجانا في الجزائر[4] وعلى ذلك طالب المستوطنون بحق إدارة شؤون الجزائر بنفسهم، منذ 1848 يعد عقد مؤتمر المنتخبين الجزائريين[5] الجزائريين[5] وهذه المساعي طبعا ستتوج طبعا بالحصول على إستغلال الميزانية وحرية تسيير شؤون المستعمرة.

فقد منح قانون 19 ديسمبر 1900 للجزائر الحكم الذاتي ومنح كل صلاحيات إدارة الشؤون المالية والإجتماعية والإقتصادية الخاصة بالجزائر[6] ومنح الحكم الذاتي المالي، للمستوطنين سلطة كاملة للإشراف عن المداخيل والمصاريف المتعلقة بالميزانية الجزائرية، وكان في إستطاعتهم إستعمالها كما يشاؤون وهم سادة الجزائر الحقيقيين[7] الحقيقيين[7] وهذا ما أكده فرنسوا كامبون f.cambon من خلال تأكيده على ضرورة حماية المستوطنين وحماية مصالحهم قائلا : "أ ليس الكولون جنودا لا يكلفون الدولة شيئا، لذلك لديهم الحق في هذا النوع من الحماية التي توفرها له الحكومة، وهي نفس الحماية الدولة للبحرية التجارية والتي هي إحدى أسباب وجودها"[8]

كانت إدارة الإحتلال إذن تدافع وتحمي مصالح الكولون على حساب الجزائريين المسلمين، وحسب الدكتور أبو القاسم سعد الله فإن الفرنسي لم يكن يعترف بوجود الجزائري وله بالنسبة له مجرد رعية محتلة، تنتمي إلى جنس غير قابل للتصحيح والتثقيف[9]، وعلى عكس ماكان معتقد لدى المنظرين الفرنسيين فإن العرب لم يقبلوا الإتفاق مع الفرنسيين بل إنطلقوا في المقاومة[10] منذ بداية الإحتلال وإستمرت هذه المقاومات كتعبير عن رفض الوجود

---

[1]/- رحيم محياوي: الإستيطان والتوطين، ص116.

[2]/- Ageron : histoire de l'algerie contenporaine, p39

[3]/- Ageron :histoire de l'algerie contenporaine, p43

[4]/- Ageron :histoire de l'algerie, p24

[5]/- Ageron :histoire de l'algerie, p23

[6]/- سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص83.

[7]/- سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص86.

[8]/- F.cambon : carnet d'un colon, impimerie ern est mallebay, rue de constantine, 30, alger, 1897, p158

[9]/- سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ص63.

[10]/- Stona : histoire de l'algerie colonial, p12

الفرنسي عامة وسلطة وهيمنة المستوطنين خاصة، هذه المقاومات التي حاولت بعض الكتب الغربية إخفاء أسبابها الحقيقية، فنجد مثلا كتاب algerien, je suis لـ nicolle moraud[1] ، عندما تذكر مقاومة الشيخ بوعمامة لا تذكر أسبابها رغم سردها الكثير من الأحداث ومنها قولها "في 1881 إنفجار مقاومة أولاد سيدي الشيخ بقيادة بوعمامة 70 عامل إسبانب مع زوجاتهم تم القضاء عليهم في سعيدة وهم يشتغلون في حقول الحلفاء، وكان بالنسبة لفرنسا من الضروري التحكم في المنطقة وفي حدودها لذلك أنشأت مركز "مشرية" وواصلت في ظروف صعبة خط (السكة) سعيدة عين الصفراء وإنتهت الأشغال في أوت 1887[2] وتواصل الكاتبة سرد الاحداث دون أن تشير إلى أسباب هذه المقاومة وغيرها من المقاومات.

وقد أشارت هذه الكاتبة أيضا إلى جذورها اليهودية قائلة "مثل باقي العائلات، هذه العائلة هربت من إسبانيا في أواخر القرن 16، الكثير منهم عبروا البحر، وإستقروا في المغرب وخاصة في مدينة تيطوان وفي 1808 السلطان المغربي (مولاي سليمان بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل بن الشريف 1797-1822) قرر طرد اليهود من مدينة تيطوان، الكثير منهم إستقروا في مدينة وهران وآخرين في مدينة الجزائر"[3] وقد ساهم هؤلاء اليهود في مأساة الجزائريين المسلمين ويذكر أجيرون في هذا الشأن أن فرنسا رهنت مصير الجزائريين لدى اليهود الذين تسببوا في إنهيارهم وتجويعهم وكان الجزائريون أحرارا سعداء سابقا.[4]

وقد عبرت الكاتبة nicolle moraut بطريقة غير مباشرة عن مأساة الجزائريين المسلمين عندما وصفت إحدى العائلات الجزائرية في منطقة القبائل الصغرى (الأخضرية) وهذه العائلة كانت تربط رب الأسرة بوالدها اليهودي صداقة وكانا يتبادلا الزيارة من حين لآخر بحكم حاجة الواحد للآخر ومما ذكرته في كتابها مايلي "عندما يحين وقت النوم، ينام أبي مع أبناء صديقه père tigre وهم ثلاثة في غرفة واحدة (قربي)، على أرضية واحدة، والدي لا يستطيع النوم بسبب القمل الذي يأخذ في لسعه، في حين أصحاب البيت ينامون نوما عميقا، والعكس عندما يأتي père tigre إلى الجزائر (حسين داي) فإن والدتي تضع له بساط من القطن وبعد أن يغادر تسرع إبعاده خوفا من الحشرات المؤذية مثل الذباب والبعوض وخاصة القمل"[5] وهذا الوصف طبعا وغيره مما يوجد في الكتاب يدل على الإحتقار الذي كان يكنه هؤولاء للجزائري المسلم الذي كان في وقت مضى مثلما أشار "أجيرون" حرا سعيدا.

وفي الوقت الذي كان فيه الجزائري المسلم في بلاده يعيش الهوان والشقاء كان الأوربيون واليهود ينعمون بالعيش الكريم الرغيد ويستفيدون من كل ما تجود به الحضارة، فقد إستفاد هؤلاء من النقل المريح بعد أن ظهرت أول سيارة في الجزائر سنة 1905، وفي 1914 ونتيجة للرفاهية التي كان يعيشها الأوربي كانت تتوفر سيارة لكل 104 أوربي

---

[1]/- يهودية من مواليد الجزائر، كان جدها paul adrien clément fabre أول رئيس بلدية كاملة الصلاحيات في الجزائر وهي بلدية بير الجير arcole في مدينة وهران.

[2]/- Nicol moraud : algerienne, je suis, ed, l'harmattan, paris, 2007, p173

[3] -/nicolle moraud : algerienne , je suis, p14

[4] -/Ageron : les algeriens musulmans, t1, p415

[5] -/Nicolle moraud : algerienne, je suis, p14

مقابل سيارة لكل 435 فرنسي في فرنسا[1] وإستفاد الأوربيون من وسائل رفاهية أخرى مقابل شقاء الأهالي حيث إرتبطت الجزائر بفرنسا بواسطة 6 خيوط للتلغراف، أربعة بين الجزائر ومرسيليا، واحد بين عنابة ومارسيليا، وآخر بين وهران ومارسيليا وكل مكاتب البريد مجهزة بالتلغراف، وكان الهاتف هو تجربة حديثة يشترك فيه سنة 1909، 1651 وفي مطلع 1914 بلغ عدد المشتركين 9253 مشترك كان الأوربيين يمتلكون 95% من الإشتراك[2] هذا كله طبعا لتسهيل قضاء مصالحه وكذا تمكينه من التواصل مع أهله في أوربا في حين أن الجزائري المسلم كان لا يستطيع التواصل مع أفراد عائلته الذين يقطنون بعيدا عنه ببضعة كيلومترات وهذا بمقتضى قانون الأهالي الذي يلزم الجزائري على الحصول على رخصة للتنقل من منطقة إلى أخرى ويحدث هذا طبعا تحت مرئ ومسمع الهيئات المسؤولة بما فيها الهيئة التشريعية (البرلمان)، وقد أشار إلى هذا الإختلاف cambon بقوله: "ألا تلاحظون أنه من المرونة في الجزائري أن الغربي لا يسكن مثلنا ولا يشرب الخمر، ولا يستهلك أبدا منتوجا لا يعرفه[3] الجزائري بقي دائما لا يثق في المنتوجات الإستهلاكية الأوربية، ويفضل الإحتفاظ بعاداته في الطعام.

شكلت الأراضي أهم مشكل وأخطر صراع بين المجتمع المغلوب على أمره والمجتمع المسيطر لأن الأرض كانت تشكل بالنسبة للجزائري المورد الرئيسي بل الوحيد للإقتيات، وتمثل على الصعيد الثقافي مجموعة من القيم السامية[4] ويقول لويس رين في هذا الشأن "وخلاصة القول فإن الحجز- سواءا كان جماعيا أو فرديا- إجراء إداري يمنح الأرض للكولون ولكنه لا يعاقب الأكثر إجراما، ويصيب الأبرياء، ويجعل هوة من الحقد بين المعمرين والأهالي ويدفع هؤلاء (الأهالي) إلى النهب ويسبب في النهاية ثورات، ويكون أفواجا من الثوار"[5] لوي رين

وقد أشار النائب M.laynaud في التقارير الخاصة بالقضايا بين الأوربيين والأهالي ما يؤيد مقولة "لويس رين" إذ يقول: "ممتلكات الأهالي معروفة وسهلة الإنتقال إلى الأوربيين" أما بعض الجزائريين المسلمين فيهجرون أراضيهم نجاة من الإرهاب الفرنسي، حيث ظهرت أوضاعا وإستفزازات لم تكن تضمن لهم العيش بهدوء وسلام مع جيرانهم الجدد المستوطنين، كما لم تمن توفر لهم الأمان من النهب، وظهرت أسطورة الأراضي الشاغرة terres racautes التي أرسلت العناية الإلاهية فرنسا لإستصلاحها وإستزراعها، وهذا ما نلاحظه اليوم في فلسطين الجريحة، فالإستعمار ملة واحدة[6]، وهكذا عملت إدارة الإحتلال على تجريد المسلمين من متلكاتهم ومن كل ما يميزهم وأصبح نظامهم الأخلاقي فيه خلل، وأضحى تواجدهم في الجزائر عائقا أما المستوطنين. وقد صرح بوديشون " فليصبحوا أوربيين أو ليختفوا" ويقول لوبلون دوبريبوا "من الضروري أن يتقبل المغلوب العيش وفقا لقوانيننا أو أن يرحل"[7]، في حين ذكر F.cambon مايلي: "تستطيع فرنسا أن تضع للأهالي نظاما إنتخابيا شرعيا يتماشى مع إنتماءهم وعقيدتهم وعاداتهم

---

[1] -/meynier : l'algerie révélé ; p160

[2] -/meynier : l'algerie révélé ; p161

[3] -/F. cambon : carnet d'un colon, p89

[4]/- الجيلالي صاري وآخرون: المقاومة السياسية، ص124.

[5]/- الجيلالي صاري: المقاومة السياسية، ص133.

[6]/- إبراهيم مياسي: "الإستيطان الفرنسي في الجزائر"، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ع5، الجزائر، 2001، ص116.

[7]/- سعيد علمى: الإستعمار والعمران، ج1، ص195.

moeurs لكن لا أحد يستطيع أن يؤكد أن العرب سيقبلون قوانيننا وأنهم سيكونون مرتاحين بها، يجب أن تكون القوانين بسيطة، صارمة وأن لا يعامل هؤلاء كأطفال مدللين، شغلنا هو أن يحسنوا التصرف[1].

الجزائري المسلم الذي أنتزعت ممتلكاته، وهجر قصرا وحرم من التعليم، ومن أبسط الحقوق، وعليه كل الواجبات بما فيها واجب خدمة المستوطن، وحتى تسديد الضرائب بدلا عنه، ويخضع لقانون الأهالي، نقول عنه بأنه من واجبنا عدم معاملته كطفل مدلل أي منطق هذا الرأي يدفع النائب في البرلمان الذي يمثل سلطة الشعب إلى التعبير بهكذا تعبير، ما عدا المنطق القائم على العنصرية، هذه العنصرية التي تجعل المستوطن يحضى بإمكانيات في مجالات عدة ويحرم منها الجزائري المسلم، فبالرغم من أن المجتمع الجزائري المسلم مجتمع زراعي، إلا أن أغلبية الفلاحين لا يستطيعون شراء ولا كراء الآلات الزراعية وذلك لأسباب مادية، ومعنوية، -إبعاد الفلاح عن أرضه- كما أن الفلاح الجزائري المسلم يعرف عن إستعمال الآلات والتعامل مع المستوطن فهو يشبهه "بالثعلب" و "الحمار الوحشي" وبذلك فهو يفضل تجاهله وعدم التعامل معه[2] كما أن هذه الإمكانيات التي جلبها المستوطن هي إمكانيات كافر وهي بذلك بالنسبة للفلاح قوة مواجهة ومعارضة له[3]. وقد صرح "غ.لويون" أثناء المؤتمر الإستعماري الدولي المنعقد في باريس ما بين 07/30 و 1889/08/03 قائلا: "إن مستوى التطور الإجتماعي لدى الأهالي لم يبلغ بعد درجة الأوربيين، وذلك بسبب الفوارق في القدرات التي تولد مع الفرد، وهي التي تضع بين الأعراق ثيانيا لا يستطيع معه أي نظام تربوي محو آثاره وبالتالي، إنه لوهم خطير إن بثينا أفكارنا على إمكانية دمج أو فرنسة شعب أدنى" ثم قال : "نترك للأهالي تقاليدهم ومؤسساتهم وقوانينهم...مع الإحتفاظ بوصاية فوقية فقط"[4]

هكذا إذن كانت نظرة البرلمان الفرنسي للجزائري المسلم، نظرة تحمل الكثير من الإستهزاء والإحتقار والتقليل من الشأن لذلك فإن الفلاح الجزائري عندما يكون إنتاجه ضئيل ورديئ يصاب بالجوانح وخاصة المجاعات فإن التقارير البرلمانية تشير مباشرة إلى جهل الجزائري المسلم بتقنيات الزراعة، رغم أن الواقع معلوم وهم عدم تكافؤ الإمكانيات الموفرة للمستوطن بالتي تتوفر للفلاح الجزائري المسلم، وأبرز مثال لمثل هذه التقارير، تقرير لجنتي بيبيل، راندون ولجنة لهون الزراعيتين بعد مجاعات الجزائر في 1867-1868-1869.

إن البرلمان الفرنسي الذي كثيرا مايثير مسألة جهل المسلمين نجده يقف في الغالب إلى جانب المستوطنين ونوابهم في البرلمان من خلال إنتهاج سياسة تعرقل تعليم الجزائري المسلم، فقد كان المستوطن منذ البداية رافضا لتعليم الجزائري، وقد عبر "دريفاي" عن ذلك بقوله "حين يصبح جميع الأهالي متعلمين، لن يجد المستوطنون عمالا في القرى، ها ترانا سنقدم لهم تعليما، يجعل منهم منافسين عنيدين لعمالنا ومستخدمينا الفرنسيين" ويؤيده "دلفين" بقوله: "...إذا فتحتم المدارس للأهالي، فإن العنصر المحلي سيمتص العنصر المحتل"[5]، لذلك وجدنا في البرلمان من النواب من إعتبر الميزانية البخصة التي تخصص لتعليم الجزائري المسلم تبديدا وتضييعا للمال، وقد إعتبر

[1] -/F.cambon : carnet d'un colon, p136

[2] -/meynier : l'algerie revélée, p143

[3] -/Meynier : l'algerie révélée, p144

[4]/- فريد حاجي: السياسة الثقافية، ص274.

[5]/- فريد حاجي: السياسة الثقافية، ص266.

المستوطنون المدرسة في بلاد القبائل مساعدة على الإنعتاق، وقد طبقت فقط في بعض العشائر في منطقة (لربعاء ناث إيراثن) وهذا بعد صدور قانون إجبارية التعليم سنة 1885 والذي شرع في تنفيذه في منطقة القبائل فقط سنة 1887[1]

كانت علاقة المستوطن بالجزائري المسلم علاقة صراع مستمر، المستوطن يصارع لأجل المزيد من الإمتيازات والمصالح خاصة الأراضي وهو مستعد لتحقيق ذلك للقيام بأية إجراءات حتى وإن كانت تتعارض مع شعارات فرنسا التي تتغنى بالحقوق والحريات وأبرز مثال لذلك –قانون الأهالي- code de l'indigénat .

المحاضرة الثالثة عشر

مصادرة الأراضي ونزع الملكية

كان الجزائري متشبثا بأرضه وكان يعبر عن ذلك بقوله: "إننا مرتبطون بهذه الأراضي لأننا ولدنا بها وإن أجدادنا دفنوا بها وان جماعتنا أقيمت بها.... فلا يمكن أن ينظر إلينا كأننا منونين[2]، لذلك فإن انتزاع الأراضي من الفلاحين بعد هو صميم المأساة الاستعمارية حيث انتزع من الجزائري أزيد من مليونين هكتار من أجود الأراضي و بأشكال متنوعة ولم يستثني أي نوع من الأراضي بما فيها أراضي الأوقاف[3] وحتى يتمكن المحتل من أراضي

الجزائري المسلم درس مؤلفات الكتاب الذين تعرضوا في كتاباتهم لطبيعة الملكية في الجزائر وعلى أساس هذه الدراسات اتخذوا من الإجراءات التشريعية قاعدة وأساسا لتشكيل الملكية في الجزائر[4]، وتحت ستار "تنظيم الملكية" وإقامة الملكية الفردية على أسس فرنسية، توالت القوانين العقارية والتشريعات للاستيلاء على أراضي الأهالي وتم نهب معظم الأراضي الخصبة لصالح المستوطنين والتي كانت بحوزة الجزائريين على النحو التالي: -مساحة أراضي الاستيطان في 1850 كانت 115000هـ أصبحت سنة 1870 تقدر ب 765000هـ وارتفعت سنة 1900 الى 1682000هـ[5]، وكانت مصادرة الأراضي عقوبة فردية أو جماعية تطبق ضد من ينتفض على سلطة الاحتلال لذلك جاء في أمر 31 أكتوبر 1845: "مصادرة منقولات وعقارات الأهالي الذين يقومون بأعمال حرب ضد الفرنسيين وضد القبائل الخاضعة لفرنسا والذين بصفة مباشرة أو غير مباشرة ساعدو العدو أو أمدوه بمعلومات وحرق الغابات وكذا الأهالي الذين يتركون ملكياتهم للالتحاق بالعدو وهذا شان من غاب عن بيته لمدة تفوق عن 3 أشهر دون ترخيص من السلطة"[6] وتخضع الأملاك التي لا يطالب بها أصحابها بعد المصادر بسنتين والأملاك التي رفضت طلبات

---

[1]/- أجيرون: المجتمع الجزائري، ص78.

[2] الجيلالي صاري، المقاومة السياسة، ص 150.

[3] نفسه، ص 125.

[4] عدة بن داهة: الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1873، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830/ 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007،ص129.

[5] إبراهيم مياسي: الاستيطان الفرنسي، ص 125.

[6] رشيد فارح: المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال واثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: القار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص 121.

طلبات استرجاعها إلى ضمها لأملاك الدولة، ويمكن للأشخاص الذين صودرت أملاكهم شراءها من جديد[1] وكانت ظروف عيش السكان صعبة جدا، ولم يتمكنوا أبدا من تحمل التعويضات وتسديد المبالغ السنوية للحجز، فخلال عشر سنوات من حرائق 1881 مثلا لم يتمكنوا من تسديد سوى 16422 فرنك من مجموع 90740 فرنك[2] فكيف يمكن للجزائري في هذه الظروف ان يعيد شراء أرضه التي سلبت وسرقت منه.

وقد لجأت الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى تبرير سياستها الخاصة لنزع الملكية وتوزيعها على المستوطنين بأن الأرض في البلاد الإسلامية ملك للدولة وبما أن فرنسا وريثة السلطان التركي في المناطق التي كانت تابعة لها فان الأرض تبعا لذلك تعود إلى الدولة الفرنسية[3].

عرف عند نابليون III توفق الحكومة عن منح الأراضي ولم يكن ذلك لصالح الجزائرية، وإنما لصالح الشركات المالية الكبرى، وذلك على حساب الاستيطان الصغير، وكان السيناتوس كونسلت ل 22 أفريل 1863، يحمل في مضمونه هدف تحطيم وتفكيك الكيان الاجتماعي الجزائري، حيث أعلن في توزيع أفراد القبيلة الواحدة بين مختلف الدواوير، بمعنى الاستعانة بنظام إداري جديد نواته الدوار، بدل النظام التقليدي الذي كانت نواته القبيلة، وبذلك فتح المجال أمام الملكيات الفردية[4] وقد صدر سنة 1864 مرسوم يجعل الشراء الحر للأرض وسيلة لانتقال الملكية في الجزائر، وبهذا وضع نابليون حذا لسياسة الاستعمار الرسمي، وفتح المجال أمام الاستعمار الحر، وبذلك أطلق العنان للرأسمالية والإقطاعية التي مثلتها الشركات الفرنسية بملكية الأرض واستثمارها وتسويق منتجاتها[5] وكان جيروم نابليون من خلال سياسته "الجزائر الفرنسية إلى تحقيق هدف أساسي هو نزع الملكية وتشجيع الاستيطان وكان يرمي إلى القضاء على الارستقراطية في الجزائر[6] وكانت قرارات المصادرة تنضر في الجريدة الرسمية وإذا كانت هذه القرارات لا تتضمن أسماء الأشخاص فان القائمة تعد وتنشر ضمن نفس الأشكال مع جداول العقارات المصادرة والتي تعدها مصلحة الدومين وتسير هذا الأراضي من إدارة الدومين التي يحق لها إيجارها لمدة لا تتجاوز 9 سنوات وهذا شان المنازل والمنشآت التي ثبت تدهورها والتي يتم بيعها باقتراح من الحاكم العام وترخيص من وزير الحربية، ومداخليها تصب في صندوق الدومين[7].

كان الهدف من القوانين العقارية هو تحديد ملكية القبائل والأعراش وقد ابتدعت في البداية نظرية الدولة مالكة السلطة في أراضي العرش بهدف تمكينها من الاستيلاء على أجزاء منها بدعوى عدم الاستغلال[8]، وكان لانتزاع

---

[1] رشيد فارح: المحطات الرئيسية، ص 123.

[2] جيلالي صاري: المقاومة السياسة، ص 150.

[3] رحيم محياوي: الاستيطان والتوطين، ص 16.

[4] حياة قنون: الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن 19، مجلة الحوار المتوسطي، مجلة محكمة تعني بالدراسات الإنسانية والاجتماعية والفكرية يصدرها مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، العدد 03-04/ مارس 2011 -2012 مطبعة دار الأصول، الجزائر، ص 152.

[5] الطاهر بن حرف الله: التحول الاقتصادي، ص 145.

[6] AGeron : Histoire de l'Algérie contemporaine

[7] رشيد فارح: المحطات الرئيسية، ص 122.

[8] نفسه، ص 119.

الأراضي من الجزائريين أثر على احتياجات السكان للمواد الغذائية الأساسية مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة والهجرة من الريف إلى المدينة للاشتغال عند المستوطنين بأبخس الأجور. وكذا الهجرة إلى الخارج[1] وقد لجأ الجزائري المسلم بعد 1870 كنتيجة لاشتداد ظاهرة نزع الملكية ومصادرة الأراضي إلى الرهن والتأجيل[2] (T'auya- Tsénia)[3].

كان قانون وارنيي احد أخطر القوانين التي فككت ملكية الجزائري وسيطرت عليها وقد صدر هذا القانون في 26 جويلية 1873 وعرف "بقانون المستوطن" وصدر بعده القانون المتمم سنة 1887 وقد حل هذان القانونان محل المرسوم الإمبراطوري، وتم بواسطتهما تسهيل عملية انتقال أراضي الجزائريين المسلمين إلى المستوطنين[4].

وقد مكن هؤولاء (المستوطنين) من الدخول إلى أراضي العرش وإقامة الملكيات الفردية داخل أراضي القبائل الجماعية وهذا ما دفع بالكثير من الجزائريين إلى بيع أراضيهم للمعمرين وبشكل مستمر، خاصة في الثمانينات من القرن 19 مع ظهور زراعة الكروم بالجزائر[5]، ومن بين ما استهدفه هذا القانون القضاء على وحدة القبيلة المتماسكة، خاصة وان القبيلة الجزائرية تقويها الروابط بين أفرادها والملكية الفردية سيمكن إدارة الاحتلال من السيطرة على الأوضاع[6]، وقد حولت النزاعات الخاصة بالحدود وعقود الملكيات بمقتضى قانون وارنيي 1873 إلى قاضي الصلح الفرنسي، فدخل بذلك الفلاح الجزائري في دوامة لا أمل له في الخروج منها، فالقضاء الفرنسي كان يستلزم تعيين وسطاء وتقديم وثائق وإحضار ترجمان وتكاليف باهضة ووقتا طويلا[7] وبذلك ضاعت حقوق الجزائري، وسط هذه الإجراءات الإدارية المعقدة، خاصة وانه لا يمتلك آليات المتابعة بما فيها اللغة المستعملة في كامل الوثائق ألا وهي اللغة الفرنسية وقد تصور البعض ان قانون 1873 حول الملكية سيحل المشكل من خلال المادة 17 التي نصت: "كل سند ملكية ينبغي أن يتضمن إضافة اسم العائلة إلى الأسماء والكنيات التي يعرف بها كل فرد من الأهالي، مصرح على أنه مالك، في حالة ما إذا لم يكن له اسم ثابت فالاسم المختار يصبح هو اسم القطعة الأرضية"[8]، وقد منح قانون فارنيي مكانة خاصة للاستعمار الحر ودعم سلطة الكولون لذلك فيما بين 1871-1880 فقدت الأراضي الزراعية نهائيا بنيتها التقليدية[9] ولم يكن اقتراح الفرنسيون الاستيلاء على أراضي العرش لأجل

---

[1] الطاهر بن خرف الله: التحول الاقتصادي، ص 153.

[2] AGeron :Les Algériens Musulmans, T1, P 385

[3] أسلوب من الرهن، تبقى الأرض لدى الجزائري دون أن يستفيد من ثرواتها إلى أن يسدد قرضه وإلا بيعت الأرض في المزاد.

[4] رحيم محياوي: الاستيطان والتوطين، ص 30

[5] حياة قنون: الاستيطان والتوطين، ص 30.

[6] نفسه، ص154.

[7] سيفو فتيحة: عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية الاستعمارية، أعمال الملتقى الوطني، الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، سيدي بلعباس 20-21 ماي 2006

[8] أجيرون: المجتمع الجزائري في مخبر، ص 184.

[9] بن داحصة: الخلفيات الحقيقية، ص 151.

تكريس الملكية الفردية فقط ولكن كوسيلة لتدمير السلطة المستقلة للتجمعات السكانية الكبرى[1]، وكان الكولون الواحد يملك على الأقل أراضي مساحتها 13 هـ وبذلك فانه يملك مساحة قرية بكاملها[2].

كانت الملكية الخاصة خلال سنة 1887 تمثل 65%، من الأراضي مقابل 3.74% خلال فترة الإمبراطورية II، وكانت أملاك الدولة تقدر ب 8.27% مقابل 17% خلال الفترة نفسها وقد انخفضت الملكيات الجماعية من 11.6% إلى 0.8% [3] . وقد منحت فيما بين 1871 و 1882 ما يقارب 268-347هـ للاستيطان الرسمي وهو ما يعادل 43 مليون فرنك وذلك مجانا، وخلال سنة 1881 وفرت إدارة الاحتلال في هذه المساحة 197 قرية استيطانية (Village de colonisation) استوطن بها ما يقارب 30000 مستوطن[4].

كانت الفترة الممتدة من 1870 إلى 1914 أكثر الفترات التي ازداد فيها نشاط إدارة الاحتلال للسيطرة على الأملاك ومصادرة الأراضي[5] وكانت أكثر مناطق الجزائر تضررا من سياسة المصادرة عمالة وهران بحكم كونها منطقة منطقة استقطاب للكولون- وكذا طابعها الزراعي ورغم صغر حجم الأراضي الزراعية بها إلا أن مساحتها المزروعة تفوق بكثير المساحات المزروعة في باقي العمالات[6].

والملاحظ أن سياسة مصادرة الأراضي التي انتهجتها إدارة الاحتلال في الجزائر هي نفسها التي اتبعتها في مستعمراتها الأخرة في شمال إفريقيا ففي تونس مثلا تعاظمت هذه السياسة مصادرة الأراضي منذ 1896 واستفاد منها رجال السياسة من البرلمانيين وأعضاء مجلس الشيوخ والوزراء بما فيهم المتقاعدين أمثال بوشي (Boucher)(وزير سابق للتجارة وعضو مجلس الشيوخ) كوشري (Cochery) (وير سابق للمالية وعضو البرلمان) شوماي (Chaumie) (وزير سابق للعدل وعضو مجلس الشيوخ) هانوتو (Hanotaux) (وزير سابق للخارجية)، موجو (Mougeot) (وزير سابق للبريد والتلغراف وعضو مجلس الشيوخ) شايي بارت (Chailley.Bert) (نائب في البرلمان)[7].وقد تعرضت ملكية التونسي ما تعرضت له ملكية الجزائري فيعد خمسة عشر سنة وبالتحديد منذ 1896 1896 وزعت الأراضي الزراعية المقدرة ب 13 مليون هكتار بالشكل التالي 2600000هـ أراضي غابية والباقي (3/4) مراعي، السباخ، كثبان رملية وهي مساحات غير منتجة، وقد استحوذ المستوطنون وخاصة الفرنسيين والايطاليين

[1] Stora : Histoire de l'algerie, p27

[2] F.Cambon : carnet d'un colon, P100

[3] سعيد بن عبد الله، العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، ج1، مؤسسة نيسو للنشر والاستثمار، الجزائر، 2011، ص 170.

[4] Stora, OP, Cit, P32

[5] عادل فهمي بدر: الاستيطان الاستعماري لدول شمال إفريقيا، دراسة حول اثر الاستعمار الفرنسي للجزائر وتونس والمغرب على البيئة اللغوية و الثقافية، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم اللغات، أعمال المؤتمر الدولي –اللغة والسياسة في إفريقيا، القاهرة 17-18 أفريل 2004، ص 283.

[6] يختاوي خديجة: استرجاع الجزائريين للملكية العقارية من خلال وثائق ارشفية،الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، سيدي بلعباس 20-21- ماي 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007، ص 160.

[7] دكتون: عرق البرنوس، ص 70.

على 2/3 من الأراضي الصالحة للزراعة وحافظت البرجوازية المحلية على 1/3 المساحة، في حين طرد الفلاح التونسي إلى الأراضي الجدباء وتحولوا إلى خماسة[1].

كانت عملية سرقة الأرض (سلب) عبارة عن تدمير لاقتصاد المجتمع الجزائري، حيث تم تحويل اقتصاد البلاد من أيدي الوطنيين إلى المستعمرين تحت ستار نشر المدينة الفرنسية في الجزائر[2]، وكان لضياع 1400000هـ من أراضي الجزائريين المسلمين سببا في اضطراب أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، وقد تحول لجير في ارض كان بالأمس مالكها[3]، وقد أثبتت العديد من الشهادات وتقارير الضباط والمكاتب العربية أن التوازن الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر كان قائما على الائتمان إلى الأرض[4]، وقد فقد الجزائري في السنوات الأخيرة للإمبراطورية II 224993هـ أي ما يعادل 8.70% وقد أسفرت هذه العملية عن أبعاد 5232 أسرة من مجموع 8822 أسرة أي حوالي 2/3 من السكان من أخصب الأراضي وهي تابعة لأراضي العزل[5] وتوجد بجزء كبير من المناطق الخصبة بعمالة قسنطينة[6].

وكانت إدارة الاحتلال تحاول أحيانا تعويض الذين صودرت أراضيهم بأراضي تسلبها من قبائل أخرى، تطبيقا للقرار المشيخي الصادر في 23 ماي 1863[7]، وقد أدى هذا إلى حدوث نزاعات بين الفرق والفصائل بل وحتى بين أفراد العائلة الواحدة[8] وقد وضعت استثناءات على عدم قابلية التصرف في أراضي العرض وذلك بالسماح بالوعد بالبيع، بالبيع، تحت شرط استكمال التحقيق الجزئي تبعا لقانون 26 جويلية 1873 ثم القوانين 16 فيفري 1897 و 4 أوت 1926، وهو ما مكن من بين أراضي العرش للمعمرين وبين الأهالي[9]، ويقول ليون بستيد في شأن قانون 23 أفريل 1863" : "إن هذه العملية تواصلت لتحديد وتقسيم أراضي الأعراش على كل من أولاد سليمان وأولاد إبراهيم في مارس 1866 وحميان والحساسنة في افريل 1866، وأراضي جعفرة والمحاديد 1868 مع اختيار مبدأ الأفضلية

---

[1] دكتون: عرق البرنوس، ص 68.

[2] عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، ص 619.

[3] وليد مولود الجراي: جريدة المؤيد، ص 173.

[4] سعيد بن عبد الله: العدالة في الجزائر، ص 177.

[5] أراضي العزل: تعد من الأراضي البابلكية، وهي من أجود أنواع الأراضي، وهي ملكية غير متنازع فيها للبابلك ويقوم باستغلالها مباشرة أو إعطائها كهدية أو قطاعات لكبار القادة أولي خدمه وأجرائه، واكبر مساحة من هذه الأراضي (العزل المحجوزة في إقليم قسنطينة وقليل منه في إقليم الجزائر وقد قدرت مساحته ب 317390هـ في قسنطينة فقط.

[6] الحيلالي صاري: المقاومة السياسية، ص 127.

[7] Maurice,Pouyanne, la propriete Fonciere en algerie in Adolphe jourdau, alger, 1900,P 222

[8] سيفو فتيحة: عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية الاستعمارية، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، 1830-1962، سيدي بلعباس 20-21 ماي 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 132.

[9] رشيد فارح: المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال واثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول "العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 منشورات وزارة المجتهدين، الجزائر، 2007، ص 120.

للأراضي القريبة من التجمعات الاستيطانية والقريبة من الغابات[1]، وفي سنة 1875 عرفت منطقة سيدي بلعباس عملية واسعة لتوزيع سندات الملكية وقد مست الحساسنة والمهازج والعمارنة والمحاديد وأولاد غازي والعثمانية، وأدى هذا إلى إدماج النظام العقاري التقليدي الذي تميز بنقل الملكية من جيل إلى أخر بدون توثيق، وفتح المجال لعمليات المضاربة لصالح المستوطنين[2]، وقد أدت هذه الوضعية إلى تخلي لكثير من سكان الريف عن أراضيهم وتحول والى أجراء لدى الأوربيين.

وبالرغم من محاولات بعض الجزائريين استرجاع أراضيهم إلا أنهم بالتدخل المستمر للإدارة لصالح المستوطنين، كما هو الشأن في مدينة عين تيموشنت، حيث تمكن 22 مساهما جزائريا من الحفاظ على ممتلكاتهم في وقت سيطر فيه المستوطنون على معظم الأراضي الزراعية والمقدرة ب 8150هـ من مجموع 8834هـ وتم توزيع ما تبقى وهو حوالي 684هـ على 1215 جزائري مسلم وبقي هذا الوضع إلى غاية ما بعد سنة 1914[3] حيث ظهر نوع من الحذر فيما يتعلق بسياسة المصادرة، وهذا ما يفسر تباطؤ انتقال الملكية في هذه المرحلة، وقد استغلت الوقت في تجسيد مشاريع تعود بالفائدة على المستوطنين وعلى فرنسا ومنها بناء مستوطنات جديد، ومد شبكة مواصلات حديثة[4] وغيرها وكانت هذه المرحلة من أهم المراحل التي ستشهد تطور كبير في مشاريع الاستيطان والأشغال العمومية، كما استمرت عملية الاهتمام بالأراضي من خلال إدخال الإصلاحات الكفيلة من تمكين المستوطنين من المزيد من هذه الأراضي، ففي 28 اكتوبر 1901 تم عقد اجتماع اللجنة الخاصة بدراسة الإصلاحات الممكن إدخالها في نظام الملكية[5]، وقد طلبت هذه اللجنة بضرورة تطوير الإجراءات الخاصة بالتنازل عن الملكية التي اقرها قانون 6 فيفري 1897 [6]، وفي هذا الشأن أشار النائب "تدشي" (M. Tedeschi) بقوله " أن فرنسا إحدى الدول المتخلفة في النظام العقاري، ويجب أن لا تتردد في المساس بقانون الحالة المدنية، من اجل الحصول على قانون يمكن من الاستيلاء على ارض الجزائر، وبذلك نحقق الإصلاح الكامل بدل الإصلاح الجزئي"[7] وكانت سلطات الاحتلال قد شرعت في نشر سجل الحالة المدنية منذ صدور قانون الحالة المدنية.

وقد أخرجت شؤون الملكية من أيدي القضاة المسلمين، ونقلوها لقاضي المصالحات في إطار القانون المدني الفرنسي[8].وحسب ما جاء في تقارير المصلحة الخاصة بشؤون الأهالي Direction des affaires indignes فان ملكية الجزائريين المسلمين موجودة على 3 أشكال: الملكية الجماعية، والملكية الفردية المفرنسة، والملكية الفردية الباقية تحت النظام الإسلامي (أراضي الملك) وبالنسبة للحكومة العامة فان الأراضي الجماعية تطرح أشكال ما إذا كان على

---

[1] أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 189

[2] نفسه ص 190.

[3] يختاري خديجة: مرجع سابق ، ص 162.

[4] نفسه، ص 163.

[5] GGA : Direction des affaires indigène, P1

[6] Ibid, P2.

[7] GGA : Direction des affaires indigène, P2

[8] عثمان سعدي، مرجع سابق، ص 619.

الحكومة العامة الحفاظ عليها[1] ، وكانت إدارة الاحتلال تسعى بكل الوسائل لتجريد الجزائري المسلم من أراضيه بما فيها الأراضي الجماعية.

وقد أشارت المصلحة الخاصة بشؤون الأهالي أن الدراسة التي أجريت على الملكية الأوروبية تطرح إشكاليات منها استحواذ الأوربيين على أراضي العرش، هل يجب تسهيل هذه الملكية أو الوقوف في وجهها[2].

هذه السياسة التي انتهجتها إدارة الاحتلال في نزع الأراضي هي نفسها السياسة التي انتهجها اليهود منذ البداية وهذا ما يمكن أن نفهمه مما جاء في تقرير لجنة بيل 1937 والذي تضمن ما يلي: "ليست الزراعة هي ما نصبوا إليه، بل إننا نطمح بالدرجة الأولى لأن نضمن للأمة أوسع الحدود الممكنة لبلادنا...

ولما وضعنا برنامج للحصول على الأراضي، كان هذا الهدف دائما نصب أعيننا وهو الاستيلاء على كل مناطق بعيدة.... فضلا عن جودة الأرض، كانت الرغبة في توسيع الحدود مهما بلغت المصاعب"[3].

شهد مطلع القرن 20 تطور كبير للزراعات التجارية وبالموازاة انصب اهتمام إدارة الاحتلال بإيجاد الوسائل الكفيلة للاستحواذ عن المزيد من الأراضي، وهذا ما اعتبر عنه النائب "ري" « M.Rey » بقوله: " إن القانون الجديد يجب أن يهتم بجعل الأرض أكثر جاهزية للزراعة التجارية"، فكان بذلك عقد تورانس Act tourens أحد الوسائل القانونية التي أرادت الحكومة الفرنسية تطبيقها في الجزائر بعد نجاحها في تونس رغم ارتفاع تكلفته وهذا ما أشارت إليه مصلحة شؤون الجزائر، والذي جاء فيه "إن تطبيق L'act tourens يكلف كثيرا وقد كلف تطبيقه في تونس مبالغ مالية ضخمة خاصة وان في الجزائر جرد العقار لم يتم بشكل نهائي"[4]. بالرغم من أنه في الجائر قبل اعتماد التشريع الفرنسي عادات الأهالي كانت جاهزة لإجراءات التسجيل العقاري في كل المناطق[5]، وما يراد تحقيقه من خلال Act tourens هو تمكين الأوروبيين من شراء أراضي بكل الضمانات الممكنة، وعقد "تورانس" وسيلة جيدة لتحقيق ذلك[6].

ذلك[6].

وقد اعتبر الحاكم العام أن عقد تورانس Act tourens سنة 1902 سيحل مسألة القروض بالنسبة للمستوطنين التي هي مكلفة وطويلة ومعقد بسبب التشريع والانجاز ومعقد[7]، وهذا العقد يمكن المستوطن من التوجه الى المؤسسات المالية الكبرى وبذلك يتخلص من "الربا" « l'sure » وسيحصل على قرضا بقيمة أفضل، مما يمكنه من الحفاظ على العقار الذي بصدد اقتناءه.

---

[1] GGA: OP.Cit, P 13

[2] Ibid, P 5

[3] رحيم محياوي : مرجع سابق، ص 113.

[4] Ibid, P 7

[5] GGA : Direction des affaires indigène, P6

[6] Ibid, P6

[7] Ibid, P 10

أما بالنسبة للجزائري المسلم فان الإجراءات أكثر تعقيدا، حتى بالنسبة للقلة القليلة التي يمكن أن تستفيد من قرض وحسب مصلحة شؤون الأهالي فان كل عقار مسجل يقع بين يدي الأهالي يجب أن يسحب من السجل المالي، ماعدا إذا أعيد تسجيله من جديد في حال استحواذ الأوروبي عليه[1]، وبذلك فان العقد الذي يسلم للجزائري المسلم لا يحمل إشارة تحول الملكية إليه[2].

وقد أشار النائب (M, Tédschi) في إطار الإصلاحات العقارية التي سجلت سنة 1902 عن وجود احتمال منع الأهالي تخفيضات في إجراءات التسجيل العقاري، وذلك بالاستفادة من المساعدات القانونية[3]، ورغم كل هذه الإجراءات التي سعت الإدارة إلى ترسيمها بقوانين وتشريعات عقارية بدءا بالقرار المشيخي الصادر في 23 ماي 1863، وصولا إلى قانون وارني 26 جويلية 1873، وقانون الحالة المدنية في 23 مارس 1882، وصولا إلى عقد تورانس Act tourens فان الجزائري بقي مصرا على استرجاع أرضه لذلك وجدناه في كثير من المناطق يحاول أن يستعيد أرضه بشراءها من المستوطن، ففي بلاد القبائل مثلا وحسب ما ذكر "اجيرون" كان رب الأسرة يوزع نفقات البيت إلى مصاريف خاصة بالمأكل والمشرب، وأخرى لتزويج أبناءه ونصيبا يجمع من اجل شراء الأرض، وحسب عثمان سعدي ومنذ 1914 بدأت إدارة الاحتلال تشعر بالخوف من ازدياد شراء الفلاحون الجزائريون الأرض من الأوربيين، وقد رفعت الإدارة شعارا " لا يمكن لنا أن نحافظ على إفريقيا إذا لم نسكنها بفلاحين فرنسيين"[4].

غير أن المستوطن في كثير من الأحيان يتخلى على الأرض الذي أسالت لغاية في البداية بعد أن يستفيد من كثير من الامتيازات بما فيها القروض لذلك يلجا إلى بيعها أو استاجارها، وكانت الإدارة تسعى بكل إمكانياتها لإبقاءه في هذه الأرض التي توفر لفرنسا ما لا توفره لها أية مستعمرة وهذا ما عبر عنه « F. Cambon » في قوله "لحسن حظ الجزائر أن المواشي تتكاثر دون إذن من الإدارة أو الملاحظات التي يضعها البيطري"[5].

وقوله: "ما يمكن أن توفره الجزائر لفرنسا، هو العجول (الثيران) (bœufs)، الخيول، اللحم، والذي من المفروض أن يحفظ (conserve) ليصنع منه مصبرات للجيش" وهذا دليل على الكمية والوفرة، تم أعقب بتقديم ملاحظة على واقع الجزائريين قائلا: "يبدو أن الظلم وكانه طلاء من الحديد تخرج منه رائحة الجلود المحروقة (chair brulée) [6].

---

[1] Ibid, P 12

[2] Ibid, P 9

[3] G.G.A: OP. CIT, P16

[4] عثمان سعدي، مرجع سابق، ص 664.

[5] F. Cambon : OP, Cit, P 153.

[6] Ibid, P 163

المحاضرة الرابعةعشر

فرض الضرائب

كانت الضرائب والغرامات المفروضة على الجزائري ترهق كاهله وتدفعه إلى ردود أفعال متنوعة بما فيها المقاومة والهجرة، حيث لم يبق للجزائري شيئا يدفعه للإدارة وللمستوطنين خاصة بعد استلامهم مسؤولية التصرف في ميزانية الجزائر، لذلك كان الجزائريون دائمي الشكوى من هؤلاء المستوطنين الذين يعرقلون نشاطات الجزائري الاقتصادية والاجتماعية بمختلف الوسائل في حين يوجهون المصروفات إلى مشاريع تخدم النشاط الاستيطاني.[1]

كان الفلاح الجزائري يجبر على دفع 50 فرنك على كل آر يحرث من الأرض أي 5000 فرنك للهكتار، وكان مردود هذه المساحة يتراوح بين 20 و60 فرنك حتى نهاية القرن 19، وغالبا ما تكون هذه المساحات محاطة بالغابة مما يعرض الفلاح إلى المزيد من العقوبات، حيث كانت الغرامات على المراعي مرتفعة جدا، في الوقت الذي كانت فيه الفترة بالنسبة للأسر الأكثر حرمانا "بقرة الفقير" وفي حال وجودها في الغابة، فإن ذلك يعني ارتكاب جنحة يخضع صاحبها إلى عقوبة دفع غرامة تقدر بفرنكين، تضاعف في الجنحة الثانية. وفي حال عدم التسديد الفوري تضاف إليه كعقوبة تكاليف المحاكمة. ففي بجاية مثلا لم يدفع ثلاثة فلاحين 1064 فرنك لأنهم تركوا عنزهم يرعى بغابة البلوط التي سمحت لرعي الماشية ماعدا العنز، وكان مصير الفلاح الموت في السجن لأنه لم يتمكن من تسديد الغرامة المفروضة عليه[2] ظلما فهو لا يملك قوت يومه كيف يمكنه أن يسدد غرامة قد تصل إلى 500 فرنك.[3]

وكانت حرائق الغابات تخضع السكان (الجزائريين المسلمين) للعقاب الجماعي، ولدفع غرامات كبيرة في ظل ظروفهم الصعبة، وغالبا ما تستند إدارة الاحتلال في ذلك لمجرد شك، وهذا ما حدث مع قبائل بني هندل بأعالي الونشريس فيما بين 1897-1914.[4] وكان الجزائري المسلم يدفع الضريبة حتى على كوخه ويلزم بدفع الضريبة عن أقاربه الغائبين، كما كان يجبر على تقديم الزكاة للإدارة، وهذا في ظل انعدام المساواة في حق التوظيف، فالوظائف كانت حكرا على الفرنسيين والأوربيين[5] وبذلك فإن الجزائري يدفع الضريبة والغرامة رغم أنه لا يمتلك أي مورد أو مصدر رزق. وحرم حتى من حقه في التمتع بحياته الشخصية بمنع اجتماعه مع أقاربه، فكان ذلك يقف في وجه التعبير عن فرحنه بطريقته في الزردات والأفراح، والأعياد، وعودة الحاج، ومختلف المناسبات التي تدخل البهجة في نفوس المسلمين وهذا طبعا خوفا من أن نفرض عليه الغرامة.

---

[1]- ناهد دسوقي: مرجع سابق، ص35

[2]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص157.

[3]- كانت أجرة الجزائري لا تتجاوز في أفضل الحالات 3 فرنك.

[4]- جيلالي صاري: نفس المرجع السابق، ص154.

[5]- عثمان سعدي: مرجع سابق، ص145.

غرفت الغرامات ارتفاعا مذهلا وظهر ذلك من خلال المحاضر التي دونت في حق السكان، وهذا ما أكده النائب غيشار من خلال ما كتبه إلى جول فيري (J. Ferry) سنة 1892 قائلا: "إن الغرامات التي تتهاطل عليهم مثل تهاطل البرد".[1]

وقد ارتفعت الضرائب من 1904 إلى 1914 من 215.000 ف إلى أزيد من ½ مليون فرنك.[2] وفي الوقت الذي كان فيه الجزائريين مثقلين بالضرائب كان الأوروبيون معفيين منها بما فيها الضرائب الخاصة بالعقارات غير المبنية، وكان الفلاح يدفع الضرائب في شكل ضرائب خاصة بهم ماعدا الضرائب العربية، حيث كان الفلاح يقدم في المتوسط 20% من قيمة منتوجه للضرائب.[3]

وتم رفض سياسة المساواة في الضرائب إلى غاية سنة 1919، حيث تم إلغاء الضرائب العربية، ورغم مطالبة كبار المسؤولين بما فيهم البرلمانيين بالإصلاح، فإن التغيير الوحيد الذي ظهر هو نزع الفواتير.[4] فكانت بذلك الضرائب المفروضة على الجزائريين كالعشور والزكاة إضافة إلى الضرائب التي فرضها قانون الأهالي، كالحراسة الليلية، والسخرة، والسنتيمات الإضافة مصدر شكوى الجزائريين، وقد ساهم المستوطنون في ثقل هذه الضرائب بعد إشرافهم على الميزانية مع نطلع القرن 20، حيث أهملوا حاجات الجزائريين المسلمين، الاقتصادية، والاجتماعية ووجهوا النفقات للمشاريع التي تخدم مصالحهم، وتفيدهم.[5] وقد جاء على لسان أحد الضباط كتعبير عن مساعي إدارة الاحتلال للقضاء على ما يمكن أن يسهل عليهم العيش ما يلي: "يجب أن نضرب كل هؤلاء الأشخاص بصفة قوية جدا حتى لا يبق لديهم أي شيء، كل ما بقي من أسر عنيمة يجب القضاء عليه تطبيقا للمسؤولية الجماعية، فهم عبيد ويجب أن يخضعوا لنا في النهاية، فهي حرب معهم حتى الموت."[6] فكانت لذلك الصناعة والتجارة حكرا على على المستوطنين[7] وقد وظف الاحتلال كل ما لديه من إمكانيات لأجل حرمان الجزائري المسلم من هذه المصادر ومن مصادر أخرى بما فيها الثقافية. حيث بقي الجزائري خاضعا لمختلف سياسات القمع بما فيها القمع الفكري، يفرض سياسة التجهيل عليه، بحيث إلى غاية اندلاع ثورة التحرير حوالي 19% فقط من الجزائريين متعلمون.[8]

غالبا ما كانت ردود فعل الجزائريين عن سياسة فرض الضرائب المقاومة، فقد رفض سكان القنطرة وخنشلة وتبسة على سبيل المثال دفع الضرائب، فأدى ذلك إلى إعلان انتفاضة دائرة باتنة، فقام السكان بمهاجمة مزارع الكولون وسيارات النقل وكذا الحطابين لوقف عملية الاستيطان[9] شأنها طبعا شأن باقي مناطق الجزائر، حيث عبر الجزائري المسلم عن رفضه للوجود الفرنسي أصلا ولكل السياسات التي كانت تنتهجها إدارة الاحتلال بما في ذلك سياسة

[1]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص156.

[2]- Meynier : op.cit, p138

[3]- Ibid, p141.

[4]- AGeron : Histoire de L'algérie contemporaine, p65.

[5]- سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص87.

[6]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص156.

[7]- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، لبنان، 1999، ص20.

[8]- محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص20.

[9]- الجيلالي صاري، مرجع سابق، ص39.

الضرائب التي عبرت بوضوح عن حقيقة الاستعمار الفرنسي العنصري الحاقد على الجزائري المسلم، غير أن هذه المقاومات كانت تزيد في إرهاق الجزائري حيث أنها غالبا ما تنتهي بإجراءات عقابية أشد، واتخذ مقاومة الحاج المقراني مثالا لذلك فقد تم قمعها بقوة بهدف بعث الرعب والقضاء على روح المقاومة، وكذا الاستيلاء على المزيد من الأراضي والأموال، وقد فرضت على السكان ضرائب بلغت 36 مليون فرنك، وقد كلفت هذه المقاومة السكان قرابة 65 مليون فرنك هو ما يعادل 70.4% من ثروات الجزائريين المسلمين، وبقيت لذلك بعض القبائل لمدة 20 سنة تسدد الديون، فكان بذلك دمارا شاملا [1]. و ½ المبلغ الذي فرض كغرامة على الجزائريين بعد مقاومة 1871 خصص لشراء أراضي للاستيطان [2] فانطبق بذلك على الجزائري. المثل القائل: "مصائب قوم عند قوم فوائد" فكانت مصيبة الجزائري فائدة للأوروبيين عامة وللفرنسيين خاصة بما فيهم على وجه الخصوص فرنسيو الألزاس واللورين الذين هجروا مباشرة إلى الجزائر بعد هزيمة فرنسا في حرب السبعين أمام بروسيا. حيث خصصت لهم أراضي شاسعة وإمكانات مادية ضخمة لم يعلم بها هؤلاء يوما.

المحاضرة الخامسةعشر

[1]- AGeron : Histoire de L'algérie, p42

[2]- Menyier, op.cit, p123.

تعليم الجزائريين المسلمين

انتهج الاحتلال سياسة تعليمية ترمي دائما إلى مسخ الهوية وتشويه المعالم، والتشكيك بكل ما يمت بصلة للانتماء الغربي الإسلامي، وقد اعتمد في ذلك على عدة وسائل وجعل على رأسها سياسة التجهيل، انطلاقا من نظريته التي تعتمد "العربي جنس غير قابل للتعلم" (race inéducable). وقد حاربت لذلك سلطات الاحتلال اللغة العربية ومنعت التعليم العربي، ورغم ذلك حافظت اللغة العربية على وجودها من خلال المدارس القرآنية عن طريق الوعظ والإرشاد، رغم المراقبة المشددة، وقد قامت سلطات الاحتلال بعدة محاولات لأجل القضاء على التعليم العربي منها وضع 3 مدارس ثانوية بالفرنسية والعربية سنة 1850 مع التركيز على اللغة الفرنسية.[1] كما تم إنشاء ثماني مدارس ابتدائية عمومية عرفت بالمدارس الوزارية (école ministérielles) يشرف عليها مدرسون أوروبيون يساعدهم مدرسون جزائريون لتعليم القرآن وذلك لضمان استمراريتها وكسب ثقة التلاميذ وأوليائهم.[2] كما ركزت هذه المدارس التي أنشأها الاحتلال على تعويض اللغة العربية الفصحى بالعامية واستعملت لأجل ذلك خبراء في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية كان دورهم إيجاد السبل الكفيلة بمحاربة الإسلام عن طريق ضرب اللغة العربية، وقد لعب في ذلك "روني باسي" « René basset » خليفة "إيميل ماسكوراي" « emile Masqueray » في إدارة المدرسة العليا للآداب في الجزائر التي تأسست سنة 1879 حيث قام بتطوير دراسة علمية، شملت جزء واسع من الثقافة الشعبية، وقد ركزت على تعليم اللغة العربية العامية وكان المشروع يهدف إلى ضرب الإسلام.[3] وهذا بعد تراجع رواد السياسة العربية بعد 1870 عن مشروعهم الذي تضمن الدمج بين الثقافتين العربية والفرنسية، وتشكيل مجتمع جزائري جديد يتحدث لغة عربية جزائرية حديثة والتي قادت كل من "جاك أغيست شيربونوا" « Jacques-Auguste cherbouneau » و "ألكسندر بلمار" « Alexandre bellemare »، غير أن مشروعهم فشل[4] ولا شك أن أهم أسباب الفشل بقاء الجزائر رافضا للغة بديلة عن اللغة العربية وإدراكهم أن إدارة الاحتلال لم تسع لتعليم الجزائري بهدف نشر الحضارة أو تحسين ظروفه بقدر ما كانت ترمي إلى مسخ هويته وطمس معالم شخصيته، وحسب جول فيري، فإن إقامة نظام قوي في الجزائر يستدعي تحضير الجزائريين المسلمين (الأهالي) وذلك عن طريق المدرسة الفرنسية والمدرسة العربية وهذا ما ينطبق مع المرسوم الإمبراطوري ل 10 ديسمبر 1860.[5]

وهكذا ففي 1837 كان في قسنطينة 90 مدرسة ابتدائية يحضر فيها ما بين 1300 و1400 تلميذ، وفي 1850 أصبحت 30 مدرسة بها 350 تلميذ، أما عدد الطلبة في التعليم العالي فكان سنة 1837 ما بين 600-700 طالب وفي 1850 أصبح قرابة 60 طالب.[6] وهذه الأرقام توضح أن نسبة التعليم أخذت في تراجع رهيب مما يؤكد انتهاج إدارة الاحتلال سياسة التجهيل، وحسب أبو قاسم سعد الله فإن النخبة الجديدة كانت قد تكونت في المدارس الثانوية (فرانكو-

---

[1]- سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ص62.

[2]- عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص182.

[3]- Dominique Avon : op.cit, p129

[4]- Ibid, p128

[5]- Français Furet : Jules Ferry fondateur de la république, Actes du colloque organisé par l'école des hautes études en sciences sociales, Ed, de l'école des hautes études en sciences sociales, Paris, 1985, p200

[6]- سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ص61.

موزولمان) والتي تأسست بعد 1850، ومن نتائجها تكون جماعة من الجزائريين منهم المعلمون، المترجمون والصحفيون.[1]

استمرت سياسة التجهيل ورفض تعليم الجزائريين المسلمين سواء من قبل إدارة الاحتلال، أو المستوطنين مع رفض الجزائريين طبعا التعليم الفرنسي طيلة القرن التاسع وقد رفضت البلديات الفرنسية سياسة "جول فيري" فيما يخص التعليم إذ اعتبرته مكلفا وخطيرا مصرحين بما يلي: " إذا تعمم التعليم سترتفع أصوات الأهالي<<الجزائر العرب>>" وفي 1890 حوالي 10.000 طفل كان يدرس في المدارس الفرنسية (عامة وخاصة) أي ما يعادل 1.9% من المسلمين في سن التمدرس.[2] وكان هذا الموقف هو نفسه موقف البرلمان الفرنسي بشكل عام وبالأخص نواب المستوطنين، حيث كان تعليم الجزائريين المسلمين (الأهالي) يلقى معارضة شديدة خلال النقاش البرلماني، وكان النواب يرفضون أن تخصص للمسلمين أية ميزانية حتى وإن كانت شكلية لتعليمهم، بالرغم من أن بعض النواب الأحرار منهم خاصة كانوا ينظرون أن مستقبل الجزائر الفرنسية في التعليم مع ضرورة التركيز على استعمال لغة واحدة في تعليمهم وهذا ما جاء على لسان النائب"إيميل كمب" أمام مجلس الشيوخ في 1892/04/05 قائلا: "...إن الشرط الأساسي الذي لا محيص عنه لتحقيق المصالحة هو استعمال لغة واحدة، وأغلب المسلمين ماعدا القلة القليلة(المولعين بالحداثة) رفضوا إرسال أبنائهم إلى المدرسة الفرنسية وظلوا متمسكين بالمدرسة القرآنية.[3] وهذا ما أكدته "إيفون دوتيران" « *** youne de» في كتابها « Affroutem culturels dans l'algérie coloniale» بعد مقاومة 1871 في تصريح للقائد الأعلى لمنطقة عين البيضاء والذي جاء فيه " أطفال الأهالي يبتعدون شيئا فشيئا عن مدارسنا وما نخشاه هو أن نكون أسأنا التصرف بعد ما منح المدارس العربية الفرنسية الوقت الكافي لإعداد النتائج الجيدة"[4]. وهذا ما أكدته الإحصائيات ففي سنة 1876 من جملة 3301 تلميذ. 213 تلميذ فقط من المسلمين والجدول التالي يوضح عدد التلاميذ من أصول مختلفة مقارنة بعدد المسلمين.

كان عدد الجزائريين المتمدرسين خلال ½ II ق 19 قليل جدا مقارنة بباقي العناصر رغم أن عدد الجزائريين المسلمين أكبر من باقي الجنسيات، وهذا يعود إلى عدة أسباب أهمها عزوف الجزائري على الذهاب إلى المدارس إضافة إلى عدم اهتمام إدارة الاحتلال بتعليم الجزائريين، واستمرت الظاهرة طيلة القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين حيث كان عدد المتمدرسين سنة 1908 يقدر بحوالي 33397 ولم يتضاعف إلا سنة 1930 ولم يتجاوز سنة 1914 5%من مجموع المتمدرسين حيث حدد بحوالي 47263 من مجموع 850000 في سن التمدرس وفي 1929 بلغ حوالي 60644 من مجموع 900.000 طفل أي بنسبة 6%. وقد استقبل التعليم الثانوي 84 تلميذ قبل سنة 1900 و150 تلميذ قبل سنة 1914. أما في الجامعة فقد دخلها 34 تلميذ حاصل على البكالوريا وتخرج منها 12 طالبا حاصل على الليسانس.[5] وعلى هذا فإن السياسة الاستعمارية تعاملت مع التعليم في الجزائر بمنطق تجهيل

[1]- نفسه، ص66

[2]- AGeron : Histoire de l'Algérie contemporaine, p68.

[3]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص270.

[4]- yroune turin : affrontements culturels dans L'Algérie coloniales, écoles médecines religion, 1830-1880, 2eme Edition, entreprise Nationale du livre, Alger, 1983, p83.

[5]- AGeron : Histoire de L'Algérie contemporraine, p69.

الجزائريين المسلمين والاهتمام بتعليم الأوروبيين حتى يكرس لفلسفته المعروفة فلسفة الغالب والمغلوب وهذا ما أشار إليه محمد العربي الزبيري في كتاب "تاريخ الجزائر المعاصر" في قوله: <<اعتمد الاحتلال عموما سياسة التجهيل، وكانت المرأة تعاني الجهل أكثر لكونها ممنوعة من المجتمع في حد ذاته، وهذا التجهيل مخطط له، وقد أدى إلى خلق مجتمع ساذج في أغلبيته>>.[1]

وبالمقابل اهتم اهتماما خاصا بتعليم الأوروبيين والفرنسيين خاصة وقد وقر لأجل ذلك كل الوسائل بما فيها ميزانية تسمح بتعميم التعليم الذي يواكب التطور الحضاري، مع العلم أن مصاريف التعليم خاصة الثانوي كانت على حساب البلديات ما عدا ثانوية الجزائر وكوليج قسنطينة الذي تحول إلى ثانوية[2] علما أن المصاريف في الغالب تكون على نفقة البلديات وبالأخص منها البلديات المختلطة وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن الجزائري المسلم تنتزع منه مختلف الضرائب لتسدد بها النفقات بما فيها نفقات التعليم[3].

كان اهتمام إدارة الاحتلال بالتعليم الفرنسي وضحا. حيث كان التعليم الابتدائي في المنتصف الأخير من القرن 19 يحتوي على 3 أصناف دروس الكبار، مدارس ابتدائية موجهة للأطفال من 7 إلى 13 سنة، وقاعات الحجز (asiles) التي تستقبل أطفال أقل من 7 سنوات هذه المؤسسات موضوعة تحت الرقابة المباشرة لمفتشي التعليم الابتدائي الذين كان عددهم إلى غاية 1873 لا يتجاوز مفتشا واحدا لكل ولاية ثم ارتفع ابتداء من 30 سبتمبر 1873 إلى مفتشين لكل ولاية يعينهم وزير التعليم العام[4] ارتفع عدد المدارس الابتدائية سنة 1876 إلى 591 مدرسة منها 136 مدرسة لائكية خاصة بالذكور و01 مدرسة خاصة بالبنات، وقد قدرت بذلك عدد المدارس العمومية ب 489 مدرسة.[5] وقد وزع 3301 تلميذ حسب مستوى التعليم الابتدائي إلى 1495 (classes élémentaire)، 370 تلميذ أقسام قواعد اللغة (grammaire)، 400 تلميذ أقسام عليا (classes supérieures)، و154 تلميذ أقسام الفلسفة، 31 تلميذ رياضيات، 67 تلميذ متميز (spécial)، و784 ***(ص36)،[6] أما الكبار فكانوا يتلقون الدروس في الفترة المسائية من قبل معلمين ملحدين، الذي وجه ابتداء من شتاء 1876 من قبل 184 شخص، وكان يتردد على هذه الدروس 4184 متعلم بزيادة فكرت ب29 درس و808 متلقن مقارنة بسنة 1875[7]. وهذا ما يؤكد اهتمام إدارة الاحتلال بالتعليم الفرنسي في الجزائر وخاصة بالنسبة للأوروبيين في حين يلاحظ استمرار سياسة التجهيل تجاه الجزائريين المسلمين وهذا طيلة القرن 19 وإلى غاية القرن 20.

[1]- محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص26.

[2]- G.G.A : Etat actuel de L'Algérie, p61.

[3]- ibid, p60

[4]-ibid, p62

[5]- ibid, p62.

[6]- G.G.A : Etat actuel de L'Algérie, p58

[7]-ibid, p62

كانت المدارس الحرة مدارس لائكية* خاصة بالذكور إضافة إلى المدارس العمومية ذات الطابع الديني (Congréganiste) منها 4 خاصة بالذكور و27 خاصة بالبنات، وتحدد بذلك المدارس الحرة ب 102 مدرسة.[1]

وتوزع بذلك المدارس الحرة بالشكل التالي:[2]

- مؤسسة (S^{T}. Français xavier) في الجزائر وعددها 8 مدارس.

- مؤسسة (S^{T}- charles) في البليدة عددها 87 مدرسة.

- مؤسسة (Sahut) في وهران وعددها 15 مدرسة.

- مؤسسة (Notre-dame à Oran) وعددها 137 مدرسة.

ويوزع التلاميذ في مجموع المؤسسات العمومية والحرة بالشكل التالي:[3]

- ثانوية الجزائر 929 تلميذ.

ولاية الجزائر - كلية (collège) البليدة 237 تلميذ (فتح في 1986/01/01).

- كلية المدية 160 تلميذ (فتحت في 1876).

- كلية مليانة 111 تلميذ

وهران - وهران 236 تلميذ

- مستغانم 165 تلميذ

- تلمسان 181 تلميذ

قسنطينة - قسنطينة 393 تلميذ.

- عنابة (Bône) 180 تلميذ.

- سكيكدة (Philippeville) 169 تلميذ.

- سطيف 218 تلميذ.

ويحدد مجموع المؤسسات العمومية ب 2979 مؤسسة[4]

---

[1]- ibid, p62.

[2]- G.G.A : Etat actuel de L'Algérie, p57.

[3]- هذه المؤسسات تتشكل من ثانوية و10 كليات، و4 مؤسسات حرة.

[4]-G.G.A, Etat actuel de L'Algérie, p57

غير أنه يلاحظ أن رغم كل هذا الاهتمام الذي كانت إدارة الاحتلال توليه للتعليم إلا أن الميزة الذي ميزته هو انعدام المساواة، وهذا ما توضحه الأرقام فمن بين 5 ملايين نسمة من المسلمين 41000 تلميذ فقط كان يزاول الدراسة مقابل 115000 تلميذ أوروبي من ضمن 800.000 نسمة وهذا حسب إحصائيات 1919-1920. وفي الجامعة 47 طالبا مسلما مقابل 1494 أوروبي وقد أعلنت الحرب على التعليم العربي الحر منذ 1892[1] في الوقت الذي كان فيه التعليم الفرنسي مشجعا ومدعما خاصة بعد الإصلاحات التي أدخلها "جول فيري" (jules Ferry) على التعليم ابتداء من 1882.

كانت محاربة اللغة العربية من بين أهم الأسلحة التي أشهرت في وجه الجزائري المسلم بهدف ضرب مقوماته لذلك لجأت إدارة الاحتلال إلى محاربة اللغة العربية الفصحى واستبدالها باللغة العامية وعملت لذلك على تكوين معلمين وكان الهدف من ذلك تحقيق سياسة الإدماج ففي 1865 أنشئت بالعاصمة مدرسة ترشيح المعلمين (إيكول نورمال) (école normale)، التي تستعمل فيها اللغتين العربية والفرنسية، وكان ½ ** تلاميذتها من المسلمين، غير أن الإقبال عليها كان ضعيفا بسبب تخوف الأولياء على أنبائهم من الاندماج.[2] وكان الخريج من هذه المدرسة يعين مساعد معلم أهليا ولا يملك حق الترسيم ولا الترقية إلا إذا تجنس بالجنسية الفرنسية.[3]

وفي 1873/02/18 قامت أكاديمية الجزائر بإعادة تنظيم التعليم بشقيه، المدارس العربية الفرنسية والمدارس العليا الإسلامية وقد جاء في تقرير الأكاديمية ضرورة إعادة النظر في الحجم الساعي والمواد المدروسة، من بين ما اقترح كتعديلات تخصيص ساعتين لدراسة القرآن بدلا من ثلاثة ساعات، وساعة للعربية وخمسة ونصف لمواد أخرى (الفرنسية، الكتابة، الحساب، التاريخ، والجغرافيا).[4] وهذه الإجراءات إنما هي دليل على بقاء الاحتلال الفرنسي متخوفا من القرآن الكريم ورغبا في المساس بهوية الجزائري المسلم من خلال الوقوف في وجه تعلمه بشكل عام وتعلم القرآن بشكل خاص، وقامت هذه الأكاديمية باستبدال تسمية كلمة المدارس العربية/الفرنسية باسم المدارس المختلطة. نزولا عند رغبة المعمرين واستبدال يوم الخميس بدل الجمعة كيوم عطلة.[5]وبناء على مرسوم 16 فيفري 1876 أعيد تنظيم المدارس العليا الإسلامية وفي 20 جويلية 1876 حددت شروط الالتحاق بهذه المدارس، وقد التحق بهذه المدارس أواخر القرن 19 142 تلميذا[6] وزعوا بالشكل التالي:

- مدرسة (medraça) الجزائر 45 تلميذ.

- مدرسة (medraça) قسنطينة 37 تلميذ.

- مدرسة (medraça) تلمسان 60 تلميذ.

---

[1]- عثمان سعدي: مرجع سابق، ص667.

[2]- نفسه، ص634.

[3]- نفسه، ص635.

[4]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص261.

[5]- نفسه، ص262.

[6]- G.G.A. Etat actuel de L'lgérie, p56.

بمجموع 142 تلميذ.

وكانت مصاريف هذه المدارس (المدارس العليا) على حساب ميزانية الجزائر من رصيد البلديات الأهلية وارتفعت قيمتها إلى 26700 فرنك.[1]

وقد كانت الميزانية المخصصة لتعليم المسلمين محل صراع وجدال داخل البرلمان الفرنسي حيث كانت كثير من النواب خاصة نواب المستوطنين يعارضون وبشدة تخصيص أي ميزانية لتعليم الجزائريين المسلمين. وكان المستوطنون ينددون بأي مشروع أو إصلاح يرمي إلى مجرد التفكير في تعليم الجزائريين المسلمين (الأهالي) يحتجون في ذلك تارة بعدم قابلية العربي للتعلم وتارة بالخوف من بروز نخبة مثقفة تنافسهم وتقف في وجه تحقيق أهدافهم الاستعمارية الاستيطانية.

كان التعليم العالي يشمل تخصصات هي الطب والصيدلة ودراسات عليا في اللغة العربية وقد بلغ سنة 1876 طلبة كلية الطب والصيدلة 182 طالب منهم 80 فرنسيا، 3 يهود أجنبي واحد و3 مسلمين، وكانت الدراسات العليا في اللغة العربية تقدم في الجزائر، قسنطينة ووهران، وكان عدد الطلبة الذين تابعوا هذه الدروس يتراوح بين 60 و65 طالب وذلك سنة 1876.[2] وكان عدد المعلمين في بوزريعة سنة 1914 لا يتجاوز 228معلم ومنهم المسلمين الأهالي وكان عدد التلاميذ المسجلين بها حوالي 386 تلميذ وقد تحصل منهم حوالي 40 تلميذ على البكالوريا، وتخرج منهم 30 طالب بين طبيب ومحامي، وأستاذ وهم الذين شكلوا النخبة.[3]

أما التعليم المهني (professionnelle) فكان يوفر مقاعد للأوروبيين أكثر من الجزائريين المسلمين، ففي 1914 مثلا لم يتخرج من المدرسة العليا للزراعة أي جزائري في حين تخرج بعض السوريين، وقد تردد الحديث قبل الحرب العالمية الأولى بقليل عن إنشاء تعليم متخصص (مهني) للجزائريين المسلمين ومن بين الجزائريين المسلمين الذين تخرجوا من مدارس التعليم المتخصص منذ تأسيسها للسنة 1903 إلى غاية 1914 كمهندس زراعي وهو قايد حمود الذي تخرج سنة 1903 من بين 211 تلميذ.[4] وعارض الكولون بشدة تعليم الجزائريين المسلمين (الأهالي) ولم يقبلوا سوى بالتعليم المهني أو الزراعي رغم المساعي التي عرفت في المرحلة ما بين 1884-1908 من قبل "جينيمار" « Jeaumaire » رئيس الجامعة الذي ترك منصبه بعد تحويل المدارس إلى مدارس ثانوية والتي عرفت "بالمدارس القصديرية" « écoles-gourbis » التي فرضتها اللجنة المالية[5] وهذا ما يؤكد دائما مساعي إدارة الاحتلال الرامية إلى تجهيل الجزائري المسلم، وكان طبعا بضغط من المستوطنين، وقد أكد هذا النائب "ألبين روزي" في قوله <<إنه لمن مصلحتنا أن لا نسد منافذ التعليم والحضارة في وجه آلاف الأطفال الذين يتزايد عددهم بسرعة وقد يتحولون إلى جماعات راكدة وجاهلية تستجيب لأي إثارة داخلية أو خارجية بفعل الجهل والأحكام المسبقة والخوف والبؤس، إن التعليم

[1]- ibid, p57.

[2]-G.G.A. Etat actuel de L'Algérie, p56.

[3]-Galissot : op.cit, p58

[4]- meynier : L'Algérie Révelée, p143

[5]- AGeron :histoire de L'Algérie, p68

وحده الكفيل بتقريبهم منا ... فمن أسمى واجبات فرنسا قبل الأمم الأخرى أن *** مقام الصدارة في صحوة المسلمين.>>[1]

وكان بذلك التعليم الأهلي كما يطلق عليه في قبة البرلمان الفرنسي من بين أكثر المواضيع التي لقيت جدلا واسعا وحادا بين النواب، والذين انقسموا إلى رافض رفضا كليا لتعليم المسلمين ومؤيد لكن بأخذ الوسائل الكفيلة يجعل الجزائري المسلم يحصل على التعليم الذي يجعله دائما في خدمة فرنسا مدافعا على مصالحها أكثر ربما من بني بلدتها، وكان الجزائري الذي يهاجر يصف التعليم في الجزائر بما يلي: <<أما التعليم فلا يعطي لنا بالمقدار الذي يجعلنا دائما في دائرة الخضوع والمذلة لأن الفرنسيين يخشون إذا علمونا تعليما جديا أن نرفع رؤوسنا ونطالب بحقوقنا.>>[2]، وبقي في الجزائر طول فترة الاحتلال وبالأخص خلال القرن 19 انفصال بين ما يتعلمه الطفل في المدرسة وما يكسبه من البيئة العائلية وكان بذلك حسب أبو القاسم سعد الله التعاون بين المؤسستين –المدرسة والعائلة- مفقودا، فالتعليم كان يعطى بالفرنسية التي لم تكن اللغة الأساسية للثقافة بالنسبة للجزائريين مع وجود خلاف في البيئة الاجتماعية بينهم وبين الأوروبيين.[3] وكان اختفاء المؤسسات التعليمية يعني اضطهاد اللغة العربية التي اعتبرت لغة أجنبية ميتة، وقد استبدلت باللغة الفرنسية وأصبحت غير مؤهلة لتكون لغة حضارة[4]وكان لذلك ومنذ البداية الأعيان المتمسكون بالتقاليد والحضارة العربية الإسلامية يتوجسون خيفة من التعليم الذي أقصى تعليم القرآن واللغة العربية وكانت النخبة الفرنسية أمثال "جانمير" ضد تعليم اللغة العربية على اعتقاد أن تعليمها لن يمكن من نسج روابط اجتماعية مشتركة، ولا خلق أحاسيس تضامنية بين الأوروبيين والجزائريين المسلمين،وحتى يتحقق ذلك (الربط بين المجتمعين) لا بد أن توجد وحدة في الفكر وفي التواصل.

كان التعليم المضايق عليه بذلك يعطى في المساجد والزوايا وكان الجزائريون يعتمدون على الأوقاف، هذه الأوقاف التي استولت عليها إدارة الاحتلال، وهذا ما أكده "توكفيل" في مقولته <<لقد وضعنا أيدينا في كل مكان على هذه الأملاك ثم وجهناها غير الوجهة التي كانت تستعمل فيها في الماضي، لقد عطلنا المؤسسات الخيرية، وهكذا تركنا المدارس تموت والندوات العلمية تندثر.>>[5] وهذا ما أكده آجيرون في قوله :<<في 1948 من بين الجزائريين نجد 15% 15% فقط من الرجال و6% من النساء يستطيعون الكلام بالفرنسية و6% رجال و2% نساء يستطيعون الكتابة بها وبذلك فإنه في القرن 19 لا يكاد يعثر على عالم جزائري حقيق واحد لا بالعربية ولا بالفرنسية.>>[6]

استمرت الزوايا رغم الصعوبات والعراقيل في تأدية رسالتها التعليمية معتمدة في ذلك على ما بقي من الأوقاف أو مواردها من زيارات الإخوان والأنصار وكذا الزكاة وكانت زوايا الريف أكثر عملا (طولقة، الهامل، قصر البخاري وغيرها) وبالإضافة إلى ذلك استغل الجزائري المسلم أواخر القرن 19 فرصة منح الإدارة رخصة لبعض المدرسين

[1]- فريد حاجي: مرجع سابق، 266.
[2]- وليد مولود الجراي: مرجع سابق، ص171.
[3]- سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص66.
[4]- نفسه، ص61.
[5]- سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص61.
[6]- نفسه، ص63

لإعطاء دروس في الفقه والتوحيد والنحو بمساجد معينة –عدم الاستشهاد بالآيات والأحاديث الخاصة بالجهاد- لنشر التعليم[1] لتقديم ما أمكن من فرص التعليم حفاظ على المقومات الشخصية للجزائري المسلم وفي مقدمتها اللغة العربية التي انتبه الجزائر إلى استهداف إدارة الاحتلال لها منذ الوهلة الأولى. واهتم لذلك الجزائري المسلم بفتح المدارس الخاصة لتعليم اللغة العربية خاصة بعد صدور القوانين التي تجعل منها لغة أجنبية وتمنعها بذلك في المدارس،[2] ومع بداية القرن العشرين اهتم الشبان الجزائريون (Jeunes Algériens) بالتعليم وكان الأستاذ "بن علي فكار" « ben Ali Fekkar » الناطق الرسمي لهم حائزا على دكتوراه في الحقوق، وهو ينتمي لأسرة كبيرة وعريقة ومثقفة (Lettrés) وكان يعتبر شرف مدينة تلمسان[3] والملاحظ أن ما يذكره (Reué Galissot) يتناقض تماما ما كان يطرح في غرفة النواب من قبل النواب المعارضين لتعليم الجزائريين المسلمين (الأهالي) ويقفون في وجه أي إصلاح يرتبط بتعليمهم وبذلك يعارضون صرف أي ميزانية لأجل ذلك بحجة أن العرب جنس غير قابل للتعلم « Les arabes sont une race inéducable » في حين يأتي ذكر عائلات مثقفة أمثال "ألفكون" و"بن شنب" و"بن علي فكار" وغيرهم على لسان مؤرخيهم أمثال (Galissot) و(AGeron) و (meynier) و(Stora) وغيرهم.

حاول الشبان الجزائريون مسايرة الحداثة في التعليم وقد شجعوا لذلك جلسات القراءة التي أخذت في الاتساع متأثرة بالنموذج التونسي المتمثل في "مدرسة الخلدونية" التي كانت تجمع قدامى التلاميذ وتختص بدراسة اللغة العربية (المدرسة الثانوية للغة العربية) والمدرسة "الصديقية" وللجامعة الإسلامية الزيتونة فكان نادي صالح باي سنة 1910 يضم أزيد من 700 مسجل بالإضافة إلى عدد المسجلين في نوادي أخرى في كل من تلمسان، ومعسكر، وخنشلة، ومنطقة القبائل[4] وغيرها.

وصنفت طرق التعليم في الجزائر بأنها ليست نافعة بل مضرة جدا لأن أكثر المدارس المنتظمة فرنسية، وقد حذرت جريدة "المؤيد" من جهود المبشرين وقالت << إن أول شيء شرعوا فيه بعد الاحتلال هو تشييد الكنائس ووضع النفوذ التام بأيدي الكهنوت والقساوسة... وإن تلك المدارس إنما لها غاية واحدة هي استمالة العرب لصدهم عن دينهم والإقبال على اعتناق المذهب الكاثوليكي...>>[5] وينطبق هذا ما جاء على لسان أحد أعيان الجزائر في خطاب خطاب وجه لأحد نواب فرنسا جاء فيه <<إن مدارسكم هي كنائس دينية، ففي مدارسنا نعلم القرآن الشريف وفي مدارسكم يتعلمون ديانة الرومي، فنخشى والحالة هذه ولنا الحق في ذلك لأنكم تنصرون أبناءنا.>>[6] العودة إلى المصدر، وفي الوقت الذي كانت فيه إدارة الاحتلال تسعى إلى مسخ هوية الجزائري المسلم من خلال التعليم بقي

[1]- عثمان سعدي، مرجع سابق، ص636.

[2]- عثمان سعدي: مرجع سابق، ص684.

[3]- Galissot : op.cit, p56

[4]- Galissot : Algérie colonisée, p58

[5]- وليد مولود الجراي: جريدة المؤيد، ص169.

[6]- نفسه ص 170.

المسلمون في الواقع ينشدون في التعليم والتلقين وفي إرضاء حاجاتهم الدينية أو الاجتماعية، لذلك كان الأوروبيون ينظرون إلى الطرق الصوفية على الخصوص بأنها "جمعيات سرية" ذات أهداف سياسية.[1]

كان التعليم إذن من بين أهم ما انشغل به المحتل وقد خصص لأجله إمكانيات ضخمة، لكن رغم ذلك فإن الكثير من المنظرين والمفكرين والنواب الفرنسيين قد اعترفوا بفشل فرنسا في تحقيق أهدافها التعليمية في الجزائر خاصة ما تعلق بالمسلمين، وقد تعرضت السياسة التعليمية إلى عدة انتقادات سواء فيما تعلق بسيرورتها أو غاياتها ونتائجها، فقد حمل "بيير فانسون" الحكومات الفرنسية مسؤولية إخفاق السياسة التعليمية، وأرجع أسباب ذلك إلى وجود تعليم في جزائر ما قبل الغزو شبيه بتعليم القرون الوسطى وكذا إلى قلة الموارد المالية المخصصة للتعليم[2] وقد ذكرت التقارير التي رفعت إلى الحكومة الفرنسية أسباب أخرى تمثلت خاصة في غياب الحماس لدى بعض القيميين على التعليم، وانعدام البيداغوجية في دفع التلاميذ للإقبال على هذه المدارس[3] ففي 1873/11/29 قام الحاكم العام "شانزي"[4] بإلغاء 9 مدارس عربية فرنسية في الجزائر (المقاطعة) محتجا في ذلك بالنتائج الهزيلة، وقلة الطلبة وعلى أنها تستنزف مصاريف لا طائل من ورائها.[5]

غير أن هذه الحجج تبدو واهية فالمنطق يقول بضرورة القيام بإصلاحات لرفع المستوى واستقطاب التلاميذ وكذا ترشيد النفقات لا غلق المدارس ومنع التلاميذ من التعليم وهذا دليل على أن النوايا الحقيقية إنما هي الاستمرار في ترسيخ سياسة التجهيل التي ظل المستوطنون يحاربون لأجلها طيلة فترة الحكم العسكري، ومع مجيء النظام المدني أصبحت سلطتهم تحول لهم الوقوف في وجه كل ما قد يساهم في رفع مستوى الجزائري المسلم خاصة التعليم رغم أنه غير مرغوب فيه عند غالبية الجزائريين، فالسياسة التعليمية في الجزائر فشلت بما فيه في منطقة القبائل[6] نظرا نظرا للمعارضة الأوروبية القوية (المستوطنين) من جهة ورفض الجزائريين أنفسهم من جهة أخرى.[7]

كان رفض المستوطنين الدائم للتعليم الخاص بالجزائري مسلم على اعتبار أن هذا سيمكن الجزائريين المسلمين من مشاركتهم في النفوذ والسيطرة، في حين كان رفض الجزائريين للتعليم إيمانا منهم بسوء نية فرنسا في سعيها لفتح مجال التعليم لهم إذ أنهم كانوا يخشون من سياسة الاندماج ومن تمسيح أبنائهم. وهذه المخاوف طبعا لم تأت من العدم فالكثير من المظاهر تؤكد ذلك. فقانون السينانوس كونسلت مثلا لسنة 1863 وسنة 1865 معروف أنه فتح المجال للتجنس أما فئة من الجزائريين ولكن بشرط التخلي عن الأحوال الشخصية على عكس اليهود. وخلال إصلاحات 1919 التي كانت إحدى نتائج نشاط الحركة الوطنية الجزائرية التي قادها الشبان الجزائريون مع مطلع

[1]- آجيرون: المجتمع الجزائري في مخبر الأيديولوجية، ص92.

[2]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص270.

[3]- نفسه، ص260.

[4]- شانزي: 1873-1879.

[5]- نفس المرجع السابق، ص261.

[6]- ركزت إدارة الاحتلال على التعليم في منطقة القبائل بالاتفاق مع الكنيسة الكاثوليكية، وقد لعب "جول فيري" دورا أساسيا في ذلك ذلك من خلال محاولته إصلاح التعليم والتركيز على منطقة القبائل حيث أسس 7 مدارس لتعليم المسلمين مع تطبيق سياسة إجبارية تعليم الأطفال وقد أطلق على هذه المدارس اسم "بناتي" « mes filles ».

[7]- عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص186.

القرن العشرين بما فيهم رائد الوطنية "الأمير خالد" من بين ما اشترط على الجزائري "رفض مبدأ تعدد الزوجات" « poly gamme » وغيرها من المظاهر التي جعلت الجزائري المسلم دائم الشك في نية فرنسا من سياستها التعليمية وعموما فإن الجزائري عارض التعليم الفرنسي من منطلق رفض الاحتلال إجمالا، وبالنسبة للجزائري المسلم فإن الاحتلال الفرنسي سرطن الثقافة الجزائرية بالمفاهيم والمصطلحات الفرنسية والمعروف طبعا أن الثقافة هي ذلك الكل المتكامل والمعقد من العادات والتقاليد والأعراف والعلوم والفنون[1] التي تميز كل مجتمع عن الآخر وبذلك فإن الجزائري المسلم حاول بكل ما لديه من قدرات الحفاظ على هذه الخصوصيات التي تميزه عن الفرنسي، وهذا ما لخصه "بييرفانسون" في انتقاده للسياسة التعليمية قائلا <<أخطأنا في عملية الغزو الفكري بسبب اعتمادنا سبيلا خاطئا، إننا لم نأخذ في الحسبان ذهنية الأهالي، حاجاتهم، وشروط الوسط الذي يعيشون فيه>>. وقال أيضا <<لقد منحنا رعايانا ذهنيتنا ووهبنا لهم رغباتنا في التقدم وإرادتنا في الدفع بهم إلى مستوى موروثنا الفكري والأخلاقي الذي تركه أسلافنا والسير بهم بخطى جديدة على طريق الحضارة.>>[2]

أرجع مقرر لجنة التعليم العمومي لدى اللجان المالية "جولي" سبب إخفاق السياسة التعليمية بقوله:<<لا ينبغي أن نتجاهل أن الأهالي لم ينسوا أبدا أن آبائهم هم أسياد هذه الأرض يعلمون أن هناك غزاة تعاقبوا، رومان، بيزنطيين، أتراك... لكن لم يكتب لهم الاستقرار النهائي، لذا فأملهم أن يروا الفرنسيين يلقون المصير نفسه، يخضعون لقوة السلاح لكنهم مستعدون للانتفاض، ذلك هو حال النوميديين والبربر>>.

وعلى هذا طرح "جولي" عدة تساؤلات عن واقع الجزائري المسلم، وحاول الإجابة عليها قائلا: <<هل تغيروا؟ ليس بحد، هل سيتغيرون؟ قد يكون لكن في أي اتجاه؟ هل في اتجاه التوحد مع فرنسا أم فيما بينهم لا أحد يملك الإجابة.>>[3]

أجمل "بيير فانسون" إخفاق السياسة التعليمية في الجزائر في عوامل هي:

- تنافس الفاعلين في ميدان الفعل التعليمي (مدنيين، عسكريين، رجال دين) من دون وجود جهاز مركزي فعال يأخذ بزمام المبادرة بحيث يجمع الإرادات الحسنة وينشر الطرائق الجيدة، ويشجع عملية تكوين المدرسين.

- تمسك المستوطنين بفكرة عدم إيلاء الاهتمام بالعرب غير القضاء عليهم أو على الأقل إبعادهم إلى الصحراء.[4]

- عدم مسايرة التعليم للحياة العلمية.

- إحساس قادة الأهالي بعدم جدوى هذا التعليم كونه مؤسس منهجيا على التربية الأمومية[5] المنتهية في فرنسا.[6]

---

[1]- عادل فهمي: مرجع سابق، ص285.

[2]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص272

[3]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص274.

[4]- والحقيقة أن فكرة إبعاد الجزائريين المسلمين وطردهم إلى الصحراء كانت فكرة الكنيسة وبالأخص الكاردينال لافيجري الذي كان يرى بأن المسلم إما أن يتمسح ويقبل بفرنسا أو يطرد إلى الصحراء.

[5]- الأطفال يخاطبون بالعربية أو البربرية من أمهاتهم.

[6]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص271.

وهذا ما كانت تؤكده أغلب التقارير التي ترفع عن وضع التعليم بالجزائر وقد جاء في أحدها ما يلي: <<لا تزال المدارس الإسلامية يتردد عليها التلاميذ خلافا للمدارس العربية الفرنسية، إني أتأسف لهذا الوضع كما أنني مرغم على ربط هذه النتيجة بقلة الحماس لدى مدير مدرسة مستغانم السيد "ل. ماشويل" في جلب التلاميذ المسلمين.

المؤكد أن الاحتلال الفرنسي لم يتخذ موقفا واضحا تجاه تعليم الجزائريين المسلمين وقد انقسمت المواقف بين مؤيد مع التحفظ ومعارض نسبيا ومعارض تماما، وهذا ما جعل موقف إدارة الاحتلال تجاه التعليم غير واضح، واستمر التخوف من مدرسة الأهالي منذ القرن 19 وقد أشارت المادة 50 من مرسوم مارس 1892 إلى هذا التخوف من خلال ما جاء فيه ومنه : << إن فتح المدارس الخاصة لا يكون إلا بموجب ترخيص من الحاكم العام، وتكون تحت رقابة تنظيمية للسلطات المدرسية، وكذا لرقابة الحاكم العام الذي بإمكانه غلقها لمصلحة النظام العام>>وجاء في المادة 51 << أن تخضع المدارس الخاصة الإسلامية المعروفة بالمدارس القرآنية (مسيد، زاوية، مدرسة) للرقابة ولتفتيش السلطات المذكورة>>[1]

وقد ظهرت مساعي بعض الحكام العامون لغلق المدارس والمعاهد قبل 1892 ففي 1871 تم إلغاء المعاهد التعليمية وتقليص عدد المدارس الابتدائية[2] المخصصة للجزائريين المسلمين، وفي 1871/02/03 أقدم "دوغيدون" على إلغاء المدارس العربية الفرنسية ومنها المتواجدة في مدينة مليانة، وطالب بتحويل أجهزتها إلى المدارس المزمع إقامتها في بلاد القبائل، وكان منها مدرسة "ابن لعسل" في غيليزان وقد أشارت التقارير عن استقبالها ل 35 تلميذ منذ أن نشأت سنة 1867 وأغلبيتهم من أبناء وأحفاد القياد (الخليفة.)[3]

استمر وضع التجهيل طيلة القرن 19 وفي 1892 كان واقع تعليم الجزائريين المسلمين من بين أهم المسائل التي طرحها "جول فيري" والتي نالت حيزا كبيرا من النقاش داخل البرلمان الفرنسي، ومع مطلع القرن 20 سيشهد التعليم انطلاقة متواضعة وفي حدود ضيقة جغرافيا وبشريا.[4] وخلال الفترة الممتدة بين 1890-1900 كانت هناك محاولات لنشر التعليم في أواسط الأهالي تجلى ذلك في إعداد منظومة تربوية تعليمية تتماشى وما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الجزائري مستقبلا.[5] وبقي التعليم الحافظ للشخصية الوطنية محصورا في الزوايا التي تخرج منها العديد من من قادة المقاومات، وكان يقوم على تعليم العلوم الدينية واللغة العربية والتاريخ الإسلامي والمنطق والتصوف، وقد تعرضت العديد من الزوايا إلى التهديم وتهجير معلميها وطلابها على اعتبار أنها سبب المقاومات.[6] مع العلم أن البرامج التعليمية الفرنسية في الجزائر لم تركز على جغرافية الوطن ولا تاريخه، وإنما تم توجيه هاتين المادتين بحسب الأغراض الاستعمارية، حيث لا يجد المتعلم في كتاب الجغرافيا حدود بلاده الحقيقية ولا حديث عن تاريخه بما فيه

[1]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص269.
[2]- عثمان سعدي: مرجع سابق، ص634.
[3]- فريد حاجي: نفس المرجع السابق، ص261.
[4]- عثمان سعدي: مرجع سابق، ص634.
[5]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص262
[6]- عثمان سعدي: نفس المرجع السابق، ص635.

من انتصارات وانتكاسات[1]، إضافة إلى منعه دراسة القرآن والتدبر فيه وبذلك يبعد الجزائري عن كل ما يمكن أن يربطه بهويته وأصوله من لغة ودين وجغرافيا وتاريخ.

أحكم المستشرقون منذ 1892 سيطرتهم على إدارة المدارس الفرنكو إسلامية وقد ضاعفوا جهودهم لأجل فرنسة هذه المدارس وفي 1895 أنشأ هؤلاء قسم عال في مدرسة العاصمة يواصل فيه الطلبة المتفوقون الراغبون في الدراسة العليا.[2]وكان يعلم في المدارس (الفرنكو إسلامية مدرسون جزائريون أمثال المجاوي[3] وابن سماية[4] ويديرها طبعا مستشرقون بارزون أمثال "رونيه باسيه".[5] وقد يكون هؤلاء المدرسون بمدرسة ترشيح المعلمين التي أنشأت فيها فيها سنة 1882 قسم خاص بالجزائريين المسلمين ببرنامج خاص وبزمن أقل من الذي يقصيه الفرنسي وقد انتقلت هذه المدرسة سنة 1886 إلى حي بوزريعة ولمدة ربع قرن كن "جان بيير" مديرا لها وكانت لغة تعليم الجزائري هي الدارجة[6] (العامية) وقد تواصل الاهتمام باللغة العربية (الدارجة) أو العامية وبالعادات فيما بين 1900-1930 حيث حيث اهتم "جوزيف ديسبارمي" (Joseph Desparmet)[7] بتعليم اللغة العربية من خلال نشر مقرر مدرسي يتضمن اللغة والعادات المحلية في البليدة إضافة إلى وضعه مخطط اقتصادي واجتماعي وبشري لمنطقة المتيجة. (Ethnographie)[8]

اعتمد الاستعمار الفرنسي نفس الأسلوب في التعامل مع الثوابت كاللغة والموروث الحضاري كالعادات والتقاليد في كامل مستعمراته في شمال إفريقيا، حيث نجد في المغرب الأقصى "لويس برينو" (Louis Brunot) 1882-1965 وهو مفتش عام لمكاتب تعليم الأهالي في المغرب الأقصى في الفترة ما بين 1920 و1939 ينتهج نفس النموذج الذي طبقه (Joseph Desparmet) في مدينة البليدة ومنطقة المتيجة ب مدينة الرباط المغربية التي جعل منها عينة لدراسة إثنية (اللهجة والعادات)[9] ، وكانت منطقة القبائل أحدى أهم المناطق التي ركز عليها الاستعمار وكان التعليم التعليم فيما يركز خاصة على التشكيك بعروبة الجزائريين وإسلامهم وترسيخ الشعور والأفكار الفرنسية لتسهيل عملية إدماجهم[10] لذلك كانت اللغة العربية في المدرسة الابتدائية العليا التي أنشأت في 1885 بمنطقة القبائل تحتل نف المكانة التي تحتلها اللغة الانجليزية وتعتبر بذلك لغة أجنبية.[11] وكان التعليم في منطقة القبائل يتوج بتسليم شهادة أهلية اللغة القبائلية التي تستوجب الحصول على علاوة سنوية تقدر ب 300 فرنك وهذا بمقتضى قرار 24

[1]- فريد حاجي: نفس المرجع السابق، ص266.

[2]- عثمان سعدي: مرجع سابق، ص633.

[3]- المجاوي:

[4]- ابن سماية:

[5]- رونيه باسيه:

[6]- عثمان سعدي: مرجع سابق، ص634.

[7]- ولد سنة 1863 وتوفي في 1942

[8]- Dominique Aron : op.cit, p132

[9]- Dominique Aron : op.cit, p132

[10]- عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص184.

[11]- نفسه، ص183.

جويلية 1885.[1] وتم استحداث شهادة إتقان اللهجات البربرية بحيث الذي يتحصل عليها يحصل على علاوة بقيمة 500 فرنك، وقد وضعت إدارة الاحتلال علاوات خاصة للموظفين الفرنسيين لتعلم القبائلية سنة 1882 وفي 1885 أنشأت في مدرسة الآداب قسما للهجات البربرية أسندت لأحد الأعيان الموالين لفرنسا وهو "سي الهاشمي بن سي لونيس" الذي كان يتولى منصب نائب قاضي لدى محكمة بجاية[2].

حاول الفرنسيون غزو المنطقة فكريا، واشتد نشاطهم حول هذه المنطقة دون غيرها حتى أن حوالي 89% من المدرسين الجزائريين من أصل منطقة القبائل، وحوالي 471 من مجموع 526 من أصل ولا يتبين بمنطقة القبائل هما تيزي وزو (405) وبجاية (66)[3]، وهذا ما تؤكده هذه الرسالة التي وجهها المقدم الإداري لدائرة تيزي وزو للحاكم العام العام سنة 1873 يقول فيها: << ... لتعليم هذا الشعب القبائلي يجب إلغاء الوسيط العربي ...لأنه كان حتى الآن ضارا أكثر منه مفيدا أو بكلمة واحدة يجب أن نكلمه بلغته أو نعلمه لغتنا... وأقصد اللغة الفرنسية، لأنني أعتبرها سهلة التطبيق، أما فيما يخص الزوايا فيجب إسقاطها نهائيا، وبجميع الوسائل من منطقة القبائل لاستبدالها بمدارس بلدية فرنسية.>>[4] لذلك كانت بعض المدارس في منطقة القبائل مثل مدرسة (ثوريث ميمون) تسمح بوصول التلاميذ التلاميذ للحصول على شهادة التعليم الابتدائي (certificat d'études)، وكان من خط بعض الأسر الوصول إلى مستوى التعليم المتوسط (brevet) ورغم ذلك فإن جماعة المثقفين (المتعلمين) في منطقة القبائل كانت قليلة جدا، مكونة خاصة من أبناء البورجوازية الصغيرة الذين كان بإمكانهم الالتحاق ببعض المدارس الفرنسية التي كانت تابعة للأستاذ (Verdy) والذي اشتهر بعمله الخاص بقرية "ثوريرث ميمون" [5](taourirt mimoun) وقد أرسلت فيما بين 1883-1906 مدرسة "ثاوريرث ميمون" (taourirt Mimoun) إلى صف المعلمين ببوزريعة لوحدها 56 تلميذا مدرسا، و4 طلاب إلى المدرسة الإسلامية بالجزائر العاصمة، وجاء في تقرير لمديرية التربية في 31 ديسمبر 1909 أن مجموع التلاميذ في منطقة القبائل المستفيدين من التعليم الفرنسي بلغ حوالي 13501 تلميذ من مجموع 440 ألف **، واصل منهم 252 تلميذ تعليم ما بعد الشهادة الابتدائية و 8402 بقوا بمناطقهم (يشتغلون مع آباءهم) و 1727 أصبح حرفيا، و1670 توجه إلى الأعمال التجارية ومن هذا العدد 4% التحقت بالوظائف الإدارية،[6] وقد شُرِع في تدريس اللهجة البربرية في معهد الدراسات الشرقية بباريس سنة 1913 وأول من درسها "إدمون ديستان" واستمر في تدريسها إلى غاية تقاعده، ثم خلفه أساتذة مستشرقون أمثال "أندري باسي" (A.Basset) وهو ابن "روني باسي" (rené basset) [7] وكل هذا طبعا يؤكد اهتمام سلطات الاحتلال الفرنسي بالتعليم في منطقة القبائل معتمدة في ذلك بالتركيز على عناصر تجعل سكان القبائل يحقدون على ثوابت الدولة الجزائرية من دين ولغة، ويشككون بذلك في هويتهم ثم يحاولون تأكيد أسطورة (القبائلي) من أصل أوروبي والهدف من كل هذا طبعا هوتكريس سياسة "فرق

[1]- آجيرون: المجتمع الجزائري في مخبر، ص77.

[2]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص309.

[3]- عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص185.

[4]- نفسه، ص182.

[5]- Galissot, op.cit, p56.

[6]- عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص185.

[7]- رحيم محياوي: مرجع سابق، ص35.

تسد" وقد بقيت الدراسات الخاصة بتاريخ إفريقيا الشمالية التي تم التركيز فيها على ما يطلق عليه "العرق البربري" مستمرة حتى بعد استقلال هذه الدول (تونس، الجزائر، المغرب) من الهيمنة الفرنسية، ولم تكن هذه الدراسات التي كان مقرها باريس طبعا تهدف إلى خدمة هذا العرق، إنما لتهيئة فئة منه للتعاون مع المستعمر وتسهيل قضاء مصالحه، وإبقاء هذه المنطقة دائما تابعة لما يعرف "بالوطن الأم"، وإذا كان مفهوم الإدماج والسياسة العامة الموجهة للمستعمرة قد اختلف في تطبيقهما[1] بين النواب في باريس والمستوطنون في الجزائر فإن السياسة التعليمية في منطقة القبائل قد جمعت الكثير منهم لأن الهدف كان خدمة مصالحهم.

لجأ المحتل إلى إنشاء وترقية الأفكار الجديدة عن ممتلكات ما وراء البحار عن طريق إنشاء العديد من المؤسسات والجمعيات، ومن بين هذه المؤسسات "الرابطة الفرنسية" عام 1883. و"المعاهد الاستعمارية"، والمجلس الأعلى للمستعمرات سنة 1883 وكتابة الدولة لشؤون المستعمرات التي تحولت إلى وزارة كاملة سنة 1894، وأنشأت في 1889 "المدرسة الاستعمارية" لإعداد موظفين قادرين على تسيير شؤون المستعمرات، كما تم إنشاء "المدرسة الحرة للعلوم السياسية" تكون مترشحين لمزاولة مسارهم المهني في الوظيفة الاستعمارية.[2] وفي سنة 1890 تأسست "لجنة إفريقيا الفرنسية"، وفي 1893 "الاتحاد الاستعماري الفرنسي" وكانت تصدر له نشرية خاصة هي (quintaine coloniale) وفي 1922 تم إنشاء "أكاديمية العلوم الاستعمارية" وكانت بمثابة الرأس المدبر في كل ما يتعلق بتسطير السياسة الاستعمارية[3] وكانت هذه المؤسسات آليات جديدة لصناعة القرار في المستعمرات وكان لها بصماتها في التوجه الجديد الخاص بالسياسة التعليمية في الجزائر.

أصبحت مرسيليا عاصمة الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية حيث كانت تحتوي على هيئة بحث (organisme de recherche) وتعليم، وإشهار (propagande) استعمارية، وكانت مهمته دراسة ونشر الأعمال من أجل المصلحة الصناعية والتجارية في مرسيليا[4]. فكانت هذه الظروف مجتمعة من "سياسة تجهيل" وفرض "التعليم "التعليم الفرنسي" والاستيلاء على الأوقاف وتوجيه إمكانيات الجزائر لخدمة فرنسا، سببا في تراجع مستوى التعليم في أوساط المسلمين وتأخر تأثرهم بالنهضة الذي ظهر خاصة بعد زيارة الشيخ محمد عبدة للجزائر سنة 1903 ولم يقتنع الشباب الجزائري بضرورة التعلم إلا بعد الحرب العالمية الأولى (1914) وأصبح بذلك التعليم أحد أهم مطالب المسلمين وابتداء من 1920 أصب بع الجزائريين المسلمين يتوجهون إلى فرنسا من أجل مواصلة التعليم.

وكانوا قبل ذلك يتوجهون إلى المغرب وتونس ومصر من أجل الحصول على التعليم العربي الإسلامي، وكانت جامعة الأزهر أكثر ما يستقطبهم، وقد توج هذا الحراك بشروع الشيخ عبد الحميد ابن باديس[5] في حركة الإصلاحية

[1]- عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص180.

[2]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص259.

[3]- فريد حاجي: مرجع سابق، ص260.

[4]- Laurent Morando : Les instituts coloniaux et L'Afrique, Auditions nationales, réussites locales :1893-1940 ;Ed Karthala, paris, 2007, p45

[5]- AGeron : histoire de L'Algérie, p69.

ابتداءا من 1924[1] وقد لعب الجزائريون الذين حصلوا على بعض التعليم العربي دورا مهما في المستقبل حيث أصبح البعض وطنيا والبعض مصلحا معتدلا وكانوا جميعا يؤمنون بضرورة تحسين أوضاع مواطنيهم.

المحاضرة السادسةعشر

و اقع الصحة

لم تكن الصحة بالنسبة للجزائريين المسلمين أفضل حالا من التعليم، والقضاء، وغيرها من العناصر المتعلقة بواقعه الاجتماعي، فقد رسم الاحتلال وجوده في الجزائر بالنسبة للمسلمين بمظاهر اجتماعية مأساوية تمثل خاصة في المجاعات والأوبئة التي أودت بحياة الكثير منهم، وبذلك فإن واقع الصحة بالنسبة للجزائري المسلم كان واقعا متدهورا وسيئا للغاية رغم ما كانت إدارة الاحتلال توفره من مؤسسات استشفائية.

كان في الجزائر مع نهاية سنة 1876. 16 مؤسسة استشفائية.وكانت موزعة بالشكل التالي:

1- ولاية الجزائر: 4 مستشفيات (مصطفى، دويرة، منير فيل[2])، ومرينغو (marengo) [3]، إضافة إلى بيت (asile) للمسنين في دويرة.

2- ولاية وهران: أربع مستشفيات وهي: وهران، غيليزان،(Relizane)، معسكر (ST-enis- du- sig)، عين تيموشنت (ain –temouchent).

3- ولاية قسنطينة: 7 مستشفيات: قسنطينة (canstantine)، سكيكدة (Philippe ville)، عنابة (bone)، بجاية (bougie)، عزابة (سكيدكدة) (Jemmapes)، سوق أهراس (souk- haras)، وادي العثمانية (oued- Atmenia) بميلة، الحروش (El-Arrouch) الذي أغلق في 01 جويلية سنة 1876، والملاحظ أن أغلبية هذه المستشفيات تستقبل

[1]- سعد الله: الحركة الوطنية ج2، ص79.

[2]- كان قبل الاحتلال يعرف ببني عيشة béni aicha، وحاليا ثنية ولاية بومرداس.

[3]- مدينة حجوط وهي حاليا تابعة لمدينة تيبازة.

مرضى عسكريين وقد تم تسجيل 20.005 مريض وذلك إلى غاية 01 جانفي 1876، منهم 19503 مدني و502 عسكري[1] والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول للمرضى المدنيين والعسكريين عولجوا في المستشفيات:[2]

بلغ عدد المرضى الإجمالي في المستشفيات سنة 1875، 73276 وعدد الموتى ارتفع إلى 3407، في حين تراجع عدد المرضى سنة 1876 ب 6446 والموتى ب 162 شخص، وقد دل هذا بالنسبة لإدارة الاحتلال على تحسن الظروف الصحية خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار التزايد المستمر لعدد السكان[3]، غير أن الواقع الصحي للجزائريين المسلمين لم يكن يشهد هذا التحسن والدليل على ذلك الارتفاع الكبير لعدد الوفيات طيلة القرن 19 وخلال القرن 20، وهذا ما أكدته العديد من التقارير الطبية منها ما قاله د "فابفي" مفسرا سبب ارتفاع عدد الوفيات في صفوف الجزائريين المسلمين قائلا: << ليس التيفوس الذي أهلك العرب ولكن أمراض مترتبة على الجوع.>>[4]

وما قاله الدكتور "فيتال" في عدد من رسائله منها قوله: << إنه لم يتبق إلا الأشياء المحزنة ماثلة أمام الأعين كالعطش، والجوع، والتعاسة والأمراض، والأهالي يموتون بالجملة في السمندو والعلمة وعدة جهات أخرى من جراء الكوليرا والتيفوس بسبب المجاعة>>[5]

وما ذكره أيضا د:"بيريي" (Prier): <<منهكين جوعا، مصابين بنحافة، وبتخلف عميق جدا>>.[6]

وحسب التقارير كان من بين من يدخل المستشفيات الجزائريين المسلمين وقد دخل المستشفيات سنة 1876 منهم 2413 مريض وإذا ما قارنا عدد الجزائريين بعدد الأوروبيين فإن الجزائريين الدين دخلوا المستشفيات قليل جدا مقارنة بالأوربيين.[7] وأن عدد الجزائريين الذين ارتادوا المستشفيات قليل جدا مقارنة بعددهم الإجمالي الذي كان في حدود 1872 يقارب 4 م/ن ويمكننا تفسير ذلك بعدم اهتمام سلطات الاحتلال بصحة الجزائري المسلم، وكيف تهتم بذلك وهي التي تضع أسباب هذا التدهور من خلال مختلف السياسات التي اعتمدها في الجزائر من نزع للملكية، وتهجير، وتفقير وغيرها، ويمكننا أن نفسر هذا بعزوف الجزائريين عن دخول مستشفيات إدارة الاحتلال شأن ذلك شأن عزوفهم عن كل ما يربطهم بالاحتلال وكان "هانتو" قد عبر عن حيرته من عزوف سكان منطقة القبائل عن التطعيم وعن المستشفيات بشكل عام بقوله: << من الصعب تفسير الأسباب التي تجعل القبائل يكرهون التطعيم فهم يتفادون الحديث عن ذلك، ويقال أن الندب الذي يتركه التطعيم على أيدي أبنائهم يظل

---

[1]- G.G.A : Etat actuel de L'Algérie, p44

[2]- Ibid, p45

[3]- G.G.A : Etat actuel de L'Algérie, p46

[4]- Annie Rey GoldEeiguer : Le Royaume Arabe, la pollitique Algérienne de Napoléon III 1861-1870, Ed, SNED, Alger, 1977, p452.

[5]- يحي بوعزيز: <<المجاعة بالجزائر أواخر الستينات من القرن 19 ومواقف وآراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول أسبابها>>، مجلة الأصالة، ع33، (السنة الخامسة، ماي 1976)، ص10.

[6]- Annie Rey : Op.cit, p450

[7]- Etat actuel de L'Algérie, p188.

علامة عبودية أو خضوع لفرنسا، كما يقال أن التطعيم سيجعل نسائهم عاقر وأبنائهم عاجزين عن الإنجاب، وهم يخافونه مثلما يخافون كل شيء يجهلونه أو يخرج عن نطاق تقاليدهم.>>[1] وقد ذكر أيضا أن عدد الجزائريين المسلمين (الأهالي) الذين يدخلون المستشفيات في منطقة القبائل وهي عينة من الجزائر، قليل مقارنة بالعدد الكبير ممن تحتاج أمراضهم لعلاج طويل، وضمن 10 مرضى يسمح بقبولهم في المستشفى اثنين منهم يبقى فقط ولا يطلبوا المغادرة.[2]

وقد أشار هانتو إلى أمراض تصيب الجزائريين وتحتاج إلى علاج طويل دون أن يذكر هذه الأمراض مع العلم أن الكثير من التقارير الطبية التي كانت ترفع عن الوضع الصحي في الجزائر كانت تشير إلى أمراض أسبابها المجاعة وكذا الأوبئة، هذه الأوبئة التي يضطر الاحتلال إلى مواجهتها خوفا من العدوى التي تصيب المستوطنين كما أشار إلى أنه ليس كل جزائري يقبل في المستشفى إنما يقبل البعض فقط ذاكرا بأنه من بين 10 مرضى يسمح بقبولهم لا يبقى منهم إلا اثنين بمعنى أن المستشفيات كانت تقبل عددا قليلا جدا لا يتجاوز العشرة، وكان الجزائريون المسلمين يعتبرون ما يجدونه من أسباب الراحة (دفء، أكل، نوم، لباس) في المستشفيات عذاب جراء تغير عاداتهم، فهم لا يفهمون اللغة، ولا يستسيغون الغذاء فالقرآن يحرم أكل لحم الحيوان غير المذبوح، وفي كل صحن يقدم لهم هو بالنسبة لهم غذاء محرما ما عدا الخبز.[3] وفي أثناء حديثه عن اللغة وعن كونها سببا من أسباب عدم بقاء الجزائريين الجزائريين المسلمين في المستشفيات على اعتبار أنهم لا يفهمون اللغة الفرنسية، أشار هانتوا إلى كون الجزائري في منطقة القبائل (القبائلي) على العكس من ذلك هو يفهم اللغة العربية، وهو بذلك يكرس لسياسة كانت دافعا لاهتمامه واهتمام غيره من الباحثين بمنطقة القبائل ألا وهي سياسة التفرقة، بين الجنسين العربي والقبائلي وزرع الفتنة والتشكيك في هوية هذا الجزائري المسلم، ومن ناحية أخرى نجده يقع في تناقض واضح من خلال إشارته إلى أن المريض الموجود في المستشفى لا يقبل البقاء فيه وإذا بقي فهو يرفض الطعام على اعتبار أن هذا الطعام حرام لأنه لم يخضع للذبح على الطريقة الإسلامية، والسؤال الذي يطرح هنا هو: أيعقل أن يعادي القبائلي لغة نزل بها القرآن الذي يمجده ويخضع إلى أوامره ونواهيه، وكل مشكل عزوف الجزائري عن الدخول والبقاء في المستشفيات اقترح هانتوا ضرورة إيجاد مستشفيات خاصة بهم للاستفادة من إحسان فرنسا.[4]

صنف الجزائريون المسعفون خلال سنوات 1875-1876 كما يلي وذلك من خلال هيئة الإغاثة الدائمة:

- عزاب .....42 شخص

- أزواج 754

- الأرامل من الرجال .....63 المجموع

[1]- هانوتو ولوترنو: منطقة القبائل والأعراف القبائلية، تر مخلوف عبد الحميد، ج1، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص569.

[2]- نفسه، ص603.

[3]- هانتوا: مرجع سابق، ص603

[4]- هانتوا: مرجع سابق، ص603.

- الأرامل من النساء 1054 3444

- ذكور 717

- إناث .....814 [1]

وصنف الجزائريون المسعفون كما يلي:

- المعنيون بالإسعافات الخاصة وأصحاب الحوادث 767 شخص.

- المزودون بالأدوية 502 وذلك في المكتب الرئيسي و601 خرج المكتب أو في البيت

- عجزة ومعوقون لهم الحق في المأوى 48 شخص.

- أطفال لهم الحق في المراكز 184 طفل.

- فتيات مثقفات أو عاملات 95 فتاة.

- معوزون مقيمون في مأوى ouali dada (والي دادة).

وبذلك فإن مجموع المسعفين حسب إحصائيات الإدارة هو 5663 مسعف.[2]

وقد بلغ عدد مكاتب الإحسان 22 الخاصة بإدارة الاحتلال وهي مكاتب لا تستقبل المسلمين منها وهي الجزائر 7 في وهران، 6 في قسنطينة، وقد تم تقديم مساعدات ل 15435 شخص وذلك سنة 1876 منهم 4007 فرنسي و5636 ألماني و10 بولونيين و 861 مالطي و24 سويسري و407 من جنسيات أخرى و1426 يهودي و1262 مسلم علما أن المسلمين خصص لهم مكتب واحد فقط في الجزائر العاصمة دون 22 مكتب[3] والملاحظ من هذه الأرقام أن عدد المسعفين من المسلمين قليل جدا إذا قورنوا بأعداد المسعفين الآخرين مثلا اليهود حيث وصل عددهم إلى 1426 مسلم، أو الفرنسيين الذين بلغ عددهم 4007 شخص، رغم أن الجزائري المسلم كان يعاني من ظروف لا يمكن أبدا أن تقارن مع غيره ويكفي كمثال لذلك "قانون الأهالي" (Code de L'indigénat)، بالإضافة إلى مقارنتهم بعدد الجزائريين الذي بلغ 4 مليون في السبعينات من القرن 19.

كان مكتب الإغاثة الخاص بالجزائريين المسلمين والمتواجد في الجزائر العاصمة مكلف بعدة مؤسسات في شكل ملعقات وهي موزعة كما يلي:

- دار للعجزة وذوي الأمراض المزمنة من الجنسين.

- منح موجهة لتعليم أطفال المسلمين الفقراء الصناعة (دون ذكر قيمة المنحة).

---

[1]- Etat actuel de L'Algérie, p51

[2]- Etat actuel de L'Algérie, P51.

[3]- Ibid, p49.

- حجرات عمل أو مشاغل للفتيات والعاملات المسلمات يهدف إلى تعويدهن على كسب قوتهن بالعمل.

- قاعة مخصصة كمركز للأطفال الفقراء بين 4-5 سنوات.

- دار للأيتام خاص بأطفال المسلمين اليتامى والأطفال المشردين [1](abandonnés) وقد لعب الكاردينال لافيجري[2] دورا مهما في جمع هؤلاء اليتامى في مراكز والسعي إلى تمسيحهم مستغلا في ذلك ظروف الجزائريين ونكباتهم بما فيها خاصة المجاعات ومنها مجاعات 1867-1868.

إن هذه المراكز التي خصصت لإسعاف فئة من الجزائريين المسلمين كانت في الحقيقة ترمي إلى أهداف أقل ما نقول عليها بعيدة عن الدوافع الإنسانية العادية خاصة وأن الواقع يثبت بأنه وخاصة خلال القرن 19 يكاد كل الجزائريون في حاجة إلى إغاثة في حين نجد أن أغلبية هذه المراكز خصصت للأوروبيين وهو قلة وخصص للعدد الكبير من الجزائريين المسلمين مركزا واحدا في الجزائر فقط دون غيرها من العمالات، وقد أشارت الإحصائيات إلى إسعاف 5663 شخص سنة 1876، دون أن ننسى طبعا الهدف الرئيسي لهذا المركز والمتمثل في سعي الكنيسة لاستغلال ضعف الجزائري المسلم لتمسيحه وكانت الجوائح التي تصيب الجزائريين فرصة لهؤلاء المبشرين ، فمصائب قوم عند قوم فوائد.

[1]- Etat actuel de L'Algérie, p50

[2]- فيما بين 1890- 1892 قام الكاردينال لافيجري بتنظيم أحياءه للمرة الثالثة في مدينة بسكرة، واقترب من السكان وأراد أن يكمل بقية حياته، وهو يعرف أن الوقت أصبح أكثر قيمة، مع ضعف صحنه، ويريد أن يطمئن على من يعوضه لذلك عين على رأس الدير أو الكنيسة رجل ثقة وهو السيد" لافينياك" (Lavinihac) وقد قام بشراء قطعة أرض في بسكرة وعليها بناية بسيطة وفكر في تكوين مستشفى وبيت ل (إخوان الصحراء) (Frères du Sahara) والتي أصبحت بسرعة (Frère armés du Sahara)، أنظر:

Jeau- charles humbert : La Découverte du Sahara en 1900, Ed, L'harmattan, paris, 1996, p167.

المحاضرة السابعة عشر

الجوائح و أثارها على الجزائريين المسلمين (الأهالي)

كان الفقر السمة التي ارتسمت به ملامح المجتمع الجزائري طيلة الوجود الاستعماري غير أن القرن 19 حسب الكثير من المؤرخين يعد عصر الجوائح والآفات بمختلف أنواعها.

كان المجتمع الجزائري يعاني الفقر وفقدان الثروات بما فيها الثروة الحيوانية التي كانت أهم مصادر عيشه، وكذا الافتقار للأراضي بعد استيلاء المستوطنين على أجودها في المناطق الشمالية، وكان الوضع أكثر تدهورا في الهضاب والجبال بسبب قلة المنتوج ورداءته[1] وقد عبر على ما يعانيه الجزائري مترجم الإدارة العسكرية (غورجيو) (Gourgeot) بقوله: <<إننا لا يمكننا أن نتصور حالة الفقر والحرمان الشنيعين التي يتخبط فيها الجزء الكبير من الأسر من أقصى الجزائر إلى أقصاها[2] وهو نفس ما عبر عنه الأديب الفرنسي "الرومانسي" فيكتور هيقو في قصيدة عنونها ب البؤس[3] وجاء في جريدة "إلستراسيون" عن البؤس في الجزائر طبعا في صفوف الجزائريين المسلمين: << إذ ذكر هذه الحالات من البؤس شيء شنيع جدا يمنعنا من أن نلح على هذا الموضوع والجثث التي تتواجد يوميا في الطرق وبين أشجار الغابات وفي الشوارع، تلك الجثث الهزيلة، النحيلة لهي دليل قاطع على الوضع الذي أجبر عرينا عليه الوباء.>>[4] وجاء في تقرير اللجنة الزراعية التي أرسلت إلى الجزائر سنة 1868 ما يلي: << إن المساعد المدني (المتصرف) بواد الحمام يخبر بأن الفقر قد أصاب عرب هذه القرية منذ الانتفاضة الأخيرة 1864، وحينما قامت المكاتب العربية بمصادرة الدواب، أخذنا كل ما وجدناه، وقد مات العدد الأكبر من هذه الحيوانات بسبب الأتعاب التي أجبرناها تحملها، ولم يستطع معظم أصحابها أن يتحملوا الأسفار، فتوقفوا في الصحراء، ثم سرعان ما توفيت نساؤهم وأطفالهم إذ بقوا بدون أسباب المعيشة، والعدد القليل من العرب والحيوانات الذي استطاع أن يلتحق بقبيلته قد وجد الغلات أتلفها الجراد ووقع في فقر شنيع>>.

---

[1]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص210.

[2]- نفسه، ص202.

[3]- قصيدة عبر فيها الأديب الفرنسي عن حالة الرعية الفرنسية في المستعمرات، أنظر الملحق.

[4]- جيلالي صاري، مرجع سابق، ص194.

عرفت سنوات 1830، حوالي 184 سلسلة من الأمراض كالحمى والطاعون، وقد اتبع "بوجو" (Bugeaud) منذ 1840 سياسة الاحتلال الكلي، بعد فشل سياسة الاحتلال الجزائي وقد أصدر في 12 أفريل 1841 قرار ينص على أن كل فرنسي يملك بين 1200 و1500 فرنك يمكنه الحصول من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتها بين 4 و12 هكتار.[1] وكانت هذه الإجراءات سببا من أسباب كوارث الجزائريين وكان العهد الإمبراطوري بالنسبة للمسلمين عصر الأوبئة وقد عرف بالمجاعات والأزمات الاقتصادية، وكذا غزو الجراد الذي كان أشد الأوبئة وطأة على الجزائريين[2] وهذا ما عبر عنه توكفيل في تقريره للجنة البرلمانية والذي جاء فيه: << إننا حولنا المجتمع الإسلامي أكثر بؤسا، أكثر فوضوية وأكثر جهلا مما كان عليه قبل أن يعرفنا.>>[3] لذلك لم تكن الكوارث الطبيعية والأوبئة مثل الكوليرا والتيفوس، العوامل الأساسية لكثرة الوفيات، إنما هناك عوامل سبقت ذلك أهمها الفقر المدقع، وتدهور الظروف الصحية، وقد نجم عن هذه الكوارث والظروف الاقتصادية والسياسية على المجتمع الجزائري نهاية المجتمع التقليدي، وقد دلت على ذلك الهجرات الكبيرة للجائعين إلى المدن الكبرى.[4] وقد عبرت عن هذا الواقع جريدة المؤيد[5] بما يلي: <<الفقر المدقع الضارب أطنابه في الجزائر يشبه في انتشاره الطاعون في بومباي الهندية، وأسباب الفقر الضرائب الباهظة التي تفرض على المواطن، ولم تشمل المستوطنين، وقد رافق هذا التدهور الاقتصادي الإخلال بالأمن العام في البلاد.>>[6]

ومما زاد من وضع الجزائريين المسلمين سوء استغلال اليهود لظروفهم، وقد عبرت عن ذلك جريدة "المؤيد" بما يلي: <<الفقر طغى على الجزائريين واليهود بغوا فيهم أما الأولى فلكون سائر مواد الرزق قد سدت في وجوههم حتى صاروا يتضورون جوعا ويكادون يهلكون عربا، ويموتون من عدم توفر المساكن الصحية>>[7] وقد صرح الجنرال "مونتودون" (Montaudon) في بلاغ للحاكم العام "شانزي" في 1878: << الأهالي يدفعون فوائد (ربا) لليهود أربعة أضعاف ما يدفعونه في شكل ضرائب لفرنسا>> ويصف لهم بؤس الجزائريين المسلمين مقابل الثراء الفاحش للمرابين اليهود.[8] ولم يكن الجنرال من خلال بلاغه هذا يشفق على الجزائريين المسلمين إنما كان يحذر من خطر اليهود على مستقبل فرنسا المسيحية في الجزائر، هذا الخطر الذي سرعان ما سينفجر أواخر القرن 19 ي شكل أزمة عرفت بأزمة معاداة السامية سنة 1897.

حسب أجيرون سلسلة الكوارث التي اجتاحت الجزائر كان لا بد لإدارة الاحتلال إعادة النظر في كل ما أنجز منذ 20 سنة، ومن بين هذه الكوارث اجتياح الجراد سنة 1866، الجفاف، المجاعات الرهيبة.

---

[1]- حياة قنون: مرجع سابق، ص150.

[2]- AGeron : Histoire de L'Algérie, p25

[3]- سعيدي بزيان: مرجع سابق، ص24.

[4]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص198.

[5]- المؤيد:

[6]- وليد مولود الجراي: جريدة "المؤيد" وقضايا المغرب العربي 1889-1915، دار الكتب الوطنية، الطبعة 1، بنغازي، ليبيا، 2010، ص175.

[7]- وليد مولود الجراي، مرجع سابق، ص176.

[8]- AGeron : Les Algerien Musulman, p384.

نوفمبر 1867 جوان 1868، والتي انتهت بهلاك عدد كبير من الجزائريين المسلمين جراء الجوع والأوبئة (التيفوس، كوليرا)[1] ويلاحظ فارق كبير في تحديد عدد الضحايا بين النتائج الرسمية وملاحظات أغلب المقاطعات الإدارية، فمجاعات 1867- 1868 اختلفت الإحصائيات التي نشرت فيما يتعلق بها، فبعد صمت كبير نشرت سلطات الاحتلال سنة 1868 وبعد إنكار للمجاعات على وفاة 217000 شخص بسبب الكوليرا، وبعد عقدين ارتفع العدد إلى 500.000 وفاة[2] وقد أشار البعض إلى 300.000 ومن بينهم "أجيرون" وهناك من أشار إلى 600.000 وفاة، واعتبرت لذلك سنوات 1867-1869 سنوات مصعبة بسبب الأوبئة والأمراض والمجاعات أصابت الجزائريين المسلمين.[3] وعموما فقد حصدت الأوبئة أعلى نسبة من الضحايا في المناطق التي كانت المقاومة وأعمال الانتقام قد خربتها، ففي 1865-1867 كان هناك القحط وفي 1864-1866 غزو الجراد وفي 1865-1867 وباء الكوليرا وفي 1872 وباء الجدري[4] واستمرت هذه الوضعية طيلة القرن 19 وخلال القرن 20. وكانت الضحايا بالآلاف رغم أن الإدارة لم تكن تعطي إحصائيات دقيقة وقد فسر ذلك بعدم وجود اتصال بين السكان والجهات الإدارية وكذا الصحف، غير أننا نستطيع أن نفسر التضارب في الأرقام بسعي إدارة الاحتلال إلى إخفاء الأرقام الحقيقية من جهة وحتى بعدم الاكتراث لما يحدث للجزائريين المسلمين من جهة أخرى والانشغال بمصلحة المستوطنين وكيفية حمايتهم والحفاظ عليهم خاصة من العدوى، وقد زعزع التحول الاجتماعي قبائل برمتها، وكانت البليدة والمدية آخر نقطتين كان يبلغهما من الجائعين.[5] حيث كانت إدارة الاحتلال توقف هؤلاء في محتشدات خوفا من زحفهم نحو مناطق إقامة المستوطنين وقد عبرت عن ذلك (Annie Rey) بما يلي: << أكثر من وباء فإنه موت مجتمع شعر به أفراد كذلك>>[6]

كانت نسبة نمو السكان حسب الإحصائيات الرسمية بين 1856-1861 حوالي 3.5% بمعنى أنه من المفروض أن يكون عدد الجزائريين المسلمين سنة 1872 حوالي 4 مليون نسمة غير أن العدد خلال هذه السنة لم يتجاوز 3 مليون نسمة (2.125.000 ن)[7]. وكانت أسباب هذه الكارثة الديموغرافية حسب "جيلالي صاري تعود إلى عدة عوامل عوامل منها الجفاف، غزو الجراد،[8] ورغم أن الكثير من المؤرخين الفرنسيين أمثال "أندري جوليان" وغزافي ياكونوا" و"أندري نوشي" قد أرجعوا أسباب هذه الجوائح والكوارث إلى عوامل طبيعية واقتصادية غير أن الملاحظ أن المستوطنين لم يتضروا منها، وهذا ما يفند هذا المسعى. وهذا الطرح الذي يفسر أسباب هذه الكوارث، وأظهرت مراسلات ضباط الجيش أن الاستنزاف الديموغرافي كان من بين أهم أسبابه المجازر الرهيبة التي ارتكبت في حق الجزائريين المسلمين طيلة القرن 19 وخلال القرن 20 كمجازر أولاد رياح من قبل بيليسي، ومذابح بني مادون بالتنس من طرف "سانت آرنو" (St Arnaud)، وقد عبر هذا الأخير عن عملياته في بني مناصر بقوله: <<إننا ندمر، إننا نحرق،

---

[1]- AGeron :Histoire de L'Algérie, p35

[2]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص195

[3]- Galissot : op.cit, p40

[4]- الطاهر بن خرف الله: "التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي" الريف الجزائري 1830-1962، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، يصدرها دوريا المتحف الوطني للمجاهد، العدد2، السنة 2، الجزائر، 1995، ص146.

[5]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص199.

[6]- نفس المرجع السابق: ص199.

[7]- الطاهر بن خرف الله: مرجع سابق، ص147.

[8]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص192.

نهب، إننا نهدم الديار والأشجار>> وقال كذلك <<إننا لا نطلق إلا قليلا من الطلقات النارية، إننا نحرق جميع الدواوير وجميع المدن وجميع الأكواخ>>.[1] وبذلك فإن أكثر الضحايا كان سببها المجازر، ولم يكن الفقر والنكبات فقط وقد أكد أخيرا أن الفقر لم يكن أصلا مشكلا بالنسبة للجزائري المسلم والغنى لم يكن يصنع الفارق الاجتماعي بقوله: <<في بلاد الإسلام وفي هذه الجزائر الفقيرة، الفقر لم يكن عيبا، والغنى (Richesse) لم يكن يصنع الفارق الاجتماعي>>.[2] وكانت أكثر الأوبئة انتشارا وسببا في هلاك عدد كبير من الجزائريين المسلمين وباء الكوليرا، وكانت المراكز الصحية والثكنات والسجون بؤر للعدوى، وكانت نسبة الوفيات جراء وباء الكوليرا تصل إلى 50 وأزيد من 70%.[3] كما أثرت الاضطرابات والتقلبات والثورات على الاقتصاد المعيشي في الأرياف والمدن وكان ذلك سببا في ارتفاع ارتفاع نسبة الهجرة[4] وبقي بذلك التطور الاجتماعي والاقتصادي متراجعا ومتدهورا وتميز بالنقص في الإنتاج وبأزمات وبأزمات حادة مثل أزمة 1877 التي وصفت بالكارثة، خاصة في مناطق الجفاف[5] وهبطت القدرة الشرائية، وأصبح المستوى المعيشي متدهورا جدا حيث كانت أسعار الخبز تشهد ارتفاعا نتيجة نقص المادة الأولية كالدقيق وارتفاع أسعاره في المطاحن، وقد حرم عدد كبير من الجزائريين من مادة الخبز سنة 1920.[6] وقد بلغ دخل 6 مليون فلاح جزائري مسلم حوالي 16 ألف فرنك بينما كان دخل 22 ألف مستوطن يصل إلى حوالي 9 مليون فرنك، وهذا ما يؤكد العوز الذي أصاب الجزائر المسلم دون غيره، كما أدى عدم وجود صناعة متطورة إلى تضخم نسبة البطالة، وقد زاد الوضع تأزما احتكار الأوروبيين لجميع القطاعات وهيمنتهم على أخصب الأراضي التي استعملت فيها الأدلة[7] وقد عرفت زراعة الكروم وصناعة الخمور انتعاشا كبيرا وتشجيعا واضحا خاصة في الفترة الممتدة من 1897-1998 وإلى غاية 1900 وكان ذلك سببا آخر لانتشار المجاعة في الريف بما فيها الريف الوهراني وكان هذا سببا من أسباب تفشي ظاهرة الهجرة.[8]

وقد أشار المرخون إلى تدني أسعار الحبوب في الفترة الممتدة بين 1890-1895، وشهدت عمالة وهران بين 1893-1894 جفافا انعكس على سنة 1898، حيث انخفض الإنتاج وتدهورت الأسعار وانتشرت المجاعة وسط الجزائريين المسلمين (الأهالي)[9] وكان الجزائري غير قادر على توفير حاجياته لوقت المصغبة في المطامر مثلما كان يفعل سابقا، كما بقي الجزائري المسلم رغم الظروف التي يعانيها يواجه موظفي الضرائب وربا اليهود، حتى أصبح السكان يبيعون براسينهم وخيمهم[10] وقد ازداد الوضع سوءا جراء انتشار البطالة ولم يكن لهؤلاء الحق في أي مساعدة، والمحظوظ من الجزائريين يشتغل بأجر زهيد جدا لا يتجاوز في أحسن الظروفة5 فرنك وهذا العمل غير مضمون، وكانت هذه

---

[1]- الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص190.

[2]- AGeron : Les Algériens Musulmans, p392.

[3]- الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص191.

[4]- نفسه، ص188.

[5]- نفس المرجع، ص200.

[6]- ناهد دسوقي: مرجع سابق، ص61.

5- نفسه، ص39.

[8]- Geuvieve : op.cit, p12

[9]- Geuvieve : op0.cit, p11

[10]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص197.

الظروف سببا في تحرك بعض الشخصيات لتكوين لجان لنجدة الجياع، فقد كونت صحيفة الإقدام (اللجنة الجزائرية لنجدة الأهالي) فجمعت مبالغ هامة وزعتها على الفلاحين الذين تأثروا جراء المجاعة، وفي 1921 أسس المعلم إبراهيم قندوز لجنة الدفاع عن مسلمي الجزائر، وفي 1925 كلف الأمير خالد صديقه الفرنسي التقدمي "سليمان" (Victor Speilman) بإحياء هذه اللجنة من جديد.[1]

يعد شتاء 1908-1909 الذي سبق الحرب العالمية الأولى تاريخ جوائح أصابت الجزائر وذلك بسبب سوء الإنتاج، وهجوم الجراد، وارتفاع أسعار الحبوب لتصل إلى أسعار خيالية بحيث لا يتمكن الفرد الجزائري اقتناء الحبوب[2] وقد أدى تذبذب الإنتاج وتراجع إنتاج الحبوب إلى ظهور المجاعات في 1905، 1908، 1909، 1912، وكانت أكثر المناطق تضررا المناطق الفقيرة في الشرق الجزائري[3] وقد شابهت مجاعة 1909 في شرق وجنوب شرق قسنطينة مجاعة 1867، حيث أن السكان أصبحوا يتواجدون بأعداد هائلة عند مداخل المدن، يعانون الجوع والكثير منهم سقطوا ووجدوا أمواتا في الطرقات، وعاد التيفوس للظهور مرة أخرى، وعادت المجاعات بقوة خلال سنوات 1912-1913 بحيث أن الفلاحون الذين باعوا الشعير ب 10 فرنك سيشترونه ب50 فرنك في الشتاء[4] وكان دائما تفسير هذه المجاعات بتذبذب المناخ الذي كان أكثر من الواقع الاقتصادي، وحسب آجيرون فإن سنوات 1893، 1897، 1920 ستشهد فيها الجزائر سلسلة مجاعات اتبعت بأوبئة قاتلة خاصة منها الكوليرا والتيفوس، وكانت هذه الأزمات تولد لاإستقرار أمني[5] غير أن إدارة الاحتلال كانت تنفي ذلك وتحاول إخفاء الحقائق، والملاحظ أن تفسير أسباب المجاعات وإرجاعها إلى الظروف المناخية من قبل الكثير من المؤرخين بما فيهم "آجيرون" يدفعنا إلى التساؤل أليست هذه الظروف هي نفسها التي تأقلم معها الجزائري قبل الاحتلال وكانت الجزائر تعيل فرنسا بحبوبها خاصة وقت الأزمات كمرحلة الثورة الفرنسية 1789، لذلك فإن الظروف الطبيعية لا يمكن أن تكون لوحدها سببا في الجوائح التي أصابت الجزائريين المسلمين وأودت بالآلاف منهم إنما اجتمعت على الجزائري ظروف وأسباب أخرى أكثر وطأة وبالخص منها نزع الملكية، ومنع الرعي، وتدهور الظروف الصحية وغيرها،ولا يمكن طبعا لإدارة الاحتلال أن تصرح بهذه الأسباب وهي التي تزعم جلب الحضارة والتمدن للجزائر.

دوررجال الدين في مأساة الجزائريين المسلمين:

لم تقف الكنيسة (الكاثوليكية) محايدة في المستعمرات بل توزع رجال الدين المسحيين في كل الأماكن إلى جانب العسكريين[6]، وكان هذا طيلة فترة التواجد الاستعماري، وقد برز من هؤولاء قادة رسموا ومهدوا الطريق لمن جاء من بعدهم من المبشرين أمثال، الكاردينال لافيجري، وشارل دوفوكو وغيرهم. وكانت أهم دعوات الكنيسة منذ

[1]- عثمان سعدي: مرجع سابق، ص671.

[2]- Meynier : op.cit, p146

[3]- ibid, p145

[4]- ibid, p146.

[5]- AGeron : Histoire de L'Algérie, p58

[6] Galissot : Algérie clouée, P 46

بداية الاحتلال الدعوة إلى ضرورة اجتماع وتوحد الكاثوليك وكان الكاردينال "لافيجري" رائد في الدعوة إلى ذلك[1]. وقد بدأ الآباء البيض نشاطهم كمربين للجزائريين منذ 1872، وقد أخذت هذه الحركة الطابع الرسمي منذ 12 جانفي 1873، أي مع عهد دوقيذون، عندما ألغيت المدارس العربية الفرنسية، وكذا إبطال تأثير الزوايا باستعمال إدارة الاحتلال مختلف الوسائل لتحقيق ذلك[2]، وقد حاولت بذلك تسهيل الأمور للمبشرين حتى يخلو لهم الجو و التشكيك في عقيدة المسلمين، وفي هذا الشأن يقول منظر السياسة اللغوية "بييرفانسان": "حينما كانت الكثير من المدارس تحت رعاية المبشرين الكاثوليك، سعى هؤولاء إلى تلقين قيم المسيحية لأبناء الأهالي تحمل في ثناياها طابعا دينيا، يمكن استخلاصه في كل سطر[3].

وقد فند "لويس ماشويل" [4]« Louis Machuel » مزاعم التعليم اللاديني حيث تحدث عن حيادية الدين في المدرسة الجزائرية الاستعمارية قائلا: "ان مدرسين اللغة الفرنسية الشديدين التدين (متطرفين) يسعون إلى تلقين السكان القيم المسيحية عبر التعليم من خلال استعمال نصوص مقتبسة من الإنجيل[5]، وقد استغلت الكنيسة مجاعات الجزائر لنشر أفكارها.

ومن أهم هذه المجاعات مجاعة 1867-1868 التي استقبل فيها "لافيجري" نحو 1750 طفلا تتراوح أعمارهم بين 8 و 14 سنة، وقد طالبت أسرهم باسترجاعهم عندما انتشر خبر تعميد كثير منهم وتمسيحهم، غير أن الكنيسة رفضت،وقد فضل الحاكم العام (دوقيدون) ألا يعرقل عمل الأسقف أويشل جهده وما كان على المسلمين إلا أن يلجأ إلى القضاء، لكنهم اصطدموا بسوء نية السلطة وقد تم إعادة 200 طفل ومات حوالي 600، ونفي منهم سنة 1871، 378 ولدا و 342 بنتا، أرسل إلى فرنسا منهم 300 طفل، ووضع آخرون إما في الدار البيضاء (الحراش) أو في قريتي سان سيبريان، وسانت مونيت (العطاف)، وقد سمح دوقيدون للأسقف لافيجري بفتح المدارس الخاصة ومنحت له كل التسهيلات اللازمة، وقد أسس من 1873 إلى 1875 خمسة مراكز لتعليم الأطفال معتمدا في ذلك على الآباء البيض، والأخوات البيض الذين لعبوا دورا أساسيا[6].

رغم الجهود التي بذلها لافيجري في التنصير فان هذه العملية عرقلت خاصة من المستوطنين، ومن نوابهم، حيث شرع البرلمان بغرفتيه في تخفيض الميزانية، بحيث في 1875 انخفضت إلى 75000 فرنك وفي 1877 ألغيت الإعانة كلية، وخفضت الميزانية الكاثوليكية بمبلغ 35000 فرنك، واضطر لافيجري إلى الاستعانة بالكاثوليكيين الفرنسيين والأجانب[7].

---

[1] Ibid, P48

[2] عبد القادر حلوش: السياسة التعليمية، ص 181.

[3] فريد حاجي: السياسة الثقافية، ص 276.

[4] مستشرق فرنسي، من آثاره "دليل الدراسي" و "منتجات تاريخية وأدبية" و "معجم عربي فرنسي"، مدير مدرسة تونس، أستاذ العربية فيها، تخصص في اللهجات العامة في تونس والمغرب .

[5] فريد حاجي: مرجع سابق، ص 276.

[6] عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص 181.

[7] أجيرون: المجتمع الجزائري، ص 100.

وكانت الكنيسة تعتمد على عدة وسائل لمحاربة الإسلام ونشر المسيحية بما فيها الجمعيات الخيرية والتعليم، وفي أواخر 1886 أصدر لافيجري امرأ إلى دعاته المبشرين، يطلب منهم إلقاء دروس دينية في شكل قصص تاريخي، وقال في ذلك، "سيكونون أسرع إلى سلك سبيل معتقداتنا وديننا عندما نطلعهم على هذا التاريخ مما لو لقناهم مسيحيتنا وحفظوها عن ظهر قلب"[1]، ويبدو أن لافيجري، قد اطلع على أسلوب تلقين المسلمين دروسهم في المساجد والزوايا ولاحظ سرعة تأثير تلك الدروس في شخصيتهم. ورغم كل الوسائل التي وفرتها الإدارة للكنيسة ورجال الدين المسيحيين بهدف تشكيك المسلم في عقيدته ومحاربته في دينه فان لافيجري حمل مسؤولية فشله للإدارة وادعى في جريدة « le temps » في 17 مارس 1885 أن السلطات الفرنسية قد انحازت إلى المبشرين بالقرآن في منطقة القبائل، وعلى أنهم لو تركت لهم حرية التصرف لصارت منطقة القبائل مسيحية المعتقد[2] ونلاحظ هنا تناقض لافيجري وعدم تقديره الأمور تقديرا دقيقا فلو كانت منطقة القبائل لبنان إفريقيا مثلما صرح في 1873 وهو يؤسس المراكز الخمسة للتبشير لما وجود صعوبات في تمسيحهان والحقيقة أن منطقة القبائل كغيرها من المناطق في الجزائر استعصت على الكنيسة مثلما استعصت على كامل الاستعمار.

وكان نشاط الكنيسة يسير جنبا إلى جنب مع نشاط الإدارة و الكولون، وبذلك فان الجزائري المسلم كان يضرب في ملكيته من قبل الإدارة والمستوطن في دينه من الكنيسة، ورغم ذلك بقي متشبثا بأحواله الشخصية مما سيدفع بالاحتلال إلى إيجاد طرق أخرى للتوصل إلى تحقيق أهدافه وكانت سياسة فرق تسد إحدى هذه الطرق.

ركزت الكنيسة في نشاطها التبشيري على منطقة القبائل مدعية أن سكانها من أصول أوروبية (Gaulois) وأنهم ينتمون إلى المسيحيين الرومان، وهذا ما جعل لافيجري يركز عليها ويقوم بعدة محاولات بحجة إعادتها إلى المسيحية خاصة في الفترة الممتدة بين 1863-1870[3]، وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر اخطر المجاعات وذهب ضحيتها الآلاف من المسلمين.

وكان لافيجري يتحدث عن كون القبائل والفرنسيين جنس واحد من أصل روماني مدعيا بقوله ما يلي: "منطقة القبائل لبنان إفريقيان غير أن لبنان تخلت عنه أوروبا وهجرته".

ولأجل تثبيت المسيحية في منطقة القبائل تم إنشاء خمسة مراكز فيما بين 1873-1875 على أيدي الآباء البيض[4]، وعملت بذلك الكنيسة لعودة "البربر" (القبائل) إلى المسيحية وبذلك تمزيق الشعب الجزائري وزرع التفرقة التفرقة في صفوفه، مع السعي إلى الحكم بالعرف الزواوي البدائي على حساب الشريعة الإسلامية والسعي غالى نشر القبائلية على حساب اللغة العربية وتدريس السكان تاريخ انتماءهم للمسيحية قبل الإسلام وبذلك ربطها

[1] نفسه، ص 103.

[2] أجيرون: المجتمع الجزائري، ص 41

[3] Ageron : Histoire de l'Algérie contemporaine, P64

[4] أجيرون: المجتمع الجزائري، ص 40

بفرنسا[1]،وهذه السياسة هي نفسها التي انتهجها الجنرال ليوتي[2] في المغرب الأقصى والتي أسس لها بالظهير البربري (سنة 1930) 16 ماي 1930 أقام محاكم لسكان البربر ونقل العقارات والمنقولات للمحاكم العرفية[3].

كان سكان القبائل يرفضون كل تبشير بالمسيحية، "أنهم يؤكدون أنه من الخير لنا أن نرى أبناءنا يموتون من أن نراهم تحولوا إلى مسيحية[4]. وعلى عكس ما كان يروج فان سكان القبائل كانوا لا يقبلون التخلي عن عقيدتهم الإسلام ويرفضون بشدة المسيحية أكثر من ذلك فغنهم يفضلون ترك الجزائر والرحيل عن التخلي عن دينهم وكانوا يعبرون عن ذلك بقولهم "لن نتخلى أبدا عن ديننا وإذا ما أصرت الحكومة على إجبارنا على ذلك فإننا سنطلب منها منحنا وسيلة لمغادرة البلاد، واذا لم نجد وسيلة فخير لنا أن نموت"[5]. كان "شارل دي فوكو" من بين أشهر المبشرين الذين ساهموا بنشاطهم في كامل الجزائر بما فيه منطقة القبائل والصحراء والمغرب الأقصى التي ذهب إليها في مهمة كيهودي سنة 1883، وقد تنقل بين الاغواط وغرداية و ميزاب و ورقلة والمنيعة وتقرت، وقام برحلة نحو المشرق ثم عاد إلى الجزائر حيث ساعد الجيش الفرنسي على توغل الصحراء والتوجه نحو إفريقيا السوداء، وقد استقر في وسط الطوارق بعد أن أتقن لهجتهم[6].

قام "دوفوكو" بإعداد مجموعة من المنشورات في فقه اللغة البربرية، وظهر كتاب حول قواعد البربرية، ومنجد فرنسي/ ترقي وتوالت بعد ذلك عملية الاهتمام باللهجات البربرية حيث اخذ كل مستشرق يدرس لهجة أو أكثر في المدن والأرياف، فكان يذهب لزيارة المكان ويتصل بأهله، وقد يستعين بتلاميذه الجزائريين في المنطقة[7].

ومازال هؤولاء مهتمين بالجنوب الجزائري وبالمغرب الأقصى إلى يومنا هذا.

لعب "شارل دي فوكو" دورا اساسيا في الصحراء وقد ساهم في تثبيت أقدام الاستعمار الفرنسي، وقد نسق مع المارشال ليوتي الذي سيطر على المغرب، وركز في الصحراء على دراسة القبائل الصحراوية خاصة الطوارق[8].

عرفت الصحراء عند اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914 آخر مراحل المقاومة، والتي تزعمتها الحركة السنوسية والتي قادها السلطان أحمود، وانتهت هذه المقاومة بخروج القوات الفرنسية من جانت وقتل "شارل دو

[1] عثمان سعدي: مرجع سابق، ص 648.

[2] لويس هوبير جونزالوف ليوتي 1854-1934 خريج أكاديمية "سان سير" عام 1870، عين في 9 أكتوبر 1903 على راس القيادة في الجنوب الوهراني وقد استدعي من قبل الحاكم العام جونار، عقد اتفاقيات سنة 1901- 1902 مع المغرب لحماية الحدود وفيما بين 1909-1910 كون شرطة الحدود للمحافظة وحماية الحدود الجزائرية المغربية، أنظر، روس ادان: المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي، المواجهة المغربية للامبريالية الفرنسية 1881-1912

[3] عبد الحميد زوزو: تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا واسيا، د، م، ج الجزائر، 2009، ص 83).

[4] أجيرون: المجتمع الجزائري، ص 53.

[5] نفسه ص 54.

[6] عثمان سعدي: مرجع سابق، ص 639.

[7] فريد حاجي: مرجع سابق، ص 308.

[8] عثمان سعدي، مرجع سابق، ص 638.

فوكو" « charled de Foucould » في 1 ديسمبر 1916 في تمنراست، وقد لقي العدد الكبير من الكمائن التي وضعت للفرنسيين صدى واسع لدى السكان[1].

وكان المبشرين في الصحراء يطلق عليهم "الإخوة المسلحين للصحراء" وكانوا يرغبون في جعل المتطوعين جنود عسكريين تابعين ومنهم الممرضين بحيث لا يستعملون السلاح إلا للضرورة وذلك للدفاع عن العبيد والمساكين، وقد عين على رأس هذه المجموعة "الأب هاكار" « Le Pére Hacquard » وكانت هذه المجموعة تتكون من 20 شخص، غير أن الحكومة والصحافة هاجمتها بقوة وعارضت وجودها خارج إطار الدولة.[2] وكان هؤولاء (الإخوة المسلحين للصحراء) يحملون صليبا احمر رداء أبيض ويضعون قبعة واقية (casque) أبيض ويحملون سلاحا في اليد، وكان دورهم الأساسي هو القيام بالحملة (Coquète) الفكرية، وقد تحصل هؤولاء على حوالي 2000 طلب للانضمام كمتطوعين من اجل الدفاع على هذه الغاية (cause) غير أنهم لم يوافقوا .

1 P200.Jeau Charles Humbert : la Découverte du sahara, en 1900, Ed, l'Harmattan, Paris, 1996.

2 Ibid, P 167.

المحاضرة الثامنة عشر:

حر ائق الغابات وتأثيرها على و اقع الجز ائريين المسلمين (الأهالي)

تعتبر الغابة بالنسبة للجزائري مصدر ثمين للمداخيل فهي توفر المادة الأولية للبناء (أسقف المساكن والأكواخ والتدفئة) وصنع العربات، وإنتاج الفحم وهي كذلك مراعي للأنعام لذلك كان إتلافها يحدث خللا كبيرا في الحياة الاقتصادية بالنسبة للجزائري المسلم.

أصبحت الغابات بعد الاحتلال وسيلة من وسائل القمع فقد وسع قانون 17 جويلية 1874 المعروف بقانون الغابات السياسة القمعية (مصادرة الممتلكات، الغرامات، العقوبات الجماعية...الخ) وقد ارتفع رغم ذلك عدد الحرائق منذ صدوره بما فيه سنوات 1876-1877.[1] وقد نص قانون الغابات أن الدولة تملك جميع الغابات الجزائرية مع إمكان الاحتفاظ بحقوق الاستعمال وقانون الغابات الفرنسي[2] عندما طبق ألحق ضررا كبيرا بالسكان[3] ويعد هذا القانون الذي صودق عليه أشهر قليلة بعد قانون وراني 1873 من الأدوات التي سخرت لتفكيل ملكية الجزائريين، والسيطرة على سكان المناطق الجبلية الذين كانوا يلعبون دورا أساسيا في حركات المقاومة.[4]

وقد استعملت إدارة الاحتلال هذا القانون (قانون الغابات) للوقوف في وجه الفلاحين والرعاة الجزائريين من خلل السيطرة على أحد أهم مصادر رزقهم خاصة بالنسبة لسكان المناطق الجبلية الذين كانوا يطردون بعد التحقيق لم تكن دائما صحيحة مع كثرة الانتهاكات.[5] وقد عبر عن ذلك « F.Cambon » في (Carnet d'un colon) قائلا: <<الثلج يخيف ولكن مرغوب فيه مثل (Luiceul والموت)، لكن ما يخشاه أكثر السكان (الأهالي) هو قانون

---

[1]- بوعلام بلقاسمي: مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف II ق19، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص33.

[2]- قانون الغابات الفرنسي لعام 1827 لم يكن يتناسب والغابات الجزائرية وأدغالها التي كانت مراعي، وهذا القانون كان خاص بالغابات المهجورة في فرنسا.

[3]- رحيم محياوي: مرجع سابق، ص41.

[4]- سعيد بن عد الله: مرجع سابق، ص172.

[5]- نفس المرجع، ص171.

الغابات.>>[1] فقد كان قانون الغابات يفرض على الفلاح الذي يعجز عن تسديد ضريبته ببيع قطيعه، وإذا لم يسدد المبلغ توضع زوجته في السجن وتبقى حتى يتم تسديد ما عليه، لذلك كان النظام الغابي سببا في النزاعات المستمرة بين السكان وإدارة الاحتلال وقد دون ذلك في الآلاف من العرائض الموجودة بالأرشيف بما فيها الحجز الخاص بحرائق 1881.[2] وكانت منطقة القبائل إحدى المناطق التي تضررت من هذا القانون واستمر هذا الضرر إلى غاية اندلاع ثورة نوفمبر 1954 حيث كان اقتلاع أشجار الزيتون أو حرقها إحدى وسائل العقاب الذي يلقاه سكان المنطقة.

استفاد بموجب قانون الغابات غلاة المستوطنين من امتيازات ضخمة وخاصة في عهد نابليون الثالث، وكان عددهم حوالي 34 يمثلهم دوقا اليوفير ومونتيليو، وقد استغل هؤلاء 202000ه من الغابات منها 147793 في القطاع القسنطيني، وكان هؤلاء يطالبون بمزيد من العقوبات على الجزائريين المسلمين بهدف الحصول على امتيازات أكثر وبأقل تكلفة، وقد استفاد أصحاب الامتيازات بين 1863-1870 على حوالي 86012 واشترى الباقي ب60 فرنكا تدفع على سنة، ويبدأ الدفع بعد عشر سنوات من تاريخ شراء هذه المساحات، وقد قدر المبلغ السنوي بفرنكين أثناء أثناء السنوات العشر الأولى و4 فرنك خلال العشر الأخيرة، وقد صرح مجلس الحكومة سنة 1871 بأن الدولة تخلت عن هذه الأملاك بثمن يتراوح بين 100 و300 جزء من مدخولها الإجمالي.[3] وهذا ما يؤكد أن هؤلاء المستفيدين من غلاة المستوطنين قد تحصلوا على هذه الثروات بسعر التراب واستغلوها لمصالحهم الشخصية وقد ربحوا منها أيما ربح، في حين لوحق الجزائري في لقمة عيشه التي كان يحصل عليها من الغابات، ويتعرض للعقاب إذا ما حاول استغلال الغابات في الاستفادة من الحطب للتدفئة أو للرعي، وهذا ما كان يؤكده الجزائري من خلال تعبيره على الواقع الذي يواجهه جراء قانون الغابات وممارسات إدارة الاحتلال بجاهه عن طريق العقوبات التي تفرض عليه وهذا التصريح لأحد سكان بلدية عزابة يخاطب من خلاله غلاة المستوطنين قائلا: <<إذا كنت تدعي أيتها الشركات البريئة بأن العرب يتسببون برعي غنمهم في خسائر كبيرة للغابات، فاشرحي لنا إذن لماذا تكري هذه الغابات وبأثمان باهضة إلى الرحالة وإلى آخرين من مربي الماشية.>> <<إذا كانت جريمة لأحد فهي جريمة للآخر لا سيما بعد الحرائق...>>[4] وكان استغلال الغابات من قبل هؤلاء استغلالا غير عقلاني مما أدى إلى تدهور التجدد للإخراج في العديد من المقاطعات الغابية، علما أن المناطق المبرعمة المحروقة ينعدم فيها التحديد الطبيعي، لأن غابة مبرعمة إذا أحرقت لا ينبعها تجديد طبيعي، وقد أشار مسؤول مصلحة القطاع المحلي بأن التبرعم في الجزائر يؤدي في المدى القريب بسبب نقائصه وأخطار الحرائق إلى انعدام غابة الصنوبر الحلبي.[5] ولا يمكن أن يكترث أصحاب الامتيازات من المستوطنين لما يحدث لهذه الغابات لأنهم أولا لا يدفعون مقابل ما يحصلون عليه من إقطاعات إلا مبالغ تافهة، وقد لا يدفعون شيء، كما أن الحرائق التي تصيب هذه الغابات تعود عليهم بالفائدة، وكانت غابات البلوط والفلين تحت سيطرتهم، فكانت بذلك الغنائم كبيرة جدا وتقسم بينهم وبين الدولة إضافة إلى ما يعطي للحراس خواصا كانوا

[1]- F.Cambon : op.cit, p149

[2]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص148.

[3]- نفس المرجع، ص 145.

[4]- جيلالي صاري، مرجع سابق، ص151.

[5]- نفسه، ص155.

أم رسميين، وكان طبعا النصيب الأكبر من هذه الغنائم يعود إلة أصحاب الامتيازات، وقد لوحظ اختلاس المغارم من قبل الحراس ومن أمثلة هذه التجاوزات ما سجل سنة 1880 حيث جمعت أموال غرامة جماعية وقسمت كما يلي:

- شركة أستاي (Estaye) 3817140 فرنك.

- شركة دوترايش (Dutreich) 1650270 فرنك.

- السيد سامسون (Samson) حارس غابي لشركة أستاي 2000 فرنك.

- السيد فابر (Fabre) من شركة أستاي 2000 فرنك، وقد صرح أحد النواب في هذا الشأن <<عوض استغلالهم الغابة فإنهم يجدون من الأفيد استغلال الأهالي.>>[1]، فالغرامات التي كانت تفرض على الجزائريين المسلمين لم تكن متكافئة مع الخسائر، وكان منها ما يستلمه الحراس دون التصريح بها إلى المسؤولين، هؤلاء الحراس كانوا يجلبون من فرنسا ويختارهم أصحاب الإقطاعات[2] وقد وصف النائب "بيردو" هؤلاء قائلا: <<كلما صار حارس غير محتمل بفرنسا بسبب تهاونه أو ارتكابه زلات لا تستحق الطرد، يكون له الحظ بأن يبعث إلى الجزائر>>[3]، وهذا التصريح "لبيردو" قد يفسر لنا سببا من أسباب إصابة الغابات الجزائرية بالحرائق المتكررة، ثم يهتم الجزائري المسلم بإضرامها.

كانت العقوبات الجماعية تسجل في المحاضر القضائية أو استمر هذا الإجراء من 1831 إلى نهاية الحرب العالمية الأولى 1914، وكان السكان الذين يعيشون بالقرب من الغابات يدفعون ثمن أي ضرر يلحق بالغابات. وكانت هذه الغرامات لا تتناسب مع قدرتهم[4]، وفي كل المناطق الصالحة للزراعة كانت العلاقة بين الإدارة المكلفة بتسيير شؤون الغابات والفلاحين الفقراء الذين يعانون من لقمة العيش متوترة.[5] وحسب الجيلالي صاري فإن الحرائق كانت تحدث بانتظام كل 10 سنوات وقد تكون المدة أقصر.[6] هذا ما قد يدفع للتساؤل كيف يمكن أن يقوم السكان بذلك بذلك وهم يعرفون العواقب، وربما أحسن، وربما أحسن تعبير لهذه العواقب ما عبر عنه (F.Cambon) في (Carnet d'un colon) قائلا: <<الحيوانات والنباتات كانت دائما متحدة في الطبيعة، غير أن العربي وجد أن الطريق إلى الغابة قد منع لحيواناته، وبذلك فإن قطيعه قد مات، والحشائش التي نمت قد يبست (Séché) والحرائق التهمت كل شيء>>[7]

توسعت الحرائق خلال سنوات 1875-1876 بالشكل التالي:

[1]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص160.

[2]- كان عدد الحراس سنة 1890 حوالي 758 حارسا، ضابطا، و137 عريف و556 حارس بسيط.

[3]- جيلالي صاري، مرجع سابق، ص159.

[4]- سعيد بن عبد الله: مرجع سابق، ص175.

[5]- نفسه، ص180.

[6]- جيلالي صاري: نفس المرجع السابق، ص152.

[7]- F.Cambon : op.cit, p102.

الجزائر ← 129796هـ

وهران ← 365588240 هـ المجموع: 551523208 هـ

قسنطينة ← 173155368 هـ

وارتفعت قيمة خسائر هذه الغابات الخشب والحلفا

الجزائر ← 17137 فرنك

وهران ← 114682 فرنك المجموع: 441881 فرنك

قسنطينة ← 310062 فرنك

وقد بلغت قيمة الغرامات التي فرضت على السكان تطبيقا لقانون 17 جويلية 1874 الذي سن العقاب الجماعي 156.318.64 فرنك وقد وزعت هذه الغرامات بالشكل التالي:

الجزائر (7 محكومين) ← 13.717.62 فرنك

وهران (13 محكوم) ← 50.063.30 فرنك

قسنكينة (22 محكوم) ← 92.537.72 فرنك[1]

والملاحظ أن هذه الحرائق حدثت في فترة ازداد فيه النشاط الاستيطاني ونزع الملكية بشكل ملفا للانتباه وهي المرحلة التي أعقبت مقاومة 1871 وكذا هجرة الفرنسيين من منطقتي الألزاس واللورين بعد الهزيمة الشنعاء التي تكبدتها فرنسا في حربها مع روسيا والتي شارك الجزائري المسلم فيها دفاعا على العلم الفرنسي مثبتا شجاعة لا نضير لها، وقد أشاد بها نواب البرلمان دون أن يقدموا لهم أي مقابل بعد أن شاركوا في أعنف المعارك في "ويسمبورغ" (Wissembourg)، وورث (Woerth) وريشوفن (Reichshoffen) ضمن فرق الرماة المهدة، وقد هلك معظمهم.[2] وقد نوه Le conte de Bastard بمآثر الجنود القناصة الجزائريين المسلمين التي قال عنها بأنها لا تقتني بالمال معبرا بقوله <<... بل بأداء التحية لهم حين نمر قرب أحدهم في ميدان المعركة...>>.[3]

انتهت التحقيقات الخاصة بحرائق الغابات لسنوات 1875، 1876، 1877 إلى تحديد جملة من الأسباب منها:

- ممارسات لعمال الإسبان المكلفين باستغلال حقول الحلفاء قرب الغابات.

---

[1]- G.G.A : Etat actuel de L'Algérie, p167.

[2]- Annie-Rey : op.cit, p698.

[3]- آجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص784.

- استعمال الأوروبيين (مربي النحل) النيران لإنتاج العسل.

- العوامل الطبيعية من حرارة وجفاف.

- الشرارات التي يحدثها مرور القطار بالقرب من الغابات خاصة في فصل الصيف[1] ومواسم الجفاف.

لم تحقق نتائج هذه التحقيقات من واقع الجزائري المسلم بل ازدادت أوضاعه سوءا جراء الاستمرار في تطبيق قانون الغابات وما يلحق به من نصوص ركزت على مبدأ المسؤولية الجماعية والذي يتضمن ما يلي:

- المنع من البقاء في الغابة أو في معابرها لمدة ست سنوات متتالية.

- البقاء فيها تحت الحراسة.

- المساهمة في إخماد النيران.

- حراسة الغابات خلال شهور الصيف دون أجر أو تعويض[2] بحيث كان على السكان واجب الإسراع لوقف الحرائق، ووضع حد لتوسعه على مدى أربعة كيلومترات حول مخيمهم.[3]

- أشار الجيلالي صاري إلى أن 23% من أسباب الغابات متعمدة إلا للمنفعة أو العدوانية، وهذا طيلة 1886-1915 وكانت النيران تصيب غابات المناطق التلية (المطلة على البحر الأبيض المتوسط) والتي تتميز بكثافتها وهذا ما لاحظه الفرنسيون أثناء بداية الغزو حيث تعجبوا من كثرة الغابات وكثافتها مما يجعل التوغل بها صعبا ومن أمثلتها غابة ثنية الحد، وكانت محفوظة بدون قوانين قمعية، وعند كل حريق كان المستوطنون يوجهون أصابع الاتهام مباشرة إلى الجزائريين المسلمين وإلى الإدارة، ويكون رد فعلهم عنيف وهذا ما تؤكده جريدة "الأخبار ل 14 سبتمبر 1913" من خلال ما نشرته: "السباحون في (شنوة بلاج) (Chenoua plage) تمرنوا على إطلاق النار على الأهالي الذين يليحون بالقرب من موطن العلائق."[4] رغم أن هذه الأصابع توجه إليهم أكثر من غيرهم بحيث لم يكن هؤلاء المستوطنون يترددون عن حرق الغابات بهدف إجبار السكان على مغادرة أراضيهم[5] وهذا تطبيقا لقانون 1885 الذي فرض عدة عقوبات على الجزائريين المسلمين منها إزالة الأراضي المحيطة بالغابات والترحيل غير المباشر لأسر برمتها وما يمس مباشرة بالاقتصاد المعاشي الضعيف لسكان الغابات (منع الرعي لمدة 6 سنوات متتالية.)[6]

كانت أسباب حرائق الغابات تتمثل في الغالب في ارتفاع درجة الحرارة والرياح وأهمها الرياح الجنوبية الشرقية (السيروكو)، إضافة إلى نوعية الغابات التي تحوي بالأخص أشجار الصنوبر الحلبي، والبلوط والفلين، مع وجود

---

[1]- بوعلام بلقاسمي: مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال ½ II ق 19، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول لعقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص34.

[2]- سعيد بن عبد الله: العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، الجزء 1، مؤسسة نيسو للنشر والإشهار، الجزائر، 2011، ص173.

[3]- الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص164.

[4]- Menyier : op.cit :p138

[5]- سعيد بن عبد الله: مرجع سابق، ص173.

[6]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص147.

الأشجار اليابسة السريعة الاشتعال. وكذا طريقة الاعتناء بالغابات وكانت أكثر الحرائق تصيب خاصة السلسلة الجبلية بالشاطئ الشرقي ومنطقة وادي "الرجم" في الونشريس الغربي[1].

الإدارة تغتنم فرصة الحريق لتنزل العقوبات على الجزائريين المسلمين، وكانت هذه العقوبات إما غرامات باهضة أو السجن، ومن الجنح التي كان يعاقب عليها الشخص جنحة الرعي وغرامتها تتجاوز ثمن خروف، وجنحة الحرث المحددة ب200 فرنك للهكتار الواحد، وفي حالة تكرار الجنحة يتعرض المعني إلى أقصى عقوبة مع الحكم بالسجن لمدة 8 أيام أو أكثر.[2] وكان تحت خدمة حراس الغابة 3 أو 4 أشخاص لا ضمير لهم منهم إثنان متخصصان في تسلية الرعاة الصغار والآخرون يقومون بمهمة دفع القطعان وهي بدون راع إلى الغابة، ويعد هذا كمين ينصب لهؤلاء الرعاة، وبعد مشاهدة الخسائر التي سينعتونها ب" الهامة جدا" يعرضون الاتفاق مع الفلاح ويكون هذا الاتفاق مرفق بتهديد[3] هذا نصه: <<دخل قطيعك المتكون من 100 عنزة الغابة فإذا واصل المحضر سيره فستحاكم بغرامة قدرها 400 فرنك يضاف إليها 400 فرنك بموجب التعويض والفوائد، ويصير المبلغ الإجمالي 800 فرنك، وبعد المساومات يحدد المبلغ الذي يتراوح بين 200 و300 فرنك ويتحتم على الراعي دفعها.>>[4]

وقعت سنة 1881[5] أكبر الحرائق حيث تم حرق 155.000 هكتار في القطاع القسنطيني لوحده وفرضت على الجزائريين جراء ذلك غرامات بقيمة 4000.000 فرنك (313.875 غرامات جماعية 848.000 مبالغ الإيجار المطالبة من طرف أملاك الدولة)[6] وقد أدت هذه الحرائق إلى صدور عقوبات دون تحقيق، شملت 53 قبيلة.[7] وارتفعت قيمة قيمة الضرائب من 1904 إلى 1914 من 215000 فرنك إلى أزيد من ½ مليون فرنك. وقد تزامنت هذه الحرائق مع تسريع آلية الاستيطان الحر، ونزع الملكية وكان من الملكيات المستهدفة، هذه الغابة التي كانت بالنسبة للفلاح الجزائري مصدر ثمين للمداخيل فهي توفر له المادة الأولية لبناء كوخه (gourbi) وصنع العربات، واستخراج الفحم، وهي مراعي للأغنام[8]

وقد تضاعفت الحرائق خلال صائفة 1913 وذلك خاصة في القطاع الوهراني والقسنطيني[9] بالرغم من أن مصالح الغابات منعت الجزائريين من استغلال الغابات وهذا ما أوردته جريدة (Le temps) في 1913/09/09 والتي جاء فيها

---

[1]- نفسه، ص153.

[2]- سعيد بن عبد الله: نفس المرجع السابق، ص173.

[3]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص159.

[4]- نفسه، ص160.

[5]- شهدت هذه السنة عدة أحداث منها فرض الحماية على تونس، وانتفاضات في مصر، ومقاومة الشيخ بوعمامة، وصدور قانون الأهالي الذي ألحق بقانون الحالة المدنية في 1882.

[6]- جيلالي صاري: نفس المرجع السابق، ص149.

[7]- بوعلام بلقاسمي: مرجع سابق، ص149.

[8]- Menyier : op.cit, p138.

[9]- Menyier : op.cit, p138

<<حيث منع من استغلال الخشب ومن صنع الفحم منه>>[1] واستمرت الحرائق طيلة أواخر القرن 19 وخلال القرن العشرين وغالبا ما كانت تحدث كل 10 سنوات

كانت هذه الحرائق تحدث من فترة إلى أخرى وهي تستغرق في الغالب مدة 10 سنوات بين الحريق والآخر بحيث نلاحظ من خلال الجدول أن الحرائق خلال القرن 19 كانت أكثر ضراوة ويبدو ذلك واضحا من خلال المساحات المتلفة خلال سنة 1881 وكذا خلال سنوات 1875، 1876، 1877، علما أن هذه الحرائق التي يستفيد منها المستوطن كانت تتزامن مع تصاعد وتيرة الاستيطان ونزع الملكية خاصة خلال السبعينات والثمانينات من القرن 19، وكانت هذه الحرائق عامل من عوامل صنع مأساة الجزائري المسلم كغيرها من العوامل (الضرائب، التهجير، التجويع...الخ).

[1]- ibid, p131

المحاضرةالتاسعة عشر

التجنيد الإجباري وهجرة الجزائريين المسلمين

1- التجنيد الإجباري

يعد التجنيد الإجباري من القضايا التي شغلت بال الجزائري المسلم وأرعبته، وكان الجزائري خلال القرن 19 يتطوع في الجيش الفرنسي خاصة أبناء قبائل المخزن، وقد بلغ عدد المتطوعين سنة 1886 حوالي 11500 متطوع قسم هؤلاء المتطوعون إلى نوعين الرماة وهم عبارة عن مشاة والصبايحية وهو فرسان[1] غير أن هذا العدد إذا ما قورن بعدد الجزائريين فإننا نلاحظ أنه قليل كما أنه قليل مقارنة بعدد عناصر الجيش الفرنسي.

أحدث قانون التجنيد الإجباري الذي صدر سنة 1912 ضجة كبرى، لتمييزه بين المجند الجزائري والمجند الفرنسي، حيث نص على تجنيد الشاب الجزائري المسلم 3 سنوات في حين أن المجند الفرنسي يكتفي بسنتين، وقد قوبل هذا القانون بالرفض ودفع بالكثير من الجزائريين إلى الهروب والهجرة[2] وكان بذلك قانون التجنيد الإجباري سببا من أسباب ظهور الهجرات الكبيرة مثل هجرة تلمسان.وشارك الآلاف من الجزائريين في الحرب العالمية الأولى تحت العلم الفرنسي وفيما بين 1914-1918 دخل إلى فرنسا حوالي 200.000 جزائري، وهذا خاصة بعد إعلان وزير التسليح (Ministre de L'armement) سنة 1916 على فتح أبواب التوظيف في فرنسا أمام المستعمرات وبالأخص الجزائر. وبذلك فإن الكثير من العائلات الجزائرية المعوزة كانت تعيش بما يرسله المجندون والعمال الذين هاجروا إلى فرنسا.[3]

أصدرت الحكومة الفرنسية قانون التجنيد في 03 فيفري 1912 بعد أن استكملت استقرارها في المغرب الأقصى، وكان رد فعل السكان على ذلك أشد مما كان يتصور[4]، وعلى ذلك شرعت إدارة الاحتلال في جمع الشباب الجزائري المسلم الذي يجهل ما يحدث في أوروبا ولا يعرف لماذا يؤخذ قصرا إلى فرنسا ما عدا معرفته السطحية بحدوث حرب بين الأوروبيين أنفسهم، وهو سيدافع على الكافر الذي اعتدى على وطنه،وقد تم لذلك اختطاف أزيد من 250.000 شاب، انتزعوا من الوسط العائلي والاجتماعي، للعيش جماعيا مع أشخاص آخرين لا يعرفونهم، وثلثهم ماتوا وهو في ريعان شبابهم[5] والكثير منهم لا يعرف أهلهم عن أخبارهم شيئا وإلى يومنا هذا جوبه قانتون التجنيد بالرفض طبعا وهذا ما أكده حاكم عمالة وهران بقوله: <<إن المسلمين لا يخشون القول بأنهم يحبّذون المغادرة على

---

[1]- عثمان سعدي: مرجع سابق، ص644.

[2]- Galissot : op.cit, p58.

[3]- Galissot : op.cit, p62,63

[4]- آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، الجزء الثاني، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص367.

[5]- Galissot : op.cit, p63.

أن يكونوا قيودا بالقوة.>>[1] فرغم القمع والإرهاب ومختلف الوسائل الدنيئة التي اعتمدت للوصول إلى الشاب وتجنيده بالقوة فإنه من مجموع 3655 مجند نودوا في نهاية 1917 حوالي 2289 لم يلتحقوا بالجيش الفرنسي.[2] حيث رفض أرباب العائلات تسليم أبنائهم للجيش الفرنسي وحسب "آجيرون" فإنهم كانوا يعبرون عن ذلك ب "رفض تسليم أبنائهم إلى الرومي" لذلك وحسب ما ذكر "آجيرون" في كتابه "تاريخ الجزائر المعاصرة" فإن الشيوخ أصحاب العمائم كونوا وفد انتقل إلى باريس للمطالبة بسحب المرسوم أو الإذن لهم بالهجرة إلى أرض الإسلام، وفي ندرومة بتلمسان وقعت مادات بسبب التجنيد في 23 ماي 1912.[3] وقد أبدى الجزائريون رفضهم لقانون التجنيد الإجباري منذ 1908، وقد ظهر ذلك في عدة أشكال ومن بينها العرائض، عريضة سكان مدينة المدية سنة 1911[4]. وقد أوفد الشبان من جهتهم بعثة قادها أحمد بوضربة (المتجنس) إلى باريس، قامت هذه البعثة بتسليم عريضة ضد الخدمة العسكرية وصرحت أنها توافق على المبدأ بشرط حصول السكان المسلمين على مجموع الحقوق المدنية ، وقد رد عليهم كليمونصو (Clemenceau) أنه مستعد لدراسة كل توسيع معقول لهذه الحقوق[5] وفي تقرير 02 جوان 1912 إقترح[6] (A.Messiny) خلف على سبيل دفع مقابل عن التجنيد تخفيفا في نظام الغابات، وإلغاء أعمال السخرة، والمساواة الجبائية، وإصلاح البلديات ذات التسيير الكامل، مع منح تمثيل أكثر جدية[7] ، والسؤال الذي يطرح هنا حول إصلاح البلديات ذات التسيير الكامل مالذي سيستفيد منه الجزائري المسلم إذا كانت هذه البلديات أصلا خاصة بالمستوطنين ولا يقطنها الجزائريون المسلمين، ثم إن هذا العرض أهمل أهم ما كان يعاني منه الجزائري المسلم ألا وهو قانون الأهالي الذي كان من بين أهم المطالب التي ركز عليها الجزائريون بما فيهم جماعة المحافظين التي يعرفها الأروبيون بأصحاب العمائم وكذا جماعة النخبة[8] وقد ركزت مطالب هؤلاء على ما يلي:

- تخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين مثل الفرنسيين.
- الدعوة إلى التجنيد في سن 21 سنة عوض 18 سنة لأان في هذا السن (18 سنة) المجندين غير مهيئين بدنيا.
- إلغاء المنحة التي تجعل الجزائريين المسلمين مرتزقة.
- المطالبة بحق الجزائري في تمثيل نيابي جدي في المجالس في الجزائر وفرنسا.
- التوزيع العادل للضرائب.
- التوزيع العادل للثروة بين سكان الجزائر.

[1]- آجيرون: مرجع سابق، ص367.

[2]- الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص40.

[3]- آجيرون: تاريخ الجزائر، ج2، ص367.

[4]- عريضة سكان مدينة المدية سنة 1911 نموذجا لذلك.

[5]- آجيرون: تاريخ الجزائر، ج2، ص377.

[6]- نفسه، ص395.

[7]

[8]- Mahfoud smati : Les jeunes Algériens, correspondances et Rapports 1837-1918, Ed thala, Alger, 2011, p247.

والملاحظ أن العرائض التي قدمها الجزائريون، والخاصة بالتجنيد الإجباري كانت في الغالب متشابهة وقد تضمنت مطالب تكاد تكون نفسها رغم الاختلاف الذي ميز أصحابها من حيث التوجه بين محافظين يعرفون لدى المحتل بأصحاب العمائم، ونخبة مثقفة ثقافة غريبة.

كما أن هذه العرائض والشكاوى لم تقتصر في طرح مآسي الجزائريين على عرض مشكل التجنيد الإجباري فحسب إنما تعرضت لكل ما كان يعانيه الجزائري بما في ذلك قانون الأهالي، الضرائب، القضاء والحقوق السياسية وغيرها.

رغم كل المساعي التي قام الجزائريون لدى الحكومة الفرنسية والبرلمان الفرنسي إلا أن قانون التجنيد الإجباري طبق كما هو ولم تجد العرائض والشكاوى أذانا صاغية لدى حكومة المنتربول ولدى برلمانها الذي شرع لهذا القانون الذي يمت على عنصرية وظلم وتعسف لا نظير له وهذا ما سيدفع بالجزائريين إلى إعلان المقاومة مرة أخرى وبأشكال مختلفة، منها السليمة، وأهمها الفرار من الخدمة ومنها العسكرية، ففي الشرق الجزائري مثلا فر المئات من المجندين وشكلوا مجموعات مسلحة واندلعت المقاومة في بلديات بريكة، وبلزمة والأوراس وخنشلة، وتمت مهاجمة المزارع وإحراقها، وقطع أسلاك التلغراف، وتمت مهاجمة برج (ماكماهون) وقتلوا نائب العامل المتصرف المدني وأحرقوا البرج. ثم هاجموا القافلة التي جاءت لنجدة الكولون بين باتنة و (ماكماهون) وقد جهزت الإدارة لقمع الثورة 6124 جمدي و106 ضابط، وقد وجهت المقاومة بقمع رهيب.[1]

جهزت السلطات الفرنسية في جانفي 1917 حوالي 13892 جندي و217 ضابط وقد جالت الفرق العسكرية فيما بين ديسمبر 1916 وأفريل 1917 جبال متليلي والشرشار والنمامشة والحضنة والأوراس، وتم قصف جبال الأوراس بطائرات "فرمان" واستولت الفرق على 13597 قطعة بين بندقيات ومسدسات قديمة، وسلبوا 7929 خروف و14511 عنزة و266 ثور، وأحرقت الجنود السنيغالية مشاتي الجزائريين وهتكوا أعراضهم، وقد وصف ضابط فرنسي ما قام به أحد الفيالق قائلا: <<لقد نظمنا فرقا وأحرقنا القرى دونما أي سبب كنا نحرق المشاتي بينما كنا نعلم أن أبناء سكانها كانوا في جبهة القتال، ولقد سمعت بنفسي بعض الأباء العرب يقولون لنا وهو يبكون: << إنه لمن المؤسف أن تحرقوا منازلنا بينما يقتل أبناؤنا في فرنسا>>[2] إضافة إلى كون هذا الجندي الجزائري رغم كل ما يقدمه من تضحيات وما يثبته من شجاعة وقوة لا يتجاوز رتبة ملازم، وإذا تجنس لا يتجاوز رتيبة نقيب[3] وهكذا فإن فإن جزاء الجزائري هو نفسه جزاء السنمار. ولعل مثل هذه التصرفات الصادرة عن إدارة الاحتلال هي التي ستفتح المجال أمام الدعاية العثمانية الألمانية ضد التجنيد، خاصة وأن ألمانيا والدولة العثمانية كانتا قد أعلنتا أن هدفها هو مساعدة شعوب شمال إفريقيا على تحرير بلدانهم من الاستعمار الفرنسي، وكان لذلك الجزائريون ينظرون إلأى الحرب فرصة قد تخلصهم من الاستعمار في حال انتصر الألمان والعثمانيون على فرنسا وحلفائها، وهذا ما أكده الكاتب الفرنسي « Desparmet » سنة 1915 في قوله ول الدعاية الألمانية: <<إن ألمنة الجزائر قد بدأ خلال الخمس عشر سنة الماضية>> وهو ما أكده (Augustin Bernard) من خلال إشارته إلى دور الجواسيس الألمان الذين حاولوا إظهار ألمانيا بمظهر حسن، وربطوا علاقات جيدة مع الأهالي وحاولوا تحريضهم للثورة ضد فرنسا وقد أكدت جريدة الأخبار منذ 1909 اهتمام الصحف الألمانية بقضية تجنيد الشباب الجزائري خاصة منها صحيفة "ستراسبورغ

[1]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص39.

[2]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص40.

[3]- عثمان سعدي: مرجع سابق، ص666.

بوست" (Strassburg post) [1] وأكد المستشرق الألماني "بيكر" في كتابه (ألمانيا والإسلام) (Deutschlaud and derislam) الذي ألفه سنة 1914 على أن الإسلام رهان هام من رهانات ألمانيا في الحرب، فهي تعتبر تحالف الدولة العثمانية معها وذكر أن الجزائريين يشكلون خطرا حقيقيا على فرنسا، بديل بقائهم رافضين لحكمها. وكانت الدعاية العثمانية- الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى تنشط على مستوى أوروبا بفضل مهاجرين مغاربة هاجروا إلى المشرق، أمثال علي باش حامية، ومحمد باش حامية، والشيخ المكي بن عزوز، وإسماعيل الصفائحي[2] وغيرهم وكان التجنيد الإجباري سيما بعد 1908 محل اهتمام هؤلاء المهاجرين، مثلما كان سببا من أسباب هجرة الجزائري وفراره.
كانت الشخصيات التي هاجرت من المغرب العربي بما فيها الجزائريين تنشط رفقة شخصيات عثمانية أمثال الأمير شكيب أرسلان، سليمان الباروني، عبد العزيز جاويس، وقد كتب علي باش حامية في الجرائد ينتقد فيها الاستعمار الفرنسي ويدعو سكان المغرب العربي للثورة، ود أنشأ هؤلاء المغاربة في برلين لجنة استقلال الجزائر وتونس في جانفي 1916 برئاسة الشيخين صالح الشريف وإسماعيل الصفائحي، وكانت مهمة هذه اللجنة تحرير المنشورات والكتيبات الدعائية بالعربية والألمانية والفرنسية لصالح قضايا المغرب العربي والعالم الإسلامي وانتقاد الاستعمار الفرنسي الذي اعتبروه أسوء المضطهدين للشعوب.[3] وكان التجنيد الإجباري من بين أهم القضايا التي أسالت حبر هؤلاء.

ظهر تأييد الجزائريين للعثمانيين والألمان نكاية في الفرنسي وكثيرا ما كان هذا التأييد يظهر خاصة في الشعر الشعبي ومن أمثلته ما جاء في من قصيدة "الحاج غيوم" والتي تبتدئ بتهديد الفرنسيين بقرب نهاية حكمهم في الجزائر وذلك على يد الألمان الذين سيعيدونها إلى أهلها ومما جاء فيها ما يلي:

يالفرنسيين واش في بالك الجزائر ماشي ديالك
يجي لالمان يديهالك لا بد ترجع كيف زمان
أي أي كي نعمل له الحاج غيوم يطلع سعده

ثم تصف القصيدة القهر الاستعماري في إجبار الشباب الجزائري على التجند.

يارب واش هذا الغبينا نحونا من عند والدينا
كنا ناكلوا كوارع وتكفينا
دابا ناكلوا صوبة في القاميلا
كيف أركبنا في الماشينا كيف الغنم يحسبو فينا
ويواصل معاناة المجندين وأوليائهم
كان أوليدي في الطرانشي والمكحلة في يده[4]
حكماته رصاصة في جبينه أو خلات له لدمه سواقي

[1]- ناصر بلحاج: دور الدعاية العثمانية الألمانية في رفض التجنيد الإجباري بالجزائر، والدعاية الفرنسية المضادة خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي، غرداية، ع3، 2008، ص2.

[2]- ناصر بلحاج: نفس المرجع السابق، ص4.

[3]- نفسه، ص4.

[4]- ناصر بلحاج: مرجع سابق، ص ص 7. 8

وقد بينت الإحصائيات أن عددا كبيرا من الجزائريين جند لهذه الحرب بما فيهم العمال، وقد وقع عدد كبير منهم قتلى، كان قانون التجنيد الإجباري سببا آخر في مأساة الجزائريين المسلمين لكنه ساهم في بعث الوعي فيهم وفي جمع كلمتهم وتأكدهم بأن الاستعمار الفرنسي يتعامل معهم بمنطق واحد وهو الدفاع على مصالحه المادية والمعنوية والجزائري المسلم وسيلة من الوسائل المستعملة في قضاء حوائجه، فلا الحكومة ولا النواب ولا البرلمان يسعى لتغيير واقع قد يمس بمصلحة فرنسا في نظرهم وهي في الواقع مصلحة المستوطنين.

2- الهجرة رد من ردود أفعال الجزائريين المسلمين تجاه السياسة الاستعمارية وقد ظهرت منذ المراحل الأولى للاحتلال وتطورت تبعا لعدة تحولات مست المجتمع الجزائري كاشتداد أدوات القمع الاستعمارية، وتوفر الفرص وتعدد الأسباب وتنوع ديار الهجرة بين العالم العربي الإسلامي (المغرب، تونس، سوريا...) وأوروبا (فرنسا)، لذلك فإن المتتبع لمسار الهجرة سيلاحظ اختلاف بين الهجرة خلال القرن 19 والهجرة خلال القرن العشرين.
السياسة الاستعمارية بشكل عام كانت أهم أسباب هجرة الجزائريين المسلمين ومن مختلف الفئات الاجتماعية الرافضة للوجود الفرنسي، وغير القادرة على المقاومة بالرغم من أن الهجرة في الواقع هي أسلوب من أساليب المقاومة، لذلك كانت إدارة الاحتلال تقف في وجهه وتتصدى له بمختلف الوسائل بما فيها غلق أبواب الهجرة.

كانت الهجرة إذن من أجل الذود عن العقيدة، وكانت سلاحا سياسيا في يد الجزائريين المسلمين، وحجتهم الأخيرة التي بقيت بعد حرمانهم من الوسائل المشروعة لإسماع صوتهم[1] كان تدهور الوضع الاقتصادي دافعا لظهور الهجرة التي يقوم بها الجائعين[2] الذين اضطروا إلى مغادرة الدوار طلبا لظروف أحسن في المدن الكبرى، ويظهر حجم هذه الظاهرة في تباين النسبة بين الريفيين والحضر حيث كانت 14 مرة أكثر للريفيين عن الحضر سنة 1886 و11 مرة أكثر سنة 1911[3] و7 مرات أكثر سنة 1931 واستمرت على هذا الشكل (ارتفاع نسبة هجرة الريفيين مقارنة بالحضر)[4]، وغالبا ما كانت هذه الهجرة جماعية ومنها على سبيل المثال هجرة مدينة مجانه (برج برعريرج)، وهجرة مدينة تلمسان سنة 1911[5] وقد هاجر من مدينة تلمسان (نزوح تلمسان) فيما بين 1910- 1911 حوالي 526 شخص من بلديات سيدو، والرمشي وندرومة[6] وقد تميزت بكثافتها لذلك وصفتها الصحف الفرنسية ب "الهلع الحقيقي والوباء المعنوي"[7] وهذا ما أكدته صحيفة « L'echo d'oran » التي أشارت إلى ما يلي: << إن الهجرة اشتدت خلال

---

[1]- آجيرون: تاريخ الجزائر، ص367.

[2]- هذا ما حدث خلال فترة المجاعات الكبرى للقرن 19 وخاصة منها مجاعات 1867، 1868 التي دفعت بأسراب من الجزائريين الجائعين إلى النزوح من الأرياف نحو المدن التي أحكمت إدارة الاحتلال غلقها في وجوههم خوفا من إصابة المستوطنين بالأوبئة.

[3]- أهم هجرة سنة 1911 كانت هجرة تلمسان، وكانت الهجرة إلى فرنسا لدواعي اقتصادية قام بها شباب وأرباب عائلات لإعانة ذويهم وفي نياتهم العودة إلى بلادهم: أنظر نادية طرشون: هجرة أهالي تلمسان 1911 من خلال الصحافة ولجان التحقيق الفرنسية، مجلة الدراسات التاريخية، دورية محكمة يصدرها قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 13، السنة 1433هـ/ 2011م، ص176.

[4]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص212.

[5]- Menyier : op.cit, p156.

[6]- آجيرون: تاريخ الجزائر، ص368.

[7]- نادية طرشون: مرجع سابق، ص176.

النصف الثاني من شهر سبتمبر وأوائل أكتوبر، وكانت موافقة للنصف الثاني من شهر رمضان.[1] وقد جاء في صحيفة "الإسلام": <<إن حركة هجرة الجزائريين إلى سورية ليست وليدة اليوم، فهي تعود إلى سنوات عديدة، ولكنها اشتدت منذ سنتين خصوصا في مناطق الهضاب العليا،حيث أخذت آلاف العائلات في التخلص من أراضيها واختارت طريق المنفى، وقد شكل هذا الهروب الجماعي ظاهرة ووباء صار يهدد البلاد بالإخلاء التام>> وأكدت أن هذا الخروج الجماعي هو في صالح جماعة من الوسطاء ومصاصي الدماء الذين يشجعون الناس على الهجرة.[2] وقدم "وليام مارسي" وهو أستاذ اللغة العربية في تلمسان والذي كانت تربطه بأهلها أواصر حميمية شرحا لهجرة التلمسانيين قائلا: <<لا يمكن إلا أن أقول أن السلطات الفرنسية المحلية إما عن عدم اكتراث أو قلة فضول أو غياب تعاطف، لم تكن على بصيرة أبدا وفوجئت في نهاية المطاف باندلاع الألم الذي ظل مكتوبا في الصدور>> وأشار أيضا <<لم تحسن إدارة الأمور لأنها لم تقدر ولن تتوقع حدوثها أبدا ويمكن أن يضاف إلى ذلك كله إنها لم تتوقع أي شيء لأنها لم ترغب في أي شيء>> وقام مدير الشؤون الأهلية "لوسياني" (Luiciani) بحذف هذه الخلاصة، إلا أن "آبل فيري" (Abel Ferry) قام بقراءتها في غرفة النواب[3] وبالرغم من أن هذا الخطاب لقي الترحيب والتهليل في البرلمان إلا أن واقع واقع الجزائري لم يشهد أي تحول وبيت المعاناة والمأساة تصنع حياته، وكثيرا ما اهتمت الإدارة بمساهمتها في تشجيع هجرة الجزائريين فقد ذكرت صحيفة "الحق الوهراني" (L'écho d'oran) على سبيل المثال ما يلي: <<إن نائب المحافظ كان يشجع الناس على الهجرة وأن المنادي العمومي كان يعلن أن الكل يستطيع أن يسافر شرط أن يكون قد أدى ما عليه من ضرائب>>[4] كما أن الكثير من العائلات تحصلت على جوازات سفر ممضاة من عامل عمالة الجزائر، وذلك سنة 1892، وهو نفسه الذي كان سنة 1888 قد نبذ وبشدة تواطؤ الإدارة في قضية هجرة الأهالي[5]، وكان في الغالب المشرق العربي[6] وجهتهم حفاظا على انتمائهم العربي الإسلامي، وقد دفع مشروع الخدمة العسكرية الإجبارية منذ عامي 1907- 1908 بعدد من المسلمين الأتقياء إلى المغادرة للتملص من التجنيد.[7] الذي اعتبر القطرة التي أفاضت الكيل، وهذا ما جاء في صحيفة (L'écho d'oran) إذ ذكرت مايلي: <<إن التجنيد ليس السبب الوحيد للهجرة مثلما ادعى بعض الأوروبيين، بل الأسباب عديدة ومختلفة وهي ناتجة عن الوضعية المزرية التي يعيشها الجزائري المسلم، وما قضية التجنيد إلى القطرة التي طفح بها الكيل>> وهذا بعد إجراءها تحقيقا أظهر أن 1200 شخص من ضمن 25000 من مسلمي مدينة تلمسان هاجروا[8] وقد أرجع الحاكم العام "شارل ليتو" (Lutaud) 1911- 1918 سبب هجرة أهل تلمسان إلى عمليات الإثارة القادمة من الخارج[9]

---

[1]- نفسه، ص178.

[2]- نفس المرجع، ص 180.

[3]- آجيرون: تاريخ الجزائر، ص369.

[4]- نادية طرشون: مرجع سابق، ص179.

[5]- عمار هلال: الحجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847- 1918، دار هومة، الجزائر، 2007، ص51.

[6]- Augustin Berque : Ecrits sur L'Algerie, Ed sud, Paris, 1986, p77

[7]- آجيرون: تارخ الجزائر، ص367.

[8]- نفسه: ص368، أنظر أيضا، نادية طرشون، مرجع سابق، ص178.

[9]- آجيرون: نفس المرجع السابق، ص369.

وقد أشارت لجنة « Barbedette »[1] أن الهجرة تشجع عليها قدوم بعض الشخصيات المشرقية ومن هؤلاء "محمد فريديريك" عضو الحزب الوطني المصري في 1903- 1904 والتي كتب عنها في جريدة اللواء، إضافة إلى الرسائل التي كانت تصل الأهالي من المهاجرين إلى الشام وإطلاعهم على الصحف العثمانية والمصرية التي كانت تدخل الجزائر خفية رغم المنع.[2]

وقد وقفت لجنة « Barbedette » على كل مشاكل سكان تلمسان[3] خاصة والجزائر عامة. ولم يكن بذلك الجزائري يشكو من التجنيد الإجباري فحسب، وبدأت اللجنة تأييدها لكثير من المطالب وقالت بحق الأهالي في التمتع بحياة كريمة وطالبت من الإدارة الاستعجال بإدخال إصلاحات على بعض القوانين التي تنظم حياة المسلمين بما فيها قانون الغابات، نزع الملكية، قانون الضرائب، التمثيل النيابي، وكذا قانون الأهالي[4] غير أن هذه المسائل تخضع لتشريعات برلمانية، ولا تستطيع الإدارة الأيد من نفسها البث في قضايا شرع لها البرلمان قوانين وسن لها تشريعات تسيرها، وهذا ما يوضح عدم جدية مثل هذه المساعي وتعطينا دائما تصور على أنها مجرد سياسة ترمي إلى ذر الرماد على الأعين، وهذا ما أشارت إليه صحيفة الراشدي والتي جاء فيها: <<... عندما نتكلم عن مطالب الأهالي يقولون إن ممثلي الأهالي في مختلف الجمعيات لا يذكرون ذلك... ولكن هل للأهالي حقا ممثلون؟ وهل ننسى الضغط الإداري مع كل حملة انتخابات وهل هناك من مثقفين يرشحون أنفسهم طبعا لا ... لأنهم متأكدون مسبقا من فشلهم، فهم غير مرغوب فيهم في المجالس، أما في الجمعيات العمومية فالمرشحون هم عموما من القياد.[5] وكانت الكثير من الصحف تركز على ضرورة القيام بإصلاحات مستعجلة وشاملة فقد جاء في صحيفة "الإسلام" مايلي: <<إن التحقيقات التي أجرتها السلطات قد بينت العديد من الحقائق يتوجب التمعن فيها والشروع في عمليات إصلاح عميقة وشاملة في طريقة وأسلوب تسيير شؤون الأهالي، وإحداث تغييرات جذرية في النظام الضريبي والاقتصادي عامة وحتى السياسي>>[6] خاصة بعد أن أحصت الإدارة عدد العائلات التي هجرت من 1910 إلى 1912 بحوالي 794 عائلة أي حوالي 4000 شخص، وكان من ضمنهم أعيان وأفراد من عائلات ثرية.[7] وقد وصفتها صحيفة الأخبار "بهجرة سكان المدن المرتاحين ماديا" وفندت ادعاء ربط الهجرة بالخدمة العسكرية موضحة: <<إن هذه الحجة قد قدمت من طرف المستوطنين المعارضين للخدمة العسكرية وهو أيضا المستفيدون من هجرة الأهالي.>>[8] وخاصة وأن الإدارة تعتبر كل ملكية يغيب عنها صاحبها لمدة 3 أشهر محجوز عليها وبذلك تستولي عليها الإدارة وبعد ذلك تسلم

---

[1]- تكونت سنة 1911 بطلب من المجلس البلدي إلى الحكومة الفرنسية وقد بادر الحاكم العام "شارل ليتو" بتعيين لجنة وضع على رأسها السيد "باربيدات" وهو مندوب مالي للتحقيق في أمر هجرة تلمسان، أنظر نادية طرشون، مرجع سابق، ص181.

[2]- نفسه، ص183.

[3]- اعتبر الفرنسيون مدينة تلمسان مدينة متميزة عن باقي مدن الجزائر، وهي حسبهم الوحيدة التي تحمل صفة الأصالة ف "وليام مارسيليه" وهو مدير مدرسة في تلمسان يقول: <<عرفت في تلمسان مجتمعا يعمل ليعيش، وهو المجتمع الأكثر أصالة في الجزائر كلها وهو شديد التدين والمحافظة>>. طرشون، مرجع سابق، ص182.

[4]- نفسه، ص183.

[5]- طرشون: مرجع سابق، ص181.

[6]- نفسه، ص180.

[7]- آجيرون: تاريخ الجزائر، ص369.

[8]- طرشون: نفس المرجع السابق، ص179.

للمستوطن فكانت بهذا هجرة الجزائري تخدم مباشرة مصلحة المستوطن، ومن أشهر العائلات الذكية التي غادرت مدينة تلمسان، عائلة مفتي تلمساني سي لخضر أو قائد منطقة أولاد الشولي (بلدية سيدو المختلطة) الذي كان موظفا ذا مكانة رفيعة وصاحب أملاك وقد هاجر فجأة مع نهاية 1910 مصطحبا 27 شخصا من أهله وأقاربه.[1]

إضافة إلى "مزيان بن منور" وآخرون انتقلوا إلى المغرب الأقصى (طنجة) ثم أبحروا نحو دمشق،[2] ومن بين الشخصيات البارزة التي فضلت الهجرة "محمد بن شطة" الذي هاجر أواخر القرن 19 من الأغواط إلى تونس وبعد سقوطها في الحماية توجه برفقة عائلته إلى دمشق حيث كان يمثل الجزائريين في "اللجنة الدمشقية للتجمع الأخوي الجزائري- التونسي" والتي شكلتها الحكومة العثمانية، وقد تولى رئاسة تحرير جريدة "المهاجر" الصادرة بدمشق بين 1912- 1914 وكانت ناطقة بلسان المهاجرين الجزائريين في بلاد الشام.[3] كان تأخر التعمير سببا من أسباب هجرة الجزائريين، ففي 1856 كانت نسبة الجزائريين الذين يقطنون المدن لا تتجاوز 6.9%، وفي 1906 لم يكن يتجاوز 7.6%. وفي 1931 لم يتجاوز 10.8% ، وظهرت الهجرة إلى فرنسا منذ حوالي 1910 وكان سببها الرئيسي الفقر المدقع وقد بلغ عدد المهاجرين إلى فرنسا سنة 1923 حوالي 9200 شخص[4] وهذا رغم ما كان يعانيه الجزائري من ويلات الاستعمار التي لاحقته هناك.

ازدادت السيطرة الاستعمارية وكذا الصراع العالمي الذي أقحمت فيه الجزائر مباشرة طيلة الفترة الممتدة من 1871 إلى 1919[5] ازدادت خلالها هيمنة وسلطة المستوطنين وكذا تسلطهم على الجزائريين المسلمين رغم ما أظهره هؤلاء من تضحيات خدمت مباشرة مصالح المستوطنين الذين دفعهم جشعهم إلى تجاهل أبسط حقوق الجزائري المسلم الذي وجد في الهجرة أسلوبا للتعبير عن رفضه لهذه السياسة فكان بذلك الربع الأول من القرن 20 مرحلة الهجرات الجماعية في الجزائر بما فيها هجرة الشخصيات البارزة، وقد هاجر حوالي 200 شخص إلى بلاد الإسلام نحو تركيا وسوريا[6] ومن بين هؤلاء المعلمون الذين لم تتمكن السياسة الاستعمارية التي أصبح يديرها المستوطنون توفير وظائف لخريجها رغم قلة عددهم خاصة أمام موقف هؤلاء الأوروبيون المتصلب والرافض لكل مس وانتقاص لسيادتهم[7] فهم لا يتصورون أبدا منافسة الجزائري المسلم لهم حتى وإن أبدى حسن بنية اتجاههم وهو ينظرون إليه كيد عاملة رخيصة موجودة لتشتغل في قضاء مصالحهم فقط لذلك كانت المهجر ملاذا للجزائري للتخلص من قهر واستغلال المستوطن وللبحث عن بيئة توفر له الاستقرار والأمن ولقمة العيش التي صار غير قادر على توفيرها لنفسه في بلاده وكان أكثر المهاجرين وخاصة إلى فرنسا عشية الحرب العالمية الأولى من منطقة القبائل، بمقابل التوسع الاستيطاني ظهرت الهجرة إلى الخارج والتي بدأت سنة 1912 وكانت الخدمة العسكرية الإجبارية إحدى أسبابها بالإضافة إلى العامل الاقتصادي. وكانت قبل ذلك أولى مناطق الهجرة مباشرة بعد احتلال مدينة فاس

[1]- آجيرون: تاريخ الجزائر، ص370.

[2]- طرشون: مرجع سابق، ص177.

[3]- طرشون: مرجع سابق، ص179.

[4]- AGeron : Histoire de L'Algérie, p60.

[5]- Stora : op.cit, p24.

[6]- ibid, p43

[7]- عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص184.

المغربية، ثم تونس وسوريا، وأكثر من هاجر هم أعيان مدينة بسكرة وتلمسان[1] ففي 1888 هاجر ما يقرب 178 أسرة و347 فردا متأثرين بحركة الجامعة الإسلامية، وفي 1898 توجهت الهجرة نحو سوريا بسبب الدعاية التي قام بعض الوكالاء الأوروبيين لإغراء المسلمين على بيع أراضيهم والهجرة وكذا الدعاية التي قامت بها تركيا وإرسالها سفينتين لحمل المهاجرين إلى سوريا[2]، وكانت هذه الهجرة إلى العالم الإسلامي تهدف إلى مغادرة المناطق المحتلة والالتحاق بديار الإسلام التي كانت مستقلة لمواصلة المقاومة عوض الخضوع لقوانين الكافر، خاصة بعد فقدان الأملاك والمراتب الاجتماعية (الأروستوقراطية)، وقد أثارت موجة الهجرة ونزوح التلمسانيين سنة 1910 انتباه الكثيرين كما كانت هجرة سطيف وبرج بوعريرج (مجانة) نحو سوريا، مما دفع بالإدارة إلى التحقيق في أسباب الظاهرة وقد عرضت أسبابا كثيرة مثل تعسف القواد واغتصاب الأراضي بانتزاعها أو مصادرتها وبيعها للمستوطنين، كما أشارت إلى الدعاية المناهضة للفرنسيين بما فيها الدعاية التركية، وكذا الرغبة في التخلص من قانون الأنديجينا ومن عبء الضرائب وشدة وصرامة القانون الغابي[3] غير أن هذه الملاحظات وهذه التقارير لم تكن لتغير من واقع الجزائريين المسلمين الذي ترسمه المآسي والآلام شيئا، ولم يكن هذا الواقع يحرك البرلمان الذي أصبح أداة تتحكم فيها فئة من النواب الخاضعة لإرادة المستوطنين ولسيطرة اليهود.

عبرت جريدة المؤيد عن ظاهرة الهجرة في الجزائر بما يلي: <<إن الجزائريين يرحلون هربا عن طريق الصحراء إلى غدامس ومنها إلى مصر وسوريا إضافة إلى هجرة كبيرة إلى مراكش، وقد بلغنا أن 3000 من الجزائر هاجروا، وهذا هو العدد الحقيقي لا كما قدره الحاكم العام في جريدة المبشر ب 800.>>[4] وقد أخذت الهجرة نحو فرنسا في الارتفاع، بعد أن ظهرت حوالي 1910 كعامل قوة لمجابهة الفقر وتحسين الظروف المعيشية، وزادت الحرب العالمية الأولى 1914- 1918 في تشجيع الهجرة خاصة بعد إلغاء تأشيرة السفر سنة 1919 وقد بلغ عدد المهاجرين سنة 1923 حوالي 92000 شخص واكتشف الفلاحون الجزائريون فرنسا وأوروبا فكان بذلك بالنسبة للمجتمع الجزائري تحول نهائي.[5] فكان الجزائري ابتداءا من 1912 يهاجر إلى دار الاستعمار حيث يبحث عن الشغل ليعيل نفسه وأسرته في الجزائر، وبقيت وجهة الجزائري في الهجرة إلى فرنسا حتى ما بعد الاستقلال وقد ساعده في ذلك عامل اللغة.

ثامنا: فرض الضرائب

كانت الضرائب والغرامات المفروضة على الجزائري ترهق كاهله وتدفعه إلى ردود أفعال متنوعة بما فيها المقاومة والهجرة، حيث لم يبق للجزائري شيئا يدفعه للإدارة وللمستوطنين خاصة بعد استلامهم مسؤولية التصرف في ميزانية الجزائر، لذلك كان الجزائريون دائمي الشكوى من هؤلاء المستوطنين الذين يعرقلون نشاطات الجزائري الاقتصادية والاجتماعية بمختلف الوسائل في حين يوجهون المصروفات إلى مشاريع تخدم النشاط الاستيطاني.[6]

---

[1]- ناهد دسوقي: مرجع سابق، ص36.

[2]- نفسه، ص37.

[3]- الجيلالي صاري: مرجع سابق، ص50.

[4]- وليد مولود الجراي: مرجع سابق، ص174.

[5]- AGeron : Histoire de L'Algérie, p60.

[6]- ناهد دسوقي: مرجع سابق، ص35

كان الفلاح الجزائري يجبر على دفع 50 فرنك على كل آر يحرث من الأرض أي 5000 فرنك للهكتار، وكان مردود هذه المساحة يتراوح بين 20 و60 فرنك حتى نهاية القرن 19، وغالبا ما تكون هذه المساحات محاطة بالغابة مما يعرض الفلاح إلى المزيد من العقوبات، حيث كانت الغرامات على المراعي مرتفعة جدا، في الوقت الذي كانت فيه الفترة بالنسبة للأسر الأكثر حرمانا "بقرة الفقير" وفي حال وجودها في الغابة، فإن ذلك يعني ارتكاب جنحة يخضع صاحبها إلى عقوبة دفع غرامة تقدر بفرنكين، تضاعف في الجنحة الثانية. وفي حال عدم التسديد الفوري تضاف إليه كعقوبة تكاليف المحاكمة. ففي بجاية مثلا لم يدفع ثلاثة فلاحين 1064 فرنك لأنهم تركوا عنزهم يرعى بغابة البلوط التي سمحت لرعي الماشية ماعدا العنز، وكان مصير الفلاح الموت في السجن لأنه لم يتمكن من تسديد الغرامة المفروضة عليه[1] ظلما فهو لا يملك قوت يومه كيف يمكنه أن يسدد غرامة قد تصل إلى 500 فرنك.[2]

وكانت حرائق الغابات تخضع السكان (الجزائريين المسلمين) للعقاب الجماعي، ولدفع غرامات كبيرة في ظل ظروفهم الصعبة، وغالبا ما تستند إدارة الاحتلال في ذلك لمجرد شك، وهذا ما حدث مع قبائل بني هندل بأعالي الونشريس فيما بين 1897-1914.[3] وكان الجزائري المسلم يدفع الضريبة حتى على كوخه ويلزم بدفع الضريبة عن أقاربه الغائبين، كما كان يجبر على تقديم الزكاة للإدارة، وهذا في ظل انعدام المساواة في حق التوظيف، فالوظائف كانت حكرا على الفرنسيين والأوربيين[4] وبذلك فإن الجزائري يدفع الضريبة والغرامة رغم أنه لا يمتلك أي مورد أو مصدر رزق. وحرم حتى من حقه في التمتع بحياته الشخصية بمنع اجتماعه مع أقاربه، فكان ذلك يقف في وجه التعبير عن فرحنه بطريقته في الزردات والأفراح، والأعياد، وعودة الحاج، ومختلف المناسبات التي تدخل البهجة في نفوس المسلمين وهذا طبعا خوفا من أن نفرض عليه الغرامة.

عرفت الغرامات ارتفاعا مذهلا وظهر ذلك من خلال المحاضر التي دونت في حق السكان, وهذا ما أكده النائب غيشار من خلال ما كتبه إلى جول فيري (J. Ferry) سنة 1892 قائلا: "إن الغرامات تتهاطل عليهم مثل تهاطل البرد".[5] وقد ارتفعت الضرائب من 1904 إلى 1914 من 215.000 ف إلى أزيد من ½ مليون فرنك.[6] وفي الوقت الذي كان فيه الجزائريين مثقلين بالضرائب كان الأوروبيون معفيين منها بما فيها الضرائب الخاصة بالعقارات غير المبنية، وكان الفلاح يدفع الضرائب في شكل ضرائب خاصة بهم ماعدا الضرائب العربية، حيث كان الفلاح يقدم في المتوسط 20% من قيمة منتوجه للضرائب.[7]

وتم رفض سياسة المساواة في الضرائب إلى غاية سنة 1919، حيث تم إلغاء الضرائب العربية، ورغم مطالبة كبار المسؤولين بما فيهم البرلمانيين بالإصلاح، فإن التغيير الوحيد الذي ظهر هو نزع الفواتير.[8] فكانت بذلك

[1]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص157.

[2]- كانت أجرة الجزائري لا تتجاوز في أفضل الحالات 3 فرنك.

[3]- جيلالي صاري: نفس المرجع السابق، ص154.

[4]- عثمان سعدي: مرجع سابق، ص145.

[5]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص156.

[6] -Meynier : op.cit, p138.

2- Ibid, p141.

3- AGeron : Histoire de L'algérie contemporaine, p65.

الضرائب المفروضة على الجزائريين كالعشور والزكاة إضافة إلى الضرائب التي فرضها قانون الأهالي، كالحراسة الليلية، والسخرة، والسنتيمات الإضافة مصدر شكوى الجزائريين، وقد ساهم المستوطنون في ثقل هذه الضرائب بعد إشرافهم على الميزانية مع نطلع القرن 20، حيث أهملوا حاجات الجزائريين المسلمين، الاقتصادية، والاجتماعية ووجهوا النفقات للمشاريع التي تخدم مصالحهم، وتفيدهم.[1]

وقد جاء على لسان أحد الضباط كتعبير عن مساعي إدارة الاحتلال للقضاء على ما يمكن أن يسهل عليهم العيش ما يلي: "يجب أن نضرب كل هؤلاء الأشخاص بصفة قوية جدا حتى لا يبق لديهم أي شيء، كل ما بقي من أسر عنيمة يجب القضاء عليه تطبيقا للمسؤولية الجماعية، فهم عبيد ويجب أن يخضعوا لنا في النهاية، فهي حرب معهم حتى الموت."[2] فكانت بذلك الصناعة والتجارة حكرا على المستوطنين[3] وقد وظف الاحتلال كل ما لديه من إمكانيات لأجل حرمان الجزائري المسلم من هذه المصادر ومن مصادر أخرى بما فيها الثقافية. حيث بقي الجزائري خاضعا لمختلف سياسات القمع بما فيها القمع الفكري، يفرض سياسة التجهيل عليه، بحيث إلى غاية اندلاع ثورة التحرير حوالي 19% فقط من الجزائريين متعلمون.[4]

غالبا ما كانت ردود فعل الجزائريين عن سياسة فرض الضرائب المقاومة، فقد رفض سكان القنطرة وخنشلة وتبسة على سبيل المثال دفع الضرائب، فأدى ذلك إلى إعلان انتفاضة دائرة باتنة، فقام السكان بمهاجمة مزارع الكولون وسيارات النقل وكذا الحطابين لوقف عملية الاستيطان[5] شأنها طبعا شأن باقي مناطق الجزائر، حيث عبر الجزائري المسلم عن رفضه للوجود الفرنسي أصلا ولكل السياسات التي كانت تنتهجها إدارة الاحتلال بما في ذلك سياسة الضرائب التي عبرت بوضوح عن حقيقة الاستعمار الفرنسي العنصري الحاقد على الجزائري المسلم، غير أن هذه المقاومات كانت تزيد في إرهاق الجزائري حيث أنها غالبا ما تنتهي بإجراءات عقابية أشد، واتخذ مقاومة الحاج المقراني مثالا لذلك فقد تم قمعها بقوة بهدف بعث الرعب والقضاء على روح المقاومة، وكذا الاستيلاء على المزيد من الأراضي والأموال، وقد فرضت على السكان ضرائب بلغت 36 مليون فرنك، وقد كلفت هذه المقاومة السكان قرابة 65 مليون فرنك هو ما يعادل 70.4% من ثروات الجزائريين المسلمين، وبقيت لذلك بعض القبائل لمدة 20 سنة تسدد الديون، فكان بذلك دمارا شاملا.[6] و ½ المبلغ الذي فرض كغرامة على الجزائريين بعد مقاومة 1871 خصص لشراء أراضي للاستيطان[7] فانطبق بذلك على الجزائري. المثل القائل: "مصائب قوم عند قوم فوائد" فكانت مصيبة الجزائري فائدة للأوروبيين عامة وللفرنسيين خاصة بما فيهم على وجه الخصوص فرنسيو الألزاس واللورين الذين هجروا مباشرة إلى الجزائر بعد هزيمة فرنسا في حرب السبعين أمام بروسيا. حيث خصصت لهم أراضي شاسعة وإمكانات مادية ضخمة لم يعلم بها هؤلاء يوما.

---

[1]- سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص87.

[2]- جيلالي صاري: مرجع سابق، ص156.

[3]- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، لبنان، 1999، ص20.

[4]- محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص20.

[5]- الجيلالي صاري، مرجع سابق، ص39.

2- AGeron : Histoire de L'algérie, p42

3- Menyier, op.cit, p123.

تاسعا: و اقع الصحة

لم تكن الصحة بالنسبة للجزائريين المسلمين أفضل حالا من التعليم، والقضاء، وغيرها من العناصر المتعلقة بواقعه الاجتماعي، فقد رسم الاحتلال وجوده في الجزائر بالنسبة للمسلمين بمظاهر اجتماعية مأساوية تمثل خاصة في المجاعات والأوبئة التي أودت بحياة الكثير منهم، وبذلك فإن واقع الصحة بالنسبة للجزائري المسلم كان واقعا متدهورا وسيئا للغاية رغم ما كانت إدارة الاحتلال توفره من مؤسسات استشفائية. وكان في الجزائر مع نهاية سنة 1876. 16 مؤسسة استشفائية.وكانت موزعة بالشكل التالي:

1- ولاية الجزائر: 4 مستشفيات (مصطفى، دويرة، منير فيل[1])، ومرينغو (marengo) [2]، إضافة إلى بيت (asile) للمسنين في دويرة.

2- ولاية وهران: أربع مستشفيات وهي: وهران، غيليزان،(Relizane)، معسكر (ST-enis- du- sig)، عين تيموشنت (ain –temouchent).

3- ولاية قسنطينة: 7 مستشفيات: قسنطينة (canstantine)، سكيكدة (Philippe ville)، عنابة (bone)، بجاية (bougie)، عزابة (سكيدكدة) (Jemmapes)، سوق أهراس (souk- haras)، وادي العثمانية (oued- Atmenia) بميلة، الحروش (El-Arrouch) الذي أغلق في 01 جويلية سنة 1876، والملاحظ أن أغلبية هذه المستشفيات تستقبل مرضى عسكريين وقد تم تسجيل 20.005 مريض وذلك إلى غاية 01 جانفي 1876، منهم 19503 مدني و502 عسكري[3] والجدول التالي يوضح ذلك: جدول للمرضى المدنيين والعسكريين عولجوا في المستشفيات:[4]

Departement (العمالات)	عدد المرضى				
	الباقون إلى 1876/01/01	المستقبلون entrées	المغادرون Sorties	الموتى Morts	الباقون إلى 1876/12/31
Malades Alger	876	7421	6808	668	821
Civils Oran.....	48	6033	5672	389	381
Constantines	306	4459	4152	357	256
Total des malades civils					
Alger	1590	17913	16632	1414	1458
Malades Oran					
Militaires constantine	34	336	342	8	20
- total des malades Militaires	2	86	85	1	1
- total des malades civils	1	43	40	4	//

[1] ، وحاليا ثنية ولاية بومرداس. béni aicha- كان قبل الاحتلال يعرف ببني عيشة

[2] - مدينة حجوط وهي حاليا تابعة لمدينة تيبازة.

4- G.G.A : Etat actuel de L'Algérie, p44.

1- Ibid, p45

21	13	467	465	37	- total Génaral
1458	1414	46632	17913	1590	
		17099	18378	1627	
1479	1427				

بلغ عدد المرضى الإجمالي في المستشفيات سنة 1875، 73276 وعدد الموتى ارتفع إلى 3407، في حين تراجع عدد المرضى سنة 1876 ب 6446 والموتى ب 162 شخص، وقد دل هذا بالنسبة لإدارة الاحتلال على تحسن الظروف الصحية خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار التزايد المستمر لعدد السكان[1]، غير أن الواقع الصحي للجزائريين المسلمين لم يكن يشهد هذا التحسن والدليل على ذلك الارتفاع الكبير لعدد الوفيات طيلة القرن 19 وخلال القرن 20، وهذا ما أكدته العديد من التقارير الطبية منها ما قاله د "فابفي" مفسرا سبب ارتفاع عدد الوفيات في صفوف الجزائريين المسلمين قائلا: << ليس التيفوس الذي أهلك العرب ولكن أمراض مترتبة على الجوع.>>[2]

وما قاله الدكتور "فيتال" في عدد من رسائله منها قوله: << إنه لم يتبق إلا الأشياء المحزنة ماثلة أمام الأعين كالعطش، والجوع، والتعاسة والأمراض، والأهالي يموتون بالجملة في السمندو والعلمة وعدة جهات أخرى من جراء الكوليرا والتيفوس بسبب المجاعة>>[3] وما ذكره أيضا د:"بيريي" (Prier): <<منهكين جوعا، مصابين بنحافة، وبتخلف عميق جدا>>.[4]

وحسب التقارير كان من بين من يدخل المستشفيات الجزائريين المسلمين وقد دخل المستشفيات سنة 1876 منهم 2413 مريض وإذا ما قارنا عدد الجزائريين بعد الأوروبيين فإن الجزائريين دخلوا المستشفيات قليل جدا مقارنة بالأوربيين والجدول التالي يوضح ذلك.[5]

الجنسية	العمالات			المجموع	المجموع
	الجزائر	وهران	قسنطينة		
- فرنسيين	3188	1613	2984	7785	* الجزائر
- يهود	67	29	47	143	4647
- إسبان	404	857	327	1588	* وهران
- إيطاليين	136	174	1297	1607	3622
- نمساويين	5	5	14	24	* قسنطينة
- بلجيكيين	14	38	25	77	7014

2- G.G.A : Etat actuel de L'Algérie, p46.

[2]- Annie Rey GoldEeiguer : Le Royaume Arabe, la pollitique Algérienne de Napoléon III 1861-1870, Ed, SNED, Alger, 1977, p452.

[3]- يحي بوعزيز: <<المجاعة بالجزائر أواخر الستينات من القرن 19 ومواقف وآراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول أسبابها>>، مجلة الأصالة، ع33، (السنة الخامسة، ماي 1976)، ص10.

3- Annie Rey : Op.cit, p450.

4- Etat actuel de L'Algérie, p188.

- مالطيين	27	9	552	588	* مجموع عام
- ألمان	110	271	406	787	15313
- مسلمين	668	497	1248	2413	
- متنوعين	28	159	114	301	

جدول خاص بالمرضى المدنيين الذين دخلوا المستشفيات سنة 1876

والملاحظ طبعا من خلال الجدول أن عدد الجزائريين الذين ارتادوا المستشفيات قليل جدا مقارنة بعددهم الإجمالي الذي كان في حدود 1872 يقارب 4 م/ن ويمكننا تفسير ذلك بعدم اهتمام سلطات الاحتلال بصحة الجزائري المسلم، وكيف تهتم بذلك وهي التي تضع أسباب هذا التدهور من خلال مختلف السياسات التي اعتمدها في الجزائر من نزع للملكية، وتهجير، وتفقير وغيرها، ويمكننا أن نفسر هذا بعزوف الجزائريين عن دخول مستشفيات إدارة الاحتلال شأن ذلك شأن عزوفهم عن كل ما يربطهم بالاحتلال وكان "هانتو" قد عبر عن حيرته من عزوف سكان منطقة القبائل عن التطعيم وعن المستشفيات بشكل عام بقوله: << من الصعب تفسير الأسباب التي تجعل القبائل يكرهون التطعيم فهم يتفادون الحديث عن ذلك، ويقال أن الندب الذي يتركه التطعيم على أيدي أبنائهم يظل علامة عبودية أو خضوع لفرنسا، كما يقال أن التطعيم سيجعل نسائهم عاقر وأبنائهم عاجزين عن الإنجاب، وهم يخافونه مثلما يخافون كل شيء يجهلونه أو يخرج عن نطاق تقاليدهم.>>[1] وقد ذكر أيضا أن عدد الجزائريين المسلمين (الأهالي) الذين يدخلون المستشفيات في منطقة القبائل وهي عينة من الجزائر، قليل مقارنة بالعدد الكبير ممن تحتاج أمراضهم لعلاج طويل، وضمن 10 مرضى يسمح بقبولهم في المستشفى اثنين منهم يبقى فقط ولا يطلبوا المغادرة.[2]

وقد أشار هانتو إلى أمراض تصيب الجزائريين وتحتاج إلى علاج طويل دون أن يذكر هذه الأمراض مع العلم أن الكثير من التقارير الطبية التي كانت ترفع عن الوضع الصحي في الجزائر كانت تشير إلى أمراض أسبابها المجاعة وكذا الأوبئة، هذه الأوبئة التي يضطر الاحتلال إلى مواجهتها خوفا من العدوى التي تصيب المستوطنين كما أشار إلى أنه ليس كل جزائري يقبل في المستشفى إنما يقبل البعض فقط ذاكرا بأنه من بين 10 مرضى يسمح بقبولهم لا يبقى

[1]- هانوتو ولوترنو: منطقة القبائل والأعراف القبائلية، تر مخلوف عبد الحميد، ج1، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص569.

[2]- نفسه، ص603.

منهم إلا اثنين بمعنى أن المستشفيات كانت تقبل عددا قليلا جدا لا يتجاوز العشرة، وكان الجزائريون المسلمين يعتبرون ما يجدونه من أسباب الراحة (دفء، أكل، نوم، لباس) في المستشفيات عذاب جراء تغير عاداتهم، فهم لا يفهمون اللغة، ولا يستسيغون الغذاء فالقرآن يحرم أكل لحم الحيوان غير المذبوح، وفي كل صحن يقدم لهم هو بالنسبة لهم غذاء محرما ما عدا الخبز.[1] وفي أثناء حديثه عن اللغة وعن كونها سببا من أسباب عدم بقاء الجزائريين المسلمين في المستشفيات على اعتبار أنهم لا يفهمون اللغة الفرنسية، أشار هانتوا إلى كون الجزائري في منطقة القبائل (القبائلي) على العكس من ذلك هو يفهم اللغة العربية، وهو بذلك يكرس لسياسة كانت دافعا لاهتمامه واهتمام غيره من الباحثين بمنطقة القبائل ألا وهي سياسة التفرقة، بين الجنسين العربي والقبائلي وزرع الفتنة والتشكيك في هوية هذا الجزائري المسلم، ومن ناحية أخرى نجده يقع في تناقض واضح من خلال إشارته إلى أن المريض الموجود في المستشفى لا يقبل البقاء فيه وإذا بقي فهو يرفض الطعام على اعتبار أن هذا الطعام حرام لأنه لم يخضع للذبح على الطريقة الإسلامية، والسؤال الذي يطرح هنا هو: أيعقل أن يعادي القبائلي لغة نزل بها القرآن الذي يمجده ويخضع إلى أوامره ونواهيه، وكل مشكل عزوف الجزائري عن الدخول والبقاء في المستشفيات اقترح هانتوا ضرورة إيجاد مستشفيات خاصة بهم للاستفادة من إحسان فرنسا.[2]

صنف الجزائريون المسعفون من خلال هيئة الإغاثة الدائمة خلال سنوات 1875-1876 كما يلي وذلك:

- عزاب .....42 شخص

- أزواج 754

- الأرامل من الرجال .....63 المجموع

- الأرامل من النساء 1054 3444

- ذكور 717

- إناث .....814 [3]

وصنف الجزائريون المسعفون كما يلي:

- المعنيون بالإسعافات الخاصة وأصحاب الحوادث 767 شخص.

- المزودون بالأدوية 502 وذلك في المكتب الرئيسي و601 خرج المكتب أو في البيت

- عجزة ومعوقون لهم الحق في المأوى 48 شخص.

- أطفال لهم الحق في المراكز 184 طفل.

[1]- هانتو: مرجع سابق، ص603

[2]- هانتو: مرجع سابق، ص603.

2- Etat actuel de L'Algérie, p51.

- فتيات مثقفات أو عاملات 95 فتاة.

- معوزون مقيمون في مأوى ouali dada (والي دادة).

وبذلك فإن مجموع المسعفين حسب إحصائيات الإدارة هو 5663 مسعف.[1]

وقد بلغ عدد مكاتب الإحسان 22 الخاصة بإدارة الاحتلال وهي مكاتب لا تستقبل المسلمين منها وهي الجزائر 7 في وهران، 6 في قسنطينة، وقد تم تقديم مساعدات ل 15435 شخص وذلك سنة 1876 منهم 4007 فرنسي و5636 ألماني و10 بولونيين و 861 مالطي و24 سويسري و407 من جنسيات أخرى و1426 يهودي و1262 مسلم علما أن المسلمين خصص لهم مكتب واحد فقط في الجزائر العاصمة دون 22 مكتب[2] والملاحظ من هذه الأرقام أن عدد المسعفين من المسلمين قليل جدا إذا قورنوا بأعداد المسعفين الآخرين مثلا اليهود حيث وصل عددهم إلى 1426 مسلم، أو الفرنسيين الذين بلغ عددهم 4007 شخص، رغم أن الجزائري المسلم كان يعاني من ظروف لا يمكن أبدا أن تقارن مع غيره ويكفي كمثال لذلك "قانون الأهالي" (Code de L'indigénat)، بالإضافة إلى مقارنتهم بعدد الجزائريين الذي بلغ 4 مليون في السبعينات من القرن 19.

كان مكتب الإغاثة الخاص بالجزائريين المسلمين والمتواجد في الجزائر العاصمة مكلف بعدة مؤسسات في شكل ملعقات وهي موزعة كما يلي:

- دار للعجزة وذوي الأمراض المزمنة من الجنسين.

- منح موجهة لتعليم أطفال المسلمين الفقراء الصناعة (دون ذكر قيمة المنحة).

- حجرات عمل أو مشاغل للفتيات والعاملات المسلمات يهدف إلى تعويدهن على كسب قوتهن بالعمل.

- قاعة مخصصة كمركز للأطفال الفقراء بين 4-5 سنوات.

- دار للأيتام خاص بأطفال المسلمين اليتامى والأطفال المشردين [3](abandonnés) وقد لعب الكاردينال لافيجري[4] دورا مهما في جمع هؤلاء اليتامى في مراكز والسعي إلى تمسيحهم مستغلا في ذلك ظروف الجزائريين ونكباتهم بما فيها خاصة المجاعات ومنها مجاعات 1867-1868.

1- Etat actuel de L'Algérie, P51.

2- Ibid, p49.

1- Etat actuel de L'Algérie, p50

[4]- فيما بين 1890- 1892 قام الكاردينال لافيجري بتنظيم أحياءه للمرة الثالثة في مدينة بسكرة، واقترب من السكان وأراد أن يكمل بقية حياته، وهو يعرف أن الوقت أصبح أكثر قيمة، مع ضعف صحته، ويريد أن يطمئن على من يعوضه لذلك عين على رأس الدير أو الكنيسة رجل ثقة وهو السيد" لافينياك" (Lavinihac) وقد قام بشراء قطعة أرض في بسكرة وعليها بناية بسيطة وفكر في تكوين مستشفى وبيت ل (إخوان الصحراء) (Frères du Sahara) والتي أصبحت بسرعة (Frère armés du Sahara)، أنظر: Jeau- charles humbert : La Découverte du Sahara en 1900, Ed, L'harmattan, paris, 1996, p167.

إن هذه المراكز التي خصصت لإسعاف فئة من الجزائريين المسلمين كانت في الحقيقة ترمي إلى أهداف أقل ما نقول عليها بعيدة عن الدوافع الإنسانية العادية خاصة وأن الواقع يثبت بأنه وخاصة خلال القرن 19 يكاد كل الجزائريون في حاجة إلى إغاثة في حين نجد أن أغلبية هذه المراكز خصصت للأوروبيين وهو قلة وخصص للعدد الكبير من الجزائريين المسلمين مركزا واحدا في الجزائر فقط دون غيرها من العمالات، وقد أشارت الإحصائيات إلى إسعاف 5663 شخص سنة 1876، دون أن ننسى طبعا الهدف الرئيسي لهذا المركز والمتمثل في سعي الكنيسة لاستغلال ضعف الجزائري المسلم لتمسيحه وكانت الجوائج التي تصيب الجزائريين فرصة لهؤلاء المبشرين ، فمصائب قوم عند قوم فوائد.

البيبليوغرافيا

ب- قائمة المصادروالمراجع باللغة العربية

1- أ. هانوتو و، أ. بوتورنو: منطقة القبائل والاعراف القبائلية ج1،تر مخلوف عبد الحميد، دار الامل،تيزي وزو ،2013.

2- **إبراهيم لونيسي**:" أوضاع التعليم في الجزائر ½ القرن 19 من خلال جريدة المبشر" مجلة الصراع، ع19 (السداسي الأول، 2009).

3- إبراهيم لونيسي:" أوضاع التعليم في الجزائر ½ القرن 19 من خلال جريدة المبشر" مجلة الصراع، ع19 (السداسي الأول، 2009).

4- إبراهيم مياسي: "الإستيطان الفرنسي في الجزائر"، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ع5، الجزائر، 2001.

5- **إبراهيم مياسي**: "الإستيطان الفرنسي في الجزائر"، مجلة المصادر، ع 5، (الجزائر،2001).
6- **إبراهيم مياسي**: "المقاومة في بلاد الزواوة 1830- 1857" ، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ع 7، (س 2007)
7- **إبراهيم مياسي**: لمحات من جهاد الشعب الجزائري، (، د.و .م.ج ، الجزائر 2007)
8- **أبو القاسم سعد الله**: الحركة الوطنية الجزائرية المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،ط 1992.
9- **أبو القاسم سعدالله**: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،(، ط 2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ، الجزائر 1981).
10- أبو القاسم سعدالله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
11- **أبوالقاسم سعد الله**: الحركة الوطنية الجزائرية،(، دار البصائر، الجزائر 2007).
12- **آجيرون**: " تنمية الاستيطان في الجزائر 1870-1930" تر: محمد الطاهر العمودي،مجلة المصادر ع2، (1999).
13- **آجيرون**: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1979، ج2، تر، حاج مسعود و أ.باكلي، (دار الرائد للكتب، الجزائر، 2007
14- أجيرون: المجتمع الجزائري في مخبر الايديولوجية الكولوكنيالية، تر وتقديم وتعليق محمد العربي ولد خليفة، منشورات ثالة، الفجزائر، 2013.
15- آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، الجزء الثاني، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
16- **أحمد بوكاري**: الإحياء والتجديد الصوفي في المغرب 1204-1330/1790-1912 التجانية الشاذلية والمختارية القادرية، المملكة المغربية، ط1،(منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2006)،
17- **أحمد شقرون**:"دور الاحتلال الاستيطاني في سياسة فرنسا في الجزائر"مجلة المصادر،ع17(السداسي الأول2008)،
18- **آلان كريستلو**: " المكي بن باديس وبعض نواحي الحركة الوطنية الجزائرية" مجلة الثقافة،ع61،(السنة11 يناير-فبراير 1987).
19- **أندري برنيان وآخرون**: الجزائريين الماضي والحاضر، تر رابح إسطمبولي، (د. و. م.ج، الجزائر: 1984).
20- **أوصديق**: ثورة 1871، تر، جباح مسعود، (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1989)؛
21- بختاوي خديجة: استرجاع الجزائريين للملكية العقارية من خلال وثائق ارشفية،الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، سيدي بلعباس 20-21- ماي 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.
22- **بوعزة بوضرساية** وآخرون: الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن19، منشورات م. و. د. ب. ح. و. ث. أ.ن. الجزائر، 2007،
23- **بوعزيزيحي**: مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، (د.و. م. ج، الجزائر: مارس 1999).
24- **بوعزيز**: " سيسة نابليون3 تجاه الجزائر من خلال أقواله ورسائله 1852-1870"،مجلة الثقافة،ع50(مارس-أفريل).
25- **بوعزيز**: كفاح الجزائريين من خلال الوثائق، (، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1986)
26- بوعلام بلقاسمي: مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال ½ II ق 19، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول لعقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
27- بول فينياي دوكتون, جرائم الإستعمار الفرنسي في عهد الجمهورية الثالث (عرق البرنوس)، تعريب الأزهر الماجري، المطبعة المغاربية للطباعة والإشهار، تونس، 2008
28- **بيار بو ايي**:"الإدارة الفرنسية وتنظيم الحج 1830-1894 " تر، عبد الجليل التميمي، **المجلة التاريخية المغربية** ، ع9، (جويلية 1977).
29- جريدة المنتخب العدد 22، س1، الأحد 26 نوفمبر 1882.
30- **جريدة المنتخب**: العدد 14، س1، الأحد 23 جويلية 1882.

31- **جريدة المنتخب**: العدد 28، س1، الأحد 29 أكتوبر 1882.
32- جريدة المنتخب: العدد2، س1، الأحد 30 أفريل 1880.
33- جريدة المنتخب، العدد2، س1، الأحد 30 أفريل 1882.
34- **جمال قنان**: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،(المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر 1994).
35- **جمال قنان**: نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2009،
36- **جيلالي صاري**:" الكارثة الديمغرافية (1867-1868) بالجزائر"، المجلة التاريخية المغربية، ع21-22، (س8، تونس:أفريل 1981).
37- الجيلالي صاري، محفوظ قداش: الجزائر في تاريخ " المقاومة السياسية 1900- 1954' الطريق الإصلاحي والطريق الثوري"، تر عبدالقادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
38- حمدان بن عثمان خوجة: المرأة، تقديم وتغريب وتحقيق، محمد العربي الزبيري، طرح، الشركة الوطنية للنشر والتوجيه، الجزائر 1982.
39- حياة قنون: الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن 19، مجلة الحوار المتوسطي، مجلة محكمة تعني بالدراسات الإنسانية والاجتماعية والفكرية يصدرها مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، العدد 03-04/ مارس 2011 -2012 مطبعة دار الأصول، الجزائر.
40- رحيم محياوي: الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهينية في فلسطين، منشورات جامعة برج باجي المختار، عنابة، الجزائر 2004.
41- رشيد فارح: المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال واثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: القار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007
42- روس ادان: المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي، المواجهة المغربية للامبريالية الفرنسية 1881-1912
43- سعيد عبدالله: العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، ج1، مؤسسة نيسو للنشر والإشهار، الجزائر، 2011.
44- **سعيد علمي: الاستعمار والعمران السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، تر نسرين لولي ومحمد رضا بوخالفة، دار خطاب للطباعة والنشر، الجزائر 2013.**
45- سيفو فتيحة: عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية الاستعمارية، أعمال الملتقى الوطني، الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، سيدي بلعباس 20-21 ماي 2006
46- **شارل روبير آجيرون**: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر عيسى عصفور (ط2،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر: 1982).
47- **صالح عباد**: المعمرون والسياسة في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984 .
48- **صالح فركوس**: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، (الجزائر : دار العلوم ، 2005).
49- **صلاح العقاد**: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر "الجزائر – تونس – المغرب الأقصى"،(ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر 1993).
50- الطاهر بن خرف الله : التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830- 1962، مجلة الذاكرة للدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المتحف الوطني للمجاهد، ع2، س2، 1995.
51- عادل فهمي بدر: الاستيطان الاستعماري لدول شمال إفريقيا، دراسة حول اثر الاستعمار الفرنسي للجزائر وتونس والمغرب على البيئة اللغوية و الثقافية، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم اللغات، أعمال المؤتمر الدولي – اللغة والسياسة في إفريقيا، القاهرة 17-18 أفريل 2004.
52- **عباد**: المعمرون والسياسة في الجزائر 1870-1900، (د.و.م.ج ، الجزائر: 1984)، .

53- **عبد الجليل التميمي**: "التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن 19". المجلة التاريخية المغربية، ع 1، (تونس، جانفي 1974).

54- عبد الحميد زوزو: تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا واسيا، د، م، ج الجزائر، 2009).

55- **عبد الحميد زوزو**: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900، (د.و.م.ج ، الجزائر: 2007).

56- عبد القادر حلوش: "السياسة التعليمية الفرنسية في منطقة القبائل 1871-1914"، مجلة دراسات تاريخية، مجلة علمية فصلية تعني بالدراسات حول تاريخ العربن تصدرها لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق السنة7، ع 23-24، سبتمبر (أيلول)- ديسمبر (كانون الاول) 1986

57- **عبد القادر خليفي**: " سياسة التنصير في الجزائر"، مجلة المصادر، ع9 م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن (2004). هذه الممارسات **حمدان خوجة:** المرآة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري، ش.و.ن.ت ،ط2 ،(الجزائر 1982) .

58- **عبد الله شريط**: مختصر تاريخ الجزائر السياسي، والثقافي، والاجتماعي، (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1985).

59- عثمان سعدي: الجزائر يف التاريخ، دار الأمو للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

60- **عدّة بن داهة**: الاستيطان والصراع حول الملكية 1830-1962 ، (طبعة وزارة المجاهدين، الجزائر 2008) ج2.

61- عدة بن داهة: الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1873، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830/ 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

62- **عمار بوحوش** : "سياسة الإدماج ومصادرة الأراضي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي"، المجلة التاريخية المغربية، ، ع 12، (تونس، جويلية 1978).ذ

63- **عمار بوحوش**: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، (، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997)،.

64- عمار هلال: الحجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847- 1918، دار هومة، الجزائر، 2007.

65- **عميراوي أحميدة**: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، (ط2، الجزائر: 2004).

66- **غي دوموباسان**: رحلة إلى الجزائر (إلى بلاد الشمس) ، تر: نادية عمر صبري، ط1،(دمشق: ورد للطباعة، 2007) ،

67- فريد حاجي: السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر، 1837-1937، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013،

68- قاسم وهب: انطباعات سائح مصري عن مراكش والجزائر في مطلع القرن العشرين، دار السويدي للنشر وةالتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2005بول فينيايي دوكتون: جرائم الاستعمار الفرنسي في عهد الجمهورية الثالثة " عرق برنوس" تعريب الأزهر الماجري، المطبعة المغاربية، تونس، 2008.

69- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، لبنان، 1999.

70- **محمد بن شوش**: " الغزو الفكري للجزائر 1830-1870"، مجلة المصادر، ع18، (السداسي الثاني 2008).

71- **محمد لمين بلغيث**:تاريخ الجزائر المعاصر، ط2 (دار ابن كثير، بيروت ، 2007).

72- **محمدعمارة**: قاموس المصطلحات الاقتصادية، ط1،(دار الشروق، بيروت: 1993).

73- مزيان السعيدي في بحث الماجستير بعنوان ، النشاط التبشيري لكاردينال لافيجري في الجزائر 1867-1892 في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ جامعة الجزائر 1998

74- **مزيان سعيدي**: "الانتفاضات المحلية بمنطقة القبائل مع نهاية القرن19 1887-1895" مجلة المصادر ،ع16 م.و.د.ح.و.ث.ا.ن (السداسي الثاني2007).

75- **مصطفى حداد**:" المقاومة الجزائرية في جبال الاوراس وتخومها الجنوبية خلال الربع الأخير من القرن 19 "، المجلة التاريخية المغربية، ع65-66، (السنة 19، أوت 1992)،

76- نادية طرشون: هجرة أهالي تلمسان 1911 من خلال الصحافة ولجان التحقيق الفرنسية، مجلة الدراسات التاريخية، دورية محكمة يصدرها قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 13، السنة 1433هـ/ 2011م.

77- ناصر بلحاج: دور الدعاية العثمانية الألمانية في رفض التجنيد الإجباري بالجزائر، والدعاية الفرنسية المضادة خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي، غرداية، ع3، 2008.

78- ناهد ابراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، ط1، الاسكندرية، مصر، 2008.

79- هانوتو ولوترنو: منطقة القبائل والأعراف القبائلية، تر مخلوف عبد الحميد، ج1، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2013.

80- وليد مولود الجراي: جريدة "المؤيد" وقضايا المغرب العربي 1889-1915، دار الكتب الوطنية، الطبعة 1، بنغازي، ليبيا، 20105.

81- **يحي بوعزيز**: " المجاعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من ق 19 ومواقف وآراء الجزائريين من إدعاءات الفرنسيين حول أسبابها"، مجلة الأصالة ع 33، (السنة الخامسة، ماي 1976).

2- قائمة المصادروالمراجع باللغة الأجنبية

1- Meinier Gilbert: l ,Algerie revelée – la guerre de 1914- 1918- et le premier quart du xxém siécle , Ed El maarifa, Alger, 2010

2- **Luizard** Jean –Pierre: Le choc colonial et L'islam les politique religieuse des puissances coloniales en terres d'islam.(Paris : La découverte, 2006).

3- lardillier Alain: Le peuplement Français en Algerie,(ed : L'Atlanthrope, Paris 1992)

4- **NOUCHI** André: La naissance du nationalisme Algérien, (Ed, Minuit, Paris, 1962)

5- GoldEeiguer Annie Rey: Le Royaume Arabe, la pollitique Algérienne de Napoléon III 1861-1870, Ed, SNED, Alger, 1977,

6- **BERQUE** Augustin, Ecrits Sur L'Algérie ,(Ed, Sud, Paris, 1986).

7- B.O.G, Arrêté du 27 Avril 18 1876.

8- Stora Benjamin : Histoire de l'Algerie coloniale 1830- 1954 , Ed Enal- Rahma, Alger, 1996.

9- Joly Bertrand: Histoire de L'affaire Dreyfus, Libraire, Arthème Fayard, Paris, 2014

10- **CHIKH** Bouamrane: L'Algérie pas les textes 1830-1962,(Ed, Hammouda, Alger : 2003).

11- C. S. G, session ,29 Octobre 1872, p148

12- Charles - **André JULIEN** : L'Afrique du nord en marche Algérie – Tunisie –Maroc 1880 -1952.(Ed, Omnibus, Paris 2002)

13- Ageron charles – robert : les Algeriens musulmans et la France 1871- 1919 , T 1 , Editions boucherie , Paris 2005 ,

14- **CHITOUR** Chems Eddine: histoire Religieuse de l'Algerie l'identité et la religion face à la modernité (Alger 2001).

15- **DARCOS** :L'école de Jules Ferry 1880-1905,(,Ed ,Hachette, Paris 2005),

16- **GUIGNARD** Didier: La Mise en Place de l'Administration Colonial en Algérie, juin 2006),

17- Avon Dominique et Alain Messaoudi: De l'Atlas à l'Orient musulman, Ed Karthala,Paris

18- **GUEDJ** Eliaou Gaston: L'enseignement indigène en Algérie au cours de la colonisation (1832-1969), (Ed, Ecrivains, Paris : 2000).

19- cambon. F: carnet d'un colon, impimerie ern est mallebay, rue de constantine, 30, alger, 1897,

20- Furet Français: Jules Ferry fondateur de la république, Actes du colloque organisé par l'école des hautes études en sciences sociales, Ed, de l'école des hautes études en sciences sociales, Paris, 1985

21- **JEANSON** Francis et Colette: **L'Algérie Hors la loi**, Alger, Ed,ANAG, 1993,

22- **LAURENT** Franck: Victor Hugo Face à la conquête de l'Algérie; (Ed, Maisoneuve et Larose ,Paris : 2001)

23- **RENANDOT** Françoise: L'histoire des Français en Algérie1830-1962, (Ed Robert Laffout, 1979

24- G.G.A : Etat actuel de L'Algérie, p44.

25- G.G.C : Etat actuel de l'algerie

26- G.G.de l'algerie. Résmé des travaux de toute nature executes dans le territoire de commaudement de la division d'alger pendant les années 1889 et 1890, giralt, imprimeur de gouvernement Geuéral, 16 rampe magenta, 16, 1891.

27- Gauvernement général de l'algerie : direction des affaires indigénes , service de la proprieté indigéne, impremerie administrative, Gojesso, alger, 8 octobre, 1901.

28- Géneral de Division : colonisation et mode de gouvernement en algérie, Libraraire Militaire de domaine, Rue et passage Dauphine, 3a, Paris, 1851

29- Dermenjian Geneviéve: la crise anti juive oranaise 1895-1905, l'antisémitisme dans l'Algérie coloniale, Ed, l'harmattan, Paris, 1986 ,

30- yver george: si hamdan ben othmau khodja, revue africaine, volume 57, année 1913

31- GGA : Direction des affaires indigène,

32- Gilles **MANCERON**: 1885: Le tournant colonial de la république, Paris (Ed, La Découverte Fevrier 2007

33- Gouvernement Général civil de l'Algerie, Etat actuel de l'Algerie publié par ordre de M. le Général Chanzy , l'imprémerie administrative, Gojosso et Cie, Alger, 1877.

34- Gouvernemment Géneral de L'algerie . Direction des affaires indigénes, impremerie administrative, Gojosso, Alger , 1901

35- Blet Heuri; France d'outre Mer L'ouvre Coloniale de la 3eme république, Ed, B, Arthaud Paris, 1950

36- J . La Solidarité, vendredi, 22 mars 1878

37- **J** : des débats, 2Mars 1891,

38- J : la dépêche Algérienne, 2382, 8ème année, vendredi 4 Mars 1892.

39- J : le petit colon,n° 884, 3eme année, Mardi 08 Novembre 1880.

40- J. La Dépêche Algérienne, 890, 3eme Année, Mardi 31 Décembre 1887.

41- J. la solidarité, 1230, 7eme année, Dimanche 1er février 1880

42- J. la vigie Algérienne, 1597, 6eme année, 23 Mars 1878.

43- J.O.R.F : Débats parlementaire, session 2 mars 1891

44- Fremeaux Jacques: les Bureaux arabes dans l'algerie de la conquete , Ed Denoel ,Paris, 1993

45- **GANIAGE** Jean: L'expansion Coloniale de la France, sous la troisième République 1871-1914 ,(Ed, Payot، Paris :1968).

46- humbert Jeau- charles: La Découverte du Sahara en 1900, Ed, L'harmattan, paris, 1996

47- Journal officiel de la République Française,**Sénat,Débats parlementaire, Sience , 2 mars 1891**,(B.N.A, Boite b/MR23, N° 44133)

48- Morando Laurent: Les instituts coloniaux et L'Afrique, Auditions nationales, réussites locales :1893-1940 ;Ed Karthala, paris, 2007

49- Blin Louis: L'algérie du sahara au sahel, Préface de dominique chevallier, Ed l'harmattau, Paris, 1990,

50- **RINN** Louis:Régime pénal de l'indigéant en Algérie, les commission Disciplinaires, Ed ; Adolphe Jourdan Alger, 1885.

51- smati Mahfoud: Les jeunes Algériens, correspondances et Rapports 1837-1918, Ed thala, Alger, 2011.

52- **AGULHON** Maurice: la république de Jules Ferry à François Mitterrand 1880 à nos jours,(, Ed, Françoise Cibiel lavalle, Hachette, Paris 1990).

53- Pouyanne Maurice, , la propriete Fonciere en algerie in Adolphe jourdau, alger, 1900

54- **LEVALLOIS** Michel: Ismaïl Urbain 1812-1884, une autre conquête de l'Algérie,(Ed, Maisonneuve et larose, Paris:2001

55- **LACHERAF** Mostefa: L'Algérie Nation et société ,(Ed Casba , Alger :2006

56- morand Nicol : algerienne, je suis, ed, l'harmattan, paris, 2007

57- **AGERON** Charles Robert –: Politique coloniales au Maghreb ,(Collection Hiér; Paris 1972)

58- **DESCHAMPS** Paul: Les colonies et la vie Française pendant huit siecle, (Ed Firinci Didot, paris,193

59- **Hebey** Pierre:Alger 1898 la grande vague antijuive ,(Ed, Nil, Paris :1996)

60- Revue l'illustration, 1892-1892, histoire d'un siècle 1843-1944, (paris, Janvier 1990)

61- Xavier **YACONO** :Histoire de l'Algérie de la fin de la guerre Turque à l'insurrection de 1954, (Versailles, Ed L'Atlanthrope , S,D.

62- yroune turin : affrontements culturels dans L'Algérie coloniales, écoles médecines religion, 1830-1880, 2eme Edition, entreprise Nationale du livre, Alger, 1983

63- **KATAN** Yvette: Le Maghreb de L'empire Ottoman à la fin de la colonisation Française, (Paris, E

64- **TURIN** Yvonne:Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale, écoles, medicines, religion, 1830 1880;(2Ed, **ENAL**, Alger,1971),.

فهرس المحتويات

المحاضرة الأولى: الصراع بين الحكم العسكري والحكم المدني 01

المحاضرة الثانية: واقع الجزائر العام أواخر الحكم العسكري.....10

المحاضرة الثالثة: الواقع الاقتصادي والاجتماعي 14

المحاضرة الرابعة: الواقع الثقافي والديني.....21

المحاضرة الخامسة: ظروف الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني.....26

المحاضرة السادسة: مميزات فترة الحكم المدني.....31

المحاضرة السابعة: التنظيم الإداري لفترة الحكم المدني وأثره.....47

المحاضرة الثامنة: موقف الجزائريين من الحكم المدني (المقاومة العسكرية).....51

المحاضرة التاسعة: موقف الجزائريين من الحكم المدني (المقاومة السلمية).....59

المحاضرة العاشرة: الواقع السكاني العام في الجزائر خلال فترة الحكم المدني.....64

المحاضرة الحادية عشر: الجزائري المسلم أما إدارة الاحتلال.....87

المحاضرة الثانية عشر: ا استيطان وعلاقة المستوطن بالجزائري المسلم.....99

المحاضرة الثالثة عشر: مصادرة الأراضي ونزع الملكية.....114

المحاضرة الرابعة عشر: فرض الضرائب.....122

المحاضرة الخامسة عشر: تعليم الجزائريين المسلمين.....125

المحاضرة السادسة عشر: واقع الصحة.....140

المحاضرة السابعة عشر: : الجوائح واثرها على الجزائريين المسلمين (الأهالي).....145

المحاضرة الثامنة عشر: حرائق الغابات وتأثيرها على واقع الجزائريين المسلمين (الأهالي).....154

المحاضرة التاسعة عشر: التجنيد الإجباري وهجرة الجزائريين المسلمين.....161

البيبليوغرافيا.....185